A

ويبـــو

A/42/14
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/١٠/٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعون

جنيف، من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

التقرير

المعتمد من الجمعيات

١ – يسجل هذا التقرير العام المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات العشرة للدول الأعضاء في الويبو:

(١) الجمعية العامة للويبو، الدورة الثالثة والثلاثون (الدورة الاستثنائية السادسة عشرة)
(٢) ومؤتمر الويبو، الدورة الرابعة والعشرون (الدورة الاستثنائية السابعة)
(٣) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الخامسة والخمسون (الدورة العادية السابعة والثلاثون)
(٤) وجمعية اتحاد باريس، الدورة السابعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية العشرون)
(٥) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة الثالثة والأربعـــون (الـــدورة العاديـــة الثانيـــة والأربعون)
(٦) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة التاسعة والأربعـــون (الـــدورة العاديـــة الســـابعة والثلاثون)
(٧) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة السابعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون)
(٨) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الرابعة والعشرون (الدورة الاســتثنائية التاسعة)
(٩) وجمعية اتحاد معـــاهدة التعـــاون بشـــأن الـــبراءات، الـــدورة الخامســـة والثلاثـــون (الدورة الاستثنائية العشرون)
(١٠) وجمعية معاهدة قانون البراءات، الدورة الثانية (الدورة الاستثنائية الأولى)

واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنتين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء" على التوالي).

٢ - وبالإضافة إلى التقرير العام هذا، أعدّت الأمانة تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/33/10) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/55/3) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/37/4) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/43/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/49/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC/A/24/2) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/35/7) وجمعية معاهدة قانون البراءات (PLT/A/2/3).

٣ - وترد في الوثيقة A/42/INF/1 Rev. قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

٤ - وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقةA/42/1):

البنود ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و٢١ و٢٤ و٢٥	السفير إنريكي منالو (الفلبين) رئيس الجمعية العامة، وبالنسبة إلى البند ٤ يومي ٢٦ و٢٧ سبتمبر/أيلول، السيد عصملن سركي (نيجيريا)، نائب رئيس الجمعية العامة
البند ١٥	السيد إميل زاتكولياك (سلوفاكيا) رئيس جمعية اتحاد باريس
البند ١٦	السيد جيمس أوتيينو-أوديك (كينيا) رئيس جمعية اتحاد مدريد
البند ١٧	السيد جيل بارييه (فرنسا) رئيس جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات
البند ١٨	السيدة نادية إبراهيم محمد عبد اللّه (مصر)، رئيسة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
البند ١٩	السيدة دارينا كيليانوفا (سلوفاكيا) رئيسة جمعية معاهدة قانون البراءات
البنود ٢٠ و٢٢ و٢٣	السيد مختار جومالييف (قرغيزستان) رئيس لجنة الويبو للتنسيق
البند ٢٤	رئيس (أو في حال غيابه، نائب الرئيس أو في حال غيابه وغياب النائبين، يعين رئيس خاص) إحدى الهيئات المديرة العشر المعنية

بالتقرير العام وتقرير الجمعية العامة للويبو وتقرير جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن والسفير أنريكي منالو (الفلبين) وتقرير لجنة التنسيق، السيد ماكيسميليانو سانتا كروز (شيلي) وتقرير جمعية اتحاد مدريد، السيد جيمس أوتيانو-أوديك (كينيا) وتقرير جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، السيد جيل باريير (فرنسا) وتقرير جمعية معاهدة قانون البراءات، السيد عصمان سركي (نيجيريا).

٥ - ويرد في مرفق النسخة النهائية لهذا التقرير فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المراقبين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير. وسيرد جدول الأعمال كما تمّ اعتماده وقائمة المشتركين في الوثيقة A/42/1 والوثيقة A/42/INF/3 على التوالي.

البند الأول من جدول الأعمال الموحد:

افتتاح الدورات

٦ - دعا المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها إلى الانعقاد.

٧ - وافتتح رئيس الجمعية العامة، السيد إنريكي منالو (الفلبين)، دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات المعنية الأخرى العشرة، وأدلى بالبيان التالي:

"معالي الوزراء، حضرات السادة الموقرين، حضرات الوفود المحترمين، حضرات السيدات والسادة والأصدقاء، وبعد، أودّ في البداية أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء على تجديد ثقتكم بمنحي رئاسة هذه الجمعية الموقرة للمرة الثانية. إنه لشرف عظيم لي أن أمسك بدفة الجمعيات للمرة الثانية. حضرات السيدات والسادة، أودّ أن أؤكد لكم أنني سوف أدير أعمال اجتماعاتنا بطريقة منصفة ومنفتحة وشاملة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أشكر جميع الدول الأعضاء على ما أبدوه إزائي من تعاون عند تقلدي رئاسة الجمعيات السابقة ولا يسعني إلا أن ألتمس منكم مواصلة العمل بروح من الانفتاح والمرونة ذاتها.

"وتقع مسؤولية قرارات هذه الجمعية العامة على الدول الأعضاء دون غيرها. وليس من واجبي سوى أن أيسّر الحوار البناء وأشجع على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء. ولست أدّعي أنني سأضمن لكل وفد من الوفود تحقيق مراميه ومبتغاه، ولكنني أعدكم جميعا بأنني سأساعد على توفير الظروف اللازمة لمفاوضات مفتوحة وشاملة، وهذا في رأيي أمر أساسي لنجاح أي اجتماع. والآن، أودّ أن أتقدم بالشكر الجزيل للمدير العام، الدكتور كامل إدريس، على ما

أبداه إلى جانب المكتب الدولي ككل من دعم شامل طيلة السنة الماضية. حضرات السيدات والسادة، لا بدّ من التأكيد على أن جدول أعمال هذه السنة وإن كان أقصر نسبيا من برنامج الجمعية العامة في السنة الماضية، فذلك لا يعني بالضرورة أن عبء العمل سيكون أقل. فنحن الآن مقيّدون بمسألتين نظرا إلى أن هناك لجنتان فرعيتان اثنتان على الأقل لم تتوصلا إلى توصية بشأن عملهما المقبل، فكان عليهما بالتالي رفع المسألة إلينا نحن، أي إلى الجمعية العامة. ورغم ذلك، فإنني آمل في التوصل إلى حلّ توافقي بشأن تلك المسائل العالقة في حدود الجدول الزمني المتاح لنا. ولكن، حتى نتمكن من تنظيم أعمال اجتماعاتنا بأعلى قدر ممكن من الفعالية لا بدّ من التأكيد على القواعد الأساسية التالية التي أنوي اتباعها، بفضل تعاونكم وتأييدكم بطبيعة الحال. أولا، أنوي عقد مشاورات دورية مع منسقي المجموعات. وفي هذا الصدد، أنوي الاجتماع مع منسقي المجموعات يوميا كلما دعت الحاجة إلى ذلك، سواء قبل الجلسات أو بعدها، حسب ما يكون أفضل. وإنني عازم أيضا على عقد جلسات مطولة إذا اقتضى الأمر ذلك وجلسات مسائية، فيما عدا هذا المساء. وحتى نستطيع مناقشة جميع بنود جدول الأعمال بشكل مرض، سأحاول أن أكون حاسما في مسألة فترات الاستراحة بل وقد نضطر إلى إلغاء بعضها في حالات معيّنة، وأتمنى أن أحصل على تأييدكم في ذلك. وسأجري أيضا، وحسب الحاجة، مشاورات غير رسمية بشأن مسائل معينة مع جميع الوفود المعنية خلال هذه الدورة. وسيتم الإعلان عن تلك المشاورات في الوقت ذاته. وأدعو جميع الوفود والمجموعات الإقليمية إلى المبادرة بتبديد الاختلافات فيما بينهم حول القضايا المعنية أثناء انعقاد اجتماعاتنا. وأعتقد أن ذلك سيكون وسيلة مهمة تساعدني أنا، كرئيس، في السير قدما بأعمال اجتماعاتنا. وثانيا، أدعو الدول الأعضاء التي تدلي ببيانات عامة تحت البند ٤ أن تحيلها كتابة، علما بأنها سوف تدرج في محاضر جلساتنا. وأحث كل الوفود أو المجموعات التي ستدلي ببيانات شفهية أن تحصر بيانها في أقلّ من خمس دقائق. وأدعو المجموعات الإقليمية أن تحصر بياناتها في سبع إلى ثماني دقائق، أما المنظمات غير الحكومية فلها ثلاث دقائق. وإذا بدا أن البيانات لا تحترم الوقت المحدد بالقدر الكافي، فقد أضطر إلى النظر في إمكانية وقفها. ولذلك، فإنني أعتذر مسبقا على هذا وأتمنى من الوفود والمتحدثين ألا يعتبروها مسألة شخصية ولا ردّ فعل على مضمون مداخلاتهم، بل أن ينظروا إلى هذا الإجراء على أنه محاولة لضمان السرعة في سير العمل. وبالنسبة إلى ترتيب المتحدثين، فإنني سأتّبع الإجراء الذي درجت عليه الويبو في هذا المضمار. وثالثا، ستضع الأمانة قائمة بالمتحدثين وعلى الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة أن تسجل اسمها على تلك القائمة. ورابعا، يرجى الالتفات إلى أن الجدول الزمني المؤقت الذي يرد في مشروع جدول الأعمال يقتضي بأن ننهي البنود من ١ إلى ٤ اليوم. وأملي أن نستطيع تحقيق ذلك وأن نشرع في النظر في البند ٥ غدا صباحا. وخامسا، لا تستدعي كل بنود جدول الأعمال مناقشات مفصلة. وهناك بنود تقدّم معلومات إلى الجمعيات ولا تستدعي بالضرورة اتخاذ أي قرار من جانبنا. وأقترح إذا أن نختزل النظر في تلك البنود قدر الإمكان ونستغل الوقت المتبقي لمناقشة البنود الأخرى التي قد تقتضي مناقشات أكثر تفصيلا. وهكذا، فعندما نصل إلى البنود التي لا تقتضي اتخاذ أي قرار، سوف ألتمس من الوفود المعنية أن تحيط علما بتلك البنود فقط وما يرد في الوثيقة المعنية. وسادسا، فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، سوف أتّبع النظام الداخلي للويبو والمعاهدات والاتفاقات المطبقة، والأهم من ذلك كله سأحترم الممارسات والتقاليد التي درجت عليها المنظمة، ولا سيما التوصل إلى توافق للآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال. حضرات السيدات والسادة، أودّ أن أجدّد شكري لكم على ثقتكم فيّ لترأس هذه الجمعيات. وإنني لأتطلع إلى مناقشات ومداولات مثمرة ولا يساورني أدنى شكّ في أن كلّ قراراتنا ستتخذ لخدمة مصلحة منظمتنا. وأتطلع إلى خاتمة موفقّة لاجتماعاتنا بفضل مساعدتكم وحسن تعاونكم، وشكرا."

٨ – وبدعوة من رئيس الجمعية العامة، السفير إنريكي منالو، أدلى المدير العام للويبو بالبيان التالي:

"شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. معالي الوزراء، سعادة السفراء، أيها المندوبون الموقرون وأصدقائي الأعزاء.

"لو أردت أن أختصر بكلمة واحدة ما سعيت إلى إنجازه منذ البداية وسيستمر ويبقى هدفاً لهذه المنظمة فهو "الشمول".

"ولمَّا كانت الويبو هيئة عالمية تشجع النشاط الإبداعي والابتكاري وتقدم الخدمات لقطاع السوق المختلفة وعالية المطالب، فإن جمهورها واسع أيضاً. وإن مرمانا لا يزال ضمان شمل ذلك الجمهور برمته في مساعينا الرامية إلى المساعدة على تعريف الثروات الفكرية وحمايتها والانتفاع بها. ويحمل الشمول، أصدقائي الأعزاء، في طياته التمكين الذي أعتقد أنه الهدف المحوري في عملنا. وإنْ صدقنا في رغبتنا بصبغ نظام الملكية الفكرية بصبغة ديمقراطية، فلا بد لنا من أن نضمن النفاذ إليه لجميع من يرغب في الانتفاع به وإتاحة منبر لكل من يود أن يُسمع صوته في النقاش الجاري حول مستقبل تطويره.

"وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد كثفنا تواصلنا مع الشركاء الراهنين وبادرنا إلى الحوار مع شركاء جدد. وتوجَّهنا بالخطاب أيضاً إلى أولئك الذين يعرفون القليل عن الملكية الفكرية لنقيم لهم البيِّنة على قدرة النظام على تحويل إمكانياتهم الطبيعية على الإبداع والابتكار إلى رضا عن الذات ومكسب مالي.

"فكانت نتيجة تلك الجهود مجموعة واسعة من الفاعلين في مجال الملكية الفكرية، مما ساهم في تعزيز الشعور بالشمول وتوضيح الغاية على الصعيد العالمي، وفي ذلك أهمية حيوية لتطوير نظام الملكية الفكرية تطويراً سليماً وتمكينه من التصدي لما يواجهه من مشكلات معقدة.

"وكان مطلع سعينا إلى الشمول معكم، أنتم الدول الأعضاء، والدافع إلى الاستجابة الجيدة لمطالبكم في كل جوانب العمل الذي ننجزه. وقد تطلَّب ذلك أقصى درجات التبادل للمعلومات واتخاذ الخطوات نحو المساعدة على الوصول بتطلعاتكم ومشاغلكم إلى المكتب الدولي للويبو لتلقى بعد ذلك صدى واضح المعالم.

"ولذلك، عمدتُ إلى إقامة سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع المندوبين، فرادى ومجموعات إقليمية. وكانت الغاية التشجيع على حوار منفتح ومعمَّق، ولا سيما تدعيم عملية صياغة وثيقة البرنامج والميزانية لتضمينها أكبر قدر ممكن من احتياجاتكم ورغباتكم المتنوعة وكذا رؤيتكم للتحسينات التي يمكن إدخالها على عمل المنظمة وإجراءاتها التشغيلية في المستقبل. فتطور الأمر وتحول إلى الاقتراح المطروح عليكم اليوم بشأن آلية التشاور للموافقة عليه.

"ودعماً لذلك الحوار – وهو شرط أساسي لأية مسارات تتحلى بالشمول – فقد أُدخلت تغييرات جذرية في الأمانة على المستوى الإداري والتنظيمي. ومنها المعالم التالية:

- وثيقة البرنامج والميزانية مدعومة باستراتيجية قائمة على النتائج وبتقرير معزز لأداء البرنامج السنوي مع مؤشرات للأداء؛

- ومكتب للمراقب المالي مدعوم بشعبة للتدقيق الداخلي والرقابة (لمساندة نظام الإدارة القائمة على النتائج وصقل النظام باستمرار) علماً بأن الشعبة قد حظيت مؤخراً بدعم نتيجة لاعتماد ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي وإنشاء لجنة جديدة للويبو معنية بالتدقيق.

- وبنية لمراجعة العقود تضم شعبة للمشتريات والعقود ولجنة لاستعراض العقود.

"إن تلك التغييرات قد سلطت الضوء على إمكانية مساءلة الأمانة إزاءكم وسعت أيضاً إلى مساعدتكم على النهوض بمسؤوليتكم عند تقييم فعالية أنشطة الويبو وفاعليتها. وهذه التغييرات بعيدة الأمد والمحفوفة أحياناً بالتحديات حملتنا بثبات نحو فلسفة تنظيمية تقوم على الشمول والشفافية المعززين لتؤدي إلى الوثيقة الراهنة للبرنامج والميزانية تراعي إلى أقصى الحدود رغبات الدول الأعضاء.

"واستمر السعي إلى تحقيق إسهام موسَّع ليدخل في صُلب عمل المنظمة. وقد حظيت البنية الإدارية بدعم أربع لجان دائمة – واحدة معنية بقانون البراءات وثانية معنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وثالثة معنية بقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة والرابعة معنية بتكنولوجيا المعلومات – كلها تسعى إلى تزويد الدول الأعضاء بوسيلة كفيلة بتبادل المعلومات وتنسيق العمل وترتيب أولوياته.

"وقد أُنشئت منتديات أخرى تعزيزاً لمنهج الشمول المعتمد في المنظمة استجابة للاحتياجات المعلن عنها، فكان أحدث تلك المنتديات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. والتحدي الرئيسي هنا هو توضيح الأمور وتحديد المحاور.

"ومن التدابير الحاسمة الأخرى الماضية إلى الأمام إنشاء أكاديمية الويبو العالمية. إذ حملت الأكاديمية معها بُعداً جديداً في مساعينا نحو الشمول، إذ خاطبت الجماهير من خلال برامج محددة لفائدة واضعي السياسات ومحترفي الملكية الفكرية والمسؤولين الحكوميين وقطاع التعليم وقطاع الأعمال، وحملت رسالة الملكية الفكرية أيضاً إلى العالم الأوسع بفضل خدمات التعليم عن بُعد الآخذة في الاتساع والتنوع، على سبيل المثال. إذ انطلقت أول دورة شبكية سنة ١٩٩٩، وأتيحت باللغة الإنكليزية وأقبل عليها ١٥٠ طالباً. وأصبحت تلك الدورة العامة بشأن الملكية الفكرية متاحة اليوم بالمجان بسبع لغات وأقبل عليها نحو ٧ ٠٠٠ طالب أثناء الدورة الأخيرة. وتسهر الأكاديمية الآن على إخراج دورات جديدة متاحة مقابل تسديد رسوم التسجيل في إطار قسم الأكاديمية للتعليم عن بُعد، منها مقرر حق المؤلف والحقوق المجاورة في سنة ٢٠٠٤ ثم مقرر التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية ثم مقرر البيوتكنولوجيا والملكية الفكرية، إضافة إلى مقرر الحماية الدولية للأصناف النباتية المعد بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف). وقد أعدت الأكاديمية هذا الشهر برنامجها الأول لمديري الأعمال التنفيذيين. وحظي البرنامج بإقبال واسع إذ شارك فيه ٥٠ شخصاً من ٢٠ بلداً أو أكثر في إطار حدث رائع دام يومين ودرس المشاركون فيه دور الملكية الفكرية كأداة استراتيجية في الأعمال وبحثوا أفضل السبل لإدراج الملكية الفكرية في استراتيجية أعمالهم. وتأسيساً على نجاح ذلك الحدث الأول، من المعتزم تنظيم دورات إضافية.

"واستمر منهج الشمول في مقاربة موضوعات المنظمة من خلال مبادرات شتى ترمي إلى التصدي للاحتياجات الخاصة بالدول الأعضاء فرادى ومجموعات وأوساط المنتفعين. وتمحور التعاون مع البلدان النامية على سبيل المثال حول مساعدتها على ضبط تعاونها مع المنظمة وفقاً لتلك الاحتياجات. وضمت مجموعة الأنشطة الواسعة المنجزة في هذا المجال صياغة خطط عمل وطنية التركيز ترمي إلى تكوين الكفاءات وأتمتة المكاتب.

"وأوليت عناية خاصة لمجالات تحظى باهتمام وأهمية متناميين، مثل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ابتداء من الجولة الأولى من المشاورات والحوار مع أصحاب المعارف

التقليدية وانتهاء بمسودة دراسة شاملة أتيحت شبكياً للتعليق عليها وأثناء المشاورات الجارية في مختلف أرجاء المعمورة. فكان ذلك المنبر مسرحا لأكثر النقاشات شمولاً التي تكثّفت وتسارعت وأدت إلى إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في سنة ٢٠٠١. وقد قيل في عمل هذه اللجنة إنها خليط فريد من الخبرة العملية والمواد القانونية والأفكار السياسية وإن روح الشمول السائدة فيها قد أفسحت المجال للتطورات، ومنها اعتماد ما يزيد على ١٢٠ منظمة غير حكومية لتمثيل مجموعات السكان المحليين والأصليين وإقامة صندوق للتبرعات بهدف تمويل مشاركتهم.

"ومن المبادرات الأخرى الرامية إلى التصدي لمشاغل محددة ما يلي:

– مبادرة البلدان الأقل نمواً التي جاءت فضلاً عن أربع تظاهرات وزارية عالمية وسمحت من خلال عدد من الاجتماعات الإقليمية والأقاليمية والوطنية بالتعاون مع نحو ١ ٢٥٠ مسؤولاً رفيعاً ومحترفاً من البلدان الأقل نمواً منذ ظهور المبادرة؛

– ومجال الإدارة الجماعية لحق المؤلف والقضايا المتصلة بها، علماً بأن هذه المبادرة ترمي إلى دفع عمل المنظمة في مجال محدد يكتسي أهمية اقتصادية وثقافية كبرى بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء؛

– ومشروع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يرمي إلى تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في ذلك القطاع الذي درجت العديد من البلدان على اعتباره بمثابة "العمود الفقري" لاقتصادها. والغرض منه هو استخراج أقصى فائدة ممكنة من تكنولوجيا المعلومات وتعميم الفكرة العامة التي يقوم عليها وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات عبر الإنترنت. ويدل على نجاح تلك المبادرة زيادة بنسبة ١٩٣ بالمائة في عدد الاشتراكات في نشرة الأخبار الإلكترونية خلال فترة السنتين الأخيرة؛

– وشعبة الإنفاذ ومشروعاته الخاصة التي تعمل عن كثب مع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ والتي عقدت اجتماعها الأول في يونيه/حزيران ٢٠٠٣؛

– وشعبة الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات التي تقدم دعماً خاصاً إلى البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر الساعية إلى تعزيز قدرتها على تطوير الملكية الفكرية وإدارتها وتسويقها على الصعيد المحلي باعتبارها من مقومات الاقتصاد الوطني؛

– وأخيراً شعبة الصناعات الإبداعية.

"وقد عزز هذا المسعى العام للشمول أيضاً العمل المنجز بقصد تيسير نفاذ البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات. ويكتسي ذلك المسعى أهمية قصوى في ضوء الجهود الجارية لتعزيز حماية الملكية الفكرية في المحيط الرقمي ومن أجل تسخير طاقة التكنولوجيا الرقمية لجعل نظام الملكية الفكرية أبخس ثمناً وأكثر فعالية وأيسر انتفاعا. وعلى الصعيد العملي وبالإضافة إلى تزويد ١٠١ مكتب للملكية الفكرية بأسباب الاتصال بالإنترنت وتدريب نحو ٢٦٠ مسؤولاً في هذا الشأن، ساهمت المنظمة في أتمتة ٧٠ مؤسسة للملكية الفكرية وتقدمت بالمساعدة في مجال الأتمتة إلى ٧٥ بلداً.

"وبينما ساعد مشروع الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت بوضع إطار تنظيمي في هذا الصدد، أصبحت المنظمة تعنى من خلال مركزها للتحكيم والوساطة بتقديم الخدمات السريعة والفعالة من حيث التكلفة لتسوية منازعات أسماء الحقول على الإنترنت بفضل تطبيق السياسة الموحَّدة لتسوية منازعات أسماء الحقول (UDRP). وقد تزايد عدد القضايا المُحالة سنوياً إلى المركز باطراد، ليشهد في السنة الأخيرة زيادة بنسبة ٢٠ بالمائة في القضايا المودعة مقارنة بالسنة السابقة. وبعد أن ترسخ المركز الآن مورداً عالمياً رائداً للخدمات المقدمة في إطار السياسة الآنف ذكرها، فقد تعامل مع أطراف من ١٣١ بلداً وعالج أكثر من ٠٠٠ ٩ قضية منذ أن تسلم القضية الأولى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

"واستمر العمل في مجال حق المؤلف متقدماً إلى الأمام على عدة جبهات، من الإدارة الرقمية للحقوق والترخيص إلى دور الصناعات الإبداعية باعتبارها المساهم الرئيسي في سلامة الاقتصاد الوطني. فكانت أحدث الخطوات المحرزة إلى الأمام التوصية المطروحة عليكم الآن لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة. وقد استندت المناقشات إلى نص معدَّل وموحَّد لأحكام المعاهدة يتضمن مساهمات من جميع المعنيين.

"وقد ساهم إنشاء اليوم العالمي للملكية الفكرية (٢٦ أبريل/نيسان) سنة ٢٠٠١ في إذكاء الوعي، شأنه في ذلك شأن مجموعة واسعة من المنتجات الإعلامية الجذابة والمصممة لتوفير المعلومات واستدراج الفضول لدى كل من لم يسمع بالملكية الفكرية من ذي قبل. وقد بُذلت جهود مكثفة من أجل شمول الأطفال والشبان في هذه المساعي الرامية إلى مخاطبة الجماهير لأنهم هم المنجم الحيوي للإبداع والابتكار الذي ستغرف فيه البشرية لتستخرج منه رخاء مستقبلها.

"وقد اضطلع موقع الويبو على الإنترنت، بعد أن أُعيد تصميمه مؤخراً، بدور مهم أيضاً في هذا المجال. ولمَّا كانت اللغة عنصراً حيوياً من العناصر المكونة للشمول، فقد سارعنا إلى إتاحة الموقع بجميع لغات الويبو الرسمية. ولا يكفل الموقع نفاذاً ميسراً إلى أهم المعلومات العامة فقط، مثل نصوص معاهدات الويبو، بل يتيح أيضاً الاطلاع على بيانات في مجالات متخصصة، تحمل في كثير من الأحيان قيمة مضافة جمة، كالمكتبات الرقمية للملكية الفكرية التي يمكن البحث فيها وتضم قواعد بيانات بالطلبات والتسجيلات بناء على أنظمة لاهاي ومدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن الأدوات الأساسية الأخرى المتاحة على الموقع مجموعة القوانين الإلكترونية (CLEA) التي أصبحت متاحة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ ومعززة بمعلومات حول قوانين الملكية الفكرية النافذة في ٣٥ بلداً، وهي تحتوي اليوم على معلومات تشريعية تخص ما يربو على ١٢٠ بلداً.

"وقد أنضج انفتاح المنظمة على الحوار ثماراً عديدة، منها مشاركة تفاعلية مكثفة ومعززة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الويبو. ويتجلى الاهتمام المتزايد بالمنظمة وعملها في نمو عدد الطلبات لتنظيم الزيارات والاجتماعات الإعلامية، إذ شهدت فترة السنتين الأخيرة حصول نحو ١٥٠ مجموعة تمثل ما يزيد على ٧٠٠ ٣ شخص معلومات عامة أو متخصصة حول الويبو وعملها.

"ومدت المنظمة يدها أيضاً إلى المنتفعين بالملكية الفكرية، ساعية إلى تقديم أفضل الخدمات لهم. ويمكن تحقيق الشمول الفعلي من خلال زيادة فرص النفاذ والحد من العقبات نظير التكاليف. وعليه، فقد بُذلت جهود جمة من أجل جعل إجراءات الإيداع والتسجيل أيسر وأبخس ثمناً وأكثر فعالية لفائدة المنتفعين بخدمات الويبو. وبادرت الأمانة إلى تنفيذ مشروعين رئيسيين في مجال تكنولوجيا المعلومات واضعة تلك الأهداف نصب عينيها. وقد أمكن استكمال أحد المشروعين بالكامل، وهو أتمتة

الإجراءات الداخلية لمعالجة الطلبات المودعة والمنشورات الصادرة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأما مشروع النظام الحاسوبي لتأمين الإيداع الإلكتروني بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-SAFE) فقد أتاح إيداع الطلبات الدولية عبر الشبكة. وحظي هذا الإجراء بترحيب واهتمام شديدين وقد أُودع أقل من ٥٠ بالمائة من الطلبات في شكل ورقي فقط منذ سنة ٢٠٠٥. ويدل التزايد المتواصل والكثيف في الانتفاع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات على ثقة أوساط المنتفعين في النظام وإقرارهم بفعاليته من حيث التكلفة (فمنذ سنة ١٩٩٧ مثلاً تم تخفيض رسوم المعاهدة بنحو ٤٥ بالمائة، وفي سنة ٢٠٠٤ بدأ تطبيق تخفيض بنسبة ٧٥ بالمائة من الرسوم لفائدة المودعين من البلدان الأقل نمواً). وشهدت فترة السنتين الأخيرة زيادة في الإيداعات بناء على المعاهدة بأكثر من ١٤ بالمائة مقارنة بفترة السنتين السابقة لها، فضلاً عن انتعاش في ذلك النشاط لدى البلدان النامية، تدل عليه زيادة بنسبة ٤٦ بالمائة في الإيداعات الجارية خلال تلك الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

"ويتجلى الدفع نحو الشمول أيضاً في مجال العلامات التجارية الذي شهد تطورات إيجابية مؤخراً، منها تطبيق تخفيض في الرسوم بنسبة ٩٠ بالمائة لفائدة البلدان الأقل نمواً بناء على نظام مدريد وإصدار طبعة أسبوعية إلكترونية لمجلة العلامات الدولية التي تنشرها الويبو والشروع في تقديم خدمة جديدة تسمح بتجديد التسجيلات الدولية شبكياً، علماً بأن جميع تلك التدابير من شأنها أن تخفض التكاليف وتزيد الفعالية. ومن شأن ذلك أن يزيد مرة أخرى من الانتفاع بالنظام الذي شهد زيادة بنسبة ٣٤ بالمائة في التسجيلات خلال فترة السنتين الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها.

"ومن التطورات المهمة الأخرى التي عرفها مجال العلامات التجارية وساهمت في توسيع الإقبال عليه، المبادرة إلى استخدام اللغة الإسبانية لغة عمل في بروتوكول مدريد وانضمام الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية إلى البروتوكول، فضلاً عن اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات عقب نجاح المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد هذه السنة في سنغافورة فسمح بضبط معاهدة قانون العلامات لمواكبة التطورات التكنولوجية التي حدثت خلال العقد الماضي.

"واستمرت المنظمة في عملها الرامي إلى تطوير القواعد والمعايير الدولية في مجال الملكية الفكرية، مما ساعد على ضمان إطار متين وفعال وثابت يستطيع مواطنو الدول الأعضاء الاعتماد عليه لدى حماية سندات ملكيتهم الفكرية وتسويقها. وبالإضافة إلى معاهدة سنغافورة، شهد هذا المجال أحداث بارزة أخرى منها دخول معاهدتي الويبو للإنترنت حيز التنفيذ واعتماد معاهدة قانون البراءات والوثيقة الجديدة لاتفاق لاهاي.

"أيها المندوبون الموقرون، لعلَّ أحد مقاييس نجاحنا كمنظمة تنتهج الشمول يتجلى في تزايد الأعضاء في مختلف معاهدات الويبو خلال السنوات التسع الأخيرة. فكان أن انضم ١٨ عضواً جديداً إلى اتفاقية الويبو و٢٦ عضواً جديداً إلى اتفاقية باريس و٣٥ عضواً جديداً إلى اتفاقية برن و٣٩ عضواً جديداً إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (التي تبلغ نسبة البلدان النامية الأعضاء فيها ٦٠ بالمائة) و٤٦ عضواً جديداً في بروتوكول مدريد.

"ولم يكن الشمول غاية في العلاقات بين الأمانة والدول الأعضاء والعالم الخارجي فحسب بل كان غايتنا أيضاً في داخل الأمانة نفسها. إذ سارعت إدارة الموارد البشرية، بعد إعادة تنظيمها، إلى إنشاء هيئات جديدة تتناول الاحتياجات الخاصة بالموظفين. فكان منها وحدة الخدمات الطبية وقسم تطوير مسارات الموظفين ووحدة رعاية الموظفين. وقد عمدنا أيضاً إلى توسيع نطاق نظام إحقاق الحق في الداخل وتحديثه، فكان إنشاء هيئة مشتركة للتظلم وهيئة للطعن.

"وتتجلى الأهمية المولاة لمبدأ الشمول في تكوين الأمانة نفسها. ففي سنة ١٩٩٨، كانت الأمانة تضم ٦٩٠ موظفاً من ٧١ بلداً، أما اليوم فقد أصبح عددنا يناهز ٨٩٠ شخصاً من ٩٤ بلداً.

"وظل موضوع توفير المكاتب للموظفين يتصدر جدول أعمالنا على مدى السنوات العديدة الأخيرة. وعقب الموافقة على شراء قطعة أرض لتوسيع المقرّ في سنة ١٩٩٨، أدت مسابقة للمهندسين المعماريين إلى الخروج بتصميم لمبنى جديد من المعتزم أن يُستأنف تشييده سنة ٢٠٠٧. وقد سمح شراء المبنى المتاخم وتجديده باستقبال عدد كبير من الموظفين في المكاتب التي أصبحت أقرب إلى المبنى الرئيسي، بعد أن كانوا منتشرين في مكاتب عديدة في جنيف.

"لقد أمضيت السنوات التسع الأخيرة جاهداً من أجل ترجمة رؤيتي للويبو كمنظمةً تتحلى بالشمول وتتطلع إلى الأمام لتصبح واقعاً ملموساً. وقد شهدت الويبو، على مدى تلك الفترة، نمواً هائلا في الحجم واتسعت الموضوعات التي تعالجها اتساعاً كبيراً. وقد زادت أعباء العمل وتنوعت أنشطتنا، فأصبحت المنظمة اليوم معروفة في صفوف الخبراء وغير الخبراء. وكان العملِ الذي أنجزته من أجل تحقيق ذلك المرمى محفّزاً كبيرا ومحفوفاً بتحديات كثيرة ولكنه ظل دوماً مبعثاً لرضا في نفسي. وقد ظلت الأمانة تخضع لضغوط ولا سيما في بعض المجالات التي زادت المطالب فيها بينما تقلصت الأطر الزمنية أو تفاوتت أولويات الدول الأعضاء فيها.

"وبعد هذه السنوات المثمرة التي وضعت الأسس وارتفعت بالبناء، آن الأوان لتوحيد أنشطتنا وجمعها من أجل جني الفوائد المترتبة على هذه الاستثمارات في المستقبل. ويتطلب منا ذلك توضيح أولوياتنا وأهدافنا المشتركة وضمان الدعم إزاء احتياجاتنا المتنوعة ومشكلاتنا وقيودنا الخاصة. وعلينا استقطاب قوانا وطموحاتنا والعمل من أجل غايات واضحة وموضحة، بكل ثقة وحماس.

"حضرات المندوبين وأصدقائي الأعزاء، إننا ندرك جميعاً، ونحن نستهل هذا الأسبوع من العمل المكثف، التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء والمنظمة اليوم. وهي إيجاد السبيل إلى المحافظة على نجاح الماضي والمتانة المؤسسية التي تتحلى بها منظمتنا العظيمة. واسمحوا لي أن أناشد جميع الدول الأعضاء إبداء تفهمها لمواقف الآخرين والحفاظ على الحوار متعدد الأطراف والمحافظة على قنوات التواصل مفتوحة في كل الأوقات، مع إبداء الاستعداد للقبول بالتسويات عندما يحين الوقت للقبول بالآخر. وسيكسب الجميع من هذا المسار، بل لا بد له من أن يكسب ولا يجوز لأي طرف أن يعقد الأمل على تحقيق الربح الكامل على حساب الآخر. بل علينا أن نسعى إلى بلوغ حلول تكون مربحة للجميع.

"والحل إذاً، أصدقائي الأعزاء، هو الشمول والتمكين مع الاحترام المتبادل لتنوعنا الثري. فلن نجد حلولاً من خلال مواجهة بين معسكر الشمال ومعسكر الجنوب بل بفضل التحلي بحُسن النية والالتزام والتعاون بيننا جميعاً.

"وإننا نعلق ثقتنا فيكم بأن تجزونا الثناء إذا أصبنا وتصوّبوا خطأنا إذا أخطأنا. بل الأصح من ذلك أن نجتمع كلنا ونقرّ بأن هذه المنظمة قد أحرزت تقدماً إيجابياً ومهماً وأحدثت وقعاً جلياً في تحقيق أهدافنا.

"ولقد صاغت هذه المنظمة برامجها لتعود بالفائدة على جميع الأمم، فهي مورّد لخدمات الملكية الفكرية من الطراز العالمي والهيئة العالمية الرئيسية المختصة بوضع القواعد والمعايير في مجال

الملكية الفكرية. ولا يكفي أن تحافظ على مكانتها بل عليها أن تتقدم وتدعم تلك المكانة وتلهم الأجيال المقبلة بثقافة أصيلة وشاملة وراسخة الأسس في مجال الملكية الفكرية.

"وشكراً جزيلاً على استماعكم."

البند ٢ من جدول الأعمال الموحد:

اعتماد جدول الأعمال

٩ - بعد النظر في الموضوع، اعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر الهيئات المعنية جدول أعمالها كما هو مقترح في الوثيقة A/42/1 (والمشار إليه فيما يلي في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحد").

البند ٣ من جدول الأعمال الموحد:

انتخاب أعضاء المكاتب

١٠- استند بحث هذا البند إلى الوثيقة A/42/INF/1 Rev.

١١- تم في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ انتخاب أعضاء مكاتب لجنة الويبو للتنسيق واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن التالي ذكرهم:

لجنة الويبو للتنسيق
الرئيس: مختار جوماليف (قرغيزستان)
نائب الرئيس: مكسيمليانو سانتا كروس (شيلي)
نائب الرئيس: زيغريدس أوميسترز (لاتفيا)

اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس
الرئيس: خورخي أميغو كستانييدا (المكسيك)
نائب الرئيس: بول سلمون (الولايات المتحدة الأمريكية)
نائب الرئيس: لي دونغشينغ (الصين)

اللجنة التنفيذية لاتحاد برن
الرئيس: جيمس أوتيينو-أوديك (كينيا)
نائب الرئيس: ميخايل فاليف (الاتحاد الروسي)
نائب الرئيس: جوسيب برفان (كرواتيا)

١٢- وترد قائمة بأسماء أعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات في الوثيقة A/42/INF/4.

البند ٤ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦

١٣- استندت المناقشات إلى الوثائق A/42/2 وA/40/3 وA/42/8 وA/42/12 وA/40/13.

١٤- وأدلى كلٌّ من الوفود والممثلين عن الدول البالغ عددها ١٠٦ والسلطة والمنظمات الحكومية الدولية الست والمنظمات غير الحكومية البالغ عددها ١٥ ببيانات حول البند ٤: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وأذربيجان والبحرين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبنن وبوتان وبوليفيا والبوسنة والهرسك والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاصو وكمبوديا والكاميرون وكندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وشيلي والصين وجزر القمر والكونغو وكوستاريكا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدنمارك والجمهورية الدومينيكية ومصر وإكوادور والسلفادور وأثيوبيا وفنلندا وألمانيا وغانا وغينيا وغينيا – بيساو وهليتي وهنغاريا وإيسلندا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان وليسوتو وليبريا ومدغشقر وماليزيا وموريتانيا ومنغوليا والمغرب وموزامبيق وناميبيا ونيبال ونيكاراغوا ونيجيريا والنرويج وباكستان وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبيرو والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين وصربيا وسيشيل وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفييت نام وزامبيا وزمبابوي وفلسطين والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي (AU) والمفوضية الأوروبية (EC) والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) والبنك الدولي ورابطة بلدان أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR) والجمعية الوطنية لفناني الأداء (ANDI) وجمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) وائتلاف المجتمع المدني (CSC) ومنظمة المستهلكين الدولية (CI) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) والاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) ومؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) والجمعية الألمانية للملكية الصناعية وحق المؤلف (GRUR) ومعهد الابتكار السياسي (IPI) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) ومنظمة الملكية الفكرية والعدالة (IP Justice) وجمعية هيئات الإذاعة في أمريكا الشمالية (NABA).

١٥- وفي مضمار بياناتها، أثنت الوفود على نائبي المدير العام الخارجين، السيدة ريتا هيز والسيد جيفري يو، شاكرة لهما تفانيهما وعملهما الشاق ورحَّبت بالأعضاء الجدد في فريق الإدارة العليا في الويبو، أي السيد سابهروال والسيد كبلينغر والسيد أونياما والسيدة وانغ. وأثنت الوفود أيضاً على الرئيس لتفانيه وقدرته على إدارة المناقشات بمهارة خلال الجمعيات.

١٦- وتوجه وفد سويسرا متحدثاً باسم المجموعة باء بالشكر لأمانة الويبو على ما بذلته لتحضير مؤتمر الجمعيات. وأفاد أن المجموعة باء تؤمن بالويبو مؤسسةً دوليةً عظيمة المكانة وأن المجموعة تهتم اهتماماً بالغاً ببرامج الويبو الأساسية، ولا سيما منها معاهدة التعاون بشأن البراءات، واتحاد لاهاي، واتحاد مدريد، وخدمات الوساطة والتحكيم، بل وأن اهتمامها بالويبو والملكية الفكرية أوسع من ذلك بكثير، فالملكية الفكرية يتعاظم اعتبارها أداةً متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشرطاً

أساسياً يكمن وراء تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى الوفد مبيّناً أن المجموعة باء انخرطت في العام الماضي بنهج بناء في مناحٍ عديدة من عمل المنظمة وتوخت المرونة بذلك في سبيل الخروج بالحلول الواقعية والقابلة للتطبيق في صالح أعضاء الويبو جميعاً. ولذلك أعربت المجموعة عن أسفها العميق لاستحالة التوصل دائماً إلى نتائج ملموسة في القضايا المهمة، مثل تنسيق قانون البراءات وجدول الأعمال بشأن التنمية، ولكن يبقى مع ذلك هدف المجموعة ماثلاً في التقدم بالمشروعات الأساسية كافة ضمن الويبو. ولاحظ الوفد الحصيلة الإيجابية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات والروح البنّاءة التي سادت هذا المؤتمر، وشجع الدول الأعضاء على متابعة العمل بالروح نفسها أثناء انعقاد الجمعيات وفي السنة المقبلة. وشدد الوفد أن المجموعة باء تشعر بخيبة أمل كبيرة لخروج اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من دورتها الأخيرة غير الرسمية من دون أية نتائج تذكر، ولكنه صرح أن المجموعة تواصل إيمانها في أن اتّباع اللجنة خطة عمل محددة هو الطريق الوحيد للتقدم وأنها تبقى ملتزمة بوضع هذه الخطة، إذ لا يمكن لتحسين جودة البراءات، وللحد من ازدواج الحالات في مكاتب براءات الاختراع، ولإتاحة نفاذ أسهل لنظام البراءات، ولوضع آليات فحص تفوق باتساقها الآليات القديمة، إلا أن تصب في صالح أصحاب المصالح جميعاً. ولذلك وجب أن تبقى المسائل المتصلة بالبراءات في أعلى سلم أولويات الويبو والدول الأعضاء. وعليه سرّت المجموعة باء لإمكان تطبيق إجراءات عملية في المستقبل، مثل إنشاء خدمة تقديم الوثائق الضرورية بصورتها الرقمية، ودعمت بالتالي المضي في استكشاف هذا الطرح مع أخذ ما يترتب عنه من تبعات مالية بالحسبان. ومضى الوفد مؤكداً إيمان المجموعة باء بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الملكية الفكرية في التنمية ودعمها تعزيز البعد الإنمائي في الويبو. وأسفت المجموعة باء في هذا الصدد لخروج اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية خالية الوفاض من دورتيها رغم الجهود الجدية التي بذلت، ولكنها رأت مع ذلك أن الباب ما زال مفتوحاً للمضي في النقاش البناء، واعتقدت أن الحل الوسط الذي اقترحه رئيس اللجنة عملي ومتوازن ويجمع بين المضمون والمنهج، وهذا الربط أساسي بالنسبة للمجموعة باء في كل ما سيبذل من أعمال في هذا الاتجاه. وركز الوفد أيضاً على الأهمية التي توليها المجموعة باء لعمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والتقدم الذي أحرزته في مسائل المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية، وذكر أن المجموعة باء ستواصل الانخراط البنّاء في أعمال اللجنة المقبلة. وأشاد الوفد بالحصيلة الإيجابية التي تأتت عن المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات، ولكنه لاحظ أن أعمالاً مهمة ما زالت مستمرة في مجال العلامات التجارية ولا سيما في نظام مدريد إذ تتزايد أهمية هذا النظام ولهذا دعمت المجموعة باء استمرار عمل الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد. أما بالنسبة للّجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فقد أثنت المجموعة باء على عملها وأيدت تأييداً كبيراً التطورات التي طرأت عليها وإمكانية عقد اتفاقية في نهاية المطاف تتناول حقوق هيئات البث الإذاعي. أما في ما يتناول عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، فأشار الوفد إلى ما لإذكاء الوعي بفوائد حقوق الملكية الفكرية والتثقيف بشأنها وما للحاجة إلى إنفاذها من أهمية لأعضاء الويبو كافة، وتطلعت المجموعة باء للدورة المقبلة التي تعقدها اللجنة لتبادل وجهات النظر حول التنسيق والتعاون على الصعد الثلاثة الدولي والإقليمي والوطني. وعبر الوفد أيضاً عن رضى المجموعة باء عن عمل لجنة البرنامج والميزانية خلال السنة المنصرمة، واعتبر الآلية الجديدة المقترحة لإشراك الدول الأعضاء إشراكاً أكبر في تحضير البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما خطوةً هائلة إلى الأمام. ولذلك أوصت المجموعة بلء باعتماد الآلية الجديدة ومراجعة مدى تطبيقها في الجمعية العامة المقبلة. وتابع الوفد شاكراً الأمانة لتوفيرها للمعلومات عن تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتطلّع للحصول على تأكيد من الوحدة على نجاعة الإجراءات المنفذة. والتفت الوفد إلى المعلومات المحدثة التي تتعلق بالتقييم الشامل

لموارد الويبو البشرية والمالية، والمجموعة باء تضع هذه المهمة في أعلى سلم الأولوية، واعتبر أن هذا التقييم لا يتحلى بالمصداقية إلا عندما يشمل مواقع الإدارة رفيعة المستوى. أما في ما يخص الاستعراض الشامل للسياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية في الويبو، فرحب الوفد بالمعلومات المحدثة ونوه أن التقييم الشامل سيكون مورداً أساسياً للمعلومات ولوجهة عمل هذا الاستعراض. أما في ما يتعلق بلجنة الويبو المعنية بالتدقيق، فحث الوفد أعضاءها على مواصلة عملهم وتوخي الحوار مع الدول الأعضاء، مع اعترافه بضرورة مراجعة تكليف اللجنة ومخصصاتها وتحسينهما في المستقبل القريب. واعتقدت المجموعة باء في هذا الصدد بلزوم تمثيل لجنة الويبو المعنية بالتدقيق في جمعيات الويبو. وأحاطت المجموعة باء علماً أيضاً بالملاحظات التي أبداها المدقق الداخلي في الوثيقة A/42/8 وعبرت عن اقتناعها أن توفر الموارد الكافية ضروري لتتمكن شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة من تحقيق مهمتها وفقاً لميثاق الويبو للتدقيق الداخلي. وذكّر الوفد أيضاً بتأييد المجموعة باء لتعزيز شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة عبر توظيف مدير وموظفيْن، وانتظاره تعيينهم من دون أي تأخير، حتى يصار إثر ذلك إلى تحديث لاحتياجات الشعبة. وسألت المجموعة باء في هذا الخصوص اللجنة المعنية بالتدقيق أن تعمد في أقرب فرصة إلى استعراض الميثاق والبنية والموارد الملائمة والتأكد منها للزومها في التدقيق الداخلي والمراجعة الفعلية في الويبو، وأوضح ثبات المجموعة باء في التزامها بالتقدير الدقيق لتخصيص الملائم من الموارد للشعبة. واختتم الوفد كلمته بتأكيده للدول الأعضاء مواصلة المجموعة باء انخراطها البناء في النقاشات أثناء انعقاد الجمعيات.

١٧- وشدد وفد كرواتيا متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على أهمية الويبو كهيئة دولية أساسية تتناول مسائل الملكية الفكرية. وأشار إلى أن تنامي الإدراك لأهمية الابتكار وحماية الملكية الفكرية واستغلالها صار يعني ازدياد أهمية عمل الويبو وهيئاتها المختلفة. وحث الوفد الويبو على اغتنام الفرصة وتنبيه أبرز أصحاب المصالح الدوليين إلى الحاجة لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية وفهمها ودعاها لتكثف عملها لإدماج الملكية الفكرية في سياسات التنمية الوطنية وبرامجها بموازاة سعيها لتطوير قوانين الملكية الفكرية الدولية تدريجياً مما سيساهم بشكل ملحوظ في قبول معايير الملكية الفكرية ويساعد المنظمة على الاقتراب من تحقيق أهدافها الاستراتيجية ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الويبو ينبغي أيضاً أن تتابع جهودها لرفع نوعية خدماتها ضمن أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة في سبيل تحسين جاذبيتها وتيسير انتفاع الزبائن والمكاتب بها. ومضى الوفد مشيراً إلى الجهود العظيمة التي بذلت في صدد ترشيد عمل المنظمة ومختلف الإجراءات المتخذة لتحقيق نظام مالي أكثر صرامة ولتعزيز الرقابة على المنظمة وإدارتها، كما ورد في وثائق الاجتماع المطروحة. إلاّ أن إيمان المجموعة رغم ما أنجز من عمل السنة الماضية هو بوجوب متابعة الجهود لتتمكن الويبو من بلوغ هدفها الاستراتيجي الذي يكمن في قدر أعلى من الكفاءة في عمل الإدارة وعمليات الدعم الإداري. وأطرى الوفد على الحصيلة الموفقة للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات، ولفت النظر إلى أن الروح البناءة نفسها هي المسؤولة عن توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق على التعيينات الجديدة لمناصب نائب المدير العام ومساعد المدير العام ضمن إطار عمل لجنة التنسيق. وأيد الوفد قرارات لجنة البرنامج والميزانية ورحب بها، خاصة ما اقترح من وضع آلية جديدة لإشراك الدول الأعضاء إشراكاً أكبر في تحضير البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وذكر الوفد أيضاً أن القرار الذي توصلت إليه اللجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في دورتها الأخيرة بعقد مؤتمر دبلوماسي بقصد تحديث حقوق هيئات الإذاعة هو إنجازٌ بارزٌ بحد ذاته، وتمنى دوام توافق الآراء في القضايا الأهم شأناً، للخروج بحصيلة موفقة في نهاية المؤتمر. ونوه الوفد من ناحية أخرى بالمصاعب الكبيرة التي لا تزال ماثلة والتي تتجلى في غياب التقدم في المفاوضات في ما يخص جدول الأعمال بشأن التنمية ولجنة الويبو

الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. فالقضايا العالقة متشابكة ببعضها بعضاً ومن هنا إيمانٍ المجموعة بحاجة اللجان المذكورة للسير في أعمالها القادمة بنهج متلازم وعمليّ. ورحب الوفد أيضاً بالمساعدة التي تقدمها الويبو للدول ضمن مجموعته بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمكتب الأوروبي للبراءات ومنظمات دولية أخرى لإعلاء معايير الملكية الفكرية والمساهمة بتحقيق الفائدة الكامنة في حماية الملكية الفكرية حمايةً فعالة، وحث الوفد الويبو على مواصلة هذا الدعم. وخص الوفد بالذكر في هذا الصدد الندوات حول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإلى جانب منافعها الواضحة للعلماء على المستويين المحلي والإقليمي والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد كانت الندوات مفيدة بشكل خاص للدبلوماسيين في المجموعة وقد ساعدت على إدراك فهم أفضل لمختلف التحديات التي تواجهها البلدان في تطبيق مبادئ الملكية الفكرية في مجالات الحياة اليومية بسيرها على سبيل التنمية. وعبر الوفد على هذا الأساس على إيمانه بفائدة مواصلة عقد مثل تلك الندوات وإشراك الدبلوماسيين المسؤولين عن تغطية جدول الأعمال في جنيف. ولفت الوفد عناية الحضور أيضاً إلى تمتع بلدان مجموعته بسجل ممتاز في حماية الملكية الفكريةٍ وفي الانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تديرها الويبو. وقد اضطلعت المجموعة أيضاً بدور نشيط وبناء في المفاوضات الجارية لدى الويبو وهو الأمر الذي لم تنل عنه مع الأسف ما تستحقه من فضل لدى مشاركتها في إدارة المنظمة. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي موظف من بلدان المجموعة من بين الموظفين ١٥ في الهيكل التنظيمي للبنية الإدارية ومن بين ٨٦ وظيفة في قائمة موظفي الويبو الرئيسيين لا يوجد إلا ثلاثة ممثلين عن الإقليم ففي هذا الإطار شعرت المجموعة بتهميش مرشحيها لدى تعيين الموظفين في المناصب الرئيسة في بنية الويبو. ولاحظت أنه من بين موظفي الويبو الذين يبلغ عددهم ٨٩٠ موظفا لا يوجد سوى ١٧ موظف أصلهم من مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ولا يعكس أي منصب من مناصب نائب المدير العام ومساعد المدير العام وجود هذه المجموعة. ولذلك تأملت المجموعة أن تراعي القرارات المقبلة بخصوص تعيين موظفي الويبو في المستويات كافة التوزيع الإقليمي للموظفين حسب الأصول. وأنهى الوفد كلمته بأمله أن تخرج الجمعيات بحصيلة إيجابية تعكس مصالح البلدان كافة، وبرجائه توافق الآراء بين الدول الأعضاء في السنة القادمة لضمان إحراز التقدم وتجاوز القضايا العالقة في مختلف منتديات الويبو.

١٨- وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان الآسيوية وشكر المدير العام على عرضه الذي يساهم في توسيع نطاق الملكية الفكرية لفائدة عدد كبير من البلدان النامية عبر النهوض بثقافة الملكية الفكرية كوسيلة رئيسية توجه التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأعرب عن اعتقاده أن من المحتمل التوقع من الويبو إثبات دورها في مساعدة الدول الأعضاء على الاضطلاع بأنشطة التنمية وتحقيقها في عالم سريع التغير في الوقت الحالي. ومن أجل تعجيل هذه العملية حث الويبو على مواصلة التكيف مع مختلف احتياجات الدول الأعضاء وخصائصها. ولهذا الغرض، أكد للويبو تأييد المجموعة المستمر لجهودها المبذولة لكي تصبح منظمة أكثر فعالية وكفاءة ولا سيما في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية. وشدد مجدداً على ضرورة مواصلة توفير برنامج الويبو للمساعدة التقنية بناء على الطلب وضمان الموازنة بين مصالح جميع أصحاب المصالح. ومضى يقول إن من الضروري أن يرمي البرنامج إلى تعزيز القدرة المؤسسية وتحسينها في الدول الأعضاء بهدف تمكينها من الوفاء بمتطلبات نظام الملكية الفكرية مع مراعاة مطامحها الإنمائية. وكرر أيضاً أن إدماج جدول الأعمال بشأن التنمية في مسار الويبو الرئيسي يمثل موقف المجموعة الأساسي وشدد على أن عجز اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية عن التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص تحقيق نتائج ملموسة لا يعني بالضرورة نهاية العملية. وفي هذا السياق، أشار

إلى أن وفوداً عديدة أعربت عن استعدادها الشديد لمواصلة العملية على الرغم من اختلاف الآراء. وشدد بالتالي على توصية الجمعية العامة باستكشاف جميع الإجراءات المحتملة التي تخدم هذا الغرض بما في ذلك تجديد ولاية اللجنة المذكورة بتقديم توجيهات واضحة وعملية لضمان إدماج جدول الأعمال بشأن التنمية في المسار الرئيسي. وفي إطار هذه العملية، أعرب عن استعداد المجموعة الآسيوية للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وأداء دور بناء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً. وفيما يتعلق بنتائج الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أحاط الحضور علماً بالتوصية الداعية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي معني بالمعاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة من ١١ يوليه/تموز إلى ٢ أغسطس/آب ٢٠٠٧. وضماناً لتحقيق نتائج ناجحة في إطار المؤتمر الدبلوماسي، شدد على أهمية عقد اجتماع خاص لمدة يومين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ وطلب إلى الجمعية العامة التفويض بعقد الاجتماع من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن بعض المسائل العالقة. واقترح أن تعطي الجمعية العامة تعليمات واضحة توجه ذلك الاجتماع وتزوده بأسلوب للعمل. وفيما يخص مسألة معاهدة قانون البراءات الموضوعي، قال إن من الضروري إجراء المفاوضات ضمن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشكل متوازن وشامل لأن المجموعة الآسيوية ترى أن على عملية التنسيق أن تأخذ في الحسبان مصالح جميع الدول الأعضاء ومشاغلها. وارتأى أن من الأساسي أن يساهم تحسين نظام البراءات في الارتقاء بالابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. وأبدى تأييده لنظام دولي للبراءات يتسم بالتوازن والإنصاف ويجسد مصالح كل الدول الأعضاء ويراعي أهداف السياسات العامة في البلدان النامية. وفيما يتصل بالعمل الحالي في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أعرب مجدداً عن تقدير المجموعة للعمل الذي أنجزته اللجنة. ورأى أن من الضروري أن تعتمد اللجنة على إنجازاتها الماضية لضمان تحقيق نتائج ملموسة وأن تركز أعمالها على المسائل الواردة في الوثائق المتصلة بالموضوع وقيد البحث بأكملها. وفيما يرتبط بإدارة الويبو، شدد على أهمية التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على المستوى الإداري إذ تعتقد المجموعة أن هذا الأمر يخدم مصلحة الجميع بغية ضمان تجسيد مشاغل الدول الأعضاء في أعمال الويبو. وأخيراً، شكر نائبي المدير العام اللذين تنتهي ولايتهما وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع فريق الإدارة الجديد وعن أمله أن يعمل هذا الفريق على تعزيز الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة في إطار جميع أعمال الويبو مع إيلاء العناية الواجبة لوجهات نظر جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصالح.

١٩- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأثنى على المدير العام قيادته وجهوده للنهوض بثقافة الملكية الفكرية أداة للتنمية في أنحاء العالم، والانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية رصيداً للتنمية الاقتصادية، وبالأخص في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتوجه الوفد أيضاً بالشكر للمدير العام على كلمته الافتتاحية، وأفاد أن مجموعة البلدان الأفريقية تشاطره رؤيته وقد شاركت في مشروعات المنظمة على نحو بنّاء. وفي هذا السياق أكد الوفد انخراط المجموعة النشيط في اعتماد توصيات وحدة التفتيش المشتركة ووضعها موضع التطبيق، وأشار إلى أن إجراءات مثل إنشاء لجنة الويبو للتدقيق، واعتماد ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي، ومشاركة الدول الأعضاء في تحضير برنامج وميزانية الويبو ومتابعة تنفيذهما، واستعانة الويبو بخبراء استشاريين من خارج المنظمة للإشراف على تشييد مقر الويبو الرئيسي الجديد، تحظى جميعا بدعم المجموعة الخالص، إذ تؤمن المجموعة بمهمات المراقبة الوافية وبلزوم المحاسبة والشفافية وأفضل الممارسات. إلاّ أن الوفد شدد أيضاً على ضرورة إفساح المجال للموظفين المنتخبين أو المعيّنين من قبل الدول الأعضاء ليؤدوا مهامهم من دون إرهاق عاتقهم بضغوط مفرطة، وقال إن آليات المراقبة لا ينبغي لها أن تصبح طريقة أخرى لإدارة المنظمة إدارة مصغرة، ولا أن تكون وسيلة للحد من المساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان النامية. والتفت الوفد

أيضا إلى عملية الاستعراض الشامل، وصرح أن المجموعة مع مشاطرتها أهداف هذا الإجراء تعتقد أنه لا يجب أن يعيق قدرة المنظمة على أداء مهامها المكلفة بها بموجب صكوكها التأسيسية، ولا أن يؤثر على معنويات الموظفين وإقبالهم على العمل. وعليه رأى الوفد أن عملية الاستعراض الشامل يجب أن تجرى على مرحلتين، تشمل أولاهما تقييم الأمانة لوضع الموظفين غير الدائمين، ومن ضمنه مهمة التدقيق الداخلي، وصولاً إلى المناصب من الفئة المهنية P4، ويقوم مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو للتدقيق باستعراض مناصب الإدارة العليا. ومضى الوفد مركزا على تقدير مجموعة البلدان الأفريقية لتنظيم الويبو ندوات حول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتبارها مبادرة مفيدة جديرة بالاستمرار، وحث الويبو على تخصيص موارد إضافية للبرنامج لإتاحة مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشاركة أكبر. أما في ما يخص تطبيق البرنامج والميزانية إجمالاً في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فقد لفت الوفد النظر إلى التعاون القائم في برامج التنمية والأنشطة المنفذة في مجالات مثل عمليات تقييم الملكية الفكرية الوطنية، وتعزيز البيانات الجغرافية في أفريقيا وحمايتها، والبرنامج AFRICOS، وحماية الاختراعات الأفريقية المرتبطة بالطب التقليدي واستكشافها، والأدوات الإقليمية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور. وأعرب الوفد عن امتنان المجموعة لأتمتة عدد من مكاتب الملكية الصناعية في المنطقة، وخص بالذكر انخراط الويبو النشيط مع الدول الأفريقية ضمن إطار الاتفاق الرباعي. أما بخصوص وضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، فاستذكر الوفد برنامج العمل الشامل الذي طرحته مجموعة البلدان الأفريقية، والذي أخذ بالحسبان الوضع في أفريقيا وأهداف التنمية المرسومة في الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وإعلان قمة الدوحة، ومبادرات دولية أخرى. وشدد الوفد على وضع مجموعة البلدان الأفريقية جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في أعلى درجات الأولوية، وعلى وجوب جعل الدول الأعضاء من هذا الجدول أمرا واقعا من دون أي تأخير، بتحليها بالمرونة وبالنية الصالحة. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تطرح في هذا الصدد التوصيات التالية: تجديد الجمعية العامة لمهمة اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، مزودة إياها ببرنامج عملي وأهداف تعمل على تحقيقها، وتتضمن إطارا زمنياً لإتمام مهمتها؛ وتعقد اللجنة ثلاث دورات تدوم كل منها خمسة أيام في ٢٠٠٧ وتكرّس لمناقشة المسائل الموضوعية لتخرج بمجموعة متوازنة من التوصيات، ومنها ما يتناول المساعدة التقنية ومسائل وضع المعايير؛ وترعى الويبو إشراك المجموعة الراهنة من المقترحات وعددها ١١١ بهدف ترشيدها لتيسير تناولها بفعالية؛ ويعتمد منهج جديد للتطبيق المرحلي للمقترحات مع أخذ المقتضيات الإدارية والمالية بعين الاعتبار؛ وتضع أمانة الويبو الدول الأعضاء بصورة الخيارات المتنوعة لتطبيق مختلف المقترحات ولا سيما وضع المعايير ودراسات تقييم الأثر. وأما في خصوص لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور فكرّر الوفد التعبير عن الأهمية التي تلقيها مجموعة البلدان الأفريقية على عملها وحصيلته الحثيثة، وأفاد بضرورة التقدم بمناقشة البنود الموضوعية لتحديد الجوهر القانوني للحماية المطلوبة حيث أن القوانين الوطنية لا تكفي لتقديم حماية مناسبة. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء بطء سير العمل في اللجنة وحثها على الانتهاء من عملية اعتماد صك دولي ملزم قانونا من دون أي تأجيل. ودعا الوفد أيضا الجمعية العامة لتدمج كل الملاحظات والمقترحات المفيدة التي أبديت في آخر اجتماع عقدته اللجنة في الوثائق الراهنة بهدف توفير أسس متوازنة للاتفاق في المستقبل، وقال إن هذه العملية كفيلة منطقيا بالتوصل إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. أما في موضوع اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي، فقال إن المجموعة ترى ضرورة تجديد حيوية عملهما عبر تطوير خطة عمل جديدة، ويجب عقد منتدى جديد في هذا الصدد حيث تتاح مناقشة المسائل الموضوعية بالتفصيل والخروج بالتوصيات. أما في ما يخص حماية هيئات الإذاعة، فأكد رأي

المجموعة مجددا بعدم وجوب ورود البث عبر الإنترنت المتزامن وغير المتزامن في مشروع الاقتراح الأساسي، وأن على الاقتراح أن يحمي المصالح العامة بما هو مناسب لإدراج الضمانات والاستثناءات والضوابط. ودعا الدول الأعضاء أيضا إلى مواصلة نقاشها حول المسائل الموضوعية في اجتماعات المتابعة الرسمية وغير الرسمية. وأما في مجال الإنفاذ، فقال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية من الرأي القائل بصب اهتمام البلدان النامية على حق المؤلف والتقليد والقرصنة في إطار الصناعات الإبداعية، وطالب الويبو بتكثيف جهودها لإذكاء وعي الجمهور بمكافحة القرصنة وسائر أعمال الاستنساخ غير المأذون للمصنفات المحمية. واختتم الوفد كلمته بالقول إن مجموعة البلدان الأفريقية ستشارك في الجمعيات بذهنية إيجابية وروح بنّاءة لضمان الخروج منها بالحصيلة الموفقة.

٢٠- وتحدث وفد قيرغيزستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ودول أوروبا الشرقية وشكر المدير العام على بيانه الافتتاحي والأمانة على الوثائق الجيدة. وقال إن المجموعة ترحب بالمساعدة المقدمة إلى بلدان المنطقة غير أنه أعرب عن قلقه من نسبة هذه المساعدة المتاحة لأعضاء المجموعة. وأعرب عن ارتياحه لنتائج المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في سنغافورة واعتماد النص المعدل لمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات مما يعد حدثاً مهماً على مستوى المنظمة. وأشار إلى فائدة أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والمنتدى المفتوح الذي عقد في مارس/آذار ٢٠٠٦ وأدى إلى تبادل الآراء بشكل بناء. وأعرب عن أمل المجموعة أن يتواصل الحوار لتنسيق النهج في هذا المجال. ثم شدد على مسألة تحديد مساهمة الويبو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمنحها المجموعة الأولوية ولفت النظر إلى مشاركة المجموعة مشاركة فعالة في دورتي اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. كما أشار إلى أهمية الأعمال المنجزة لتحسين إدارة الويبو ومكتب التدقيق الداخلي ورحب بأعمال لجنة الويبو للتدقيق. وأيد أيضاً توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة إلى الأمانة وشدد على أهمية تنفيذ هذه التوصيات بسرعة. وأنهى كلمته معرباً عن أمله أن تواصل الأمانة جهودها لتوسيع نطاق استخدام اللغة الروسية في إطار أعمال المنظمة بما في ذلك منشورات الويبو وعن رغبته في تكثيف أنشطة ترجمة وثائق الويبو إلى هذه اللغة.

٢١- وتوجه وفد الصين بالشكر إلى المدير العام على كلمته الافتتاحية وإلى الأمانة على الوثائق المقدمة وأعرب عن أمله أن تؤدي الجمعيات إلى المضي بالتداول حول المسائل الأساسية وإلى التوصّل إلى المزيد من التفاهم المشترك والقليل من الاختلاف، مرسيةً بذلك أساساً متيناً للنقاش مستقبلاً حول مختلف القضايا. وعبر الوفد عن رضاه عن تنفيذ البرامج بالتوافق مع البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واعتبر أهداف الدول الأعضاء وتطلعاتها بمثابة أحجار الأساس لمبادرات الويبو وأنشطتها كافة، ولاحظ أن الويبو استمرت بالاضطلاع بالدور الكبير في تعزيز الانتفاع بنظام الملكية الفكرية للصالح الوطني وفي مساعدة الأمم على الاستفادة بالكامل من مزايا الملكية الفكرية في سبيل التنمية. واستطرد الوفد قائلاً إن تنمية البلدان كافة وبالأخص منها البلدان النامية تؤثر تأثيراً هاماً على التنمية والرفاه العالميين، وذلك نظراً لتعاظم عولمة الاقتصاد الدولي. وطرح أنه في هذا الصدد على الويبو أن تستخدم مواردها المحدودة بطريقة رشيدة لمساعدة البلدان النامية على الانتفاع بالملكية الفكرية. وشدد الوفد على لزوم الموازنة بين حماية الملكية الفكرية والمصالح العامة عبر ملائمة معايير حماية الملكية الفكرية حسب خصوصية كل بلد من البلدان النامية. وانضم الوفد إلى الرأي القائل بأن المحادثات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لن يكون لها فقط تأثيراً بالغا على مستقبل البلدان النامية، بل ستفيد أيضاً البلدان المتقدمة التي تشتبك مصالحها في نسيج واحد مع مصالح البلدان النامية. ولاحظ أن اجتماعات عدة عقدت لمناقشة هذا الموضوع ضمن إطار الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية،

ولكنه أعرب عن أسفه لعدم تحقيق أي تقدم جوهري. ولذلك دعا الوفد الأطراف المعنية جميعها لمواصلة النقاش بنحو بنّاء على أساس المقترحات الراهنة وأفاد أنه سيدعم إنشاء مجموعة عمل يمكن أن تستخدم كمنتدى دائم لإجراء مزيد من الدراسات حول المشكلات المتعلقة بالتنمية وتشخيص الحلول لها. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن من شأن ذلك أن يسهل تبادل الآراء والأفكار النشيط والصادق بين الأطراف المعنية، ويتيح لها تحري الأرضيات المشتركة مع الاحتفاظ بوجهات الخلاف في النقاشات حول المسائل ذات الصلة. وجدد الوفد دعمه لعمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وشدد على أهمية الحماية الشاملة لهذه المسائل بالنسبة للبلدان النامية، وتطلع لإدراك إجماع مبدئي حول إمكانية إبرام صك دولي ملزم في هذا الموضوع. ولاحظ الوفد في معرض تعليقه على مسألة وضع المعايير والقواعد أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تواجه لأسباب تاريخية وعملية مصاعب اجتماعية واقتصادية، وأن ما من شأن الاستمرار في تعزيز معايير حماية الملكية الفكرية إلا أن يزيد من مشاكلها وأن يجعل امتثالها لهذه المعايير مستحيلاً عملياً. وفي رأي الوفد يكمن المفتاح لنجاح عملية وضع المعايير والقواعد في إرساء التوازن المعقول بين حماية أصحاب الحقوق والمصلحة العامة عبر إيلاء الاعتبار لواقع البلدان كافة ومستوى التنمية لديها وضمان أن لا تتعدى كلفة حماية الملكية الفكرية منافعها. وجدد الوفد أيضاً التأكيد على التزامه الراسخ بحماية حقوق الملكية الفكرية في بلاده. وأفاد أن تطوير نظام الملكية الفكرية وتحسينه في الصين ليسا فقط لازمين للمضي بمسيرة انفتاحها، بل يمثلان أيضاً طلباً جوهرياً نابعاً من التقدم الاجتماعي والاقتصادي لديها. وأبرز إطلاق الحكومة مجموعة من الإجراءات لتعزيز حماية الملكية الفكرية التي أثمرت إيلاء قدر متساو من الأهمية لحماية الملكية الفكرية ولاستراتيجيات الابتكار الوطنية، وإنفاذ معزّز، وعددا أكبر من أنشطة إذكاء الوعي بالملكية الفكرية، إضافةً إلى إدراك أفضل لضرورة حماية الملكية الفكرية لدى المستهلك والشركات والمؤسسات المعنية. وأعرب الوفد عن تأكيده للدول الأعضاء استمرار الصين في دعم عمل الجمعيات ولجان الويبو الأخرى ومشاركتها فيه بنشاط. وأشاد أيضاً بجهود نائبي المدير العام الخارجين وتطلّع للتعاون مع فريق الإدارة الجديد. وأما في ما يخص منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، فأشار الوفد أن سياسات حق المؤلف في هونغ كونغ شهدت تبدلاً سريعاً أدّى إلى جهد تشريعي كبير لإعادة صياغة إطار عمل حق المؤلف. وأوضح أنه ستجري استشارة العديد من أصحاب المصالح في المستقبل القريب حول حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية لضمان التوازن المناسب بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح المنتفعين بها. وأورد الوفد أيضاً تقريرا عن دائرة خدمات الملكية الفكرية الإلكترونية التي انتقلت من مجال البحث على الإنترنت والإيداع وتسديد قيمة العلامات التجارية ونشرها وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية عليها إلى مجال الخدمات الآنية، بحيث تتيح لأصحاب الحقوق المسجلة التوجه إلى الإنترنت وتغيير السجلات المرتبطة بحقوقهم مباشرة. وأبرز الوفد في نهاية كلمته برامج تثقيف الجمهور بشأن الملكية الفكرية الجاري العمل بها والتي تم توسيعها السنة الماضية لتشمل مشروعا موجها إلى الشباب لمكافحة القرصنة على الإنترنت.

٢٢- وتحدث وفد سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشكر المدير العام على بيانه الافتتاحي الشامل وأمانة الويبو على الوثائق المطروحة على مائدة النقاش. وعلق الأهمية على دور الويبو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورأى أن من الضروري أن تواصل الويبو التركيز على تطوير قوانين دولية متوازنة بشأن الملكية الفكرية، على نحو يستجيب للاحتياجات الناشئة ويراعي تفاوت مستويات التنمية على الصعيد الوطني. وسلط الوفد الضوء على الاعتراف المتزايد بسندات الملكية الفكرية المتأتية من الجامعات ومعاهد البحث في البلدان الأعضاء في الرابطة وعلى أهمية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية الغزيرة في بلدان الرابطة، وهما العاملان الأساسيان اللذان تقوم عليهما الشراكة بين الرابطة والويبو واللذان كثفا الأنشطة ونطاقها. وأشار الوفد إلى أن الويبو قد

أوفدت قرابة ٤٠ بعثة إلى منطقة الرابطة في السنة الأخيرة تناولت أثناءها مجموعة واسعة من المسائل، منها المساعدة على صياغة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية وتعزيز بنيتها التحتية والإنفاذ. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الرابطة تتطلع إلى الارتقاء بالجوانب النوعية من التعاون مع الويبو في مجال الملكية الفكرية من أجل الاعتماد على إنجازات البرامج والأنشطة الماضية للسير قدما. وأضاف قائلا إن أولويات الرابطة تشمل ما يأتي: تعزيز البنية التحتية القانونية والقدرات المؤسسية في مجال الملكية الفكرية والاستفادة من المشورة التقنية والقانونية والمساعدة على إدراج الملكية الفكرية في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني وتعزيز الوعي بالملكية الفكرية والانتفاع بالملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وسلط الوفد الأضواء على العلاقات المؤسسية بين المنظمتين، وخص بالذكر المشاورات السنوية بين المدير العام وسفراء الرابطة والمشاورات بين الويبو وفريق الرابطة العامل المعني بالتعاون في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد استكمال دراستين ناجحتين بدأ إعدادهما بعد الجولة التاسعة من المشاورات حول جدوى إقامة شبكة من الهيئات التي تقدم الخدمات لتطوير الأعمال في مجال الملكية الفكرية وصياغة مبادئ توجيهية وتعليمات في مجال إدارة محافظ الملكية الفكرية. وقال الوفد إن الدراستين ستساهمان في تحقيق الأهداف المنشودة من خطة عمل الرابطة بشأن حقوق الملكية الفكرية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠. وأفاد بأن الرابطة تستفيد من معونة مكتب الويبو في سنغافورة مما ساهم في ضمان فائدة الأنشطة المشتركة وتوجهها التطلعي وسمح بمناقشة التطورات في المجالات الرئيسية لعمل الويبو. وأقرّ الوفد بمساهمة الويبو من خلال التعاون والمساعدة في تقدم الرابطة التي تعتزم التأسيس عليه لمواصلة مساعيها. وصرّح قائلا إن الرابطة تعي التغيرات المهمة الطارئة في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى مواكبة تلك التغيرات لمعرفة مدى تأثيرها في استراتيجيات الملكية الفكرية المطبقة في الرابطة. وفي هذا الصدد، صرّح الوفد قائلا إن الرابطة تعتزم مواصلة العمل عن كثب مع الويبو في صياغة إطار الملكية الفكرية الدولي مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بمختلف أعضاء الويبو.

٢٣- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٥ دولة ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين إليها وأعرب عن التزام الجماعة بإحراز التقدم فيما يتعلق بالمسائل المطروحة على الجمعيات وجدد تأييده لتطوير النظام الدولي للملكية الفكرية. وأبدى سروره لاعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات بما يبرهن على قدرة الويبو على تحقيق وأعرب عن أسفه لعدم إحراز التقدم في بعض المجالات الأخرى. وأحاط علماً بالتقدم المحرز في إطار الأعمال التي تستهدف إبرام معاهدة للويبو بشأن حقوق هيئات الإذاعة وأعرب عن تطلعه إلى اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي خلال السنة المقبلة. وفي الختام، أعلن أن الجماعة الأوروبية على وشك الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي مشيراً إلى أن ذلك سيعود بالفائدة على مودعي الطلبات وأصحاب تسجيلات الرسوم والنماذج الصناعية من حيث تبسيط الإجراءات وتحقيق وفورات في التكاليف.

٢٤- وتحدث ممثل بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وأعرب عن استيائه لعدم استفادة هذه البلدان استفادة أكبر من التقدم السريع المحرز في الاقتصاد العالمي وتحرير السياسات الناجم عنه. وقال إن هذه التغييرات لا ترتبط بالتكنولوجيا الجديدة فحسب بل بالأساليب التقنية الجديدة المعتمدة في مجال الإدارة أيضاً مما يؤدي إلى تغير العلاقات بين قطاعات الأعمال والصناعة والعلوم. ومضى يقول إن هذه التغييرات التكنولوجية بدلت في الواقع العلاقات الاقتصادية الدولية تبديلاً تاماً باستحداث تيارات تجارية جديدة وظهور حقوق جديدة في مجال الملكية الفكرية. وحرص على الإشارة إلى أن سنة ٢٠٠٦ تعد بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً حصيلة منتصف المدة لبرنامج العمل الخاص المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً الذي عقد في بروكسل في مايو/أيار ٢٠٠١.

وأعرب عن ارتياحه لما تقدمه الويبو من مساعدة متنوعة ومتواصلة منذ ذلك الحين. وعليه، قال إن المنظمة عملت على إعداد وتقديم تقرير مخصص لكل قطاع عن الأنشطة المنفذة بناء على مبادرة المدير العام أو استجابة للقرارات الوزارية. وفي هذا السياق، استطرد قائلاً إن المنظمة قدمت هذا التقرير في يونيه/حزيران ٢٠٠٦ خلال المؤتمر الوزاري للبلدان الأقل نمواً الذي عقد في كوتونو واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في ١٨ و١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ في نيويورك. وأضاف قائلاً إن المؤتمر الوزاري الذي عقد في كوتونو تمخض عن استراتيجية واضحة وضعت في إطارها توصيات ملموسة تستهدف البلدان الأقل نمواً وتتصل بإدماج الملكية الفكرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بمساعدة المنظمة وسائر الشركاء. وفضلاً عن ذلك، استرسل قائلاً إن هناك ٤٥ بلداً من أصل ٥٠ بلداً من البلدان الأقل نمواً الموجودة في العالم قد انضمت إلى الويبو معرباً عن اقتناعه بأن بإمكان هذه البلدان البالغ عددها ٤٥ بلداً الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة فعالة لمكافحة الفقر نظراً إلى أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي وإدماج هذه البلدان في السوق العالمي وإيجاد فرص للعمل. وأعرب عن تقديره الخاص لما أحرزته الويبو من تقدم لفائدة البلدان الأقل نمواً وخص بالذكر أنشطة تعزيز القدرات في مجال الملكية الفكرية وخدمات المساعدة المقدمة إلى مكاتب الملكية الفكرية بهدف تحديث هياكلها الأساسية والمساعدة المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة تدريب أجهزة الاتصال لفائدة حكومات الدول الأعضاء التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التجارية ورواد الأعمال والمخترعين وخدمات المساعدة على إنشاء أجهزة معنية بحماية حقوق الفنانين والمؤلفين والملحنين من أجل الاستفادة من أنشطتهم الإبداعية وإجراء دراسات خاصة لزيادة تحديد قطاع الفولكلور والمعارف التقليدية. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى صدور قرار اعترف بمعاملة البلدان الأقل نمواً معاملة خاصة وتفاضلية من حيث المساعدة التقنية المقدمة إليها في إطار تنفيذ القرار المذكور خلال المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات الذي عقد في سنغافورة. ورحب بجميع الأنشطة المشتركة بين المنظمة ومختلف شركائها الرامية إلى جعل الملكية الفكرية أداة للتنمية. وأنهى كلمته معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٢٥- وبين وفد البرازيل أن المجتمع الدولي أصبح واعيا أكثر من ذي قبل بشأن أهمية مناقشة كل جوانب الملكية الفكرية ولا سيما آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ظهر ذلك في إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. ورأى أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون إيجاد توازن بين حقوق الملكية الفكرية وواجباتها وبين مصالح الجمهور. وأكد الوفد أيضا أنه نظرا لاتساع نطاق الملكية الفكرية، يتعين على كافة أصحاب المصالح الدخول في نقاش جدي بشأن الاتجاه الذي يتعين أن تسلكه مسألة حماية الملكية الفكرية ذلك أن التقصير في هذا الشأن سيعرض التنمية في أغلب البلدان في العالم للخطر وسيؤثر سلبا على النفاذ إلى الخدمات الصحية والعلوم والثقافة والبيئة المستديمة. وعبر الوفد عن أسفه حيث رأى أن نظام الملكية الفكرية قد اقتيد إلى وضع غير متوازن ذلك أن الأهداف الأصلية للملكية الفكرية قد دمرت. وشرح الوفد هذه النقطة مبينا أن البراءات أصبحت أدوات لتكريس ممارسات تنافي مبدأ التنافس وأن التدابير التكنولوجية للحماية تهدد الملك العام والاستثناءات ومواطن المرونة المتمثلة على سبيل المثال في الانتفاع النزيه والنسخ لأغراض خاصة. وأضاف أنه لا يوجد أي دليل عملي على وجود علاقة بين الملكية الفكرية واستقطاب الاستثمار. ورأى أن مواطن المرونة والحماية التي لا تزال قائمة في النظام الدولي هي أدوات مكّنت الدول من تكييف الاتفاقات المتعددة الأطراف لمختلف مستويات التنمية لديها. واستدرك قائلا إن توسيع نطاق معايير حماية حقوق الملكية الفكرية سيقف عقبة لا محالة أمام قدرة البلدان النامية، الضعيفة أصلا، على تطبيق سياسات لخدمة مصالح الجمهور. وفي هذا الصدد، أشار الوفد بعدم وجود أي دليل عملي لتبرير توسيع نطاق معايير الحماية الحالية. وبناء عليه، عبر الوفد عن انشغاله بالمفاوضات الجارية التي ترمي إلى صياغة

القواعد والمعايير في الويبو. وبخصوص مشروع المعاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة، عبر الوفد عن انشغاله لأن المقترح الأساسي للمعاهدة والذي وافقت عليه اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لا يزال محل خلاف في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأضاف الوفد أنه على الجمعيات التأكيد على عقد مؤتمر دبلوماسي بهدف إتمام المعاهدة وأنه يتعين على الدول الأعضاء أن تنتبه إلى أن العديد من المسائل لم تحل بعد. وحث الوفد الجمعيات على مناقشة هذه القضية والنظر في مخاطر عقد مؤتمر دبلوماسي بالرغم من وجود عدة قضايا عالقة حيث أن فشل المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في سنة ٢٠٠٠ للموافقة على معاهدة جديدة بشأن الأداء السمعي البصري قد يتكرر مرة أخرى. وبين الوفد أن العديد من المنظمات الدولية قد شرعت في تقييم تأثير الملكية الفكرية ومنها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأنها ستساهم في النقاش الدائر حول الملكية الفكرية والتنمية. وعبر الوفد عن فخره بتقديم مقترح بشأن جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية مع الأرجنتين و١٣ وفدا آخر يرعى هذا الاقتراح. وصرح أنه يتوقع من الجمعية العامة اعتماد القرارات المناسبة لإدراج البعد التنموي في كل أنشطتها. وشدد أيضا على أن جدول الأعمال لأغراض التنمية شامل ومتعدد الاختصاصات وأن بلاده قدمت توصيات عملية من شأنها أن تدعم أنشطة الويبو في مجال الإدارة وأنشطة وضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وقال إن الويبو إذا ما طبقت تلك التوصيات، فإنها ستؤكد أنها ملتزمة بجعل الملكية الفكرية أداة لجلب المنافع إلى كافة البلدان. ولفت الوفد النظر إلى أن العديد من البلدان قدمت مقترحات عملية خلال المناقشات الدائرة في الويبو مما يشير إلى قبول تلك المبادرة وأهمية النقاش القائم. وأنهى الوفد كلمته مؤكدا للدول الأعضاء حرص بلاده على المشاركة النشطة والبناءة في المناقشات المقبلة وأبرز التزامه البحث عن نتائج متوازنة تجسد مشاغل كافة الدول الأعضاء في الويبو.

٢٦- وتحدث وفد الأرجنتين باسم وفود بوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوروغواي وفنزويلا وجدد التزامها بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وأفاد أن جدول الأعمال يرمي إلى توثيق الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية وجعل نظام الملكية الفكرية أكثر استجابة لاحتياجات مختلف أصحاب المصالح. ونوه بأن الدول الأعضاء ناقشت هذه المسألة لفترة سنتين، وبأن هذه العملية سمحت بصياغة المقترحات وتوضيح المواقف. ودعا إلى التقدم بالعملية خطوة أخرى إلى الأمام، وأعلن أن أصدقاء التنمية يرحبون باعتماد الجمعية العامة قراراً يغطي خمسة مجالات من جدول الأعمال بشأن التنمية، وهي وضع المعايير وتقييم الأثر والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا والشؤون المؤسسية والتكليف. ومضى الوفد قائلا إن قرارا من هذا القبيل حول مواصلة العملية كفيل بقيادة الأعضاء نحو تطبيق ملموس للمقترحات. ويتمثل المنهج الأفضل في عملية شاملة تأخذ بالمواقف كافة وتناقشها بجدية من ناحية مضمونها واستحقاقها. ومن شأن تجديد مهمة اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية لسنتين أخريين حتى ٢٠٠٨ أن يتيح تحريك العملية، ويمكن التخطيط لعقد اجتماعات اللجنة من الآن وحتى تاريخ عقد الجمعية العامة في ٢٠٠٧، مما يتيح آنذاك للجنة المجددة أن ترفع للجمعية العامة المقبلة مشروع توصية جوهرية لمجموعة أولى من الأعمال وإطاراً للمضي بها قدماً. وللجنة أن تعمل في السنة الثانية على ما تبقى من المقترحات لتقدمها في مشروع توصية ثان تعتمده الجمعية العامة في ٢٠٠٨. ومع ذلك لفت الوفد النظر إلى أن توزيع الوثائق المرتبطة بالبند ٨ من جدول الأعمال لم يبدُ متطابقا تماما مع الفقرة ٢٠٥ من الوثيقة PCDA/2/4، وبالنتيجة يتوقع توزيع الوثائق كافة قبل النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال. وأما في خصوص تنسيق البراءات فشدد الوفد على ما قامت به مجموعة أصدقاء التنمية وبلدان نامية أخرى

خلال الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من إعادة إدراج البنود المهمة لمناقشة التنسيق في البراءات. وتضمنت مجموعة المسائل الاستثناءات والتقييدات ومرونة المصلحة العامة وكبح الممارسات المنافية للمنافسة ونقل التكنولوجيا والكشف عن فحوى البراءات. وأعرب الوفد عن أسفه لكون مناقشات اللجنة الدائمة لم تفض إلى أي توصيات ترفع للجمعية العامة بسبب مقاومة بعض الدول الأعضاء لقبول أي أمر من خارج مجموعة المسائل المحددة: أي التقنية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكاري. وبناء على ما سبق أكد الوفد صعوبة توصل الجمعية العامة لاتفاق حول الإجراء اللازم للمضي قدما بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي ما لم يقبل النقاش حول تنسيق البراءات بمساهمة الدول الأعضاء كافة. وأضاف الوفد مستذكرا قرار اللجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في دورتها الخامسة عشرة الذي أوصى بعقد مؤتمر دبلوماسي حول اتفاقية حماية هيئات الإذاعة. وقال إن هذا القرار يحتاج إلى تثبيت الجمعية العامة وإن الاقتراح الأساسي ضم أحكاماً حول الإعفاء والتقييد والمنافسة والتنوع الثقافي من بين سائر الأمور، وهي لا غنى عنها في اعتبار البلدان النامية والعديد من أصحاب المصالح الآخرين. وذكر الوفد أن حذف الإشارة إلى البث المتزامن وغير المتزامن عبر الإنترنت من مشروع الاقتراح الأساسي ومن المؤتمر الدبلوماسي هو بحد ذاته شرط أساسي للمضي قدما بالمؤتمر نفسه. وشدد الوفد على إصرار مجموعة أصدقاء التنمية على رأيها في هذا الصدد. واختتم كلمته بالتوجه إلى الدول الأعضاء وتأكيد تعاون مجموعة أصدقاء التنمية الخالص في سبيل الخروج من الجمعيات بالحصيلة الموفقة.

٢٧- وشكر وفد اليابان المدير العام وموظفي الويبو على الاستعداد للجمعيات. وذكر الوفد بخصوص الأنشطة الوطنية في مجال الملكية الفكرية في اليابان أنه من الضروري إنشاء ما يسمى بدورة الإبداع الفكري التي تتشكل من ثلاثة عناصر وهي الإبداع والحماية والانتفاع بالملكية الفكرية وأضاف أن اليابان أنشأت في سنة ٢٠٠٣ المقر المعني بسياسات الملكية الفكرية بغية تعزيز استراتيجياتها الخاصة بالملكية الفكرية وصياغة البرنامج الاستراتيجي السنوي المتعلق بالملكية الفكرية. وفي هذا السياق، خص الوفد بالذكر إنشاء إطار للتعاون بين قطاع الصناعة والجامعات والحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية وسن ٢٢ قانونا في مجال الملكية الفكرية وتضاعف عدد البراءات التي تحصل عليها الجامعات ومؤسسات البحث العامة بمرتين ونصف بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ وإنشاء محكمة عليا للملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٥. وأضاف أنه تم تعيين عدد إضافي من الفاحصين وأنه أسند عدد أكبر من الأبحاث بشأن حالة التقنية الصناعية السابقة إلى القطاع الخاص وأنه تم إدراج عقوبات جزائية أكثر صرامة في مجرى إنشاء تدابير فعالة لمكافحة التقليد وتم تعديل قوانين الملكية الفكرية لتحسين مراقبة تصدير السلع المقلدة بالإضافة إلى إدراج نظام العلامة الجماعية القائم على أساس إقليمي لتوفير حماية مناسبة أكثر للعلامات المحلية. وذكر الوفد أيضا بأن الثلاث سنوات المقبلة ستشكل المرحلة الثانية من البرنامج الاستراتيجي للملكية الفكرية الذي يضم تدابير خاصة بشأن السياسات العامة والذي يرمي إلى جعل اليابان الأمة القائمة على الملكية الفكرية الأكثر تقدما في العالم. وبالرغم من تعيين رئيس وزراء جديد في ٢٦ سبتمبر/أيلول فإن السياسة الرئيسية ستتواصل بدون تغييرات في ظل الإدارة الجديدة. وأشار الوفد إلى اعتماد قرار بتقديم المساعدة التقنية للبلدان الأقل نموا خلال انعقاد المؤتمر الدبلوماسي حول معاهدة قانون العلامات التجارية في مارس/آذار ٢٠٠٦ مما بين بوضوح إقرار مختلف الأطراف بأهمية قضايا التنمية. ومضى يقول، إن اليابان قد ساعدت البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على الملكية الفكرية وذلك بواسطة صندوق الائتمان المشترك بين الويبو واليابان الذي بلغت المساهمة اليابانية فيه مبلغا وقدره ٢,٥ مليون فرنك سويسري سنويا بالإضافة إلى مساهمات من المكتب الياباني للبراءات وأنشطة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA). وأضاف أن اليابان تدرك ضرورة تناول قضايا الملكية الفكرية والتنمية من منظور شامل لذلك فقد اقترحت خلال الجمعيات في سنة ٢٠٠٥ استضافة مكتب جديد

للويبو بوصفه مركز أبحاث سيجري أبحاثا أساسية وتجريبية بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن سروره للإعلان عن إنشاء المكتب المشترك بين الويبو واليابان في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ والتزام بلاده بتغطية نفقات إنشاء المكتب وتشغيله. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أن بلده سيدعم أنشطة البحث بشأن قضايا تهم التفاعل بين سياسات الملكية الفكرية والسياسات العامة الدولية الأخرى وأشار إلى أن المكتب المذكور يعد حاليا مشروع بحث حول تأثير أنظمة الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة. وتوقع الوفد بأن لا تقتصر مساهمة نتائج أنشطة المكتب الجديد في وضع سياسات الملكية الفكرية في البلدان النامية فحسب بل في المشاركة أيضا في النقاشات الدائرة حول الملكية الفكرية على النطاق الدولي. وأبرز الوفد تنظيم الويبو منتدى رفيع المستوى بشأن سياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ بالتعاون مع المكتب الياباني للبراءات ومشاركة كبار المسؤولين من مكاتب الملكية الفكرية في أربعين بلدا تقريبا. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على اعتقاده الراسخ بأن التقاء الأطراف على مفهوم مشترك لدور الملكية الفكرية والمحافظة على الزخم ودعمه لوضع سياسات الملكية الفكرية وتحسينها من شأنها أن تسمح ببناء أسس النقاش العملي على المستوى الدولي بشأن الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية خلال السنتين الماضيتين. وأفاد أن أفضل الطرق لتحقيق نتائج في هذا المجال تتمثل في مناقشة المسألة بأسلوب بناء انطلاقا من مفهوم مشترك حول مساهمة الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي وذلك ببدء مناقشة مقترحات ذات جدوى ثم الانتقال بعد ذلك خطوة بخطوة. وعبر الوفد عن أمله بأن تتقدم المناقشات انطلاقا من المقترحات ١١١ الصادرة عن اجتماعات الدورة الأولى للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأكد للدول الأعضاء مشاركة اليابان البناءة في هذه العملية. وعبر الوفد عن أسفه لعدم إنجاز أي تقدم بشأن تنسيق نظام البراءات خلال المناقشات التي دارت حول مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي وأشار إلى ضرورة مناقشة بعض القضايا الواردة في القائمة في لجان أخرى أيضا. وبناء على ذلك اقترح الوفد إعطاء الأولوية للقضايا الأربع المتعلقة بحالة التقنية الصناعية السابقة حيث أنها مواضيع لا يمكن الاستغناء عنها لمواجهة تزايد أعباء العمل في مجال فحص البراءات وحيث أن النقاشات المتعلقة بتلك المواضيع قد وصلت إلى مرحلة متقدمة وبيّن أنه لا يقصد استثناء القضايا الأخرى. وعبر الوفد بشأن حماية حق المؤلف عن أمله بأن تسعى البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي إلى الانضمام إلى تلك المعاهدتين في المستقبل القريب. وشدد أيضا على أن معاهدة الويبو المقترحة بشأن البث الإذاعي ضرورية لتوفير حماية شاملة لحقوق المؤلف التي تنشأ من المحيط الرقمي والشبكي. وقال إنه قد حان الوقت لطرح هذه المعاهدة على مؤتمر دبلوماسي بعد أن استمرت النقاشات بشأنها منذ سنة ١٩٩٨ وعبر عن أمله بأن تعتمد الجمعيات هذا القرار. وأمل الوفد أيضا أن تواصل الدول الأعضاء بذل الجهد للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن معاهدة الويبو للأداء السمعي البصري. وبالإضافة إلى ذلك حث الوفد الويبو، بوصفها المنظمة الأممية المتخصصة في مجال الملكية الفكري، على الاستمرار في المساهمة في النقاشات المعنية بقضايا الملكية الفكرية التي تدور في مختلف المحافل خارج المنظمة. وبخصوص الإدارة في الويبو، أكد الوفد على ضرورة سعي المنظمة لتحسين الشفافية والفعالية وإنشاء نظام إداري من شأنه أن يمكنها من تحقيق تلك التوقعات. ومن بين التدابير الحديثة الإيجابية التي اتخذتها الويبو خص الوفد بالذكر تحقيق التوازن بين المداخيل والمصاريف في إطار البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ واعتماد الويبو ميثاق التدقيق الداخلي وإنشاء لجنة الويبو للتدقيق. ومن بين المبادرات الإضافية التي لا تزال قيد النقاش مبادرة تنص على وضع آلية جديدة لإعداد الميزانية ومبادرة الاستعراض الشامل وعبر الوفد عن أمله بأن تنفذ هذه المبادرات في وقت مبكر بهدف تحسين جودة أنشطة الويبو. وأنهى الوفد كلمته مشيرا إلى أنه نظرا لأهمية الملكية الفكرية بالنسبة للنمو الاقتصادي فإنه ستزداد في المستقبل أهمية

بعض القضايا مثل مسألة تنسيق أنظمة الملكية الفكرية ومساعدة البلدان النامية والتعاون في مجال الفحص لذلك فقد حث الويبو على القيام بدور ريادي في النقاشات المرتبطة بهذه المسائل في ظل إدارة جيدة والتي ستشارك فيها اليابان وتساهم فيها بشكل إيجابي.

٢٨- وتقدم وفد جمهورية كوريا بالشكر للمدير العام وللويبو على النتائج المحققة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لا سيما بشأن وضع مقاييس عالمية لحقوق الملكية الفكرية ووضع معايير دولية لأنواع جديدة من الملكية الفكرية من قبيل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأيد الوفد التزام الويبو بتوحيد الأنظمة الدولية للملكية الفكرية وأشار إلى أن جمهورية كوريا قد أبدت مرارا وتكرارا مثل ذلك التأييد من خلال المشاركة في المفاوضات حول معاهدة قانون البراءات لسنة ٢٠٠٠، ومعاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤، وتعديل معاهدة البراءات في سنة ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي، أكد الوفد على نيته في التعاون على نحو كامل مع الويبو. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على تعاون جمهورية كوريا مع الويبو في البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني الكوري حيث تم استثمار قرابة مليوني دولار أمريكي منذ ٢٠٠٤. ومضى يقول إنه تم خلال السنتين الأوليين الاضطلاع بمشاريع مختلفة من قبيل الخدمة الاستشارية في مجال الملكية الفكرية، وموائد مستديرة دولية بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وتطوير نظام إدارة مكتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي تم نشره في سبعة بلدان إلى جانب بلد ثامن يجري استهدافه بالمشاريع نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، أردف الوفد قائلا إنه سيتم خلال السنة الثالثة الاضطلاع بسبعة مشاريع جديدة من قبيل المشاريع المتعلقة بتحكيم المنازعات بشأن البراءات. كما شمل التعاون مع الويبو إعداد مواد تعليمية إلكترونية تحت اسم *نظرة شاملة على الملكية الفكرية* (*IP Panorama*) وأعلن الوفد عن أنه بحلول يونيه/حزيران ٢٠٠٧ يتوقع إعداد عشرة مقررات دراسية. ودعا الوفد الدول الأعضاء للاطلاع على مقرر مستوفى متاح في قاعة الاستقبال للويبو خلال الجمعيات. وأشار الوفد أيضا إلى أنه منذ إنشاء المعهد الدولي للتدريب في مجال الملكية الفكرية في ١٩٨٧، تعاونت جمهورية كوريا مع الويبو في تنظيم عدة ندوات دولية وبرامج تدريبية. وأنه إلى حد اليوم، تم تدريب ١ ٢٩٤ مسؤولا في مجال الملكية الفكرية من البلدان النامية في المعهد. وأعرب الوفد عن سروره للإعلان عن تعيين الويبو المعهد التدريبي في مارس/آذار ٢٠٠٦ بصفة الشريك الرسمي الأول للمنظمة في مجال التدريب وعلاوة على ذلك، تم منذ مارس/آذار ٢٠٠٤ بالاشتراك بين المعهد والأكاديمية العالمية للويبو تنظيم الدورة التدريبية للتعليم عن بعد، وقد تابع الدورة بنجاح مجموع ١٢٣ خبيرا محليا في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه في الفترة الواقعة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٥،ارتفع عدد طلبات البراءات بشكل هائل بنسبة ١٥ في المائة سنويا واحتلت جمهورية كورية في سنة ٢٠٠٥ المرتبة الثالثة عالميا بخصوص عدد طلبات البراءات ونماذج المنفعة الذي بلغ ٠٠٠ ١٩٣ طلب. ومن أجل الاستجابة بفعالية للارتفاع الهائل في الطلبات بشأن الملكية الفكرية، أمد مكتب الملكية الفكرية الكوري على مدار السنوات الثلاث الماضية فريقه بفاحصين مؤهلين تأهيلا عاليا بلغ عددهم ٢١٤ فاحصا. وكنتيجة لذلك، أردف الوفد موضحا، توقع المكتب تقليص متوسط فترة الانتظار الخاصة بالإجراء الأول إلى ١٠ أشهر فقط بحلول نهاية ٢٠٠٦. وصرح الوفد أيضا بأن المكتب يسعى بنشاط إلى وضع نظام فعال للأتمتة لإدارة البراءات، مع إطلاق في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ نظام للإيداع الإلكتروني عبر الإنترنت، الموسم بكيبونت (KIPOnet)، وإطلاق في ٢٠٠٥ صيغته الأكثر تقدما تقنيا الموسمة (KIPOnetII) التي تتيح المعالجة الإلكترونية لكافة مراحل العمل. وأردف الوفد قائلا، نتيجة لذلك، ٩٦,٧٪ من طلبات البراءات تم إيداعها إلكترونيا في سنة ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن المكتب أولى اهتماما خاصا لإنشاء حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها. ومن أجل مساعدة الجامعات والمعاهد العامة على إنشاء الملكية الفكرية الخاصة بهم وتحسين مردوديتهم في مجال البحث والتطوير، أعد المكتب عدة أنظمة تعزز الانتفاع

بالمعلومات المرتبطة بالبراءات. وفضلا عن ذلك، أفاد الوفد بأن المكتب قد تولى إدارة ٣١ مركزا إقليميا للملكية الفكرية قدمت المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وللأفراد بخصوص إنشاء الملكية الفكرية وإدارتها. وأشار الوفد أيضا إلى أن جمهورية كوريا رفعت من مستوى الإعانة المالية لنقل وتسويق التكنولوجيا المحمية ببراءات، وهي تسعى الآن إلى تعزيز الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية من خلال نظام استعارة البراءات الذي يمكن أصحاب البراءات من اقتراض المال من خلال استخدام البراءات كضمان. وأفاد الوفد أنه سيعمل ما في وسعه لتوطيد التعاون مع الويبو في توحيد الأنظمة الدولية للملكية الفكرية، وعقد أمله أن تتبادل كافة الدول الأعضاء خبراتها في مجال الملكية الفكرية والتعاون فيما بينها بوضع معايير دولية للملكية الفكرية. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد على أنه من خلال الصندوق الاستئماني الكوري سيواصل المكتب تقديم المساعدة للبلدان النامية للانتفاع بنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الوطنية.

٢٩- وشكر وفد المغرب المدير العام على الجهود التي يبذلها في سبيل النهوض بالملكية الفكرية، والمكتبَ الدولي على جودة الوثائق المقدمة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ولاحظ أن التقدم الذي يحصل في العديد من المسارات التفاوضية في المنظمة ظل دون تطلعاته. ودعا في هذا الصدد إلى التحلي بالمرونة والالتزام اللازمين لإقامة أسس الحوار البناء بغية اتخاذ القرارات الصائبة. ومن هذا المنطلق أعرب الوفد من جديد عن اهتمامه بمواصلة المداولات حول جدول أعمال التنمية وتجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، مؤكّدا على أن الهدف هو الاستفادة مما تحقق خلال السنتين المنصرمتين والتوصل إلى نتيجة ملموسة وترجمتها على أرض الواقع. واعتبر أن مختلف الاقتراحات التي قدمت يمكن أن تسهم في التوصل إلى أرضية مشتركة. وقال إن الاهتمام الذي يوليه المغرب لجدول أعمال التنمية يندرج ضمن التزام المغرب "بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والتي يراد لها أن تكون رأس حربة السياسة الحكومية بغية التخلص من كل الممارسات التي تتعارض وتنمية البلد. وفي هذا الصدد، ذكّر الوفد بالتوصية التي أصدرها زعماء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين، في مؤتمر قمة الجنوب الثانية (الدوحة، يونيه/حزيران ٢٠٠٥)، والتي تدعو الويبو بصفتها واحدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، أن تعمل على إدراج البعد الإنمائي ضمن مجموع خططها وأنشطتها. ثم تحدث الوفد عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، فشجّع جميع الأطراف على تركيز النقاش حول الجوانب المتعلقة بالمفاهيم بغية بلورة تدابير ملموسة ترمي إلى وضع صك دولي لمكافحة كل أنواع التملك غير المشروع والاستخدام التعسفي. وأشار إلى ضرورة مواصلة النقاش حول المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية مع التركيز على شرط الكشف عن الموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في طلبات البراءات، تمشيا ومبدأ الموافقة المسبقة المستنيرة والاقتسام المنصف للمنافع. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الاهتمام المتزايد بهذه المسألة الذي تجلى من خلال النداءات المتزايدة بتعديل اتفاق تريبس بغية تضمينه بند الكشف عن المصدر كشرط من شروط منح البراءة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لإنشاء صندوق التبرعات لتمويل مشاركة ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية، وإنشاء لجنة استشارية تعنى بإدارة الصندوق. وعن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعرب الوفد عن ارتياحه للتوصيات التي خلصت إليها الدورة الخامسة عشرة للجنة الداعية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في الفترة من ١١ يوليه/تموز إلى الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٧ بغية تحديث حقوق هيئات الإذاعة. وفي هذا الصدد، دعا الوفد الدول الأعضاء إلى إبداء العزيمة السياسية بغية التوصل إلى اقتراح أساسي فعال ومتين يمكن من الوصول بالمؤتمر الدبلوماسي إلى خاتمة موفقة. وعن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، قال الوفد إنه يدرك مدى تعقيد القضايا المطروحة والاختلافات في وجهات النظر ولكنه مع ذلك يدعو إلى استئناف النقاش مع أخذ كل الانشغالات بعين الاعتبار. ثم

انتقل الوفد في حديثه ليؤكد التزام المغرب الصارم باعتماد استراتيجية للملكية الفكرية تكون محكمة المعالم وتندرج ضمن الخطة الوطنية للتنمية. وأبلغ أن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قد كلِّف بمهمة واسعة النطاق للنهوض بنظام الملكية الفكرية وتنفيذ "استراتيجية "٢٠١٠ التي اعتمدت في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، فضلا عن القيام بمهماته الأساسية ألا وهي إجراءات تسجيل سندات البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية ومنحها. وذكر بعض العناصر الرئيسية المكونة لتلك الاستراتيجية وهي الإطار القانوني والابتكار وتتبع التكنولوجيا ونظام المعلومات والترويج والتسويق وتنظيم الموارد. ثم تحدث الوفد عن أهداف تلك الاستراتيجية فذكر ارتفاع عدد طلبات البراءات بنسبة ٢٠٪ يمثل القسط الوطني فيها ٤٠٪، والهدف هو أن تبلغ ٥٠٠ ١ طلب في سنة ٢٠١٠؛ والارتفاع السنوي للعلامات بنسبة ١٢٪، يمثل القسط الوطني فيها ٨٠٪ ، والهدف هو أن تبلغ ٠٠٠ ١٠ إيداع في سنة ٢٠١٠؛ والارتفاع السنوي للرسوم والنماذج الصناعية بنسبة ٢٠٪، يمثل القسط الوطني فيها ٩٠٪، والهدف هو أن تبلغ ٠٠٠ ١ إيداع في سنة ٢٠١٠. ثم تناول الوفد التطورات التشريعية والنظامية في المغرب، فذكر في مقدمتها دخول قانون الملكية الصناعية حيز التنفيذ في ٢٠ فبراير/شباط، الذي يحتوي على أحكام جديدة الهدف منها تحديث النظام الوطني للملكية الصناعية وتحديث إجراءات إيداع سندات الملكية الصناعية. وأوضح قائلا إن تحديث النظام الوطني شمل تطبيق إجراءات الاعتراض فيما يتعلق بالعلامات وتوسيع نطاق الحماية لتشمل علامات الصوت وعلامات الشم وإنشاء سجل وطني للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ وتطبيق إجراءات وقف الإفراج في الحدود بالنسبة إلى السلع المشتبه في أنها مقلدة. واستطرد الوفد قائلا إن تحديث إجراءات إيداع طلبات سندات الملكية الصناعية تجلى في تطبيق أحكام جديدة بشأن التماس مواصلة الإجراءات في حال إيداع طلب غير مكتمل، وبشأن إيداع طلبات تسجيل العلامات عبر الإنترنت مما يسمح بالإسراع بقدر كبير في معالجة الطلبات وبخفض الرسوم المستحقة. وقال الوفد إن المغرب يحرص نتيجة لتلك التغييرات على مواكبة الإصلاحات العالمية في مجال الملكية الصناعية وعلى الالتحاق بالدول التي يقيم معها علاقات التعاون والشراكة. وأضاف قائلا إن دخول ذلك القانون حيز التنفيذ تم في سياق إيجابي من حيث تطور الإيداعات وإن كل سندات الملكية الصناعية قد شهدت في سنة ٢٠٠٥ أرقاما قياسية. فذكر أن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية استلم ٦٦٠ طلب براءة (إذ زاد القسط الوطني بنسبة ٣٤٪) و٣٩٠ ٦ طلب تسجيل علامات و٦٩٧ طلب رسوم ونماذج صناعية. وأضاف قائلا إن ذلك الاتجاه نحو الارتفاع استمر خلال الأشهر الثماني الأولى من سنة ٢٠٠٦، فقد استلم المكتب ٦٠٥ طلب براءة (بزيادة قدرها ٣٩٪، وتمثل إيداعات الشركات ٢٩٪ من العدد الإجمالي) و٩٣٢ ٤ طلب تسجيل علامات (بزيادة قدرها ١١٪) و٥٤٦ طلب رسوم ونماذج صناعية (بزيادة قدرها ٢٦٪). وأكّد الوفد أن المغرب يدرك بأن الملكية الصناعية تقتضي اليوم العمل والالتزام اليومي حتى يلمس كل من الأفراد والشركات أهميتها على أحسن وجه. وذكّر بأن المغرب دائما يولي أهمية خاصة بالتعاون والشراكات ولا سيما مؤخرا، كما هو مجسد في "استراتيجية "٢٠١٠، في إطار التعاون الفعلي مع مختلف الفاعلين مثل الشركات (ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي المغربي) والقطاع العام والجمعيات والاتحادات المهنية والجامعات ومراكز البحث. وأوضح قائلا إن المغرب قد وضع مرافق موجهة للزبائن والشركات، ونظم وشارك في العديد من التظاهرات الوطنية والدولية في مجال الملكية الصناعية والتجارية وفي العديد من الأنشطة الإقليمية والقطاعية. وعلى الصعيد المؤسسي، أعلن الوفد أن المكتب المغربي يسعى إلى الحصول على شهادة ضمانة الجودة ISO 9001 (صيغة ٢٠٠٠)، وطوّر نظاما للأتمتة يهدف إلى جعل الخدمات الشبكية عنصرا استراتيجيا ضمن سياسة التطوير وأضاف العديد من الخدمات الإلكترونية الجديدة بالإضافة إلى تلك المتاحة عبر الإنترنت، وخصّ بالذكر الوضعية المالية والمعلومات القانونية الخاصة بالشركات والسجل الرسمي للعلامات. وقال الوفد إن تلك الإنجازات مكنت المكتب المغربي

من الحصول للسنة الثانية على التوالي على "جائزة التشجيع على جودة الخدمات" تقديرا للخدمات الإعلامية المباشرة عن العلامات "DirectInfo". وأضاف قائلا إن المكتب المغربي لحقوق المؤلفين استفاد من جهته من الوسائل القانونية الجديدة لتعزيز عمله للنهوض بالملكية الأدبية والفنية وتطويرها في المغرب وتنفيذ خطة العمل التي اعتمدتها السلطات الوطنية في مجال حق المؤلف. وتحدث عن التعديلات المهمة التي أدخلت على القانون وخصّ بالذكر تحسين النظام الوطني من خلال تحديث التشريع القانوني الوطني وتحسين حماية أصحاب الحقوق والمستهلكين من أعمال التقليد والقرصنة وتمديد فترة حماية الحقوق المالية وتعزيز التدابير الحدودية وتحسين الحماية القانونية لمواجهة التحليل على تدابير الحماية التكنولوجية ومراقبة الانتفاع بمصنفات حق المؤلف والحقوق المجاورة واستغلالها على الإنترنت. واستطرد قائلا إن الأحكام الجديدة من القانون عزّزت دور المكتب المغربي لحقوق المؤلفين عن طريق آليات منها تخوليهم حق المثول أمام المحكمة للدفاع عن المصالح المؤتمنة لديه واعتماد مسؤولين لضبط المخالفات ومصادرة التسجيلات الصوتية والتسجيلات السمعية البصرية وسائر دعامات التسجيل المستعملة وكل المعدات التي استخدمت في النسخ غير القانوني فور ضبط المخالفات مع الاستعانة بالسلطات الحكومية من أجل دعم أعمال المكتب وموظفيه والتنسيق مع موردي خدمات الإنترنت لتحديد هوية المتهمين بالتعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة. وانتقل الوفد في حديثه إلى جهود بلده في مكافحة التقليد والقرصنة، فأشار إلى اعتماد خطة عمل وطنية واستحداث لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات لمراقبة التسجيلات الصوتية والتسجيلات السمعية البصرية ونشر ثقافة حق المؤلف في صفوف المواطنين وتعزيز النظام القانوني والنهوض بالقطاعات القائمة على حق المؤلف. وفي الختام، أكّد الوفد على أهمية ما أنجزته الويبو منذ الجمعيات السابقة من أجل الاستجابة إلى الانشغالات التي أبدتها بعض الوفود إزاء وظيفة المراقبة في الويبو. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن ارتياحه لإنشاء لجنة للتدقيق ووضع ميثاق للتدقيق الداخلي الذي يجدّد ولاية التدقيق الداخلي وإدماجه مع النظام المالي للويبو، بالإضافة إلى المفاوضات الجارية فيما يتعلق بإنشاء آلية لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها. وأعرب عن اعتقاده بأن تلك التدابير ستساهم في تحسين إدارة الويبو وضمان التفاعل الحيوي بين المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأكّد في الوقت ذاته على التزامه بالإسهام إيجابيا في الأعمال الجارية بإرساء مناخ للحوار البناء يمكن من تحقيق نتائج ملموسة.

٣٠- وشكر وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) المدير العام على بيانه الافتتاحي الشامل ونواب المدير العام وموظفي أمانة الويبو على تعاونهم ومساعدتهم ورحب بفريق الإدارة الجديد وأعرب عن دعمه له. وأيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم المجموعة الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية". ولفت الانتباه إلى التزام بلده بالملكية الفكرية بعدة طرق تشمل تنظيم ندوات وطنية ودولية تعرّف البلد بنظام الملكية الفكرية. ومضى يقول إن أنشطة الملكية الفكرية المنظمة في فترة السنتين الأخيرة تشمل أيضاً الانضمام إلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي وطرح قوانين جديدة على البرلمان فيما يتعلق بالتصديق على قانون البيانات الجغرافية وقوانين بشأن البراءات والنماذج والرسوم الصناعية والعلامات والأسماء التجارية. وشدد على أهمية الملكية الفكرية فيما يرتبط بوجه خاص بالاحتياجات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة الناشئة غير أنه لاحظ أن الملكية الفكرية تؤثر تأثيراً مختلفاً في الدول الأعضاء حسب مستوياتها الإنمائية. ورأى أن عملية وضع المعايير ليست هدفاً منشوداً في حد ذاتها بل عليها بالأحرى أن تستجيب للمتطلبات الإنمائية في البلدان النامية بشكل مرن. وأضاف قائلاً إن من الضروري أخذ البنى التحتية وقدرات البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها في الحسبان في إطار التفاعل بين المعايير على الصعيدين الوطني والدولي. وشكر الويبو على أنشطتها الرامية إلى تحقيق الوفورات في التكاليف وتحسين الإدارة ولفت النظر إلى جهود المنظمة المبذولة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

واستدرك قائلاً إن من الضروري ألا تهدد مواصلة تلك العملية مصالح البلدان النامية وخص بالذكر المسائل الإنمائية. وشدد على أن نسبة البلدان النامية منخفضة جداً في إطار نظام التسجيل الدولي للعلامات التجارية بحيث أن من الضروري توفير ضمانات كافية لدى وضع المعايير والمعاهدات المتصلة بالموضوع في إطار أي عملية تنسيق. وأعرب عن تقديره لأعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وطلب أن تركز اللجنة جهودها على التثقيف والتدريب والتوعية. ولاحظ أن الدول الأعضاء رحبت بجدول الأعمال بشأن التنمية الذي يتطلب تكريس وقت كاف لإجراء مناقشات معمقة بشأن جميع الاقتراحات نظراً إلى الاقتراحات الجديدة والإضافية المقدمة وطبيعة المواضيع الشاملة. واقترح بالتالي ضرورة تمديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية خلال سنتين إضافيتين لكي تضطلع بأعمالها. وفي إطار هذه المبادرة، رأى أن بإمكان الدول الأعضاء خلال مناقشاتها تحديد الطرق المناسبة لتنظيم مداولات مختلف المجموعات ومواصلة العملية. وفيما يتصل باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أشار إلى أن جميع الدول الأعضاء تعلق أهمية كبرى على كل المواضيع المطروحة للمناقشة في هذا المحفل. وشدد على استعداده الدائم لمواصلة المناقشات بشأن جميع المواضيع التي تثير قلق كل الدول الأعضاء على قدم المساواة وفي إطار يعود بالفائدة على الجميع. ولاحظ أن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مسائل مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن تقديره لما تبذله الأمانة من جهود لتوفير إطار موضوعي بشأن المواضيع قيد البحث. وعلى الرغم من ذلك، رأى أن التقدم المحرز لم يكن ملحوظاً بعد تجديد ولاية اللجنة بوجه خاص وأن على اللجنة أن تظل تركز على إبرام صك ملزم بأخذ الأبعاد الدولية في عين الاعتبار فيما يتعلق بجميع المواضيع قيد النظر. وختاماً وفيما يخص اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، اعترف بضرورة حماية حقوق هيئات الإذاعة التقليدية إلا أنه رأى أن العملية تتطلب ضمان المزيد من الشفافية بأخذ حق جميع أصحاب المصالح ومصلحة الجمهور في الحسبان من جهة وحفظ مصالح البلدان النامية من جهة أخرى. وارتأى بالتالي أن من الضروري مواصلة عملية إبرام المعاهدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة بصورة شاملة وشفافة من حيث الإجراءات والجوهر تجنباً لفشل العملية بأي شكل من الأشكال.

٣١- وأعرب وفد مصر عن خالص تقديره للمدير العام بشأن التصريح الذي أدلى به والذي انطوى على نظرة شاملة بخصوص المنظمة، وشكر الوفد المدير العام والمكتب الدولي على جهودهما الملموسة في إدارة أنشطة الويبو المختلفة والكثيرة والتي ساهمت بفعالية في تحسين قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في جميع مجالات الملكية الفكرية. ولاحظ الوفد أن التطورات السريعة التي طرأت في العالم على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي تعكس الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه الملكية الفكرية في مجالي التنمية والابتكار، نظرا لوقع الملكية الفكرية المباشر على الإبداع البشري والتقدم التكنولوجي. وأفاد الوفد بأن التحديات التي يواجهها نظام الملكية الفكرية حاليا هي نتيجة عادية للتوعية المتزايدة بشأن الحاجة إلى مقاربة الملكية الفكرية من زاوية إنمائية شاملة. وعلى ضوء ذلك، أعرب الوفد عن أسفه لعدم القدرة على ترجمة النقاش البناء الذي دار بين الدول الأعضاء، على تباين مستويات نموها، طيلة فترة السنتين السابقتين، إلى وضع جدول أعمال شامل بشأن التنمية وإلى نتيجة ملموسة تراعي الطموح الجماعي. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن الانخراط الجماعي القوي في تلك العملية الهامة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن المجتمع المدني عكس اقتناع الدول الأعضاء بالحاجة إلى إقامة توازن واضح ومستدام بين حماية الملكية الفكرية ومصالح الجمهور عامة، حتى تصبح الملكية الفكرية حقا أداة صالحة وفعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأيد الوفد المقترحات التي وردت في البيانات التي تم الإدلاء بها باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأصدقاء التنمية فيما يتعلق بمواصلة عملية إعداد جدول

الأعمال بشأن التنمية. وأيد أيضا الآراء المبداة في تلك البيانات بشأن العديد من القضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة، التي كشفت في نظره بصورة تكميلية توقعات مجموعة كبيرة من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التحديات المواجهة اليوم، والتي قد تكون أهم التحديات منذ إنشاء الويبو، لا ينبغي معالجتها فقط في إطار الآلية المخصصة لإجراء نقاشات حول جدول الأعمال بشأن التنمية، بل في كافة اللجان والهيئات التابعة للويبو التي يمكنها توحيد الأهداف وتنسيق الجهود من أجل الحفاظ على مصداقية النظام الدولي للملكية الفكرية.

٣٢- وتوجه وفد تايلند بعبارات الشكر إلى المدير العام على بيانه الشامل واستعراضه الواضح لأنشطة الويبو وإلى أمانة الويبو على الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها لتحضير اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم المجموعة الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأكد اعتقاده أن لمسائل الملكية الفكرية الجديدة والمستجدة في سياق الاقتصاد القائم على المعارف دوراً مهماً في التنمية الوطنية. وفي هذا المضمار، أعرب عن تقديره لما تقدمه الويبو من مساعدة تقنية متواصلة إلى بلده وضرب أمثلة على ذلك مشيراً إلى الدراسة عن صلة أدوات الملكية الفكرية بمشروع القرية الواحدة والسلعة الواحدة التي تضمنت توصيات بشأن سبل الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لفائدة المنتجين في القرى والمشورة القانونية والتقنية المقدمة بخصوص الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات بالإضافة إلى عقد "حلقة العمل بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية والمعارف التقليدية: المشاغل العالمية ووجهة نظر تايلند". وسلم بأن المنظمة والدول الأعضاء تشهد فترة حاسمة ومليئة بالتحديات إذ لا تزال هناك عدة مسائل ينتظر حلها خلال الاجتماعات الجارية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن قلقه لعدم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بجدول الأعمال بشأن التنمية ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي منذ انعقاد اجتماعات الجمعيات خلال السنة الماضية. وعبر عن أمله أن يشهد في نهاية المطاف إدماج البعد الإنمائي في صلب مختلف أنشطة الويبو تمشياً مع أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية ودعا بالتالي إلى إعادة إجراء مناقشات أكثر تنظيماً ضمن اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومواصلة بحث إمكانية إنشاء هيئة دائمة جديدة تعمل كجهاز اتصال لمعالجة جدول الأعمال بشأن التنمية معالجة شاملة وكلية. كما أعرب عن أمله في أن يستمر الحوار بشأن مسائل التنمية باتباع نهج يتسم بدرجة أكبر من الواقعية ويعتمد على إيجاد حلول وسط بغية إحراز تقدم ملحوظ خلال اجتماعات الجمعيات الجارية. ولفت النظر إلى أن بلده يؤيد تأييداً شديداً ضمن مجلس اتفاق تريبس تعديل الاتفاق حتى يشمل الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات. وعلى نحو مماثل، أشار مجدداً إلى ضرورة تناول مسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية ضمن مختلف لجان الويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن أمله أن تحقق نتائج ملموسة بدرجة أكبر بخصوص هذه المسائل. وفي هذا السياق، أعرب عن اعتقاده أن من الضروري إعداد خطة عمل شاملة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء ومستوياتها الإنمائية. وهنأ أيضاً اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على ما أحرزته من تقدم سعياً إلى إيجاد سبل لتحسين حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كوسيلة للحفاظ على الهوية الوطنية.

٣٣- وصرح وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للعمل الذي أنجزه المدير العام وأمانة الويبو خلال العام الماضي وتقديره له، وخص من ذلك أعمال تحضير الاجتماع الحالي لجمعيات الويبو. وقال الوفد إن الاجتماع الحالي للجمعيات في دورتها الثانية والأربعين ينعقد في زمن وصفه الأمين العام للأمم

المتحدة بقوله في ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ إن "... العالم منقسم بسبب الاقتصاد غير العادل، والاضطراب العالمي، والازدراء واسع النطاق لحقوق الإنسان وسيادة القانون...". وعبر الوفد عن اقتناعه بأن تعطل جولة الدوحة للتنمية في منظمة التجارة العالمية ليس سوى برهان على كلام الأمين العام، وتأكيد للارتياب الذي تنظر به البلدان النامية إلى مبادرات التجارة العالمية التي لم تعد بالفائدة على البلدان الفقيرة بالرغم من صفات اللياقة السياسية التي تلصق بها. وفي هذا الصدد أشار الوفد إلى ما تواجهه الويبو من تحديات لضمان النظر بجدية إلى جدول أعمالها بشأن التنمية، وتوجيه الأعضاء له، وترسيخه في قواعد الويبو واتفاقياتها وسياساتها وبرامجها كافة. وأعرب الوفد عن إيمانه باعتبار الملكية الفكرية إحدى وسائل تحقيق التنمية لأنها تتمتع بإمكانية حث التنمية الاقتصادية شرط موازنتها مصالح المعنيين جميعاً. واعتبر الوفد الملكية الفكرية عاملاً مهماً لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنوب أفريقيا، إذ اعتمد البلد منهجاً شاملاً ومتوازناً في تشريعه الملكية الفكرية، وأخذ بعين الاعتبار مصالح كل من أصحاب الحقوق والمنتفعين بها. وقد انتهى البلد حتى تاريخه من وضع تشريع من شأنه أن يحمي معارف الجماعات الأصلية وأشكال التعبير الثقافية والموارد الوراثية والبيولوجية. وسوف توفر التعديلات المقبلة على التشريع الحالي استثناءات في حق المؤلف لتيسّر تناول مسألة النفاذ للمعارف بالنسبة لمؤسسات التعليم. وأما على الصعيد الدولي، فشعر الوفد بلزوم مراعاة الاتفاقيات الراهنة والمقبلة لمنهج متوازن كالذي سبق ذكره. وشدد على ضرورة ترويج الويبو نقل الابتكار والتكنولوجيا إلى الدول النامية. وقال في هذا الخصوص إن قواعد الملكية الفكرية ينبغي أن تدعم أهداف التنمية في البلدان النامية، لأن المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء والويبو لضمان دعم أهداف قواعد الملكية الفكرية ومعاييرها لبلوغ أهداف التنمية للألفية. وأيد الوفد البيانين اللذين أدليا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة أصدقاء التنمية وأعلن وقوفه في صفهما. وأبرز بعض بنود جدول الأعمال ذات الأهمية بالنسبة للوفد والتي عكست آراء جنوب أفريقيا وتطلعاتها. ورحب الوفد بإدماج عملية البرنامج والميزانية، إلاّ أنه كان من الرأي القائل إن على المدققين الخارجيين تعديل جدول عملهم لعرض تقريرهم بتاريخ أبكر مراعاةً لموعد اجتماع جمعيات الويبو. وفي ما يتناول المقترح حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، دعا الوفد لمواصلة عملية الجدول في ٢٠٠٧ لغاية الموافقة على مجموعة من التوصيات البنّاءة التي من شأنها أن تعكس مسائل المساعدة الموضوعية والتقنية. وأوضح أن جنوب أفريقيا لن تدعم أي توصيات لا تتوخى التوازن، فالبلد راسخ في اعتقاده أن جدول أعمال التنمية أكبر من أن يقتصر على المساعدة التقنية. ولذلك كان وضع المعايير في جوهر سير العملية. وركّز الوفد على أهمية إدراج جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في مجالات أنشطة الويبو ولجانها وبناها كافة، رافضاً فكرة "المقاس الواحد للجميع"، ومحبذاً تطبيق معايير مختلفة للحماية بحسب مستوى التنمية المدرك. وتبعاً لذلك رحب بتمديد الجمعية العامة لمهمة اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتجديدها لتتابع عملها عليه وحث الجمعية على القيام بذلك. وأما في ما يخص لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، فعبر الوفد عن دعمه الكبير لعمل اللجنة ومشاركته النشيطة في هذا المنتدى، وهو ما أتاح لبلده استكمال تشريعاته بأسرع وقت مما كان متوقعاً نظراً لاحتدام النقاشات حول المعارف التقليدية وبفضل المعلومات المتوافرة حالياً لدى الويبو. وأيد الوفد قرار الجمعية العامة السابق تمديد مهمة اللجنة لفترة سنتي الميزانية المقبلتين، وقدّر التقدم المحرز في الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة والتي طرحت فيها الدول الأعضاء المعنية آراءها البناءة حول بعض جوانب الأحكام الموضوعية لوثائق اللجنة. وشعر الوفد أن التحدي الآن يكمن في إدراج هذه الآراء البنّاءة في الوثائق وتحديثها في سبيل إحراز المزيد من التقدم نحو الهدف النهائي بتطوير صك دولي ملزم قانونا. فالتشريع المحلي يحتاج لأن يكمله هذا الصك ليوفرا معاً حلاً شاملاً وفعالاً لمكافحة القرصنة البيولوجية والتملّك غير المشروع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وأشار الوفد إلى

الدورة الخامسة عشرة للّجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التي وافقت على التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي حول مشروع اقتراحها الأساسي. وقال بلزوم حذف البث المتزامن وغير المتزامن عبر الإنترنت من المشروع كما اتفق في الدورة الرابعة عشرة للجنة، كشرط للمضي بالمؤتمر الدبلوماسي، إذ اعتقد أن عقد المؤتمر في غياب أي إجماع حول المسائل الموضوعية المهمة لن يكون سوى من باب الجدل واستباق الأمور. وفي خصوص مسألة الإنفاذ، أيد الوفد العمل المقترح في المستقبل للّجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، وخاصةً لزوم إدراج أبعاد التنمية في مجالات الإنفاذ كافة. وأنهى الوفد مداخلته بملاحظة أنه نظراً لتنامي الوعي الدولي بأهمية الملكية الفكرية وأثرها، فجنوب أفريقيا تؤيد موقف مجموعة الثمانية في ٢٠٠٦ بالنسبة لمتابعة النقاش على أعلى المستويات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

٣٤- وأعرب وفد الجزائر عن تقديره وتأييده للمنظمة ولمديرها العام بشأن الأنشطة المنجزة في مجال تطوير الملكية الفكرية لا سيما في البلدان النامية. وانضم الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن ارتياحه لتحقيق توافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن الأهمية التي تكتسيها الملكية الفكرية بالنسبة للتنمية. ولذلك الغرض، شجع الوفد المنظمة على تكثيف أنشطتها في مجال التعاون من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن سروره للاتفاق الذي تحقق حول ضرورة إعداد جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو على الرغم من استمرار الاختلاف في بعض المواضيع. وشدّد الوفد على ضرورة تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية لدورتين على الأقل خلال سنة ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، ذكّر بأن الجزائر بادرت خلال الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي الذي عقد في جنيف في يوليه/تموز ٢٠٠٥، في إطار المجموعة الإفريقية، بمشروع قرار بخصوص جدول أعمال التنمية وكان قد ارتجى من خلال ذلك المشروع اعتماد نص بتوافق الآراء، بيد أنه لم يتسن دراسته بسبب عائق حال دون ذلك. وأكد الوفد مجددا على إرادته مواصلة جهوده من أجل التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتحقيق أهداف تلك العملية. واستطرد قائلا إن قمة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات للبلدان الخمسة عشر، التي عقدت في هافانا في ١٤ سبتمبر/أيلول، أكدت مجددا على الاهتمام الذي توليه تلك البلدان للموضوع داعية الويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة إلى إدماج البعد التنموي في كافة خطط أنشطتها المقبلة بما في ذلك تعزيز التنمية والنفاذ إلى المعارف والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن أسفه لاستغلال الموارد الوراثية في غالبية الحالات دون أن تستفيد بلدان المنشأ بشكل عادل من الأرباح المحققة. ولذلك السبب، أعلن عن تأييده إعداد صك دولي ملزم قصد ضمان حماية فعالة ضد سوء الاستعمال والامتلاك غير المشروع. وفي هذا الصدد، أكد من جديد على تأييده للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية التي أحرزت تقدما كبيرا، وشجعها على مواصلة جهودها من أجل الإفضاء إلى وثيقة أساسية للتفاوض بشأن معاهدة دولية تتعلق بالموضوع. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأنه يولي اهتماما خاصا للقضية المتعلقة بإبرام معاهدة تعنى بحماية حقوق هيئات الإذاعة. ولذلك السبب، أكد من جديد على موقفه الذي يرى أن المقترح الأساسي ينبغي أن يتمحور فقط حول حماية هيئات الإذاعة وهيئات الإذاعة الكبلية التقليدية. وأعلن الوفد أنه لا يعارض عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٧، غير أنه يرى أن نجاح المؤتمر مشروط بتسوية الخلافات التي أثارتها الوفود بصفة مشوعة خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولفت النظر إلى أن بلده قد انضم إلى معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة في إطار الويبو وخص بالذكر مرسوم ١٩ يوليه/تموز ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي أدرج تحديثا وفقا لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وأردف الوفد معلنا عن مشروع إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات لمكافحة التقليد بهدف وضع استراتيجية مشتركة للقطاعات المعنية من قبيل الثقافة

والقضاء والأمن الوطني والتجارة لمكافحة تلك الظاهرة. وأفاد بأن التوعية تمثل وسيلة لا يستهان بها في إطار سياسة الترويج للملكية الفكرية وأشار في هذا الصدد إلى اليوم العالمي للملكية الفكرية واليوم الإفريقي للملكية الفكرية واليوم الوطني للابتكار. ومؤخرا، مضى الوفد يقول، احتفل المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ تحت رعاية رئيس الجمهورية باليوم الإفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن تلك التظاهرة سنحت بالخصوص فرصا جديدة من قبيل إمكانية إقامة تعاون فيما بين البلدان الإفريقية في مجال الملكية الفكرية. وفي الختام أعلن الوفد بأن الملكية الفكرية قد شهدت في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في مجال الملكية الصناعية، الأمر الذي سمح بتسجيل معدل نمو تجاوز ٨٠٪ في السنوات الخمس الماضية.

٣٥- وتوجه وفد إيسلندا ببيانه إلى الجمعية العامة لإبراز نقطة في غاية الأهمية. فقد شدد على أهمية التعاون الدولي الفعال وأشار إلى أن العولمة قد أدت إلى تعاظم الحاجة إلى وضع أنظمة دولية تعمل على تيسير حماية الملكية الفكرية في العالم مثل نظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية الذي انضم إليه بلده حيث أصبح عضوا في وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في يوليه/تموز ٢٠٠١. وذكر أنه بالرغم من أن تجربة بلده بخصوص هذا النظام كانت جيدة فإنه يعتقد بضرورة الإشارة إلى السلبية التي يتميز بها والمتمثلة في نظام الرسوم. وشرح الوفد موقفه قائلا إنه بحسب قانون الرسوم والنماذج الصناعية الإيسلندي فإن المكتب الإيسلندي للملكية الفكرية لا يباشر الفحص الموضوعي لطلبات إيداع الرسوم والنماذج الصناعية أو حتى الرسوم والنماذج الصناعية الدولية غير أنه ينشر التسجيلات الدولية للرسوم والنماذج الصناعية في الجريدة الرسمية وإن لم يكن ذلك إجباريا حسب وثيقة جنيف. وبين الوفد أن نشر التسجيلات يعتبر أمرا حيويا في إيسلندا ولا تقتصر أهميته على مالك الحق فحسب بل تشمل أيضا المصممين الآخرين والمتعدين المحتملين ومجتمع المعلومات بشكل عام فضلا عن كونها تروّج للانتفاع بالملكية الفكرية في قطاع الصناعة. وقال بما أن بلده لا يفحص الطلبات فإنه يتلقى فقط الرسم التكميلي على كل رسم ونموذج صناعي دولي محدد بما يمثل مبلغا ثابتا مقابل كل طلب والذي لا يتغير بالنسبة لكافة البلدان التي لا تباشر الفحص بالرغم من أن التكاليف تختلف من بلد إلى آخر. وأضاف أن جدول الرسوم لا يأخذ بعين الاعتبار الخدمات الأخرى التي قد تقدمها البلدان مثل خدمات النشر. وأشار الوفد إلى أن دراسة قام بها المكتب الإيسلندي للملكية الفكرية مؤخرا بشأن تكاليف تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية في سنة ٢٠٠٥ بينت أن كلفة كل طلب أعلى بكثير من الرسم التكميلي. وذكر وفقا للدراسة أن معدل كلفة طلب واحد تناهز ١٨٥ فرنك سويسري بينما يقارب الرسم الذي يتلقاه بلده مقابل كل طلب مبلغا وقدره ٤٢ فرنك سويسري. وبناء على ذلك ذكر الوفد أنه يتعين على بلاده دعم كل طلب بمبلغ قدره ١٤٥ فرنك سويسري دون أخذ تكاليف أخرى بعين الاعتبار. وصرح الوفد أن هذا الجانب من النظام يمثل ضررا واضحا بالنسبة للدول التي لا تباشر الفحص بصفة عامة وإن كان يبشّر بالخير في جوانب أخرى منه. ولفت الوفد النظر إلى أن لدى كل من وثيقة جنيف ونظام لاهاي الإمكانيات للتطور حتى ينتشر الانتفاع بهذا النظام ولكنه أفاد بأن عددا من الدول الأعضاء في وثيقة جنيف التي لا تباشر الفحص الموضوعي قد عبرت عن نفس الانشغالات وبينت أن ذلك قد لا يشجعها على الانضمام إلى وثيقة جنيف. وأضاف أنه من مصلحة المنتفعين بالملكية الفكرية أن يزداد عدد الدول الأعضاء حيث يقود ذلك بالتالي إلى تعزيز النظام. وعلى ضوء ما سبق، حث الوفد الويبو على النظر في هذه السلبية في النظام والتفكير في الحلول الممكنة. وأعلن عن عزم إيسلندا التوقيع على معاهدة سنغافورة الجديدة خلال الأشهر المقبلة والمصادقة عليها خلال السنوات القليلة القادمة. وصرح الوفد أن تنسيق البراءات على المستوى العالمي الذي تسعى إليه معاهدة قانون البراءات الموضوعي، مهمة شاقة ولكنه بين أن بلده واثق من إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الويبو. وأعلن الوفد عن توقيع اتفاق في يوليه/تموز بين إيسلندا والدانمرك والنرويج بشأن إنشاء منظمة حكومية دولية للتعاون في مجال البراءات تعرف بمعهد

براءات بلدان الشمال الأوروبي. ونقل تطلع المنظمة للحصول على رد إيجابي على طلب تعيينها بصفة إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وذلك خلال سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين لجمعيات الويبو. وأنهى الوفد بيانه بتقرير عن الأنشطة الحالية في إيسلندا بخصوص تنفيذ قرار مجلس منظمة التجارة العالمية الصادر في أغسطس/آب ٢٠٠٣ المتعلق بالترخيص الإجباري للمنتجات الصيدلانية، مبرزا أن بلده يهدف إلى توفير الإطار القانوني الضروري خلال الأشهر الستة المقبلة.

٣٦- وقال وفد كوستاريكا إن العالم يشهد تقلبات كبيرة وإن الويبو بوصفها مؤسسة منتمية إلى منظومة الأمم المتحدة تواجه أيضاً هذه التغيرات اللازمة للاستجابة للمتطلبات الجديدة التي يفرضها الواقع الحالي. ورأى أن النبوغ البشري في عالم تشتدّ فيه المنافسة بصفة متزايدة هو الحل المحفّز على تنمية عدة دول. ومضى يقول إن النهوض بالتنمسة يتطلب إطارا قانونيا مناسبا وظروفا ملائمة في البلدان دون إغفال خصائص البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نمواً. وذكر بأن السنة الماضية كانت حافلة بالمداولات وجلسات العمل الطويلة والجوهرية ضمن كل لجنة بهدف تحديد اتجاه فعال يسمح بجعل الملكية الفكرية أداة في خدمة التنمية بالنسبة إلى كل مسألة مطروحة. وأحاط علماً بتقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة الممتدة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ اللذين يهدفان إلى ضمان إدارة الموارد إدارة تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة وفقاً للخطط والأهداف والبرامج التي حددتها المنظمة. وأعرب عن تأييده التام لاقتراحات لجنة البرنامج والميزانية الرامية إلى وضع آلية تسمح بتعزيز مشاركة الدول وتحسين متابعة برنامج المنظمة وميزانيتها. وأعرب عن رغبته في استئناف تشييد المبنى الجديد بسرعة. وفيما يتعلق بتعيين المرشحين وترشيح نواب المدير العام ومساعديه، أيد الاقتراح الذي اعتمدته لجنة التنسيق خلال اجتماعها الذي عقد في شهر يونيه/حزيران الماضي. ومع ذلك، أشار إلى مشاغل المجموعة الإقليمية وذكر بضرورة أخذ مسألة التمثيل العادل في المناصب الإدارية العليا في الحسبان في المستقبل القريب وساند في هذا السياق إنشاء فريق عامل يعنى ببحث ووضع آليات تمكن من إعادة التوازن في إطار الترشيحات القادمة. ولفت النظر إلى نتائج المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات وسلم بالجهود التي بذلتها الأمانة لتحقيق نجاحه وشكر مجدداً سلطات سنغافورة على ما حظي به المندوبون من حسن الضيافة. وأعرب عن أمله أن يزود هذا الصك الجديد الذي اعتمدته الجمعية المجتمع الدولي بأداة حديثة وفعالة لتنسيق الإجراءات في مكاتب العلامات. وأضاف قائلاً إن هذا الصك يؤكد مجدداً أهمية العلامات بوصفها ثروة من ثروات الملكية الفكرية الرئيسية نظراً إلى دورها في النهوض بالتجارة وتشجيع تنمية المنشآت وتعزيز ثقة المستهلك. وأعرب مجدداً عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ولفت الانتباه إلى إنشاء صندوق المساهمات الطوعية لصالح ممثلي المجتمعات الأصلية. وأوضح قائلاً إن هذا الصندوق سيسمح بضمان مشاركة ممثلي تلك المجتمعات مشاركة تامة في المداولات. ومن جهة أخرى، أعرب عن ارتياحه لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لإحراز التقدم في إطار المفاوضات بشأن معاهدة لحماية حقوق هيئات الإذاعة. وارتأى أن من الضروري أن تركز العملية المحورية على المسائل المتصلة بالبث التقليدي وهيئات البث عبر الكابل. وأخيراً، رأى أنه لا بد من تأييد تقلد موظفين من البلدان النامية ولا سيما من بلدان أمريكا الوسطى المناصب المهنية ضمن المنظمة نظراً إلى الاختلال الكبير في التوازن المسجل في هذا المضمار. وأفصح مجدداً عن رغبته في تحقيق نتائج إيجابية في إطار أعمال الجمعية الصعبة ورأى أن من الضروري دون أي شك التوفيق بين وجهات النظر المختلفة العديدة واستدرك قائلاً إن الأهم من

ذلك هو تحديد هدف واحد مشترك بين الجميع ومتمثل في ضمان التنمية التامة لمختلف الشعوب. واختتم بيانه قائلاً إن الملكية الفكرية أداة للتنمية ولا بد من الاعتراف بها اعترافاً تاماً.

٣٧- وأيد وفد أثيوبيا البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن تقديره لإنجازات المدير العام ولا سيما في مجالات تعزيز فعالية المنظمة وتخفيض نفقات التشغيل العامة وضمان بقاء الويبو منظمة شريكة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في ميدان التنمية. ولفت النظر إلى أن بنود جدول الأعمال المطروحة على الجمعيات تؤثر تأثيراً مباشراً في الجهود الإنمائية وشدد بالتالي على أهمية إيلاء العناية الواجبة وإبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء مرغوب فيه بشأن المسائل المتعلقة بوضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وفي هذا المضمار، أيد المقترحات التي استعرضتها مجموعة البلدان الأفريقية فيما يتصل بطرق المضي قدماً ورأى أن من الأهمية بمكان تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأنه قد حان الوقت لاستكمال عملية وضع جدول الأعمال بشأن التنمية إذا أرادت الدول الأعضاء إعادة تأكيد مساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر. وأكد أن اغتنام الفرصة لمتابعة العملية حتى استكمالها المنطقي يكفل دور الويبو الوجيه في معادلة التنمية. وأعرب عن استعداد بلده للمشاركة مشاركة إيجابية في المداولات بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة غير أنه شدد على عدم اقتناع أثيوبيا حتى الآن بما للمعاهدة المقترحة من آثار محتملة تشمل مدى اهتمام عامة الجمهور في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالمعاهدة واتساق هذه المعاهدة مع حقوق الإنسان الأساسية مثل مبادئ حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. وقال إن من المهم ضمان إزالة أي غموض بشأن مساهمة المعاهدة المقترحة في تطوير هيئات الإذاعة في البلدان النامية وإن من الضروري تكريس المزيد من الوقت وإتاحة فرص إضافية لمواجهة مثل هذه الانشغالات مواجهة تامة. وأعرب عن أمله أن تواصل الجمعيات إثراء التوصيات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة المنعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ وتعزيز توازنها. وفيما يرتبط بأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، اعترف بأن المناقشات المعمقة تناولت الموضوع وارتأى أن من الضروري الآن بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى نتائج نهائية بسرعة. ورأى مجدداً أن توفير صك دولي ملزم بشأن حماية المعارف التقليدية أصبح أمراً ملحاً بصفة متزايدة. ورحب بتقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج وأشار إلى جهود الويبو المبذولة للتصدي لما تعاني منه مؤسسات الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً من قيود من حيث القدرات. واعترف بما تقدمه الويبو من دعم تقني في تعزيز قدرات المكتب الأثيوبي للملكية الفكرية من حيث الموارد البشرية. وأعرب عن امتنانه على وجه الخصوص لمشاركة الويبو في مائدة مستديرة بشأن تنفيذ استراتيجية الملكية الفكرية عقدت في يوليه/تموز ٢٠٠٦ في أديس أبابا وساهمت في إذكاء وعي مختلف أصحاب المصالح. كما أطلع الحضور على بدء العمل على صياغة خطة شاملة بشأن أتمتة المكتب الأثيوبي للملكية الفكرية معرباً عن أمل بلده أن تلتزم الويبو بتقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتحقيق ذلك.

٣٨- وأعرب وفد إكوادور عن ارتياحه لمختلف منتديات الويبو التي شارك فيها والتي بذلت جهودا كبيرة من أجل تحقيق أهدافها، فكانت في بعض المناسبات خالية من أية مشكلة رئيسية وفي مناسبات أخرى واجهت مع الأسف بعض العوائق، كما هو مستدل من المواقف التي لم تحظ بالوفاق إلى حد اليوم. وتوقع الوفد بتذليل تلك العقبات عما قريب مع تطبيق جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وأشار إلى العمل الذي تقوم به اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقال إنه ينبغي تضمين الجدول المذكور كافة المقترحات القيمة التي تقدمت بها الدول الأعضاء. وعلى المنوال نفسه، أكد الوفد على أنه كلما ارتفع عدد القضايا

التي تناقشها اللجنة كلما زادت الفائدة من توحيد القانون الموضوعي في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، أكد الوفد على تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية الأرجنتين الموقر باسم مجموعة أصدقاء التنمية، التي ينتمي إليها بلده. وشدد الوفد على أن إكوادور تتمتع بتشريع عصري في مجال الملكية الفكرية وهي حاليا بصدد إنشاء محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية وإطلاق برامج دائمة قصد تعزيز المؤسسات بدعم الويبو القيم. وفي هذا السياق، رحّب الوفد بتسلّم آليات العمل الإداري التي قدمها المدير العام والرامية إلى تعزيز المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ما يمت بصلة بالمواضيع المتعلقة بالجوانب التي تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلد من قبيل المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور والموارد الوراثية، في إطار منظور إنمائي. وأضاف الوفد قائلا إن الجهود الجبارة التي بذلت في تلك المجالات ستعود بالفائدة على كافة البلدان النامية. واختتم الوفد كلمته مهنئا وشاكرا الأمانة على تنسيق وتحضير الوثائق التي وفرتها للاجتماع.

٣٩- وصرح وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بأنها كانت سنة مهمة للغاية بالنسبة لحماية حقوق الملكية الصناعية وبأن العدد الكبير من الأنشطة التي نفذها المكتب الحكومي للملكية الصناعية قد ساهم بشكل كبير في الترويج لحماية الملكية الصناعية وتبسيطها. وشدد الوفد خاصة على اعتماد القانون المعني بالتغييرات والتعديلات وقانون الملكية الصناعية في سنة ٢٠٠٦ مما عزز الانسجام مع توجيه الاتحاد الأوروبي 98/44/EC بشأن الحماية القانونية للمخترعات في مجال البيوتكنولوجيا. وأفاد أيضا أن الأحكام الأساسية لتنفيذ اللائحتين التنفيذيتين للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي 1768/92 و1610/96 قصد وضع حماية إضافية للمنتجات الطبية والمنتجات النباتية، ترد في قانون الملكية الصناعية وأن الشروط والإجراءات الخاصة بإصدار الشهادات ترد في اللائحة التنفيذية. وأشار الوفد إلى أن آخر تغيير تمثل في نقل الأحكام من اللائحة التنفيذية إلى القانون وأن التغييرات التي طرأت على القانون أفضت لاحقا إلى إدخال تغييرات على اللائحة التنفيذية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ القانون. وأشار الوفد أيضا إلى أنه استنادا إلى مبادرة المكتب الحكومي للملكية الصناعية الرامية إلى تحسين التعاون بين كافة المؤسسات المعنية بإدارة حماية الملكية الصناعية، أصدرت جمهورية مقدونيا قرارا بإنشاء هيئة تنسيقية. وأفاد الوفد أيضا بأن المجلس الإداري للمكتب الأوروبي للبراءات قد دعا جمهورية مقدونيا إلى الانضمام إلى اتفاقية البراءات الأوروبية في دورته في شهر مارس/آذار ٢٠٠٦، مما يعني إفساح المجال أمام جمهورية مقدونيا للنفاذ إلى السوق الأوروبية باختراعاتها، بالإضافة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتوفير ضمانات أكثر للمستثمرين الأجانب في البلد. واستطرد الوفد مبرزا انضمام جمهورية مقدونيا إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، مباشرة بعد إبرامها، وأضاف قائلا إن معاهدة سنغافورة هي خطوة إلى الأمام صوب تبسيط وتوحيد الشروط الرسمية لإيداع الطلبات على المستويين الوطني والإقليمي. وأشار الوفد أيضا إلى المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي الرامي إلى مساعدة المكتب الحكومي للملكية الصناعية، 04/MAC01/04/002 والذي يشمل إنشاء أرضية مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأنظمة مشتركة لإدارة البيانات لتنتفع بها كافة المؤسسات المسؤولة عن إدارة حقوق الملكية الصناعية. وعلاوة على ذلك، وكجزء من البرنامج الإقليمي للجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار (CARDS)، تم إيفاد بعثة تقييم حقوق الملكية الصناعية بُغية تقييم مدى توفر البنية التحتية والقدرات الملائمة في مختلف القطاعات والتأكد عما إذا كان البلد مستعدا لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي عند الانضمام إليه. وأفاد الوفد أنه في إطار ذلك البرنامج أيضا، وبتعاون مع الويبو، نظم المكتب الحكومي للملكية الصناعية ندوة بشأن مبادرة الجامعة والبحث والتطوير التي شملت ممثلين عن الجامعات في الإقليم. وأخيرا، أفاد الوفد بأن المكتب الحكومي للملكية الصناعية لجمهورية مقدونيا وقع بروتوكولا للتعاون مع مكتب ألبانيا للبراءات.

٤٠- وضم وفد بيرو صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة أصدقاء التنمية. وتوجه الوفد بالشكر إلى المدير العام على كلمته الافتتاحية وعلى تأكيده أهمية دور مبدأ الشمول أو الشمولية في عمل الويبو. وقال الوفد إن ذلك مبدأ أساسي للعمل المتعدد الأطراف الذي ينبغي على المنظمة مواصلة التركيز عليه بالتعاون مع الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى درجات أفضل من المشاركة والتعاون والكفاءة. وأوضح أن التوازن الجغرافي في الويبو يجب أن يشكل جزءاً من هذه الرغبة لضم الجميع وإشراكهم في عمل المنظمة. وأشار الوفد إلى اقتراح كوستاريكا إنشاء فريق عامل أو اتباع شكل من الأشكال لتحليل هذا الموضوع وأيده. وأكد أن بيرو استفادت من أنشطة التعاون المهمة مع الويبو خلال الأشهر الإثني عشر الماضية. وقد جرى عقد مختلف الدورات والندوات والأنشطة التي أتاحت لموظفي المؤسسة المسؤولة عن الملكية الفكرية، المعهد الوطني لمناهضة الاحتكار وحماية الملكية الفكرية INDECOPI، والمؤسسات الأخرى أيضاً، تحسين أنفسهم على نحو مستمر. وأعرب الوفد عن امتنانه العميق للويبو لذلك العمل الذي تمنى أن يبقى ويتعزز في المستقبل. وذكر الوفد أيضاً تعاون الويبو القيّم الذي يتيح تحسين معايير حماية الملكية الفكرية وتحسين درجات تطورها، وقال إنه لم يعد بالفائدة على المجتمع بصورة عامة في العديد من المناسبات، إذ لم يسمح النظام القائم بجني كل ما يمكن جنيه من ثمار الملكية الفكرية. فالملكية الفكرية لم تصبح بعد العنصر الأساسي الذي من شأنه أن ييسر تنمية الأمم. وأفاد الوفد أن ما ذكر يمكن تحقيقه ويجب تحقيقه، ولكن ينبغي العمل لهذه الغاية على الصعد الثلاثة الوطني والإقليمي والدولي في سبيل التوصل إلى وضع تتحقق فيه الصلة الفعلية بين الملكية الفكرية والتنمية ولا تبقى مجرد صلة نظرية. وأعرب الوفد عن إيمانه بكون هذه الفكرة السبب وراء الجهد المبذول لوضع جدول أعمال موضوعي بشأن التنمية. ومع أن العمل المبذول لم يأت بعد بثماره في دورات اللجان المؤقتة، فوجب تمديد ولايتها لتحقيق النجاح بالتوفيق بين المواقف وإيلاء الاعتبار للمصالح واتخاذ القرارات المحددة التي من شأنها أن تتيح للويبو تكليفاً واضحاً ومحدداً للتعاون مع الدول في سبيل وضع نظام الملكية الفكرية في اتساق مع هدف عريض يستجيب للحاجة الأكثر إلحاحاً، أي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. وقال الوفد إنه يرجو أيضاً خروج عمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في السنة الراهنة بنتائج محددة. وبالنسبة لبيرو وعدد كبير من الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تتمتع بثروة التنوع الحيوي والثقافي، فإمكانية إعداد صك ملزم يتيح حماية الموارد الطبيعية والمعارف التقليدية، ستشكل وسيلة ملموسة وحقيقية للجمع بين الملكية الفكرية وهدف التنمية الأساسي. وبيّن الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية وتايلند وبلدان أخرى سبق وأشارت إلى الحاجة الماسة إلى إبرام الصك المذكور وأن بلده يشاطرها هذا الهمّ.

٤١- وتقدم وفد البحرين في البداية بجزيل الشكر لجميع العاملين في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، على سعيهم الحثيث لإرساء دعائم التعاون بين أعضاء المنظمة، ومد جسور التواصل بين الدول الأعضاء من خلال عقد الاجتماعات المتنوعة التي تثري الحوار وتفتح آفاقاً جديدة من أجل الوصول إلى الغاية المشتركة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الإشادة بإدارة الويبو وأدائها لدليل على ما حققته المنظمة من إنجازات بالغة الأهمية. وأشار إلى أن الاهتمام البالغ الذي توليه الحكومات للملكية الفكرية أخذ في التبلور بشكل ملحوظ، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الأوساط التعليمية والتجارية والاقتصادية والفنية في إطار النهوض بحماية الملكية الفكرية. وهذا بحد ذاته أحد أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات الساعية إلى ضمان أمن واستقرار ورفاهية شعوبها بمنظور قائم على الحماية والعدالة. وقال الوفد إن مملكة البحرين، من هذا المنطلق، لم تألُ جهداً منذ انضمامها إلى الويبو في أن تسعى إلى توفير الحماية المثلى للمفكرين والمبدعين والمستثمرين والمنتجين لتقديم إبداعاتهم في ظل بيئة مناسبة تتوفر فيها الحماية والتشريعات الوطنية والعالمية للملكية الفكرية بجميع جوانبها. وفي هذا الصدد، أحاط الوفد الاجتماع الموقر علماً بأن مملكة البحرين قد أصدرت مؤخراً

القانون الجديد لسنة ٢٠٠٦ بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو قانون شامل وعصري يواكب مجمل التطورات الحديثة في هذا المجال. وأضاف قائلا إن مملكة البحرين سعت إلى تحديث العديد من التشريعات والقوانين المعمول بها في هذا المجال، وقد أبرمت مؤخراً اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (FTA) التي دخلت حيز التنفيذ في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦. وذكر أيضا انضمام مملكة البحرين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ومن أبرزها اتفاقية برن واتفاقية باريس، وأنها عملت جاهدة للانضمام إلى: معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي واتفاقية روما ومعاهدة قانون العلامات ومعاهدة قانون البراءات ولائحتها التنفيذية وبروتوكول اتفاق مدريد ومعاهدة بودابست واتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة. وأعرب الوفد عن تقدير مملكة البحرين للتعاون والتنسيق المثمر والفعال مع الويبو بقيادة مدير عام المنظمة ولاحظ أن هذا التعاون قد لعب دورا مميزا في تعزيز أنشطة التوعية والتدريب والتطوير.

٤٢- وأعرب وفد روسيا عن أمله بإسهام الجمعيات إسهاماً حاسماً في المضي بتطوير البراءات الدولية، بل ونظام الملكية الفكرية ككل، وعن أسفه لبعض المشاكل التي لم تحل أثناء الفترة موضع الاستعراض، ولو أن النقاش حولها كان بنّاءا. ونوه الوفد أيضا بتعاظم أهمية الملكية الفكرية لدى المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاجتماعية ومجلس حقوق الإنسان. ولذلك كان الوفد من الرأي القائل باضطلاع الويبو بدور القيادة وليس فقط التنسيق حين يتعلق الأمر بالملكية الفكرية، وبالأخص في المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ لا مناص من الاقتصاد القائم على المعرفة أساسا لبناء التقدم الاقتصادي في بلدان العالم أجمع. ويبيّن ذلك برأي الوفد لزوم معيار قانوني موحد لحماية حقوق الملكية الفكرية ولإنفاذها. فشدد الوفد على ضرورة اضطلاع الويبو بدور القيادة في هذه العملية. ومضى منوها بأهمية ما خرج به المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة من نتائج، وبدور الويبو في إعلام المنظمات الدولية الأخرى عن نجاحها بعقد الاتفاقية وعن سائر الاتفاقيات قيد التداول. واستطرد الوفد مؤكداً تأييد روسيا لتنامي الانتباه المولى ضمن الويبو إلى مسائل التنمية، وركّز على أهمية أخذ الويبو في الحسبان بمصالح البلدان النامية. ولفت النظر في هذا الإطار إلى خطر إعاقة تطور المنظمة في المستقبل ما لم تتوصل الدول الأعضاء إلى حل مسألة التنمية. وانتقل الوفد بالإشارة إلى الفائدة الجمة من انعقاد دورات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ولكنه نوّه بضرورة تركيز الاجتماعات المقبلة على تحقيق نتائج ملموسة استناداً إلى مجموعة من الأهداف المجمع عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان كافة بغض النظر عن مستوى تنمية الذي أدركته. وأكد أن براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى تحظى بأهمية فائقة وأن أصحاب الحقوق يعملون بنشاط للدفاع عنها والانتفاع بها لاستقطاب التمويل الخارجي، وليس فقط في القطاع العام بل في الخاص أيضاً. وأكد ذلك على الاعتراف بأهمية الملكية الفكرية للسلع والخدمات الجديدة، ولكن ذكّر الوفد أن الملكية الفكرية لا تأتي فقط بالفوائد بل هي مكلفة أيضاً. ووجب الاعتراف أيضاً بعجز بعض المشاركين المحتملين في السوق عن الانتفاع ببعض الابتكارات بالشكل الذي قد يحلو لهم، وخاصة البلدان الواقعة على الحدود بين التنمية والتقدم. فهذه البلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر عانت أيضاً من مشكلات خاصة في سعيها للّحاق برواد التكنولوجيا وتعود مشكلاتها في جزء منها إلى محدودية مواردها المالية. ومن جهة أخرى تتمتع هذه البلدان بموارد وراثية غير مستثمرة وليس استنزافها بوارد، وتتمتع بمواد وراثية وأشكال جديدة من البيوتكنولوجيا التي تتطور على الدوام. إلاّ أن الموارد الوراثية كانت تؤخذ أحياناً من دون دفع التعويض المناسب لها. ولذلك شدد الوفد على ضرورة مناقشة هذه المسألة أثناء انعقاد الجمعيات. وأكد الوفد في نهاية مداخلته على أهمية تسلح الويبو بميزانية مبنية على النتائج، وبدرجة أعلى من الشفافية، وبأهداف واضحة، وبمقاربة متوازنة وواضحة المنهج.

٤٣- وعبر وفد بوركينا فاصو عن امتنانه للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للمساعدة التقنية والمالية التي قدمتها إلى الآن ودعت المنظمة لمواصلة أنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأضاف الوفد أن بلاده تولي اهتماما كبيرا بالمقترح الخاص بوضع خطة عمل من أجل التنمية وأنها تؤيده تماما. ومضى الوفد يعدد أهم التظاهرات التي نظمت بالتعاون مع الويبو في أكثر الأحيان في مجال الملكية الفكرية في بوركينا فاصو خلال السنة الحالية. وخص الوفد بالذكر اليوم العالمي للملكية الفكرية يوم ٢٦ أبريل/نيسان الذي شكل فرصة للقيام بأنشطة متنوعة في مجال الابتكار والمحفل الوطني للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي (FRSIT) ومعرض الحرفيين الدولي في واغادوغو (SIAO) اللذين يعدان حدثين رئيسيين للنهوض بالأنشطة الابتكارية وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبهذه المناسبة، أعرب الوفد عن امتنانه للمنظمة لما قدمته من مساعدة لهذا المنتدى سواء بتوزيع الجوائز أو تنظيم الندوات المتنوعة أو إنجاز دراسة تقييمية للمنتدى حيث سبق وأن عرض مشروع الدراسة عليها. وعبر الوفد عن أمله بأن تنجز هذه الدراسة في أقرب وقت حتى يتسنى تقديم الحلول السريعة والمناسبة للمسائل التشغيلية والمؤسسية وليتسنى معرفة مدى تأثير المنتدى على النهوض بالبحث والابتكارات التكنولوجية. وذكر الوفد تعاون بلده مع الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) من خلال مشروع "الارتقاء بالبيانات الجغرافية وحمايتها" الذي دخل في مرحلته الأخيرة. وفصّل الوفد قوله مشيرا إلى استكمال عملية إنشاء لجنة معنية بانتقاء المنتجات وشروع أعضاء اللجنة للعمل في الميدان حيث وقع الاختيار على منتجين سيطرحان على المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية لتسجيلهما. وذكر الوفد من جهة أخرى تنظيم الندوات لفائدة الأشخاص المعنيين بتطبيق القوانين ولا سيما الجمارك والشرطة والقضاء والمهن في ميدان القانون. وعبر الوفد عن تطلعه لتعزيز المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها المنظمة لفائدة أنشطة التدريب ووضع الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الملكية الفكرية فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالجوانب الحاسوبية والمكتبية. وفي الختام، أعرب عن آماله الكبيرة المعلقة على مشروع "مبادرات الويبو للجامعات" وتمنى النظر فيه من جديد. وذكر الوفد في هذا الصدد أن حكومة بلده قد أصدرت تعليمات إلى الإدارات المختصة في مجال الملكية الفكرية لإدراج ذلك المجال بالفعل في المناهج الدراسية في المدارس الكبرى اعتبارا من بداية السنة الدراسية القادمة.

٤٤- وأشار وفد شيلي إلى المعايير الفعالة ورفيعة المستوى في مجال الملكية الفكرية في بلده. وقال إن الحماية الملائمة تضمن الثقة لدى المنشآت والمبدعين والمخترعين من جانب والمواطنين من جانب آخر. ومضى يقول إن الملكية الفكرية هي أداة للنمو وقد تكون مفيدة للتنمية. وأضاف قائلاً إن الملكية الفكرية تؤثر أحياناً على مجالات أساسية في إطار النشاط الإنساني مثل الحق في الصحة والتعليم والنفاذ إلى المعارف وحرية التعبير والمنافسة والتجارة. ولهذا السبب، سعى الوفد خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير الملكية الفكرية تطويراً متوازناً لدى مشاركته في اجتماعات الويبو. ولفت النظر إلى ضرورة استهداف هذا التوازن الأساسي على مستويات الملكية الفكرية المختلفة. فيتعين تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب الحقوق والتزاماتهم في المقام الأول وبين حقوق مختلف أصحاب الحقوق في المقام الثاني وبين حقوق أصحاب الحقوق وحقوق المواطنين في المقام الثالث وبين الملكية الفكرية والمنافسة في المقام الرابع وبين مصالح البلدان النامية ومصالح البلدان المتقدمة في المقام الأخير. وشدّد على أهمية مبادرتين في هذا السياق لأنهما تبيّنان أن على الحكومات أن تتخذ أيضاً المبادرات فيما يخص مرونة حقوق الملكية الفكرية التي يتعين أن لا تبقى بأيدى أصحاب المصالح الخاصة. ولدى انعقاد اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أيد الوفد تأييداً شديداً المبادرة الرامية إلى وضع جدول الأعمال المذكور وقدم اقتراحاً يهدف إلى الاعتراف بأهمية النفاذ إلى المحتويات المتاحة للملك العام أي في مجال البراءات وحق المؤلف على سبيل المثال والنهوض بذلك. كما قدم إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة اقتراحاً رامياً إلى بحث الاستثناءات والقيود الدنيا والتوصل إلى اتفاق بشأنها خاصة فيما يتعلق بالمعوقين والمكتبات

والمحفوظات فضلاً عن بحث ووضع استثناءات وقيود لأغراض التعليم. وفيما يتصل بالمواضيع التي نوقشت خلال الجمعية العامة، أعرب عن تأييده لوضع معاهدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة ودعمها غير أنه ساند الوفود التي رأت أن المداولات لم تبلغ درجة كافية من النضج والجودة حتى يتسنى استكمالها في وقت قصير. وقال إنه يفضل أن تتواصل الأعمال حتى سنة ٢٠٠٧ وأن تتخذ الجمعية العامة خلال السنة القادمة قرارا بعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل في هذا المجال. وفيما يرتبط بجدول الأعمال بشأن التنمية، شدد على ضرورة اتخاذ قرار بشأن تجديده. وبالنسبة إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أعرب عن اعتراضه على المبادرات التي تسعى إلى قصر الاستنتاجات على عدد محدود من المواضيع.

٤٥- وشكر وفد تونس المنظمة على مساعدتها المتنوعة وأيَّد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعلن أن بلده يسهر على تنفيذ معاهدات الملكية الفكرية ويضع استراتيجية شاملة ترمي إلى تنمية الموارد البشرية والاضطلاع بأنشطة مع شركاء متنوعين في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أعلن أن قانون تونس الجديد في مجال الملكية الفكرية قد أنتج آثاراً إيجابية مهمة، كما يدل على ذلك التطور الملموس في السنوات الأخيرة في حماية براءات الاختراع والعلامات. وأضاف قائلا إن نظام الطعن والمصالحة في مجال إيداع العلامات وتسجيلها بناء على ذلك القانون قد أتى بمزايا مهمة أيضا لفائدة المتخاصمين، ولا سيما من حيث تحقيق الوفورات في الوقت والمجهود والمصاريف المترتبة على الإجراءات القضائية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن المجال الثقافي عنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقال إن ذلك الاقتناع قد دفع تونس إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الأدبية والفنية، وذكر منها القرار المتخذ في مايو/أيار ٢٠٠٦ بتحديث قانون الملكية الأدبية والفنية بهدف مواكبة التطورات التي طرأت على الصعيد الدولي. وأكَّد من جديد على أهمية إشراك البلدان النامية في استغلال المعارف التقليدية والموارد الوراثية التي تملكها وتسويقها والاستفادة منها إلى أقصى حد. ورأى أن من المهم أيضاً أن تتمكن تلك البلدان من استغلال ثرواتها الوطنية بنفسها مع الاستفادة من المساعدة الضرورية لإقامة قاعدة متينة من المهارات في المجال التكنولوجي. ورأى في هذا الصدد أنّ من الضروري تعزيز برامج التنمية والتوعية في مجال الملكية الفكرية لفائدة البلدان النامية. وعلّق أهمية خاصة على وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية ودعا إلى بذل الجهود من أجل دفع عجلة المفاوضات للوصول إلى مجموعة من المقترحات التي تجسد التطلعات الجماعية للدول الأعضاء برمتها. وأثنى الوفد على المنظمة نظرا للجهود التي بذلتها من أجل إحراز تقدم في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وطالب بالإسراع في إنجاز تلك الأعمال للوصول إلى صك دولي للحماية. وصرّح الوفد قائلا إنه يتابع عن كثب أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ولاسيما فيما يخص تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بالإنفاذ ومكافحة القرصنة والتقليد. وتطلع الوفد إلى مساعدة الويبو المتواصلة في مجالي التدريب والتوعية من أجل تطوير برنامج عملها وتوسيع نطاقه وتنويع الوسائل المتاحة. واختتم الوفد معلناً أن تونس ستستضيف سنة ٢٠٠٧ الاجتماع الإقليمي العربي الرابع المشترك بين الويبو وجامعة الدول العربية لفائدة مكاتب مديري الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وعقد الأمل على أن يتيسَّر في تلك المناسبة إحراز تقدم بنّاء بشأن تطوير هذين المجالين والنهوض بهما.

٤٦- وأعرب وفد تركيا عن تقديره لأعمال الويبو الرامية إلى مساعدة البلدان على إنشاء نظم الملكية الفكرية. ثم قدم عرضاً موجزاً عن التطورات الأخيرة الطارئة في تركيا في مجال الملكية الصناعية مشيراً إلى استمرار أعمال المعهد التركي للبراءات في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. وأحاط الجمعيات علماً بأن المعهد التركي عمل على ضمان التآزر في سياق أنشطة

التوعية بشأن حقوق الملكية الفكرية بالتعاون الوثيق مع عدة مؤسسات وزيادة المكاتب الإعلامية التي بلغ عددها ٢٨ مكتباً في جميع أنحاء البلد نتيجة لذلك. وفي سياق أنشطة بلده العديدة للتعاون على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف المنظمة مع الويبو ومنظمة التجارة العالمية والمكتب الأوروبي للبراءات، سلط الأضواء على حلقة العمل الإقليمية رفيعة المستوى بشأن "تعزيز قدرة مكاتب الملكية الصناعية على توفير الدعم الإداري والابتكاري" التي نظمت في أنقرة بدعم من المكتب الأوروبي للبراءات. وأفاد بأن هذه الحلقة أفضت إلى إنشاء شبكة أنقرة التي هي عبارة عن منبر إلكتروني بين المشاركين في الحلقة تستطيع مكاتبهم الوطنية للملكية الصناعية مشاطرة الخبرات وبحثها من خلالها والمساهمة بالتالي في تحسين ممارسات الملكية الفكرية. وقال إن المعهد التركي يعمل كأمانة للشبكة وإنه ينبغي على البلدان المهتمة بالانضمام إليها الاتصال به. ولفت النظر إلى مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تقدم به المعهد والرامي إلى إقامة التعاون التقني في مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في هذه المنظمة بما فيها المعهد التركي للبراءات بغية إنشاء نظم فعالة للملكية الصناعية تتماشى مع المعايير الدولية وأطلع الحضور في هذا السياق على اعتزام المعهد التركي والمنظمة المذكورة تنظيم مؤتمر دولي في أنقرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وأنهى بيانه قائلاً إن تأثير الجهود التركية المتراكمة باقترانها مع دعم الويبو يكفل فعالية إنفاذ حقوق الملكية الصناعية ونشرها في المنطقة.

٤٧- وأحاط وفد بربادوس الحضور علماً بأنه سيطلب إلى الجمعية العامة اتخاذ قرارات مهمة بشأن مسائل مثل المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية حقوق هيئات الإذاعة وخطة العمل لسنة ٢٠٠٧ الخاصة باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واحتمال تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية للسماح بإجراء مناقشات مستفيضة بشأن المقترحات البالغ عددها ١١١ مقترحاً والمطروحة للنقاش وتحديد سبل المضي قدماً بالنسبة إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن استعداد بلده للمشاركة في هذه العملية. ولفت الانتباه إلى استمرار راسمي السياسات في متابعة مسألة إنفاذ القانون في بلده من خلال دعم إطار تشريعي وإنشاء محكمة وتدريب أصحاب الحقوق والوكالات المعنية بإنفاذ القانون. واعترف بخدمات التدريب والمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في ميدان قانون البراءات وفي مجال أتمتة الإجراءات والمكاتب. وأعرب عن سروره لإطلاع الحضور على الخطة الوطنية بشأن الملكية الفكرية التي أعدت بالتعاون مع الويبو وأجريت في ظلها عملية وطنية للتدقيق في مجال الملكية الفكرية بهدف تقييم مواطن قوة البلد وضعفه فيما يتعلق بتنمية ثروات الملكية الفكرية وإدارتها. وقال إن عملية التدقيق التي استكملت خلال السنة الجارية تحققت من اتجاهات الملكية الفكرية وأنماطها وإطار وطني لدعم تطوير الملكية الفكرية والانتفاع بها. وأشار إلى بحث الاختصاصات المتصلة بهذا الإطار في الوقت الحالي. وأعلن أن بلده سيستضيف اجتماع الويبو المقبل لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في بلدان الكاريبي والاجتماع الوزاري المزمع عقدهما على التوالي من ٣١ أكتوبر/تشرين الأول إلى ٣ نوفمبر/تشرين الثاني. وشكر الويبو على دعمها المتواصل وأكد للأمانة والدول الأعضاء أن بلده ما زال ملتزماً بالعمل مع جميع الجهات المشاركة في النهوض بحماية حقوق الملكية الفكرية.

٤٨- وضم وفد بنغلاديش صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وأفاد الوفد أنه خلال السنوات الأخيرة ظهرت علامات تحسن في العديد من اقتصاديات البلدان الأقل نموا وأن التحدي القائم اليوم يكمن في تعميم فوائد ذلك التحسن على كافة البلدان الأقل نموا واستدامتها. وأضاف الوفد قائلا إن التصدي للتحديات التي تمثلها تنمية البلدان الأقل نموا تستوجب تعزيز أنشطة الاستثمار ونمو الإنتاجية والتقدم التكنولوجي والتعجيل بها، وحينها فقط يكون بمقدور تلك البلدان الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي المتسارع التقدم. وأبان أنه في سنة ٢٠٠٦، في كوتونو،

وخلال الاجتماع التحضيري للاستعراض نصف الفصلي بشأن تقدم برنامج عمل بروكسل، شدد وزراء البلدان الأقل نموا على أهمية الملكية الفكرية وأقروا بأن الافتقار إلى التكنولوجيا وإلى مؤسسات وطنية للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال كان السبب في ردع تلك البلدان عن الاندماج في عملية العولمة وتحسين سبل الانتفاع بها. وشكر الوفد المدير العام على اعتنائه باستراتيجية الويبو القائمة على البلدان واحتياجاتها التي ركزت على تقديم المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية للبلدان الأقل نموا مع الاعتراف بقدراتها المحدودة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، أشاد الوفد أيضا بالجهود الرامية إلى إعادة الهيكلة الداخلية لضمان تركيز برامج الويبو لتقديم المساعدة التقنية وتنسيقها. وأفاد الوفد بعد ذلك، أن بنغلاديش ما فتئت تسعى إلى إرساء قاعدة سياسية متسقة حيث يمكن لكافة الجهات الاقتصادية الفاعلة أن تساهم في تنمية الاقتصاد، وأن القطاع الخاص قد تجاوب بشكل خاص مع تلك الجهود. وصرح الوفد بأنه بمساعدة الويبو تم إعداد قانون تمهيدي بشأن العلامات التجارية وهو في انتظار موافقة البرلمان عليه، وأن قانون حق المؤلف ٢٠٠٠ قد تم تعديله في ٢٠٠٥. وقال إن وزارة الثقافة قد قامت بخطوات لتعميم القانون على نطاق واسع إلى جانب التعديل المدخل عليه، بُغية إذكاء الوعي بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأفاد أن الويبو قد قدمت أيضا المساعدة بشأن أتمتة مكاتب بنغلاديش للملكية الفكرية. وأفاد أيضا أن بنغلاديش قد استضافت ندوة للمتابعة بشأن الدورة التدريبية المشتركة بين الويبو والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) والبرنامج الاستشاري حول حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي لفائدة البلدان الأقل نموا، في داكا في يونيه/حزيران ٢٠٠٦، حيث زار المشاركون شركة محلية ناجحة للمستحضرات الصيدلانية تنشط في مجال الأدوية غير مسجلة الملكية التي استفادت من المهلة الممنوحة للبراءات الصيدلانية الخاصة بالبلدان الأقل نموا إلى غاية سنة ٢٠١٦. وأفاد الوفد أيضا أن الويبو قد استهلت مشروعي دراسة قد يعودان بالفائدة في بنغلاديش في ٢٠٠٥، أحدهما بشأن تحديد حماية الملكية الفكرية المتعلقة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتقييمها والآخر عن التفاوض بشأن تراخيص التكنولوجيا. وأفاد الوفد بوجوب ترجمة مبادرات التنمية في مجال الملكية الفكرية في البلدان الأقل نموا إلى واقع ملموس. وأبان قائلا إنه بسبب ضعف البنية التحية الكامن في البلدان الأقل نموا ونظرا للتغيرات الذي يشهده جدول أعمال الاقتصاد الدولي المساق بالتقدم التكنولوجي السريع، فقد أضحى من الصعب على تلك البلدان استيعاب القدرة التنموية الكامنة في الملكية الفكرية، وعليه، أردف الوفد مستطردا، فإن مساعدة الويبو على بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية هو أمر أساسي لا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نموا. وأبرز الوفد بعض المجالات التي يمكن أن تساهم فيها الويبو، وذكر المجالات التالية : تنسيق تسليم الأدوات المكونة للتنمية؛ ونقل التكنولوجيا وتيسير النفاذ إلى الدراية المعرفية، وفي هذا السياق ونظرا لقيود نظام الملكية الفكرية، يمكن للويبو أن تجري دراسات لاستكشاف سبل مساعدة البلدان الأقل نموا على اكتساب التكنولوجيا بأسعار منخفضة وبناء قواعدها المعرفية؛ ومجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية حيث يمكن للويبو أن تساعد تلك البلدان على تحديد معارفها التقليدية ومواردها الوراثية وتصنيفها وجردها؛ والقطاعين العام والخاص حيث يمكن للويبو أن تساهم في إذكاء الوعي في مجالات عدة. وأقر الوفد بالعمل الذي اضطلعت به الويبو في تلك المجالات. واختتم الوفد كلمته مصرحا بأنه من المهم أن تستهدف الويبو العقبات التي قد تنجم عن نظام الملكية الفكرية وأن تركز على مساعدة البلدان الأقل نموا على تخطي تلك العقبات.

٤٩- وأيَّد وفد الفلبين البيان المُدلى به باسم مجموعة البلدان الآسيوية وبيان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشكر المدير العام على قيادته وبيانه الافتتاحي الذي وضَّح رؤيته بشأن الشمول والتمكين وشكر الأمانة على تنفيذ أنشطة الويبو والإعداد للجمعيات. وأثنى الوفد على الويبو جهودها من أجل النهوض بالتنمية، ابتداءً من حملات التوعية والتثقيف، إلى أنشطة تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية. وأحاط الحضور علماً بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الفلبين للملكية الفكرية خلال فترة السنتين الماضية.

وقال إن المكتب قد حوّل رؤيته ورسالته في سنة ٢٠٠٥ باتجاه تطوير الملكية الفكرية والانتفاع بـــها وسيلة من أجل التنمية الوطنية وبدأ الانتقال إلى وكالة ذاتية التمويل والاكتفاء. وصرَّح الوفد قـــائلا إن الفلبين تواجه تحديات كثيرة في حماية الملكية الفكرية والنهوض بها وإنفاذها وتوعية الجمهور وتثقيفـه وأعرب عن تقديره لدعم الويبو التقني في صياغة استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية. وذكـــر وثيقـــة الفرز التقييمي التي أعدتها الويبو ورأى أنها تكتسي فائدة كبيرة لأغراض البحث الأولي. وذكر أيضـــا تكثيف المساعدة التي حظي بها بلده من الويبو بهدف تطوير الملكية الفكرية وبرامج تكويـــن كفـــاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالصناعات الإبداعية في السنة الجارية. ثم أعلن الوفـــد أنٍ مكتب الفلبين للملكية الفكرية يعمل حاليا على إنشاء معهد تدريبي من المعتزم تطويره ليصبح مركـــزاً للبحث والتدريب في مجال الملكية الفكرية بدعم من الويبو وجهات أخرى. ودعا الوفد إلـــى الوقـــوف على مشاغل البلدان النامية في كل المجالات وإقامة التوازن بين حقوق الجمهور وحقوق مالكي الملكية الفكرية. وشدد على أن الفلبين تتطلع إلى المضي قدما بجدول أعمال التنمية في مجال الملكية الفكريـــة بوقعه في بلدها والاقتصاد العالمي من خلال مقاربات ملموسة وبنّاءة. وأيَّد الوفد الفكرة القائلة بـــالدور الأساسي والجوهري للملكية الفكرية في النهوض بأنشطة البحث والإبداع والابتكـــار. ورأى أن مـــن الضروري أن تعالج الويبو بعض القضايا لتعزيز ذلك الدور. وذكر في المقـــام الأول وقـــع الملكيـــة الفكرية على الصحة العامة وأسعار الأدوية، مشيراً إلى عقد أول منتدى في هذا الشـــأن خـــلال ســـنة ٢٠٠٥ في الفلبين بمساعدة الويبو ومنظمة الصحة العالمية. وقال إن المنتدى خرج بتوصيـــات بشـــأن السياسات العامة، تعتزم الفلبين تنفيذها في غضون السنوات الخمس المقبلة ضمن اســـتراتيجية عامـــة وطنية بشأن الملكية الفكرية. وذكر في المقام الثاني وقع الملكية الفكرية على الأدوات الضرورية للبقاء والمنافسة في اقتصاد المعرفة، مثل الكتب المدرسية وبرامج الحاسوب التثقيفية وغيرها من المنتجـــات الأساسية، التي كثيراً ما تباع بأسعار ليست في متناول مواطني البلدان النامية. وذكر في المقام الثـــالث الآثار المعيقة للملكية الفكرية والتكنولوجيا، ومنها البراءات الموسَّعة النطاق والكشف غير الكافي الذي يحول دون الاستفادة من نقل التكنولوجيا المشمولة بالملكية الفكرية. ولفت النظر في المقام الرابع أهمية منع التملك غير المشروع للمعارف التقليدية والموارد الوراثية، بما فيها الحاجة إلى وضع إطار دولـــي للتفاهم بشأن الموافقة المسبقة المستنيرة واقتسام المنافع في مجال استخدام الموارد الوراثية والمعـــارف التقليدية وتجنب منح البراءات غير السليمة. ورأى الوفد أن للملكية الفكرية دور مهم تحقيـــق أهـــداف الأمم المتحدة بشأن التنمية للألفية وأن من الضروري بذل جهود جماعية واتخاذ تدابير مشتركة بيـــن الدول الأعضاء في الويبو من أجل تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عـــن تـــأييده لجهود الويبو المتواصلة من أجل الجمع بين الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المهتمة بالموضوع بهدف إيجاد حلول للقضايا المعقدة والمشاغل الكثيرة لضمان تحويل الملكية الفكرية إلى أداة تسهم فـــي التنمية الوطنية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تعزيز التعاون الدولي مع الويبو.

٥٠- وضم وفد كينيا صوته إلى البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبر عن ارتياحه لأهداف الويبو الاستراتيجية وللنتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة. وأشار إلى أن كينيا قد استفادت من أنشطة الويبو المتنوعة التي تضمنت ندوات وحلقات عمل عدة والتي أتاحت من بين ما أتاحتـــه مـــن الأمور تحديث معهد كينيا للملكية الصناعية وأتمتة بنيته التحتية الخاصة بالملكية الفكرية. وقـــد حـــث الوفد الويبو على المضي في زيادة التركيز على تنمية الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية فـــي سبيل ردم الهوة الرقمية. وشكر الوفد الويبو على تنظيمها الندوة الإقليمية حول الانتفاع الاســـتراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، بالتعاون مع حكومة كينيا في مايو/أيار ٢٠٠٦ التي جرى الاتفـــاق فيها على توصيات عدة تتناول تنمية الملكية الفكرية في المنطقة الأفريقية. وأشار إلى ضرورة تعميـــق المبادرة الإقليمية لضمان اتخاذ الملكية الفكرية موقعها المركزي فـــي عمليـــة التكـــامل الاقتصـــادي الإقليمي، عبر جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA والاتحاد

الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ECOWAS والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC. وأبدى الوفد أيضاً امتنانه تجاه الويبو وحكومة سنغافورة لتنظيمهما المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات. ولاحظ أن توقيع المعاهدة أتى في الوقت المناسب لمصادفته بلوغ المرحلة النهائية من أتمتة النظام الكيني لمعالجة العلامات التجارية في معهد كينيا للملكية الصناعية. وأعرب الوفد عن إيمانه أن المعاهدة لن تنتج فقط جمعية تضم الأطراف المتعاقدة بل ستفتح الطريق لنظم الاتصال الإلكترونية ولتنسيق قوانين العلامات وتبسيط قواعد تسجيل تراخيص العلامات. واستطرد الوفد مشيراً إلى قمة تشغيل الشباب العالمية الثالثة (YES) ومؤتمر المدن الأفريقية AFRICITIES الرابع اللذين استضافتهما كينيا وجمعا حوالي ٢ ٠٠٠ شاب من أنحاء العالم أجمع وحوالي ٥ ٠٠٠ مندوب من السلطات المحلية الأفريقية. وأوضح أن المنتديين كشفا أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة كمصدر للابتكار والإبداع في سبيل تحسين مستوى عيش الملايين من الناس الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. وصرح الوفد فيما يتصل بسير معاهدة قانون البراءات الموضوعي أن كينيا تقف ضد منح الأولوية للتداول في مختلف المسائل الموضوعية وتحديد أربع مسائل فقط لتسريع النظر في معاهدة قانون البراءات الموضوعي وبالأخص مسائل الجدة والتقنية السابقة والمهلة والنشاط الابتكاري، كما طرحت في الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في جنيف في أبريل/نيسان ٢٠٠٦. وقال إن كينيا تفضل أن تتناول المعاهدة مشاغل كامل أعضاء الويبو بطريقة شاملة، بما فيها القضايا المهمة المرتبطة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وينبغي أيضاً أن تأخذ المعاهدة المقترحة بعين الاعتبار مسائل مثل الكشف عن أصل الموارد الوراثية والنفاذ واقتسام المنافع والموافقة المستنيرة المسبقة وحقوق المزارعين والمعارف التقليدية. وأكد الوفد تقديم دعمه الكامل لهذا المسعى وتعاونه في هذا الصدد في الاجتماعات والمداولات القادمة. وأبدى الوفد التزامه الكامل بالنقاش الدائر ضمن مسيرة عمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ودعا لترسيخ التقدم المحرز بهدف إتمام المسيرة. وأيد الوفد اعتماد صك دولي ملزم قانوناً من شأنه أن يتضمن الكشف عن شهادة المنشأ والموافقة المستنيرة المسبقة في عملية طلب براءة الاختراع، إذ يؤمن أنه الأداة الوحيدة التي تضمن الحماية الفعالة من القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور. وفي هذا الإطار أحاط الوفد الحضور علماً بإنشاء حكومة كينيا فرقة عمل تهتم بحماية المعارف التقليدية والفولكلور والنفاذ واقتسام المنافع من الموارد الوراثية للخروج بتوصيات حول إدراج المسائل الآنفة الذكر في نظام الملكية الفكرية الراهن أو لتطوير نظام فعال خاص. وفي مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، أبدى الوفد دعمه الكبير لتحديث الحماية الممنوحة إلى هيئات الإذاعة وأوجه الأداء السمعي البصري لمواكبة التقدم السريع في التكنولوجيا وأشار إلى أن كينيا تؤيد فصل مسألة البث عبر الإنترنت المتزامن وغير المتزامن عن المعاهدة الرئيسة وعقد مؤتمر دبلوماسي يعنى بالبث الإذاعي التقليدي وفق ما جرى الاتفاق عليه في آخر اجتماع للجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في مايو/أيار ٢٠٠٦. كما لاحظ الوفد التقدم الذي أحرزته حتى الآن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بخصوص إنشاء صندوق طوعي لتسهيل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اللجنة. وأعرب عن إيمانه أن الخطوة التالية ينبغي أن تتوجه نحو صياغة صك دولي يعنى بحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور ويتيح للمجتمعات الأصلية والمحلية، كونها وصية على هذه الموارد، أن تنتفع من عملية استغلالها. وأخيراً أقر الوفد بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وعبر عن ثقته أن بإمكان اللجنة الاضطلاع بدور أكبر في مساعدة البلدان النامية، برسم الاستراتيجيات وتقاسم الخبرات، في إطار وفائها بالتزاماتها في مجال الإنفاذ بموجب المعاهدات المتعددة التي تشرف عليها الويبو. وبناء على ذلك رحب الوفد بمناقشة البعد

التنموي فيما يخص مسائل الإنفاذ. وجدد الوفد التعبير عن الأهمية التي توليها كينيا لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وعن ثقته بتوصل الجمعيات لاعتماد أفكار واستراتيجيات جديدة لضمان بقاء مسائل التنمية على رأس جدول أعمال الويبو. ولذلك حث الوفد الجمعيات على تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية لتتيح لها إتمام المهمة التي عهدت بها الجمعية العامة إليها بنجاح. ودعا الوفد أيضاً لتوسيع المساعدة نطاقاً ومحتوًى لتيسير استغلال البلدان للفرص التي تطرحها التحديات الجديدة.

٥١- وشكر وفد نيبال المدير العام على بيانه ولا سيما تركيزه على موضوع حماية الملكية الفكرية والانتفاع بها وموضوع المساءلة والإدارة القائمة على النتائج فضلا عن الأنشطة في مجال التعاون مع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وعبر الوفد عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نموا وأحاط علما بالأنشطة التي قامت بها الويبو لتحقيق الأهداف المتمثلة في النهوض بنظام الملكية الفكرية وحمايته على مر السنوات. وحث الوفد الويبو على مواصلة أعمالها لضمان حماية الملكية الفكرية في ظل الحفاظ على برنامج إنمائي قوي يجلب منافع للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب الوفد عن دعمه توحيد جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية داخل الويبو وأفاد أنه يتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتائج عملية خلال اجتماعات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال للويبو لأغراض التنمية. وأكد الوفد على أهمية دور الويبو في مجال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال تقديم المساعدة التقنية وتنظيم حلقات عمل تدريبية مختلفة على المستوى الوطني والإقليمي وتوفير الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة في أنشطة متنوعة تتعلق بالملكية الفكرية. وأقر الوفد بأن العديد من البلدان في العالم ملتزمة بحماية حقوق الملكية الفكرية بالرغم من إمكانياتها المحدودة وأكد أن آليات الحماية تلك لا تعمل فقط على زيادة منافع البلدان المذكورة بل تقوم بدور الحافز لردم الهوة في مجال التنمية بطريقة عادلة. وذكر الوفد بأن الاختراعات والابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا قادت إلى التقدم والتنمية في أنحاء العالم على مر العصور وأنه يتعين تطبيق هذه المجالات والنهوض بها بشكل عادل مع الأخذ في الاعتبار البعد التنموي بهدف تمهيد الطريق أمام كافة الدول الأعضاء للانضمام إلى مسار التقدم والتنمية في العالم. وأفصح الوفد عن ثقته بأن تضمن المفاوضات الدائرة خلال اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات التوصل إلى وضع نظام براءات دولي متوازن ومنصف وطالب بأن تعطي الجمعية تعليمات واضحة للأطراف المعنية بالمفاوضات المقبلة بشأن كافة القضايا. وبين الوفد أن البلدان الأقل نموا تمتلك قدرات في عدة مجالات ومنها الملكية الفكرية التي تتخذ شكل المعارف التقليدية والتكنولوجيا التي يمتلكها السكان الأصليون والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي وأبرز أن أنشطة بناء القدرات بهدف إنشاء مؤسسات الملكية الفكرية في تلك المجالات قد زادت أهميتها للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية. وقال الوفد إن البلدان الأقل نموا تتوقع تلقي الدعم لتطوير القطاع الخاص وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية. وطالب الوفد بإنشاء صناديق استئمان في الويبو بهدف تعزيز أنشطة بناء القدرات لفائدة البلدان الأقل نموا التي يتعين وضعها على رأس الأولويات والقيام بها في أقصر إطار زمني ممكن. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوى مهمة في تلك البلدان للمشاركة في أنشطة البحث والتطوير وقال إن قدرات تلك الشركات وإن كانت محدودة فإنها لم تستغل بعد بالكامل. وأضاف بأن هذه الشركات ليست بعد في مركز يسمح لها بالانتفاع من نظام الملكية الفكرية. وأقر الوفد بأن الويبو قد شرعت في القيام بأعمال مهمة في هذا المجال وعبر عن تطلعه إلى تكثيف التعاون للحصول على نتائج ملموسة في هذا الشأن. وذكر الوفد أن الويبو وحكومة نيبال قد أنشأتا علاقة تعاون وشراكة لتحديث نظام الملكية الفكرية في بلده وعبر عن تقديره للمساعدة التي تقدمها كل من شعبة البلدان الأقلّ نموّا وشعبة التعاون لأغراض التنمية مما مكن نيبال من تحسين

نظامها للملكية الفكرية لخدمة الهدف الأكبر المتمثل في بناء القدرات الوطنية بالإضافة إلى المساعدة الخاصة التي تلقها بلده لكي تتماشى التشريعات الوطنية والآليات الإدارية لديه مع اتفاقية تريبس على إثر انضمام نيبال إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). وعبر الوفد عن شكره على تكليف جهات بإعداد دراسات حول الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتطلع إلى القيام بأنشطة أكثر شمولا وتقدما في المستقبل.

٥٢- وأحاط وفد بوليفيا الجمعيات علماً بأن رئيس بلده ينتمي لأول مرة إلى السكان الأصليين ويمثل أغلبية السكان التي كانت مستبعدة عادة. ولفت النظر إلى التغييرات الكبيرة الطارئة على عملية الديمقراطية في بلده وإلى الأهمية المتزايدة المعلقة على طلبات أغلبية الناس المنتمية إلى السكان الأصليين. وأشار إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قائلاً إن من المعروف أن السكان هم الذين يعانون بالدرجة الأولى من ممارسات القرصنة البيولوجية غير المشروعة إذ تنهب معارفهم التقليدية ومواردهم الوراثية وتقاليدهم الفولكلورية لفائدة الجهات الأجنبية الخاصة المحتكرة وإن القواعد الدولية والمتعددة الأطراف بشأن الملكية الفكرية تصرح بهذا النهب. وأكد أن هناك شخصاً ينتمي إلى أحد البلدان المتقدمة حاول شرح هذا الوضع منذ فترة وأشار للأسف إلى وجود حالات عديدة غير مقبولة أخلاقيا غير أنها سليمة من الناحية القانونية على الصعيد الدولي. ورأى أن هذه الممارسة ليست أفضل الممارسات التي ينبغي اتباعها وأن بلده يسعى إلى تغيير هذا النظام. وتحقيقاً لهذا الغرض، أعرب عن أمله أن يتسنى له الاعتماد على دعم الهيئات الحكومية والمجتمع المدني على مستوى متعدد الأطراف. وعليه، ارتأى أن من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج في أسرع وقت ممكن لتصحيح هذه الالتواءات وأخذ بعض الجوانب الرئيسية التي تضبط هذه المسألة في مجال قانون البراءات في عين الاعتبار مثل الكشف عن المصدر والموافقة المستنيرة المسبقة والاقتسام العادل للمنافع. وأعرب عن اندهاشه للتقدم البطيء المحرز ضمن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي تعقد الآن دورتها العاشرة. وقال إن من الممكن التفكير في إجراء تقييم لهذه الآلية إذا ما عجزت عن تحقيق نتائج سريعة يتوقعها الشعب البوليفي وسائر الشعوب. ومضى يقول إن أهم مسألة من بين المسائل الأخرى التي تثير قلقه تتعلق على ما يبدو بعدم بحث مواقف الأعضاء بحثاً ملائماً في اجتماعات عديدة وإن من شأن ذلك الوضع أن يؤدي إلى الابتعاد عن المبادئ المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة مثل السعي إلى تحقيق توافق في الآراء والديمقراطية والشفافية في حال استمراره. وفيما يتصل بمسألة التنمية، ذكر أن الويبو هي في عداد المنظمات المتعددة الأطراف الأخيرة التي استهلت على ما يبدو عملية ترمي إلى إدماج هذه المسألة إدماجاً تاماً من خلال جدول الأعمال بشأن التنمية مما يعد أمراً يثير الدهشة باستمرار نظراً إلى كون معظم الدول الأعضاء من البلدان النامية. وبصرف النظر عن مسألة استهلال هذه العملية منذ سنتين فقط، رأى أن من الواجب إيلاء العناية اللازمة لاقتراحات البلدان النامية ومصالحها في هذا المجال وسائر المجالات إذا أريد عدم تمثيل بعض المصالح فقط مما قد يؤدي إلى فقدان المنظمة للشرعية. وفيما يتعلق باللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، ارتأى أن من الضروري تفادي تكوار التجارب غير الموفقة عندما يمكن الاسترشاد بأفضل الممارسات. ودعا الجمعيات إلى أخذ جميع الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة في الحسبان بدون استثناء وإلا تعارضٍ هذا الأمر مع روح التوافق الذي تسعى كل منظمة متعددة الأطراف إلى تحقيقه. واختتم بيانه معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية".

٥٣- وهنأ وفد أنغولا المدير العام على خطابه الافتتاحي وعلى الجهود التي بذلتها الويبو للدفاع عن الملكية الفكرية عامة من دون أن تتجاهل الانشغالات الدائمة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا،

فضلا عن التقرير الممتاز الذي قدمته بشأن تنفيذ البرامج للنصف الأول من سنة ٢٠٠٦. وأفاد الوفد قائلا إن أنغولا بلد يتحرك اقتصاده ببطء صوب التنمية بعد أن مرّ بسنوات عديدة حافلة بالمشكلات والصعوبات التي لا تخفى عن أحد. وأشار الوفد إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية بأنغولا ما لم تجتمع عوامل عدة ومن بينها الملكية الفكرية وبوجه خاص الابتكار. وأردف قائلا إن تحديث القوانين والبنية التحتية فضلا عن تدريب الموارد البشرية، هي عوامل ستساهم في تحسين فعالية نظام الملكية الفكرية وحمايته في أنغولا، لا سيما في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الحدود. وأضاف الوفد موضحا بأن تلك الأنشطة ما كانت لتتم لولا الدعم المقدم من الويبو على أعلى مستوى ومساهمة الهيئات الحكومية فضلا عن المجتمعات المدنية. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٦، نظمت الويبو بمشاركة المعهد البرتغالي للملكية الصناعية اجتماعا مع وزراء أسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وخلال ذلك الاجتماع، أنشئت بوابة للناطقين بالبرتغالية لإتاحة تبادل المعلومات والتنمية فيما بين البلدان الناطقة بتلك اللغة. وأفاد الوفد أن ذلك البرنامج سييسر بكل تأكيد نفاذ تلك البلدان إلى قاعدة بيانات البراءات التابعة لأسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وذكر الوفد بأن المدير العام قد قال في عدة مناسبات إنه يمكن النظر إلى الملكية الفكرية بوصفها غاية في حد ذاتها وفي وقت مبكر هذا الصباح أدلى وزير الثقافة البرازيلي، وهو مغن مشهور ومن المستفيدين مباشرة من حق المؤلف والحقوق المجاورة، ببيان مماثل. وأضاف الوفد قائلا لن يفضي ذلك الهدف إلى فائدة كاملة بالنسبة للبلدان إلا إذا راعت الويبو، ليس فقط البلدان المتقدمة، ولكن أيضا احتياجات البلدان النامية واهتماماتها ولا سيما تلك الخاصة بالبلدان الأقل نموا. وكذلك كان الوضع خاصة فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي تمثل بعض الانشغالات الحقيقية المدرجة في جدول أعمال اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأيد الوفد اللجنة لمواصلة العمل على تلك البنود. وأيد الوفد البيانات التي أدلت بها كل من البرازيل ونيجيريا وبنن باسم مجموعة أصدقاء التنمية والمجموعة الإفريقية والبلدان الأقل نموا، تباعا، التي اعترفت بالإجماع بتلك البنود. وأضاف الوفد قائلا إن أنغولا تؤمن بأن المدير العام ونائبيه وكافة موظفي الويبو سيفعلون كل ما في وسعهم لضمان بلوغ البلدان الأقل نموا مستوى من التنمية في وقت قصير، يعود بالفائدة على الملكية الفكرية. وأضاف بأن حكومة أنغولا ستقوم من جهتها بكل ما في وسعها للانضمام إلى معاهدات واتفاقيات الويبو من أجل ضمان اندماج أفضل لأنغولا في إطار المنظمة. وأختتم الوفد كلمته مضيفا بأنه خلال الأشهر المقبلة ستودع أنغولا صكوك الانضمام إلى اتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وأنها ستصادق على قوانين جديدة بشأن الملكية الصناعية وحق المؤلف التي تنظر فيها الحكومة.

٥٤- وأعلن وفد ماليزيا أنه يؤيد التصريحات التي أدلى بها وفدي إندونيسيا وسنغافورة باسم مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وعبر عن تقديره لما ورد في تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من نتائج وإنجازات وكذلك من أجل إنجاز الأنشطة في ظل الضائقة المالية التي اتسمت بها الميزانية دون المساس بقدرة المنظمة العامة على إنجاز النتائج المرتقبة لفترة السنتين. وعبر وفد ماليزيا عن دعمه للآلية المقترحة الجديدة التي تهدف إلى زيادة إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد برنامج وميزانية الويبو ومتابعتهما مما سيعزز دور تلك الدول في استعراض أداء البرنامج. وأعرب الوفد كذلك عن ارتياحه لاستمرار الويبو في مساعدة الدول الأعضاء لاستخدام نظام الملكية الفكرية للوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك الملكية الفكرية المتعددة الأطراف التي أصبحت طرفا فيها وللانتفاع بحقوق الملكية الفكرية لدعم جهودها الإنمائية. وأبرز الوفد أهمية برنامج الويبو للمساعدة التقنية القائم على الطلب والذي يضمن تحقيق التوازن الملائم بين أهداف السياسات العامة والالتزامات الدولية بشأن حقوق الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن إيمانه بوجوب الحفاظ بشكل دائم على هذا التوازن بين حقوق ومصالح المالكين والمنتفعين وأنه يأمل بأن تواصل الويبو تقديم مساعدتها لتلك البرامج باعتبارها إحدى أولويات فترة السنتين القادمة. وأفاد أن الندوات

وحلقات العمل التي نظمتها الويبو بالاشتراك مع مكتب ماليزيا للملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٦ كانت مفيدة حيث أنها كانت معدة خصيصا لأخصائيين يعملون في مجال الملكية الفكرية وقضاة ومحاضرين وباحثين فضلا عن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن بلده انضم إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة ٢٠٠٦ وتعاونت بنجاح مع الويبو لتنظيم منتدى حول المعاهدة لفائدة الموظفين والأخصائيين في مجال الملكية الفكرية. وفيما يخص نتائج النقاشات التي دارت خلال اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة حول معاهدة تتعلق بحماية هيئات الإذاعة فقد أفاد الوفد بارتياح أن المعاهدة المقترحة ستركز فقط على الحقوق المتصلة بهيئات الإذاعة التقليدية. وفي هذا الإطار أعرب وفد ماليزيا عن دعم بلاده التوصية الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة التي تدعو إلى عقد مؤتمر دبلوماسي وعن تأييده التام لعقد اجتماع خاص يدوم يومين في يناير/كانون الأول ٢٠٠٧. وأضاف أنه يأمل بأن يساعد ذلك الاجتماع على حل القضايا العالقة التي تشغل البلدان النامية مثل قضايا النطاق والتقييدات والاستثناءات فضلا عن تدابير حماية التكنولوجيا. ومضى يقول إنه واثق من أن ذلك الاجتماع سييسر بشكل كبير أعمال المؤتمر الديبلوماسي لتحقيق التوافق في الآراء. وعبر وفد ماليزيا عن ترحيب بلده بسلسلة الاجتماعات التي عقدت بشأن قضايا جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية حيث أنها ساهمت في تحقيق فهم أفضل بشأن انعكاسات مختلف السياسات والتدابير في مجال الملكية الفكرية على البلدان النامية ولفت النظر إلى وجود تقارب كبير في الآراء بشأن ضرورة مواصلة النقاش حول جدول الأعمال لأغراض التنمية. وبين أن تحقيق نتائج جوهرية في هذا المجال يتطلب إجراء نقاشات في إطار هيئة ذات ولاية واضحة وخلال فترة زمنية محددة بهدف ضمان الاستمرارية والاستدامة والفعالية من حيث التكلفة. وذكر الوفد أن بلده يدعم أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي ترمي إلى الحيلولة دون التملك غير المشروع للموارد الوراثية وسوء استخدامها وإلى توفير نظام حماية عادل للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى الوفد أن تواصل اللجنة أعمالها بهدف تحقيق توافق في نهاية فترة السنتين من أجل وضع نظام حماية جيد للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أن توحيد قوانين البراءات سيجلب الفائدة إلى كافة أصحاب المصالح ومن بينهم عامة الجمهور ومالكي الحقوق وبيّن أن مكاتب الملكية الفكرية قد عرضت قضايا تحتاج إلى تسوية للتوصل إلى تنسيق قانون البراءات الموضوعي مع الأخذ في الاعتبار مصالح ومشاغل كافة الدول الأعضاء. وعبر الوفد في هذا الصدد عن اعتراف بلده بأهمية الأنشطة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي للتوصل إلى نظام براءات دولي متوازن وعادل. وفي الختام، كرّر الوفد تقديره لعمل الويبو المميز وعبر عن تطلعه لمواصلة الويبو التعاون الفعلي مع بلده ومساعدته في فترة السنتين القادمة.

٥٥- وأيد وفد سري لانكا البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأثنى على المدير العام والأمانة للجهود المبذولة استعدادا للجمعيات فضلا عن التطبيق الناجح لبرنامج الأنشطة. وعبر الوفد عن إدراكه لأهمية مساهمة نظام الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان وأشار إلى أن سري لانكا تولي اهتماما كبيرا للأنشطة الرامية إلى النهوض بالابتكار الوطني وحماية حقوق الملكية الفكرية واستخدام نظامها من أجل منفعة المجتمع. وعدد الوفد الأنشطة الحالية في سري لانكا ومنها: بناء القدرات في إطار مكتب الملكية الفكرية الذي يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ وتطوير الموارد البشرية ومنها تدريب المسؤولين في القطاع العام والخاص؛ والنهوض بوعي الجمهور بشأن الملكية الفكرية؛ وتشجيع الشركات على استخدام نظام الملكية الفكرية للاحتفاظ بميزتها التنافسية؛ ودعم الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية؛ وتوسيع نطاق خدمات مكتب الملكية الفكرية لتتخطى دائرة أنشطته التقليدية، ومنها الأنشطة المتنوعة المتجهة نحو التنمية مثل بناء الوعي والتدريب والتعليم ودعم المخترعين وتوجيه الشركات وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والقطاع

العام بشأن مسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات وحماية المستهلك والترويج لاستخدام أصول الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وشدد الوفد على اهتمامه بمعالجة القضايا المرتبطة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية معالجة بناءة. وبين أن سري لانكا قد استفادت من العديد من الأنشطة التي تقوم بها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وأن بلاده قد أتيحت لها الفرصة لتكون شريكة في بعض الأنشطة حيث أنها نظمت على سبيل المثال برنامجين إقليميين بنجاح لفائدة البلدان الأعضاء في جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وبلدان إقليم آسيا في كولومبو سنة ٢٠٠٦ إضافة إلى تكليفها بتنظيم نشاطين مماثلين إضافيين قد تم جدولتهما. وعبر الوفد عن تقديره للدول الأعضاء التي وسعت نطاق تعاونها مع بلاده في إطار تنفيذ أنشطة التعاون التقني المرتبطة بالملكية الفكرية وهذه البلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي. وفي الختام عبر الوفد مرة أخرى عن التزام بلاده بالنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها في إطار التنمية الاقتصادية العامة.

٥٦- وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأثنى على المدير العام بشأن تقريره الشامل المتعلق بالمبادرات المتعددة التي اتخذت في ظل قيادته والتي ساهمت بقدر كبير في تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة ولا سيما هدف تمكين البلدان التي تستخدم نظام الملكية الفكرية لتحقيق الأهداف التنموية. وذكر الوفد أن بلده قد استفاد كثيرا في السنوات الأخيرة من تركيز الويبو القوي على مجال التنمية. وأفاد أن بلده قد حافظ على معدل عال للنمو الاقتصادي حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المعدل ٧٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وأضاف أن بلده يرمي لاستدامة هذا النسق لذلك فهو يعمل حاليا على وضع إطار قانوني ومؤسسي ضروري من أجل بناء اقتصاد تنافسي عصري. وبيّن أن إنشاء منظمة الملكية الفكرية لباكستان (IPO-Pakistan) وهي منظمة تغطي كل أنشطة الإدارة المتكاملة للملكية الفكرية، مثّل خطوة هامة في هذا الاتجاه. وقد شرعت المنظمة بكل نشاط في تحديث البنية التحتية للملكية الفكرية القائمة في باكستان وفي تحسين الخدمات التي تقدمها في الوقت ذاته. وبين أنه بموجب استراتيجية بلده الوطنية بشأن الملكية الفكرية فقد تمت أتمتة سجلات الملكية الفكرية وتعزيز آليات الإنفاذ. وأشار الوفد إلى أن الويبو قد قدمت مساعدة قيمة للقيام بالأنشطة المذكورة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكاتب الملكية الفكرية في سنغافورة وأستراليا. وأكد الوفد انطلاقا من تجربته، بأن قدرة الويبو على تنفيذ برامج معدلة بحسب الاحتياجات وقدرتها على العمل بالتشاور مع الشركاء الآخرين دليل واضح على تزايد قدرتها على المعالجة الفعالة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال التنمية. ورأى أنه يتعين توجيه اهتمام خاص إلى خمس قضايا مدرجة في جدول الأعمال. وبين أنه يتعين في المقام الأول التفكير بجدية لإحراز تقدم بشأن المقترحات المتعلقة بجدول الأعمال لأغراض التنمية. وشرح أن القضية التي تحتل الصدارة في النقاشات الدائرة بشأن جدول الأعمال تتمثل في ضرورة تزويد نظام الملكية الفكرية الدول الأعضاء التي أدركت مستويات مختلفة من التنمية، بحيز السياسة العامة المتناسب واحتياجاتها الإنمائية. ورأى الوفد ضرورة معالجة الآثار الممكنة لحقوق الملكية الفكرية على النفاذ إلى الأدوية والكتب والبرامج الحاسوبية التعليمية والتكنولوجيا الحديثة وعلى القدرة على اقتنائها. وذكر أنه تم وضع ١١١ مقترحا تقريبا في جدول أعمال اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأنه يتعين الاتفاق على النقاط التالية إذا ما كانت هناك إرادة لإنجاز أي تقدم في هذا المجال: تنظيم اجتماعين إضافيين على الأقل للجنة المؤقتة؛ وإعطاء تعليمات واضحة للجنة المؤقتة لوضع منهجية لتبسيط المقترحات وترتيبها حسب الأولوية؛ وتقديم توصيات واضحة للجنة المؤقتة بشأن أنشطتها خلال الجمعيات القادمة. وأشار الوفد في المقام الثاني إلى أن المداولات بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي قد وصلت إلى مرحلة حاسمة. وعبر عن إيمانه بضرورة إرسال إشارة واضحة إلى لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية

والفولكلور مفادها أن العمل المكثف الذي أنجز في هذا المجال يجب أن يقود إلى وضع إطار دولي من شأنه أن ينهض بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل فعال. وأشار في المقام الثالث إلى أن غياب برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يتعين أن يشكل مصدر قلق بالنسبة للدول الأعضاء. ونبه الوفد إلى أن الاختلافات القائمة حول معاهدة قانون البراءات الموضوعي المقترح شاسعة جدا ولا يمكن تجاوزها في الأجل القريب. وأضاف أن استمرار فعالية نظام البراءات الدولي في الترويج للابتكار يتوقف على معالجة مجموعتين كبيرتين من القضايا: تتعلق الأولى بجوانب السياسة العامة لنظام البراءات وتتعلق الثانية بجودة البراءات الممنوحة. ورأى الوفد أن مهمة اللجنة المتمثلة في النظر في عناصر برنامج عمل متوازن وتقديم توصياتها بشأن البرنامج المذكور خلال الجمعيات في سنة ٢٠٠٧، تعتبر مهمة حساسة. وذكر الوفد في المقام الرابع أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة قد أوصت بعقد مؤتمر دبلوماسي خلال السنة المقبلة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة. واقترح الوفد القيام بأنشطة تحضيرية مكثفة تسبق انعقاد المؤتمر حتى يكلل بالنجاح. وأوضح أن الدول الأعضاء وأصحاب المصالح على اختلافهم لا تزال لديهم العديد من الانشغالات بشأن الآثار المترتبة عن النص الأساسي المقترح. ورأى الوفد ضرورة معالجة تلك القضايا خلال الاجتماع التحضيري المقترح في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. وأوصى الوفد بضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الخبراء في ذلك الاجتماع من خلال تقديم الدعم المالي للمشاركين من البلدان النامية وأن يمثل كل إقليم بعدد من المشاركين يفوق الخمسة مشاركين المعتادين. وأضاف أنه يتعين تمديد مدة الاجتماع ليتخطى الفترة الزمنية المحددة بيومين، إذا اقتضت الضرورة ذلك. وفي الختام، اقترح الوفد بأن تمعن الجمعيات النظر في عمليات الإصلاح المالي والإداري التي انخرطت فيها المنظمة. وعبر الوفد عن سروره بمدى الجدية التي أظهرتها الأمانة في استكمال تدابير الإصلاح ولكنه أعرب عن انشغاله بأن تؤدي إجراءات التدقيق وإعداد التقارير الغارقة في التفاصيل إلى زيادة الأعباء المالية والإدارية غير الضرورية على المنظمة. ولتفادي ذلك، اقترح بأن توافق الجمعيات على مراجعة آليات التدقيق وشروط إعداد التقارير بشأن الميزانية المعمول بها حاليا في دورتها القادمة مع إمكانية اعتماد عملية المراجعة على توصيات ستقدمها لجنة البرنامج والميزانية.

٥٧- وأيد وفد رومانيا بيانات ممثلي كرواتيا التي أدلوا بها باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وباسم الاتحاد الأوروبي. وأعلن كذلك أن مؤتمر القمة القادم للفرنكفونية سيعقد قريبا في رومانيا. ثم عدد الوفد مختلف الأنشطة التي قام بها بلده بالتعاون مع المنظمة وذكر أهم المبادرات المنجزة خلال الفصل الأول من السنة الحالية. وذكر الوفد أن مكتب الاختراعات والعلامات التجارية التابع للدولة احتفل يوم ١٧ يناير/كانون الثاني الماضي بالذكرى المئوية لإنشاء المؤسسة ونشر أول قانون بشأن البراءات في رومانيا. وعبر عن فخره بحضور ممثلين سامين عن الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب التنسيق في السوق الداخلية الأوروبية فضلا عن ممثلي مكاتب الملكية الفكرية في دول مختلفة للمشاركة في الاحتفالات بهذا الحدث. وأضاف أنه تم الاحتفال بهذه الذكرى أيضا في شهر فبراير/شباط إثر افتتاح الويبو معرضا يقدم نبذة عن أكبر المخترعين في رومانيا مما سمح بالاطلاع على تاريخ الملكية الفكرية وتاريخ المكتب المذكور. ومضى يقول إن مكتب رومانيا لحق المؤلف قد احتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه وذلك يوم ٢٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٦. وأشار إلى أن المكتب نظم بهذه المناسبة سلسلة من التظاهرات من بينها المائدة المستديرة بعنوان "عقد من حق المؤلف" التي عقدت بدعم من وزارة الثقافة والأديان بمشاركة مؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية وجمعيات الإدارة الجماعية. وأضاف الوفد أن بلده كان له الشرف في تنظيم المؤتمر الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لمكافحة التقليد والقرصنة الذي عقد في بوخارست يومي ١١ و١٢ يوليه/تموز بالتعاون مع اللجنة التوجيهية للمؤتمر العالمي وبرئاسة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبيّن الوفد أن رئيس رومانيا ورئيس الوزراء قد شددا في خطابيهما الافتتاحيين على التزامهما القوي بتطبيق فعال

لحقوق الملكية الفكرية. ولفت الوفد النظر إلى أن هدف المؤتمر الذي جمع كبار ممثلي الحكومات والقطاع الخاص في ٤٦ بلدا تمثل في الإعداد لأعمال المؤتمر العالمي الثالث المعني بمكافحة التقليد والقرصنة الذي سيعقد في جنيف في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. وأفاد بأن الاجتماع أفضى إلى إعلان بوخارست الذي ينص على عدة نقاط ومنها "الدور الحاسم للحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية لاستدامة النمو الاقتصادي" و"وضع برنامج مكافحة التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي على رأس قائمة الأولويات". وأضاف أن الإعلان قد صاغ توصيات لتطبيقها إقليميا ودوليا بفضل الجهود المشتركة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص. وأعلن الوفد أن رومانيا وضعت تدابير لتحسين طرق معالجة قضايا التقليد والقرصنة منها اعتماد خطة عمل استراتيجية في هذا المجال وإبرام بروتوكول تعاون بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتدريب المسؤولين المعنيين بالإنفاذ بدعم من الويبو وأضاف أن بلده قد عرضت هذه التدابير على لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ التي أثبتت فائدتها كمحفل لتقاسم الأفكار والتجارب بشأن مواضيع التعليم والوعي. وذكر الوفد مجددا التزام بلده بمواصلة عمل اللجنة الاستشارية المذكورة ولكنه لاحظ مع ذلك أن موضوع تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لم يكن المجال الوحيد الذي شد اهتمام رومانيا في الفترة الأخيرة. وبين أن رومانيا تنطلق من الافتراض بأن حماية الملكية الفكرية قد تحفز التنمية لذلك فقد شرعت بالتعاون مع الويبو في الربط بين الصناعات القائمة على حق المؤلف والنمو الاقتصادي. وأعلن عن توقيع اتفاق بين الويبو ومركز الأبحاث الثقافية بمساعدة مكتب رومانيا لحق المؤلف لصياغة مادة إعلامية بعنوان "دراسة بشأن مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف والحقوق المجاورة في الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا" ونشرها. ولاحظ الوفد أن مجموع المشاريع التي نفذت بالتعاون مع الويبو تبين أن المنظمة يمكن أن تقدم الشيء الكثير وأنه من الضروري أن تتطلع الدول الأعضاء مجتمعة إلى تحسين إمكانيات المنظمة باستمرار. وفي هذا الصدد، أيد الوفد العملية الجارية لاستعراض الموارد البشرية والمالية وزيادة إشراك الدول الأعضاء وتحميلها مسؤولية أكبر لصياغة ميزانية وبرنامج المنظمة ومتابعتها ولكنه لم ير ضرورة لتغيير ولاية الويبو. وكرر الوفد ما ذكره خلال النقاشات التي تناولت جدول الأعمال لأغراض التنمية معتبرا أن التنمية تحتل حيزا كبيرا وواضحا من أعمال الويبو. ويقر الوفد بضرورة تحسين هذا الحيز ولكنه عبر عن اعتقاده بأنه يتعين على المنظمة المحافظة على مهمتها الخاصة المنصوص عليها في الدستور والتي تتمثل على سبيل الذكر لا الحصر في تنسيق القوانين لجلب المنافع لكافة البلدان والمستخدمين والجمهور على حد سواء. ورحب الوفد في هذا الإطار بنتائج مؤتمر سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦ وبين أن رومانيا قد انضمت إلى مجموعة البلدان الموقعة على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. ولكن الوفد عبر عن أسفه لعدم إحراز تقدم في مجالات أخرى ولا سيما في محفل جدول الأعمال لأغراض التنمية. وأعرب الوفد عن أمله أن تعزز إنتاجية المنظمة بفضل التزام كافة الدول الأعضاء بالتوصل إلى نتائج إيجابية.

٥٨- وأعرب وفد السلفادور عن امتنانه للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لما أنجزته من أعمال في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٥ حتى الآن. وشدد على أن الملكية الفكرية أصبحت أداة تساعد على تعزيز الثروات وإزالة الغموض عن النظام في حال إتاحتها للبشرية وانتفاعها بها. وقال إن بلده ملتزم بالتنمية البشرية وإنه خصص في إطار خطة حكومته المعنونة "حكومة ذات حس إنساني" فصلاً خاصاً للشباب والعلوم والتكنولوجيا وأنشأ كذلك وزارة فرعية للتكنولوجيا التعليمية لديها برنامج خاص يحمل عنوان E-Country. وأشار إلى الجهود الجبارة المبذولة في ظل هذا البرنامج فيما يتعلق بالسياسات الصناعية وإلى نظام وطني للابتكار أنشئ للتنمية والابتكار التكنولوجي. ومضى يقول إن الحكومة تواصل العمل بصفة دائمة على إشراك جميع المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والملتزمة بذلك. وذكر بإيداع بروتوكول التعديلات في ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ الذي سيعدل بناء عليه

اتفاق تريبس المعد في جنيف في سويسرا بتاريخ ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. وأضاف قائلاً إن هذا الصك يعتبر انتصاراً في إطار المفاوضات بشأن الصحة العمومية مع منظمة التجارة العالمية مما يعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وعلى نحو مماثل، شدد على أن بلده أصبح طرفاً في معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة بودابست منذ ١٧ أغسطس/آب. وفيما يتعلق بجدول أعمال سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، أعرب عن رغبته في إبواز بعض النقاط فقط. وأشار في المقام الأول إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأوصيت في إطاره الجمعيات بعقد مؤتمر دبلوماسي معني بحماية هيئات الإذاعة وشدد على ارتياحه لهذا الاتفاق. وعلى الشاكلة ذاتها، هنأ أيضاً المنظمة مشيراً إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التي ترمي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالطلبات الوطنية والإقليمية لتسجيل العلامات والمحافظة على تلك التسجيلات. واسترسل قائلاً إن الجوانب المعتمدة بفضل المعاهدة المذكورة تحافظ على المرونة التي سعت حكومة بلده إلى ضمانها. واستطرد قائلاً إن المكاتب اعتبرت إدراج مادة متعلقة بالإيداع الإلكتروني لطلبات تسجيل العلامات والبلاغات المتصلة بها أمراً إيجابياً جداً نظراً إلى إمكانية توفير الخدمات إلكترونياً. وفيما يخص موضوع المحافظة على التسجيلات الذي أدرج كبند من بنود جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري سنة ٢٠٠٠، قال إن من المتوقع بفضل تلك المعاهدة منح الحقوق الخاصة بتلك الفئة من أصحاب الحقوق المجاورة التي لم تتضمنها الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة المعروفة باتفاقية روما. ومضى يقول إن من المتوقع أن تحقق نتائج إيجابية في المناقشات التي ستفتتح مجدداً لهذا الغرض. وأخيراً، شكر الأمانة على جهودها المتواصلة المبذولة فيما يتعلق بالتدريب في مختلف المجالات وسلط الأضواء في هذا السياق على المشروع المنفذ في بلده والمكون من برنامج لتدريب أعضاء السلطة القضائية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والذي كان عبارة عن اقتراح مشترك بين مجلس القضاء الوطني ووزارة الاقتصاد ومركز التسجيل الوطني أعد بدعم من الويبو وبالتعاون معها. وأردف قائلاً إن الغرض من هذا المشروع هو توفير معارف محددة بشأن الملكية الفكرية حتى يتمكن القضاة من الحصول على المعلومات التي تيسر اتخاذ القرارات في إطار قضايا متعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. واختتم بيانه قائلاً إن المشروع المذكور الذي يستغرق سنة واحدة سيغطي مواضيع حق المؤلف والحقوق المجاورة.

٥٩- وشكر وفد البوسنة والهرسك موظفي الويبو على الجهود المبذولة لإعداد اجتماعات الجمعيات الأعضاء في الويبو. وأشار أيضا إلى الحدث الشديد الأهمية الذي شهدته السنة الماضية بالنسبة إلى معهد البوسنة والهرسك للملكية الفكرية نتيجة لانقسام المعهد السابق المعني بالمعايير والمقاييس والملكية الفكرية إلى ثلاثة معاهد مستقلة والقيام بالأنشطة العديدة الأخرى المتصلة بتطوير الملكية الفكرية التي شملت تنسيق التشريعات مع متطلبات اتفاق تريبس وتشريعات الاتحاد الأوروبي. وقال إن إنشاء معهد البوسنة والهرسك للملكية الفكرية سيدخل حيز التنفيذ في أواخر سنة ٢٠٠٦ عملاً بالقانون الصادر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ وإن المعهد سيواصل مهمته في مجال حماية الملكية الفكرية. ولفت النظر إلى تعيين مدير للمعهد وتأكيد الهيكل التنظيمي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. ومضى يقول إن من المزمع نقل المقر الرئيسي للمعهد من سارايفو إلى موستار وإنشاء وكالتين في سارايفو وبانيا لوقا بالاستعانة بما مجموعه ٦٤ موظفاً مقارنة بعدد الموظفين الحاليين البالغ عددهم ١٢ شخصاً. وذكر أيضاً أن المعهد بدأ الإجراءات التحضيرية اللازمة لكي يصدق بلده على الاتفاقيات الدولية بشأن الملكية الفكرية مثل اتفاقية روما واتفاقية الفونوغرامات واتفاق استراسبرغ ومعاهدة بودابست وبروتوكول مدريد ووثيقة جنيف لسنة ١٩٩٩ المتعلقة باتفاق لاهاي ومعاهدة واشنطن. وأضاف قائلاً إن بلده وقّع خلال المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات الذي عقد

في سنغافورة على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات وعلى الوثيقة النهائية التي اعتمدها المؤتمر. واستطرد قائلاً إن المعهد يعمل على إعداد عدة قوانين داخلية لتنفيذ التشريعات الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية. كما لفت الانتباه إلى إشراك المعهد في عملية تنسيق التشريعات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية مع التشريعات الأوروبية واتفاق تريبس وفقاً لوثيقة الشراكة الأوروبية. وفي هذا السياق، قال إن من المقرر تعديل القوانين بشأن حماية الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة بحلول أغسطس/آب ٢٠٠٧. واسترسل قائلاً إن المعهد أعد أيضاً قانوناً بشأن حماية الدوائر المتكاملة معرباً عن اعتقاده أن من المقرر اعتماد القانون في نهاية سنة ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، أشار إلى مشروع CARDS لتقديم المساعدة إلى المعهد وسائر أصحاب المصالح الممول من الاتحاد الأوروبي والمقرر استهلاله خلال السنة المقبلة وإلى مشاركة المعهد في مبادرة جامعة الويبو وأنشطة أخرى متعلقة بتنفيذ مشروع CARDS الإقليمي. وفي جملة الأنشطة الرئيسية المنظمة في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، سلط الأضواء على تنظيم ندوة بشأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية الأوروبية بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب التنسيق في السوق الداخلية في سارايفو في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ والأنشطة المتصلة بعملية انضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي.

٦٠- وأيد وفد جمهورية تنزانيا المتحدة البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وهنأ المدير العام على إنجازات الويبو المحققة منذ انعقاد اجتماعات الجمعيات سنة ٢٠٠٥ وأعرب عن مساندته للأهداف التي أعلنها المدير العام بما فيها هدف الشمول الذي استفادت منه تنزانيا استفادة كبيرة. ثم أحاط الحضور علماً بالبرامج المنظمة في بلده بالتعاون مع الويبو. وأحاط الوفد الحضور علما بالبرامج التي نفذت في بلده بالتعاون مع الويبو وقال إن تنزانيا في طور إدماج سياسات الملكية الفكرية في صميم السياسات الإنمائية الاقتصادية الوطنية العامة مشيرا إلى إجراء تقييم للملكية الصناعية في البلد ودراسة عن وقع الصناعات الإبداعية على الاقتصاد تحقيقا لهذا الغرض. وسلط أيضاً الأضواء على الدعم الذي قدمته الويبو في مجال تكوين الكفاءات بما في ذلك تنظيم دورة تدريبية إقليمية للبلدان الأقل نمواً في دار السلام بالتعاون مع الحكومة السويدية وعقد اجتماع لمجموعة بلدان أفريقيا الشرقية ركز على تنسيق قوانين الملكية الفكرية ضمن المجموعة والاستراتيجيات الرامية إلى استغلال كامل فوائد المرونة في إطار اتفاق تريبس. وفي مجال نقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، شكر الويبو على نجاحها في أتمتة المكتب الداخلي ومكتب جزيرة زنزيبار للملكية الصناعية في بلده مما حسن الآن قدرتهما على أداء دور مركز حيوي في إطار عملية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في البلد. وفي هذا السياق، قال إن الويبو ساعدت أيضا بلده على إنشاء مركز للخدمات الإعلامية والاستشارية بشأن الملكية الفكرية ضمن اللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا وتنظيم برامج لمخاطبة الجماهير تستهدف الجامعات وسائر مؤسسات البحث والتطوير. وفي مجال حق المؤلف، ذكر مساعدة الويبو على إنشاء مكاتب لحق المؤلف وأنظمة للإدارة الجماعية داخل تنزانيا وفي جزيرة زنزيبار مشيرا إلى توزيع إتاوات أوجه الأداء العامة للمرة الأولى في الآونة الأخيرة نتيجة لذلك. وأضاف قائلا إن بلده سينظم قريبا معتكفا لهيئات الإذاعة الوطنية. ثم شدد على أهمية تكوين الكفاءات وطلب إتاحة الموارد الكافية لبرنامج الويبو الخاص بالمساعدة التقنية.

٦١- وأعلم وفد صربيا الجمعيات أنه إثر نتيجة الاستفتاء حول الاستقلال الذي أقيم في الجبل الأسود في مايو/أيار ٢٠٠٦ لم يعد اتحاد دولتي صربيا والجبل الأسود قيد الوجود. واستناداً للمادة ٦٠ من ميثاق دستور صربيا والجبل الأسود، تابعت جمهورية صربيا التمتع بصفة الدولة والهوية القانونية لاتحاد دولتي صربيا والجبل الأسود السابق اعتباراً من تاريخ ٣ يونيه/حزيران ٢٠٠٦. وبناء على ذلك استمرت جمهورية صربيا بممارسة حقوقها وباستيفاء كل التزاماتها المستقاة من المعاهدات الدولية كافة، ومن ضمنها المعاهدات التي تديرها الويبو، والتي وقعها اتحاد الدولتين أو الدولة السابقة له

وصدّق عليها. وواصل مكتب الملكية الفكرية في بلغراد العمل بصفة وكالة جمهورية صربيا محافظاً على كامل اختصاصاته وعقاراته وموظفيه وتجهيزاته. وأكد الوفد على اعتراف جمهورية صربيا بصلاحية حقوق الملكية الصناعية كافة التي تكونت في اتحاد الدولتين السابق ويضاف إليها الطلبات التي إما أرسلت مباشرة إلى مكتب الملكية الفكرية في اتحاد الدولتين السابق أو أرسلت بموجب المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو وتحمل صفة اتحاد الدولتين السابق. وأكد أيضاً أن نفس المبدأ يسري على البراءات وطلبات البراءات الأوروبية التي وسعت صلاحيتها لتشمل اتحاد الدولتين السابق على أساس اتفاق التعاون المعقود مع المكتب الأوروبي للبراءات. ومضى الوفد مورداً تقريره عن العمل المبذول لاستكمال تشريع حماية الملكية الفكرية في اتحاد الدولتين السابق وفي صربيا على حد سواء، بما في ذلك من اعتماد قوانين جديدة لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية للدوائر المتكاملة ومنها قانون يلحظ الاختصاصات اللازمة للإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية، ومرسوم حول الإجراءات الحدودية لتعزيز قدرة دوائر التفتيش والسلطات الجمركية لتعمل بكفاءة أعلى في مواجهة القرصنة والتقليد، وتعديل للقانون الجنائي يسمح للمدعين العامين بالتصرف من تلقاء نفسهم إزاء المتهمين بجرائم الملكية الفكرية ويتيح أحكاماً أكثر صرامة. وركّز الوفد على اتساق التشريع الجديد مع اتفاق تريبس ومع تشريع الاتحاد الأوروبي. وأفاد بتعزيز القدرة المؤسسية للجمارك والشرطة وبعض دوائر التفتيش في سبيل إتاحة التطبيق الفعال للتشريع، وتم ذلك بمساعدة الويبو والاتحاد الأوروبي وعبر برامج الاتحاد الأوروبي لمساعدة المجتمعات المحلية على التعمير والتنمية والاستقرار CARDS الإقليمية والوطنية، وأيضا بمساعدة حكومة الولايات المتحدة الأميركية عبر البرامج المتنوعة التي تقدمها وكالتها للتنمية الدولية USAID. وتابع الوفد مبرزاً التطبيق الناجح لنظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية IPAS لتيسير معالجة العلامات التجارية، ومعلنا أن النظام سوف يستخدم قريباً لمعالجة النماذج والرسوم الصناعية. وبيّن الوفد أيضاً أن صربيا استفادت من مختلف ندوات الويبو ودوراتها التدريبية، ومنها التي تناولت الترخيص الناجح للتكنولوجيا والتي عقدت في بلغراد في ٢٠٠٥، وسوف تستكمل في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، وأخرى حول تقييم الملكية الفكرية وشاركت الويبو بتنظيمها في بلغراد في ٢٠٠٤. واختتم الوفد بتأكيده التزام صربيا بإعلاء شأن ثقافة الملكية الفكرية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

٦٢- وأثنى وفد كازاخستان على الويبو عملها وأشاد بمساهمة المدير العام الشخصية في تعزيز نظام الملكية الفكرية الدولي وتطويره. وقال إن كازاخستان كرست اهتماماً خاصاً بمسائل الملكية الفكرية وشكر الويبو على دعمها المتواصل ومساعدتها في هذه العملية. وذكر الوفد تحديد كازاخستان لاستراتيجية تنمية وطنية جديدة تهدف الانتقال بالبلاد لتكون من بين البلدان الخمسين الأكثر تنافساً في العالم، وأن هذه الاستراتيجية رسمت ملامح برنامج للتنمية الصناعية والابتكارية للفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٥، ولتعزيز سمعة كازاخستان راعية صارمة لحماية حق المؤلف والعلامات التجارية. وبيّن الوفد أنه في إطار هذه الاستراتيجية أصبح عمل الهيئات التالية ساري المفعول وهي: صندوق الدولة للاستثمار، ومصرف كازاخستان للتنمية، وصندوق الابتكار الوطني، ومركز التسويق والبحث التحليلي ومركز الهندسة ونقل التكنولوجيا، وإضافة إلى ذلك جرى إنشاء عدد من حدائق التكنولوجيا وحاضنات الشركات. وأفاد بتخطيط برنامج أيضاً لتطوير نظام براءات الاختراع الوطني للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ يهدف إلى رفع فعالية نظام البراءات عبر ضمان فحص طلبات البراءات في الوقت المناسب وإصدار وثائق يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحماية وتعزيز نشاط ترخيص البراءات ودعم النشاط الإبداعي. وأضاف أن مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة تمتع بأهمية مماثلة، وخاصة ضمان حقوق هيئات الإذاعة، وفي هذا السياق أشار الوفد إلى مشروع الاقتراح الأساسي المعدل لمعاهدة الويبو بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة واعتبره وثيقة متوازنة تستجيب لمطالب معظم الدول الأعضاء. وشدد على أن هيئات الإذاعة في خضوعها للحقوق المجاورة لم تكن محمية بالشكل الكافي وأن الحاجة واضحة لعقد

مؤتمر دبلوماسي لأن المعاهدة من شأنها أن تتيح أخيراً تحديد وضع هيئات الإذاعة على أنها أصحاب الحقوق المجاورة. ورأى الوفد ضرورة الحد من عدد حالات الانتفاع المجاني بالبرامج التي تبثها هيئات الإذاعة ووضع شروط لحماية مصالح هذه الهيئات. وأكد الوفد أيضاً على أهمية مسألة توفير الإجراءات التكنولوجية والإدارة الرقمية للحقوق بصورة خاصة وأن هيئة الإذاعة لا يمكنها التعامل بمفردها مع هذه القضية. وواصل الوفد حديثه معتبراً عمل الويبو لنزع الغموض عن الملكية الفكرية من الأعمال البالغة الأهمية. وفي هذا الخصوص، أعلن الوفد تلقي قرار مطبعة جامعة كامبردج إعداد قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية ونشره بالتعاون مع الويبو بحماس كبير إذ أن من شأنه تسهيل المضي بتنسيق قانون الملكية الفكرية الدولي. وأشاد الوفد أيضاً بالعملية التي شرعت بها الويبو لإجراء الأبحاث حول مساهمة الصناعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي الوطني إذ أنها تتيح لجميع الأطراف تقييم المساهمة المالية لهذا القطاع تقييماً واضحاً. وأشار الوفد إلى أن العمل جارٍ لإجراء بحث من هذا القبيل في كازاخستان، وأن دليل الويبو بشأن مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد من شأنه أن يأتي بفائدة كبيرة في هذا الصدد. وأيد الوفد في نهاية مداخلته، كلمة المدير العام الافتتاحية في أن بذور ثروة المستقبل لا تكمن في الموارد الطبيعية بل في الملكية الفكرية.

٦٣- وذكر وفد كوبا أن التحديات المقبلة التي ستواجه الويبو تتمثل في إدراج البعد الإنمائي في كل أنشطة المنظمة ومبادراتها بشكل كامل. وأضاف أن توجه الويبو الاستراتيجي ينبغي أن يسلك هذا الطريق تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وعبر الوفد عن أمله أن تدعم جمعيات الدول الأعضاء في الويبو اقتراح وضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يضم مصالح كافة الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية آخذا في الاعتبار المقترحات التي تقدمت بها مجموعة أصدقاء التنمية بشأن جدول الأعمال المذكور. وبين الوفد أن تلك المقترحات تنص على أن تعمل معايير الملكية الفكرية على النهوض بالتنمية مما يسمح بتيسير نقل التكنولوجيا ونشرها بطريقة عادلة ومنصفة مع احترام السياسات الأساسية ومنها تلك المرتبطة بالغذاء والتغذية والصحة العامة. وأكد الوفد أن زيادة تنسيق قانون البراءات الموضوعي ليس في صالح البلدان النامية. وبين ضرورة المحافظة على جوانب المرونة والضمانات القائمة ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة العامة. ورأى الوفد، بناء على ما سبق، ضرورة تكييف قوانين البراءات تبعا لاحتياجات البلدان النامية وظروفها مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على اعتماد مستويات أعلى للحماية على آفاق تلك البلدان. وشدد الوفد على ضرورة الحفاظ على توازن بين مصالح مالكي الحقوق ومصالح المجتمع عامة. وفي الختام عبر الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة أصدقاء التنمية.

٦٤- وشكر وفد بيلاروس المدير العام وموظفي الويبو على العمل والنتائج المنعكسين في تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وقال إن هذه النتائج تبرهن على استكمال الفترة التي يشملها التقرير بنتائج مالية إيجابية من دون إنقاص فعالية الخدمات الممنوحة. ورحب الوفد أيضاً بحصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات وبالتقدم المحرز في إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أنه واثق من أن تطوير نظام مدريد ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل سيساعد على زيادة عدد الخدمات المقدمة عبر هذين النظامين، وهذا من شأنه أن يتيح للويبو توسيع نطاق مشاركتها في بناء ثقافة الملكية الفكرية وتعزيزها في أنحاء العالم أجمع. وأشار الوفد إلى أن الدور الريادي الذي تتمتع به الملكية الفكرية في تنمية المجتمع تكنولوجيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا معترف به أكثر فأكثر ولذلك فإن المساعدة التي تقدمها الويبو للبلدان التي تعمل بنشاط لتوفير أنظمة الملكية الفكرية الوطنية المستقرة تكتسي أهمية فائقة. وانتقل الوفد ليذكر أن بيلاروس تولي اهتماما كبيرا بتطوير نظام الملكية الفكرية الوطني وتعزيزه وأن المركز الوطني للملكية الفكرية في جمهورية بيلاروس يعمل حالياً بتعاون وثيق مع هيئات الدولة الإدارية الأخرى

لتخطيط برنامج حكومي لحماية الملكية الفكرية ولإدارتها حتى سنة ٢٠١٠، ومن المقرر اعتماد البرنامج المذكور في الفصل الرابع من ٢٠٠٦. وقال إن هذا البرنامج هو الثاني من نوعه في مجال الملكية الفكرية وهو بالأساس استراتيجية وطنية للملكية الفكرية للعام المقبل. وأورد الوفد أن مكتب البراءات الوطني يعمل جاهداً لبناء الوعي لدى الجمهور بدور الملكية الفكرية المتعاظم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشكر الويبو على رفد جهود بيلاروس، وخاصة في توفير البرامج التدريبية للموظفين بشأن الملكية الفكرية. وذكر الوفد على سبيل المثال قيام بيلاروس في مايو/أيار ٢٠٠٦ بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات بعقد مؤتمر إقليمي حول مسائل التثقيف الحالي بشأن الملكية الفكرية شارك فيه ممثلون عن المنظمات العلمية والأكاديمية من ١٧ بلداً. وقد تم توزيع جوائز الويبو أثناء المؤتمر للأنشطة المرتبطة بالابتكار والترشيد. وأعرب الوفد عن إيمانه أن تطوير البرامج التثقيفية من أهم أنشطة الويبو وحث الويبو على مواصلة عملها في هذا المجال. وفي الختام أبدى الوفد ثقته بتسهيل اتفاقات التعاون بين بيلاروس والويبو لتطوير الابتكار في البلد مستقبلاً وإنشاء نظام وطني لحماية الملكية الفكرية وإدارتها، وهذا من شأنه أن يضيف زخماً جديداً لسير المشروعات المشتركة.

٦٥- وضم وفد نيجيريا صوته إلى البيان الذي أدلى باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالبيانات التي أدلت بها الوفود الأفريقية الأخرى. وتوجه بالشكر إلى المدير العام على قيادته وإلى الأمانة على الوثائق المقدمة. ثم استذكر الوفد أنه خلال الدورة الثانية من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية كانت المجموعة الأفريقية قد رفعت مجموعة من المقترحات كجزء من مناقشة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وورد فيها أن الملكية الفكرية يمكن لها أن تضطلع بدور مهم في رعاية الإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي، وقد اضطلعت به بالفعل، وأنها ليست سوى عامل واحد من عوامل متعددة تساهم بالتنمية ويجب الانتفاع بها لدعم التطلعات الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتحسينها. ولذلك فالملكية الفكرية يجب أن لا تستخدم أداة للتنمية فقط بل لتعزيز القدرات أيضاً، وينبغي لها أن تكون في خدمة البشر لا العكس. وأضاف الوفد قائلا إن الملكية الفكرية يجب أن تتحلى بوجه إنساني وأن تأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية المختلفة للمجتمعات وأن ينعكس هذا الاختلاف في معاملة كل بلد على حدة وخاصة في مجال وضع المعايير. ولذلك دعا الوفد الدول الأعضاء لتكون بناءة أكثر ومرنة في مواقفها من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لتضمن تحقيقه قبل حلول موعد الجمعيات في ٢٠٠٧. وأفاد أن نيجيريا قامت لهذه الغاية برفع مجموعة ملموسة من المقترحات في الدورة الثانية من اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية في يونيه/حزيران ٢٠٠٦ مساهمةً في المضي بالعملية قدماً. وأمل الوفد بطرح هذه المقترحات على طاولة البحث في الأيام القادمة بالتضامن مع مجموعة البلدان الأفريقية للنظر فيها، وبإعطاء الفرصة للأمانة لتساعد الدول الأعضاء بمشورتها حول الخطوط العريضة لأي تطبيق للعملية في المستقبل. وفي ما يخص اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي، يعتبر الوفد تلك العملية جامدة حالياً لدى الويبو وأشار أن على الدول الأعضاء إن رغبت بالتقدم بجدول الأعمال بشأن براءات الاختراع أن تمعن النظر في انشغالات بعضها بعضاً وفي مصالحها أيضاً. وأبرز الوفد صعوبتين رئيسيتين تعترضان رسم خطة عمل مقبولة من شأنها أن تمضي بالعملية قدماً وتواجهان الموافقة على المسائل الموضوعية المطروحة للنقاش. وأكد الوفد أنه بغض النظر عن الحل الوسط الذي يمكن أن يتمخض عن العملية، فيجب التوصل إلى إطار متوازن والأخذ ليس فقط بالنقاط الأربع التي تطرحها البلدان المتقدمة بل أيضاً بالمسائل الثماني التي طرحتها بعض البلدان النامية. وفي ما يتناول عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، قال الوفد إنه ليس لديه أي تحفظ إزاء المباشرة بالمؤتمر الدبلوماسي إن جرت دراسة المسائل التي طرحتها البلدان النامية في دورتي اللجنة الرابعة عشرة والخامسة عشرة بصورة مناسبة. وأما في خصوص

الاستعراض الشامل فأشار الوفد إلى بيانه في دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة وأعرب عن دعمه لمقترح مجموعة البلدان الأفريقية. ثم مضى الوفد مؤكدا الأهمية المفصلية لعملية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وتمنى إحراز تقدم في هذا الصدد والتوصل في نهاية المطاف لعقد مؤتمر دبلوماسي يعتمد صكا دوليا ملزما قانونا لحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وبيّن الوفد أن النفاذ إلى التكنولوجيا يشكل مسألة حيوية بالنسبة لنيجيريا إذ أن بلده لا يريد لهذا المجال أن يتأثر سلبا بإصدار المزيد من البراءات. ولذلك يعتقد الوفد أن على نظام براءات الاختراع أن يأخذ بعين الاعتبار طلبه الموافقة المسبقة المستنيرة واقتسام المنافع والكشف عن المصدر وخاصة لدى تعلق الأمر بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية. فينبغي على براءات الاختراع أن تحول دون القرصنة البيولوجية وأن تفسح المجال في سياستها للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. واختتم الوفد في نهاية كلمته بالإعراب عن جاهزيته للمشاركة الإيجابية في مجريات عمل الجمعيات.

٦٦- وضم وفد بوتان صوته إلى البيان الذي أُدلي باسم البلدان الأقل نمواً وسأل اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية أن تدون انشغالات البلدان الأقل نمواً. وأثنى على المدير العام قيادته وعلى المنظمة أداءها خلال الفترة قيد الاستعراض. وأفاد أن بوتان اعتمدت دائماً منهجاً نشيطاً في حماية حقوق الملكية الفكرية، ونتج عن ذلك الآن تحقيق قدرة الملكية الفكرية الكامنة وبلورتها وسيلة لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي ولإثراء نوعية حياة المواطنين. وقال إن إدراك هذا الوعي والاحترام لحقوق الملكية الفكرية تم بدعم الويبو ومساعدتها، اللذين تضمنا صياغة التشريع الملائم وتطويره وتعزيز المؤسسات وندوات توعية الجمهور وتدريب الموظفين الإداريين. وذكر الوفد أيضاً أنه يحتفل بانتظام باليوم العالمي للملكية الفكرية بمجموعة من البرامج الثقافية والمسابقات الإنشائية الوطنية لتحرير مقالات حول موضوعات الملكية الفكرية. وقال إن بوتان عقدت منذ انضمامها إلى الويبو في ١٩٩٤ ثماني ندوات وطنية حول حقوق الملكية الفكرية، إلاّ أن الوفد شدد على أن بوتان مثل البلدان النامية الأخرى لا تتمتع بالتجهيز الكافي لتطلق العنان الكامل للملكية الفكرية وتحصد فوائدها في خطتها للتنمية الاقتصادية، وهي لذلك تحث الويبو على مواصلة سداد مشورتها لبلده ودعمها له في عملية تحديثه لنظام الملكية الفكرية لديه، والوفاء بالتزاماته الدولية، وصياغته سياسة الملكية الفكرية اللائقة واستراتيجيتها ووضعهما موضع التطبيق، وبنائه المؤسسات اللازمة واكتسابه المهارات الضرورية. وأبدى الوفد تقديره للعمل الجاري في لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وجدد التعبير عن اهتمامه بالعمل في سبيل التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً لحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وخلص الوفد في نهاية كلمته إلى الإعراب عن دعمه لأهداف الويبو وتطلعاتها، إذ يعتقد بلزوم انتفاع المالكين الشرعيين والمبدعين بكامل فوائد إبداعهم.

٦٧- وعبر وفد باراغواي عن ارتياحه للمسار الذي اتبعته النقاشات خلال الجمعيات وعقد الأمل على أن يتحقق نجاح مماثل للنجاحات المحرزة في مناسبات سابقة. وأعرب الوفد عن امتنانه للمكتب الدولي على مختلف التقارير التي أتاحها بما يبرز اهتمام المكتب وعزمه على تحسين أساليب عمله والارتقاء بمستوى الجودة والمراقبة والشفافية. ورأى أن تلك العناصر مهمة جدا بالنسبة إلى منظمة تدير موارد ضخمة وتحمي حقوقا أساسية للدول والأفراد. وأقر الوفد أيضا بنجاح المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل بشأن معاهدة قانون العلامات في سنغافورة والذي من شأنه أن يساعد على تعزيز أكثر مجالات الملكية الفكرية استخداما وهي العلامات التجارية. وأشار إلى أن الملكية الفكرية تغطي تظاهرات ومجالات عديدة لا تسمح دائما بتحقيق توازن بين احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها وبين مصالح البلدان المتقدمة. وأردف قائلا إن من الضروري متابعة هذا الهدف باستمرار إذ يعتبر

الأساس الذي يقوم عليه وجود الويبو والتفويض الجماعي للدول الأعضاء. وأضاف أن الجمعيات مسؤولة عن إيجاد حلول في ظل إطار متوازن لمراعاة رغبات وتطلعات كافة الأطراف. ورأى الوفد أن تحسين نظامي العلامات التجارية والبراءات من شأنه أن يعمل على النهوض بالدول المتقدمة والدول النامية وأنه ينبغي في الآن ذاته اتخاذ بعض التدابير منها تلك التي تتعلق بالاعتراف الفعال بالحقوق المستمدة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأبرز الوفد الأهمية الكبرى التي يعلقها على البرنامج المعد لتحديد التدابير الخاصة بالتنمية والمسند إلى اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واستخلص الوفد ضرورة مواصلة العمل في هذا المجال مع اعتماد المرونة للتمكن من المضي قدما في إطار متعدد الأطراف وذلك دون إغفال الأهداف الأصلية. وعبر الوفد عن أمله أن يتوصل المشاركون في الجمعيات إلى إبرام الاتفاقات التي كانت الويبو تفتقر إليها لتواصل عملها في ظروف أفضل ولدعم جهود الدول الأعضاء مع ضمان تحول الملكية الفكرية إلى أداة فعالة وحقيقية لتحقيق التنمية.

٦٨- وساند وفد نيكاراغوا الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس وأشاد بأعمال نواب المدير العام الخارجين. وشكر أيضاً المدير العام للويبو والدكتور إرنستو روبيو ومكتب التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على جميع خدمات الدعم المقدمة. وقال إن حكومة بلده عكفت على حماية الملكية الفكرية والنهوض بها عبر جهازها الدستوري وإن من الضروري إبراز ثلاثة أحداث رئيسية في هذا السياق. ومضى يقول إن الحدث الأول هو انضمام نيكاراغوا إلى الويبو سنة ١٩٨٥ الذي سمح لها بالاستفادة من المساعدة التقنية والقانونية وتدريب الموظفين المهنيين في مختلف الميادين بما فيها ميدان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن الحدث الثاني الكبير هو الانضمام إلى حوالي ١٥ اتفاقاً أو معاهدة تديرها الويبو أي إلى اتفاقات أو معاهدات تحمي الملكية الفكرية وتتعلق بالتسجيل الدولي والتصنيف الدولي مشيراً إلى إدراج أحكام تلك الاتفاقات أو المعاهدات في تشريعات البلد المتصلة بالعلامات والبراءات. واسترسل قائلاً إن من الجوانب الأخرى التي ينبغي تسليط الأضواء عليها انضمام بلده إلى اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة التي ساهمت في تحقيق نتائج لا يستهان بها في إطار الارتقاء بالزراعة الوطنية وحمايتها وتنميتها. ولفت النظر إلى معاهدتين دوليتين رئيسيتين دخلتا حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٦ هما معاهدة بودابست واتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي. وأردف قائلاً إن الحدث الثالث يرتبط باتفاق التجارة الحرة المبرم مع عدة بلدان الذي سمح ضمن وثيقة واحدة تعبر عن تطلعات أمريكا الوسطى بإنشاء منطقة للتجارة الحرة أوسع نطاقاً واعتماد أحكام كصكوك سياسية عامة بشأن التجارة تعيد تأكيد الحقوق والالتزامات الواردة في الاتفاقات التي تديرها الويبو والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة واتفاق تريبس. وأضاف قائلاً إن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلده دخل حيز التنفيذ في الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٦ وإن أحكام الفصل ١٥ المعنون "حقوق الملكية الفكرية" قد صيغت صياغة عامة بغية تحديد أنسب أسلوب لتطبيقها شريطة ألا تعرقل التدابير المنفذة التجارة أو تخالف أحكام الاتفاق المذكور. وأوضح قائلاً إن هذا الاتفاق ساهم في تدعيم الإطار القانوني والاقتصادي المرتبط بفتح أسواق دولية جديدة وتوحيدها وتعزيز الاستثمار المباشر والبحث والتطوير وإيجاد فرص للعمل ونقل التكنولوجيا. وبالنسبة إلى الأعمال المنجزة على مستوى اتحاد الجمارك، شدد على الدعم الخاص المقدم لتنسيق استمارات إيداع طلبات العلامات بغية تبسيط إجراءات تسجيل الرموز المميزة وحمايتها في منطقة أمريكا الوسطى ولا سيما بهدف النهوض بثقافة الحماية ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأحاط الحضور علماً بجانب مهم آخر هو العمل المنجز فيما يتعلق بدليل أمريكا الوسطى الموحد لحماية البراءات في المنطقة. وفي هذا المضمار، أعرب عن امتنانه للويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات للأعمال المنجزة والدعم المكثف المقدم في إطار صياغة الدليل الموحد الأول لإيداع طلبات البراءات الصادر عن مكاتب برزخ

أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والموافقة عليه واستخدامه وقال إن من المزمع استكمال العمل على هذا الدليل سنة ٢٠٠٦ وتنفيذه في مستهل سنة ٢٠٠٧. ولفت الانتباه إلى جانب آخر يتمثل في تنفيذ معاهدة التعاون بشأن البراءات في بلده وتدريب خبراء جدد في مجالات فحص البراءات وبحثها ومعالجتها. ومضى يقول إن الإحصائيات تبين النتائج الجيدة المحققة قياساً بالسنوات السابقة لدخول المعاهدة المذكورة حيز التنفيذ. وأضاف قائلاً إن تعاون الويبو ساعد على تحقيق نتائج إيجابية جداً على الرغم من القيود المالية. واستدرك قائلاً إن من الضروري توفير المزيد من الدعم من أجل الاضطلاع بأنشطة جديدة ترسخ أعمال الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والثقافية في البلد مشيراً على سبيل المثال إلى المشاريع المتعلقة بالنظم الجديدة المؤتمتة لإيداع الطلبات وتدريب السلطات الوطنية في مجالي تطبيق وإنفاذ المعاهدات الدولية الجديدة مثل معاهدة قانون العلامات. وتوجه أيضاً بعبارات الشكر إلى الهيئات الحكومية الصديقة التي شاركت في أنشطة التعاون من بينها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية ومديرية شيلي للملكية الصناعية والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات وساعدت على تدريب الموظفين المهنيين في بلده. وطلب أيضاً إلى الويبو أن تساعد على تعجيل إجراء دراسة عن المعاهدة الجديدة لقانون العلامات المعتمدة في سنغافورة بغية جعل نطاقها وتطبيقها ووجاهتها أمراً مألوفاً بدرجة أكبر. وأنهى كلمته مجدداً دعمه لعقد مؤتمر دبلوماسي معني بهيئات الإذاعة سنة ٢٠٠٧ إن أمكن الأمر.

٦٩- وشكر وفد ترينيداد وتوباغو الويبو على المساعدة المستمرة التي تقدمها المنظمة لتطوير مكتب الملكية الفكرية في بلده ونظام الملكية الفكرية فيه من خلال القيام ببعثات متنوعة إلى مكتب الملكية الفكرية. وأحاط الوفد الحضور علما ب بدء مشروع في سنة ٢٠٠٢ يعمل على تحويل ترينيداد وتوباغو إلى دولة متقدمة بحلول سنة ٢٠٢٠. ويعتمد المشروع على ركيزتين: الإبداع البشري والتنافس في مجال الأعمال مما يجعل من استخدام قوانين الملكية الفكرية عاملا رئيسيا في هذا المجال. ويتطلب ذلك المشروع تنظيم حملات لزيادة وعي الجمهور للترويج لاستخدام أكبر للتشريعات الخاصة بالملكية الفكرية. وقد أعدت وثيقة بشأن أعمال مكتب الملكية الفكرية باعتبارها جزءا من الجهود المبذولة في هذا المضمار. وأثنى الوفد على برنامج الويبو الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة وما يوفره من وثائق ودراسات إفرادية قيمة واقترح أن تنظر المنظمة في جدوى إنتاج تسجيلات سمعية بصرية لأهم الأحداث المرتبطة بندوات تعقد بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوزيعها على شكل أقراص مرئية. وأحاط الحضور علما باستخدام نظام البراءات بوصفه مؤشرا على الابتكار في ترينيداد وتوباغو وذكر أن ٩٢ في المائة من طلبات البراءة المستلمة في سنة ٢٠٠٥ جاءت عن طريق نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعبر الوفد عن رضا بلده عن عملية إصلاح المعاهدة القائمة على احتياجات المنتفع وعن المحاولات الرامية إلى تبسيط النظام مبرزا أن عدد طلبات البراءات الوطنية التي تدخل المرحلة الدولية بناء على المعاهدة وإن بقي منخفضا فإنه يتسم بالاستقرار. واعترف الوفد بقيمة خدمات الويبو الإعلامية عن البراءات التي تقدمها إلى مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية. وأثنى الوفد على الويبو لما تحلت به من نية صادقة عند إطلاق خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مؤكدا على أهمية وضع نظام شامل للبراءات بالنسبة لترينيداد وتوباغو وشركائها التجاريين. وأعرب الوفد عن اهتمامه بإنجاح أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وذكر بأنه قد وقع اختيار مكتب محاماة لاستشارته بشأن جدوى الاعتراض على بعض البراءات في الولايات المتحدة المتعلقة بطريقة صنع المقلاة الفولاذية التي كانت متاحة للملك العام لعدة سنوات وأعلن عن تعيين لجنة لتقديم توصيات بشأن حماية المقلاة الفولاذية والترويج لها وصون الإرث الثقافي غير الملموس في بلده. وتحدث الوفد عن حملة "اشتر المنتوجات الأصلية" لمكافحة القرصنة التي تهدف إلى وقف التعدي على الأعمال الموسيقية وتحدث أيضا عن إعادة عرض مشروع تعديل لقانون حق المؤلف على البرلمان الذي يرمي

إلى تيسير عمل رجال الشرطة في ملاحقة جرائم القرصنة مبرزا في الوقت ذاته أن القانون سيسهل انضمام بلده إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وحث الوفد الويبو على توفير المزيد من البرامج التدريبية لفائدة الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون لتمكينهم من معالجة حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن امتنانه للمنظمة لتمويلها تدريب العديد من موظفي مكتب الملكية الفكرية وأفاد بأن التدريب الذي تلقوه سمح لهم بدورهم بتقديم برامج تدريبية على المستوى الوطني ولفائدة البلدان المجاورة من دول الكاريبي. وشجع الوفد الويبو على الاستمرار في مساعدة مختلف المجموعات الإقليمية ولكنه أوصى بإعادة النظر في اتفاق التعاون الذي استكمل في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وتعديله بهدف تحسين التعاون بين الويبو والدول الأعضاء في منطقة الكاريبي. وأحاط الحضور علما بشروع مكتب الملكية الفكرية في إجراء تعديل على هيكلية الموظفين بالمكتب في أغسطس/آب ٢٠٠٥ حتى يحسن من قدراته على تقديم خدمات فعالة وذات جودة وفي الوقت المناسب. وأضاف بأنه يجرى تحسينات على أنظمة الأتمتة التي بحوزته بمساعدة من الويبو. وبين الوفد في هذا الصدد أن المكتب ينظر في إمكانية إنشاء وصلة إلكترونية مع إدارة الجمارك والضرائب التابعة لوزارة المالية بهدف استخدامها لاكتشاف السلع المقرصنة والمقلدة ومصادرتها. وفي الختام هنأ الوفد المدير العام على قيادته المتينة للمنظمة وعبر عن ثقته في أن يأخذ المنظور والتوجه الاستراتيجي المقبل للويبو في الاعتبار مصالح الدول الأعضاء الصغيرة. ورأى الوفد أنه يتعين على الويبو الاستمرار في العمل بشفافية وإنشاء أنظمة تقدم منافع متساوية للجميع.

٧٠- وأيد وفد كمبوديا البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الآسيوية والبلدان الأقل نموا وأكد بصفة خاصة على ضرورة تعزيز برامج الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات. ثم شكر الوفد المدير العام والأمانة على الترتيبات المتميزة من أجل انعقاد الجمعيات. وعدد الوفد الفوائد التي جناها بلده بفضل مساعدة الويبو ومن بينها صياغة تشريعات بشأن الملكية الفكرية وتعزيز المؤسسات وإنشاء معهد للملكية الفكرية وتدريب الموارد البشرية. وأكد أن كمبوديا ملتزمة بعصرنة نظام الملكية الفكرية بهدف تقديم خدمات قيمة تتعدى أنشطة التسجيل التقليدي وأنها ملتزمة باستخدام الملكية الفكرية بوصفها الحافز الذي يشجع على الابتكار ويستقطب الاستثمار. وأضاف أن بلده منهمك حاليا بإعداد عدد من مشاريع القوانين بانتظار اعتمادها من طرف المؤسسات التشريعية ومن بينها مشروع قانون بشأن البيانات الجغرافية ومشروع قوانين بشأن تصاميم الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المكشوف عنها وحماية الأصناف النباتية. وشرح أن التحديات التي تواجه بلده في هذا الشأن تتمثل في صياغة قرارات ثانوية لتطبيق القوانين المعتمدة وفي توفير التدريب بشأن الإنفاذ. وأكد أن مساعدة الويبو في هذا الصدد ستلقى تقديراً عاليا حيث أنها أساسية لتطوير قدرات الملكية الفكرية الكامنة. وبين أنه يتعين تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب والمكان المناسب وبشكل قابل للاستدامة.

٧١- وشدد وفد فييت نام على اعترافه بدور الملكية الفكرية في تصنيع البلد وتحديثه وإدماجه على النطاق الدولي وبأهمية حماية الملكية الفكرية كجزء من استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وذكر أن بلده ما فتئ يطور قوانين الملكية الفكرية منذ سنة ١٩٩٥ عندما أودعت فييت نام طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأضاف أن إصدار قانون الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٥ شكل خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. وأردف قائلا إن هذه الإجراءات تبرز عزم الحكومة على تحسين نظام الملكية الفكرية وما تبذله من جهود في هذا المجال بهدف النهوض بالأنشطة الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتوفير محيط أفضل للاستثمار وللاستجابة للشروط الضرورية لإدماج البلد على الصعيد الدولي. وشدد الوفد على أن القوانين والقواعد المنظمة للملكية الفكرية في فييت نام تتماشى مع اتفاق تريبس حيث أنها

هيأت بلده للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن بلده انضم أيضا إلى معاهدات دولية واتفاقات إقليمية في مجال الملكية الفكرية مثل اتفاقيات برن وجنيف وبروكسل بالإضافة إلى كون فييت نام أصبحت في سنة ٢٠٠٦ عضوا في بروتوكول مدريد. وأشار الوفد أن بلده ينظر حاليا في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية روما واتفاق لاهاي واتفاقية الأوبوف. ثم عبر الوفد عن تقديره وامتنانه للمساعدة التي قدمتها البلدان والمنظمات الدولية في مجال الملكية الفكرية منها المساعدة التي قدمتها الويبو لتطوير الموارد البشرية وتنظيم الندوات وحلقات العمل بشأن قضايا الملكية الفكرية المتنوعة وأنشطة توعية الجمهور والنهوض بالأنشطة الإبداعية والابتكارية وتحديث إدارة الملكية الفكرية. وفي الختام، عبر الوفد مجددا عن تأييده التام للمبادرات التي تتخذ لتحسين أنظمة الملكية الفكرية الدولية مثل معاهدة قانون العلامات ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي ونظام مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام التصنيف الدولي للبراءات.

٧٢- وأيد وفد بابوا غينيا الجديدة البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأثنى على المدير العام بشأن تقريره الشامل وشكر الأمانة على ما قدمته من وثائق. وبين الوفد أن الأهمية التي تحظى بها حقوق الملكية الفكرية قد حفزت بلده على مواصلة المشاركة في النقاشات بشأن السياسات العامة التي تهم المنطقة وأبرز ضرورة مراعاة ظروف كل بلد عند تحديد التوجهات المقبلة والبرامج والأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وأفاد الوفد أيضا أن العديد من البلدان تستخدم الملكية الفكرية كأداة لوضع السياسات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما في علاقتها بالأمن الغذائي والصحة والتجارة والمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبناء على ذلك، حث الوفد الويبو على مواصلة القيام بدور ريادي في دعم جهود الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا لتوفير الظروف الضرورية التي تشجع على الإبداع والابتكار. ونبه الوفد إلى أن المنطقة تواجه تحديات عديدة وخاصة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية وشدد في هذا الإطار على ضرورة التركيز على إذكاء وعي الجمهور ودعم قدرات الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين لمكافحة التجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة بشكل فعال. وأبدى الوفد اهتمامه بالنقاش الدائر حول جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية وأبرز أن من شأن الطبيعة الشاملة لجدول الأعمال أن تضمن تعزيز كافة أنشطة الويبو التي تتجه نحو تصميم أنظمة للملكية الفكرية ومن بينها أنشطة وضع المعايير والقواعد وتجعلها تتميز بالتوازن والاستجابة لأهداف التنمية الوطنية وتحقيق المنافع لكافة الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، أوصى الوفد بشدة الجمعية العامة بالنظر في الأساليب الممكنة لمواصلة هذه الأنشطة ومنها تعديل ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتقديم توجيهات واضحة وقابلة للتطبيق بشأن الأعمال المقبلة. وختم الوفد بالتعبير عن امتنانه لما تقدمه الويبو من دعم ومساعدة تقنية وتطلع إلى مزيد من التعاون مع المنظمة.

٧٣- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلي باسم المجموعة باء وأضاف قائلا إن جدول الأعمال يشمل عدة قضايا مهمة. وتعهّد الوفد بتقديم الدعم والمساعدة لإيجاد حلول بناءة وإيجابية لتلك القضايا.

٧٤- وأفاد وفد أستراليا بأن بلده شارك مشاركة فعالة في عدد من اجتماعات الويبو خلال السنة الماضية بما فيها المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات وهنأ سنغافورة على نجاحها في استضافة هذا المؤتمر المهم. وأعرب عن أمله أن تتمكن محافل أخرى ضمن الويبو من استخلاص الدروس من هذا النجاح. ثم أعرب عن خيبة أمله لعدم إحراز التقدم فيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي وحث الدول الأعضاء على تركيز المناقشات خلال

اجتماعات الجمعيات لهذه السنة على وضع خطة عمل لسنة ٢٠٠٧. وعلى نحو مماثل، قال إن الدول الأعضاء لم تغتنم الفرصة لإحراز التقدم في اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ورأى أن عدة توصيات حظيت على ما يبدو بتقدير العديد من الدول الأعضاء ودعمها. وطلب من الدول الأعضاء أن تفكر بشكل إبداعي وتتسم بالمرونة لدى بحث خيارات تنفيذ جدول أعمال للويبو بشأن التنمية وأن تقيم تقييماً دقيقاً وقع اقتراحاتها وقراراتها على نجاح جميع الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية وعلى مستقبل الويبو. ومضى يقول إن بلده قدم أثناء انعقاد اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ سنة ٢٠٠٦ وثيقة تبين التزامه بالمشاركة في أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية وسلم بأن التحدي القائم آخذ في التطور وأعرب عن إيمانه باتباع نهج متوازن لإنفاذ الملكية الفكرية. وأشار إلى مراجعة تشريعات بلده المتصلة بالملكية الفكرية حتى تتمكن من تناول مسائل الإنفاذ المستجدة على نحو فعال. وقال إن بلده يعلق أهمية كبيرة ويركز تركيزاً شديداً على توفير معلومات للتثقيف والتوعية بشأن فوائد حقوق الملكية الفكرية وسبل الانتفاع بها وإنفاذها في المجتمع الوطني وأعرب عن تقديره لمساهمة الويبو في العمل المنجز على الصعيد الدولي بشأن إنفاذ الملكية الفكرية عبر محافل مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ والمؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة الذي ستستضيفه في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. واسترسل قائلاً إن من الأمور المشجعة التقدم المحرز فيما يتصل بمبادرات إدارة الجودة المنبثقة عن اجتماع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات واعتماد الصيغة الثامنة للتصنيف الدولي بشأن البراءات في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ مما يعد من التطورات المهمة التي ساعدت على مواصلة تحسين نظام البراءات وتطويره. واستطرد قائلاً إن بلده يعمل أيضاً بشكل بناء على دعم القضايا المرتبطة بالعلامات التجارية من خلال اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية واجتماعات الفريق العامل المؤقت والمعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وأعرب عن تأييد بلده الشديد للمبادرات المتعلقة بإصلاح الويبو وشجع على تعجيل استكمال تدابير مثل الاستعراض الشامل. ولفت النظر إلى مشاركة بلده الفعالة في المناقشات ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بخصوص المعاهدة المقترحة بشأن حقوق هيئات الإذاعة. وأيد التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة والداعية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لبحث مسألة اعتماد نص المعاهدة. وسلط الأضواء على مبادرة لتحسين النفاذ إلى النظام الأسترالي للعلامات التجارية مشيراً إلى النجاح المحرز في استحداث خدمات المساعدة لإيداع العلامات التجارية التي تمكنت من الحصول على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 9001. وأردف قائلاً إن هذه الخدمات الجديدة تتيح خدمات بسيطة وسريعة للتقييم المسبق لأهلية تسجيل علامة تجارية وإن الغرض من استحداثها هو مساعدة المنتفعين بعدد قليل من العلامات التجارية لأول مرة على النجاح في إيداع طلب بشأن علامة تجارية بأدنى حد من التأخير. وقال إن بلده احتفل بالذكرى المئوية للطلب الاتحادي الأول المودع بشأن علامة تجارية في أستراليا في يوليه/تموز ٢٠٠٦ وإنه يستمر في تنظيم باقة من برامج التعاون التقني وتكوين الكفاءات بالتعاون مع بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذكر الأمثلة التالية قائلاً إن مكتب أستراليا للملكية الصناعية عمل مع الويبو على تعزيز قدرة بلدان جزر المحيط الهادئ على تطوير نظم جديدة للملكية الفكرية والإدارة وتعاون بفضل خبرته الوافرة في توفير خدمات تثقيف الجمهور وتوعيته بشأن الملكية الفكرية مع شيلي والمكسيك وتايلند وفييت نام لتعزيز القدرة على الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة. ولفت الانتباه إلى تمويل هذه الأعمال جزئياً عبر برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأضاف قائلاً إن مكتب أستراليا عمل أيضاً مع إدارة هونغ كونغ للملكية الفكرية ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية لتوفير خدمات تثقيف الجمهور وتدريبه وتوفير الموارد لجميع البلدان الأعضاء في برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ ونظم دورات متقدمة لتدريب فاحصي البراءات والعلامات التجارية في مكاتب الملكية الفكرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأرسل بعثة من

الخبراء إلى باكستان حتى توفر الويبو برنامجاً لتكوين كفاءات فاحصي البراءات واستكمل أيضاً مشروعاً بالتعاون مع نيبال يركز على فحص العلامات التجارية ومخاطبة الجماهير واستضاف فييت نام لمساعدتها في إطار عملية الامتثال لاتفاق تريبس والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. واستأنف قائلاً إن أحد الخبراء الأستراليين شارك في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ في ندوة بشأن حق المؤلف نظمت في كولومبيا بالتعاون مع الويبو وبحثت آثار اتفاق التجارة الحرة بين كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية على حق المؤلف. وأوصى بتوطيد التعاون بين الويبو والمكاتب والمنظمات الأخرى المعنية بالملكية الفكرية التي تتيح برامج تكوين الكفاءات والبرامج التقنية للبلدان النامية وأوضح قائلاً إن من الممكن تعزيز هذا التعاون بتحسين فهم برامج الويبو للتنمية والبرامج التي تسعى مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية إلى تنفيذها. وبناء على ذلك، شجع الويبو على تعزيز أنشطة التعاون لوضع البرامج والاستراتيجيات في كل بلد أو منطقة من أجل ضمان تعزيز فعالية النتائج وتحسين جودة الخدمات المتاحة وتجنب ازدواج جهود المنظمات المانحة. وأطلع الحضور على اعتزام مكتب أستراليا تحسين تنسيق جهوده المبذولة بالتعاون مع سائر مكاتب الملكية الفكرية والويبو ولا سيما تنسيق الأنشطة المنظمة في البلدان المنتمية إلى برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأحاط الجمعيات علماً بأن بلده حقق عدداً من الإنجازات المهمة المتصلة بحماية الملكية الفكرية خلال السنة الماضية شملت عدداً من التعديلات المدخلة على تشريعاته في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى التعديلات على قانون حق المؤلف التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ ومنحت مديري الأفلام حصة من حق المؤلف المتصل بأفلامهم. ومضى يقول إن الحكومة وافقت في مايو/أيار ٢٠٠٦ على إدخال تعديلات رئيسية على قانون حق المؤلف شملت استثناءات جديدة تعترف بممارسات المستهلكين المعاصرين والمنتفعين الآخرين وتضمن الامتثال للمعاهدات ذات الصلة بالموضوع. وأضاف قائلاً إن تعديلات أخرى استهدفت ضمان تعزيز فعالية الإنفاذ لمكافحة القرصنة. وقال إنه يتوقع إدخال تعديلات إضافية على قانون حق المؤلف لضمان امتثاله التام للالتزامات بناء على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي نظراً إلى استمرار بلده في العمل من أجل الانضمام الرسمي إلى هاتين المعاهدتين. ولفت النظر إلى تعديلات أخرى على التشريعات الأسترالية المتعلقة بالملكية الصناعية شملت التعديلات على قانون العلامات التجارية الرامية إلى تعزيز حماية العلامات التجارية في أستراليا والحد من الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق مودعي الطلبات بشأن العلامات التجارية وزيادة تنسيق مختلف إجراءات حماية الملكية الصناعية في البلد. وأشار إلى التعديلات على التشريعات بشأن البراءات الرامية إلى مواصلة تبسيط نظام الملكية الصناعية وتدعيمه والجاري إدخالها عبر الجهاز البرلماني. وختاماً، قال إن سنة ٢٠٠٧ ستشهد استضافة برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ في بلده وأن مكتب أستراليا سيعقد ندوة إقليمية رئيسية بشأن الملكية الفكرية من ٢٨ إلى ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ تحمل عنوان "تسويق الأفكار: مستقبل الملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وأوضح قائلاً إن كبار الخبراء الإقليميين في مجال الملكية الفكرية من الحكومات والأوساط المهنية والشركات المعنية بالملكية الفكرية العاملة في البلدان المنتمية إلى برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ سيشاركون في الندوة التي تتيح فرصة قيمة للتعمق في التحديات الحالية والمستجدة المواجهة في مجال الملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنبراً مثالياً لإجراء المناقشات وتقديم المساهمات فيما يتعلق بتوجه الملكية الفكرية القادم في هذه المنطقة.

٧٥- وانضم وفد النمسا إلى البيان المقدم باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وهنأ وفد النمسا المدير العام للويبو وموظفيها على التقدم المحرز والنتائج المحققة خلال فترة السنتين السابقتين والنصف الأول من سنة ٢٠٠٦، على الرغم من القيود المفروضة على الميزانية ورحب الوفد بتنفيذ تدابير تقليص التكاليف لمجابهة ذلك التحدي. وشدد

على الأهمية الخاصة التي أولتها الويبو للهدف الاستراتيجي لإنشاء ثقافة الملكية الفكرية ووضع أنشطة التعاون الإنمائي، وأبرز مشاركة مكتب النمسا للبراءات في تلك الأنشطة التي تتمثل في: الندوة المشتركة بين الويبو والنمسا بشأن الملكية الصناعية المعقودة في فيينا في يونيه/حزيران وبرنامج التعاون الدولي بشأن بحث الاختراعات وفحصها. وفي هذا السياق، أكد على مواصلة النمسا تقديمها المساعدة والدعم. وأشار الوفد أيضا إلى الدور الهام الذي تضطلع به الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في مجالي الاقتصاد والتكنولوجيا على الصعيد العالمي. ورحب بالعناية الخاصة التي تم إيلاؤها لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة قصد إذكاء مستوى وعيها وتعزيز انتفاعها بأنظمة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، أعرب الوفد عن تقديره لتعزيز التركيز على التعاون بشكل أوثق مع البلدان المستفيدة بغية تقييم أفضل لاحتياجاتها الخاصة، ذلك أن لدى الوفد اعتقادا بأن ذلك النهج، إلى جانب الدراسة الشاملة المقبلة، سيفضي إلى الرفع من فعالية الأمانة وكفاءتها. كما اعتبر الوفد الشفافية والقدرة على التنبؤ المعيارين الرئيسيين فيما يتعلق بآلية إعداد ومتابعة ميزانيات الويبو وبرامجها. وفي هذا الصدد، رحب بالموافقة الشاملة التي تلقاها مقترح الأمانة لوضع آلية مقبلة، تشمل جوانب جديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تلك العملية، في لجنة البرنامج والميزانية. وعليه ساند الوفد توصيات تلك اللجنة. وأفاد أيضا أنه يترقب عرض تقرير المدقق الداخلي بوصفه أحد المعالم الجديدة. وبإبراز الأهمية التي تكتسيها مهمة الويبو في وضع قواعد ومعايير دولية بشأن الملكية الفكرية، أشار وفد النمسا بكل تقدير إلى النتائج الناجحة للمؤتمر الدبلوماسي لاعتماده معاهدة منقحة لقانون العلامات، وقدم الوفد شكره إلى حكومة سنغافورة وشعبها لما أبدياه من كرم وحسن ضيافة كان لهما أثر كبير في إرساء جو إيجابي للمؤتمر. وشدد وفد النمسا على أن اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات أرسى بوضوح مثلا بارزا وأكد على أن المركز الذي تحتله الويبو يمثل المنتدى الأكثر ملاءمة لإجراء مناقشات بشأن القانون الدولي للملكية الفكرية وإعداده. وفيما يتعلق بتوافق الآراء المحقق في سنغافورة بشأن بعض الجوانب الهامة للتنمية بخصوص تنفيذ معاهدة سنغافورة والتي تتمثل في تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم لتمكين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من الاستفادة على نحو كامل من تلك المعاهدة، فقد عقد وفد النمسا الأمل على أن تتوصل جمعيات الويبو إلى حل وسط مماثل فيما يتعلق بالأعمال المقبلة المدرجة على جدول الأعمال بشأن التنمية. وأفاد الوفد بأنه لا يزال ملتزما بمواصلة المناقشات بشأن ذلك الموضوع المهم بفكر منفتح وبناء، وعقد وفد النمسا الأمل على التوصل إلى تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اقتناعه بأن إقامة نظام للبراءات قابل للاستمرار ومنسجم سيعود بالفائدة على كافة أصحاب المصلحة. وعليه، أعرب الوفد عن أسفه للتعبير عن قلقه لعدم التوصل إلى أية نتيجة إلى حد الآن في اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، على الرغم من المرونة التي أبدتها الوفود وعن اقتناعه بأن أربع قضايا وهي: التقنية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكاري هي قضايا أساسية بالنسبة لإجراءات البراءات في كل أنحاء العالم، ورأى أن بعض القضايا الأخرى المثارة خلال المداولات هي أيضا مرتبطة مباشرة بتلك الإجراءات ومترابطة معها. وعليه، صرح الوفد عن استعداده لإدراج تلك القضايا في المناقشات. ولفت النظر إلى أن عدد طلبات الانضمام إلى المعاهدات والاتحادات التي تديرها الويبو، خلال الفترة قيد الاستعراض، هو علامة مشجعة ويظهر الأهمية التي تكتسيها تلك الصكوك الدولية والأنظمة المنشأة بموجبها وقبولها على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أشاد الوفد بالنتائج التي حققتها الأمانة بجعلها الأنظمة أكثر جاذبية للمنتفعين بها والمكاتب المعنية، وأحاط الحضور علما بشكل خاص بالتقدم المحرز في المداولات بشأن التطوير القانوني لنظام مدريد وصوح عن دعمه توصيات الفريق العامل فيما يتعلق بالتعديلات المدخلة على البروتوكول واللائحة التنفيذية المشتركة كما أيّد مقترح تمديد ولاية الفريق العامل لمواصلة أعماله. وأشار الوفد أيضا إلى أن النمسا بصفتها إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

اضطلعت بدور نشط في المناقشات حول تعديل معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف جعل النظام أكثر شفافية وأكثر يسرا في استخدامه وأن النمسا ملتزمة بمواصلة نشاطها في ذلك الاتجاه. وعليه، أبدى دعمه الكامل للمقترحات المتعلقة بالأعمال المقبلة الواردة في الوثيقة PCT/A/35/1 والتعديلات المقترحة بشأن اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات كما هو وارد في الوثيقتين PCT/A/35/2 وPCT/A/35/2 Add 2. وذكر وفد النمسا أنه تابع أيضا عن كثب جهود الويبو ومبادراتها منذ سنة ٢٠٠٤ لإنشاء نظام للبراءات أكثر سهولة في الاستخدام بالنسبة لوثائق الأولوية من خلال تعزيز الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات، وأيد ذلك النهج ورحب باستدعاء فريق عامل خاص من أجل مناقشة المزيد من التفاصيل المتعلقة بمقترح إنشاء خدمة للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية. وفي الختام، أكد الوفد للمدير العام والجمعيات التزام النمسا بمواصلة مساهمتها سعيا إلى تحقيق الأهداف العالمية للويبو والتزامها المشاركة البناءة في المداولات المقبلة.

٧٦- وصرّح وفد أذربيجان أن بلده أيد تماماً مبادرات الويبو التي تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة لتحقيق التغطية الكاملة في تطوير نظام الملكية الفكرية والانتفاع به أداة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مختلف البلدان. وقال إن مكتب براءات الاختراع في أذربيجان يشكر دعم الويبو المتعدد الأوجه في ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. ويكمن الدليل على ذلك الدعم في زيارة المدير العام لأذربيجان في مارس/آذار ٢٠٠٦. وقال إن نتيجة الاجتماعات التي عقدها على مختلف الأصعدة أدت إلى ازدياد اهتمام هيئات الدولة بحل قضايا حماية الملكية الفكرية على اختلافها. وأفاد الوفد أنه بفضل السياسة التي طبقها في هذا المجال تم تسوية العديد من المسائل مسبقاً وعبّر عن امتنانه في هذا الصدد للبدء بمشروع أتمتة المكتب الوطني IPAS وعن ثقته بأنه سيستكمل بنجاح. وبيّن أن أكاديمية الويبو العالمية قد قدمت المساعدة الملموسة في تدريب الموظفين المحليين عبر نظامها للتعلم عن بعد وأنه من المرجو أيضاً مواصلة تقديم عدد من الدورات باللغة الروسية. وأعلن الوفد من ناحية أخرى أن أعمالاً نشيطة ما زالت تبذل في سبيل المضي بتنسيق التشريع الوطني حيث أن أذربيجان لم تنضم في الواقع إلى بروتوكول اتفاق مدريد سوى الأسبوع الماضي وهي كانت في طور التحضير لتوقيع وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. وأعرب الوفد عن انضمام بلاده إلى الرأي المجمع عليه في ما يخص الفعالية التي تواصل بها الويبو إثبات دور الملكية الفكرية أساساً للتعايش السلمي بين ثقافات البشرية جمعاء.

٧٧- وقدم وفد بلغاريا تقريرا عن تطوير مكتب بلده للبراءات على الصعيد المؤسسي والهيكلي والوظيفي للفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠٠٩ وأفاد أشار إلى أهمية المشروع لاسيما وأن بلغاريا ستنضم عما قريب إلى الاتحاد الأوروبي. وتطلع الوفد إلى أن يضطلع المكتب، بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات وغيرهما من المكاتب الوطنية، بدور هام في التطورات المقبلة بشأن نظام الملكية الفكرية، ليس في بلغاريا فحسب بل في العالم برمته. وأضاف الوفد قائلا إن مكتب بلغاريا للبراءات قد نفّذ التزامات ملموسة لفائدة حكومة جمهورية بلغاريا بخصوص سياسة الحكومة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، مما أدى إلى إجراء عدد من التغييرات على الصعيدين الهيكلي والوظيفي للمكتب منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. وأفاد الوفد بأن الاستراتيجية الجديدة للتنمية قد تمت دراستها في سياق المهام السبع المقابلة للأهداف السياسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والتي أدرجت في استراتيجية لشبونة الذائعة الصيت. وأشار الوفد إلى تسجيل زيادة في التعاون الدولي لجعل المكتب جزءا من الشبكة الإقليمية والدولية لمكافحة التقليد والجريمة المنظمة في مجال الملكية الصناعية وأن مكتب بلغاريا للبراءات أعد استراتيجية لمكافحة التقليد. وأضاف أن مهمة أخرى ذات أولوية تم تنفيذها وتمثلت في تعزيز دور مكتب بلغاريا للبراءات بوصفه القوة المحركة الأساسية في الترويج لثقافة الملكية الفكرية في المجتمع المحلي. وأشار الوفد إلى أن المكتب قد شرع في أنشطة مختلفة بما في ذلك: إنشاء مراكز للشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات المتعلقة بالبراءات بالتعاون

الثنائي مع المكتب الأوروبي للبراءات وإنشاء عدد من مراكز الإعلام والاستشارة (مراكز الملكية الفكرية) على مستوى الجامعة من أجل إذكاء وعي الجمهور بشأن الملكية الفكرية. وأوضح الوفد قائلا إن تلك المراكز هي بمثابة منبع ينهل منه الباحثون وطلاب الجامعات والمحاضرون معلومات واستشارات عن مختلف قضايا الملكية الفكرية وسبل الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وأضاف أن التدريب شكل جزءا هاما من الاستراتيجية. وأفاد الوفد أنه تم الشروع في تدريب المتخصصين في مجال الملكية الصناعية من خلال برنامج تنمية النشاط التعليمي في مجال الملكية الصناعية. وأضاف أن تدريب ممثلي وسائل الإعلام كان أيضا هاما إذ أنهم يمثلون الوكيل الأساسي للترويج للملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأنه يجري أيضا إعداد مشروع للتعريف بالملكية الصناعية لدى الأطفال والمراهقين. وأشار إلى أن توحيد القوانين الوطنية في مجال الملكية الفكرية مع القانون الأوروبي قد تم استكماله كجزء من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتم تعزيز الموارد البشرية في مجالات مكتب بلغاريا للبراءات التي يتواصل من خلالها مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كما أن المكتب أقدم على تحديث علاقاته مع مكاتب الملكية الفكرية في البلدان الأخرى واستقبل نائب رئيس المكتب الأوروبي للبراءات في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ للاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وفي ٢٠٠٦ أيضا استقبل المكتب نائب رئيس المجلس الإداري للمنظمة الأوروبية للبراءات. وفي الختام، صرح الوفد بأن مكتب البراءات لجمهورية بلغاريا يتطلع إلى مواجهة التحديات الماثلة اليوم ورحب بفرصة التعاون الفعال مع شركائه من المكاتب الوطنية ومع الويبو من أجل المساهمة في تحسين النشاط الإبداعي قصد تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية لتلك المكاتب، أي تشجيع الإبداع والابتكارات والشراكة التي تمثل العامل الأساسي والضمان للتنمية الاقتصادية والفكرية.

٧٨- وهنأ وفد الكاميرون المدير العام على حسن تسييره للمنظمة وشكر الأمانة على التنظيم المميز لسلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين للدول الأعضاء في الويبو والتي تعقد في ظرف تزايد فيه وعي الدول الأعضاء بأهمية الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفع فيه عدد الدول التي تنضم للمنظمة بما يمثل خير دليل على أهمية الملكية الفكرية بالنسبة لمصير الشعوب. وقال الوفد إن من حق القارة الأفريقية التي تنامت فيها ظاهرة الفقر بالرغم من الثروات التي تزخر بها، أن تتوقع الكثير من الأعمال الحالية. وشرح الوفد أن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والمساعدة التقنية من أجل التنمية وعصرنة القطاع غير الرسمي وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل كل منها ساحة معارك بالنسبة لكامل بلدان القارة الأفريقية. وإدراكا منه بأهمية الملكية الفكرية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بين الوفد أن بلده يدرس حاليا إمكانية الانضمام إلى بعض المعاهدات التي تديرها الويبو مثل اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية. وذكر أن بلده نظم هذه السنة عدة تظاهرات واجتماعات هامة ومنها: الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان والاحتفال باليوم الأفريقي للملكية الفكرية في ١٣ سبتمبر/أيلول والأيام الوطنية للتكنولوجيا بشأن التقليد وأصناف التعدي الأخرى على الملكية الفكرية في ١٤ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ التي عقدت على هامش اليوم الدولي لمكافحة التقليد. وأضاف أن الكاميرون تواصل تنظيم حملة لتوعية الجمهور بشأن قضايا الملكية الفكرية ولا سيما بتنظيم أنشطة لفائدة الشركات وموظفي الدولة والطلاب. وأبرز أنه في إطار برنامج بلده للتعاون مع الويبو، شاركت الكاميرون في إنشاء اللجنة الوطنية لخبراء الملكية الصناعية بالتنسيق مع الويبو في إطار المشروع المشترك بين المنظمة والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى (CEMAC) المتعلق بصياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال الملكية الصناعية. وبين أن البرنامج المعنون "مبادرة الويبو لفائدة الجامعات" يزود البلدان النامية مثل الكاميرون بإطار استراتيجي لتنفيذ الأنشطة لإتاحة أصول الملكية الفكرية وإدارتها بهدف إعطاء قيمة أكبر للمعارف العلمية والابتكارات التكنولوجية المنبثقة عن الأبحاث. وأعلن عن إنشاء شبكة وحدات للمعلومات والتوثيق

للملكية الفكرية تضم سبع جامعات وستة معاهد بحث، بفضل هذا البرنامج. وأفاد أن وزارة البحث العلمي والابتكار في الكاميرون نظمت في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ مايو/أيار بالتعاون مع الويبو حلقة عمل من أجل إعلام الباحثين وتوعيتهم بشأن الملكية الفكرية وذكر أن هذه التظاهرة ساعدت على نشأة وعي وطني بشأن أهمية الملكية الفكرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبين الوفد أن الكاميرون توقعت على غرار البلدان النامية الأخرى أن تنتهي مناقشات الجمعيات بقرار ينص على استئناف الويبو تمويل مشاركة الدول الأفريقية في اجتماعات المنظمة التي تتناول المسائل التقنية. وأبرز الوفد أن بلده سيدعم المبادرات الإقليمية التي تهدف للترويج لمبادئ وأهداف الويبو مع الالتزام بالعمل في الاتجاه الذي يسمح بالحفاظ على مصالح القارة الأفريقية وصونها. وأكد الوفد أيضا على اعتماد بلده ميثاقا للاستثمار ينص على إنشاء مركز للملكية الفكرية في ياوندي سعيا منه لإنشاء هيكل عصري يعمل على ضمان أمن الاستثمارات بشكل أفضل وأعرب عن تطلع الكاميرون للاستفادة من دعم الويبو والبلدان المتقدمة التي لديها تجربة في هذا المجال حتى يقوم المركز بدوره بالكامل بوصفه أداة للنهوض بالقطاع الخاص والتنمية.

٧٩- وأشاد وفد كندا بالعديد من المبادرات التي اتخذتها الويبو خلال السنة الماضية وكانت حاسمة وأساسية بالنسبة إلى مستقبل الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وأشار بوجه خاص إلى إعادة تصميم موقع المنظمة الإلكتروني واعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات مما أكد التزام الويبو وما بذلته من جهود من أجل هذه المبادرة المهمة الرامية إلى تحديث معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤ وإطلاق البرنامج التنفيذي لأكاديمية الويبو الذي يساهم في الاستجابة للطلبات المتزايدة لقطاع الأعمال في أنحاء العالم لضمان إتاحة برنامج تثقيفي بشأن الملكية الفكرية. وأحاط الحضور علما عن أنشطة بلده المنجزة خلال السنة الماضية التي نمت عن التزام بتحديث القوانين واللوائح التنظيمية بشأن الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، لفت النظر إلى دخول مادة مهمة من مواد الوثيقة الرامية إلى تعديل قانون البراءات في كندا حيز التنفيذ في شهر فبراير/شباط مما أتاح فرصة خلال ١٢ شهراً لأصحاب البراءات ومودعي الطلبات لاستعراض الرسوم المدفوعة مقابل براءاتهم وطلبات البراءات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب المدفوعات من أجل ضمان حقوق براءاتهم. ولفت الانتباه إلى عكوف بلده في الوقت الحالي على إيجاد حل أطول أمداً يستطيع أصحاب البراءات أو مودعو الطلبات من خلاله الاستفادة من آلية لوقف الإجراءات بناء على شروط معينة. كما أحاط الجمعيات علماً بمشاركة بلده المتواصلة في مجموعة كبيرة من الأنشطة المرتبطة بالسياسات بما فيها استضافة المكتب الكندي للملكية الفكرية لحلقة العمل التنفيذية السنوية بشأن تطبيق تقنيات الإدارة في مجال توفير خدمات الملكية الفكرية في مايو/أيار ٢٠٠٦ بالشراكة مع الويبو. وسلط الأضواء على أنشطة المكتب الكندي للملكية الفكرية الملتزمة بتحسين مواصفاته على الصعيد الدولي. ولهذا الغرض، قال إن المكتب الكندي شارك في منتدى مكاتب الملكية الفكرية الآسيوية المعقود في نيوزيلندا واجتماعي فريق الخبراء المعني بالملكية الفكرية والتابع لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ الذين عقدا في فييت نام والمكسيك. ومضى يقول إن تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الإقليمي يظل هدفاً حاسماً من أهداف بلده الذي يواصل تحقيقه عبر النهوض بتحرير التجارة وتيسيرها ضمن منتدى برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ مع الحرص في الوقت ذاته على تعزيز الفرص السانحة للمؤسسات الكندية. وإضافة إلى ذلك، شدد على التزام المكتب الكندي بتحسين جودة خدماته الجوهرية وسلط الأضواء على تنفيذ استراتيجية بشأن تحسين الخدمات بهدف الاستجابة لأسباب الرضا الرئيسية المحددة في دراسة استقصائية خاصة بالزبائن. واختتم بيانه مؤكداً أن بلده سيواصل مساهمته بإخلاص في تحقيق أهداف الويبو العالمية مرتقياً بهذه الطريقة بالبرامج الرامية إلى تعزيز ازدهار المعمورة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

٨٠- وتوجه وفد جمهورية أفريقيا الوسطى بالشكر إلى المنظمة لما قدمته من مساعدة لتمكينها من المشاركة في هذه الجمعية العامة. وأثنى الوفد على المدير العام والأمانة على جودة الوثائق المعدة. وبين الوفد أنه على غرار البلدان الأفريقية الأخرى، يدعم المقترحات التي تقدم بها وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٨١- وتوجه وفد تشاد بعبارات الشكر الحارة إلى المنظمة وخص بالشكر المدير العام والموظفين على ما بذلوه وما زالوا يبذلونه من جهود لتمكين الدول الأعضاء عامة والبلدان الأقل نموا خاصة من تحسين نظم الملكية الفكرية فيها. وقال إن الويبو حققت مزيدا من النتائج المشجعة مؤكدة بذلك قدرتها على التكيف والإدارة على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الدولية الصعبة وهذا ما لاحظته الدول الأعضاء منذ عدة سنوات. ومضى يقول إن هذه الجهود تعزز ثقته بالمنظمة وبإدارتها العليا. وفي هذا المضمار، نقل إلى الهيئات الإدارية في المنظمة رسالة تشجيع ورضا من جانب سلطات بلده. وأعرب عن موافقته التامة على مختلف الأنشطة التي ترغب الإدارة العليا في تنظيمها في إطار النهوض بالملكية الفكرية في العالم ولا سيما في البلدان الأقل نمواً التي تشمل بلده وحث الإدارة المذكورة على العمل من أجل تحقيق ذلك علماً بأنه لا تزال هناك عقبات كثيرة ينبغي تجاوزها من وجهة نظر الملكية الفكرية في تلك البلدان. وشدد أيضاً على أن حكومة بلده تقدر حق التقدير المساعدة التي تقدمها الويبو إليها وخاصة في إطار الدعم التقني والمادي المقدم إلى المكتب الوطني للملكية الصناعية وتدريب الموظفين وتوعية الفاعلين الاقتصاديين وربط المكتب الوطني للملكية الصناعية بشبكة الويبو وتنظيم منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب عن رغبة حكومة بلده الشديدة في مواصلة الاستفادة من رعاية الويبو ودعمها لتنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بالنهوض بالملكية الفكرية مشيراً بوجه خاص إلى تدريب الموظفين والمساعدة التقنية من أجل وضع التشريعات الوطنية بشأن الملكية الفكرية وتطبيقها ولا سيما تدعيم معدات مكتب الملكية الصناعية والمكتب التشادي لحق المؤلف.

٨٢- وأثنى وفد جزر القمر على الجهود التي بذلتها الأمانة في إعداد الوثائق المتاحة للدول الأعضاء وعبر مجددا عن دعمه التام لجميع أوجه البرنامج الذي يضطلع به المدير العام. وأعرب عن امتنانه للمنظمة لما قدمته من مساعدة تقنية ومالية إلى حد الآن. وبهذه المناسبة، ذكّر الوفد بانشغالاته الرئيسية وعلى رأسها تضييق الهوة الرقمية وتعزيز قدرات المؤسسات والمساعدة التقنية والبحث العلمي ونشر التكنولوجيا والاستراتيجيات ذات التوجه الصناعي وأخيرا حماية الاختراعات والابتكارات لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. واختتم الوفد كلمته مبينا أن انضمام اتحاد جزر القمر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ كان ثمرة تعاون طويل الأمد بين المنظمة وبلده بدأ منذ زمن بعيد.

٨٣- وهنأ وفد الكونغو المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولا سيما المدير العام على وضوح الوثائق المتاحة وعلى النتائج الباهرة التي أنجزت بهدف تحقيق أهداف المنظمة. وعبر عن سروره بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وبرنامج فترة السنتين الحالية. وفي إطار العمل على نزع الغموض عن الملكية الفكرية وإنشاء ثقافة لها، أعرب الوفد عن تقديره للمبادرات التي تعمل من أجل إنتاج نشرة جديدة لفائدة طلاب المدارس تحمل عنوان "الاختراعات والبراءات" والتي تهدف إلى توفير مادة تعليمية عملية قابلة للاستخدام في فصول العالم أجمع. وعبر عن أمله بأن تشمل هذه النشرات كل المجالات المرتبطة بالملكية الفكرية. وفي إطار مبادرة بلاده لفائدة الجامعات، أعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة العمل على إنجاز مشروع "شبكات البحث" الذي سيجعل معلومات الملكية الفكرية في متناول الطلاب والباحثين. وبشأن جدول أعمال

الويبو لأغراض التنمية، عبر الوفد عن أسفه لغياب التوافق في الآراء بين أعضاء اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية للتوصل إلى اقتراح جدول أعمال للويبو لأغراض التنمية حيث أن أحد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة يتمثل في الترويج لسياسات الملكية الفكرية وضمان إدراجها في خطط التنمية واستراتيجياتها. ورأى الوفد، أنه نظرا لغياب التوافق في الآراء بين أعضاء اللجنة المذكورة، فقد بات من الضروري تمديد ولاية اللجنة وإعادة توضيح الخطوط العريضة للجدول فضلا عن تقديم الويبو مقترحات جديدة بالاستناد إلى مقترحات الدول الأعضاء حتى تتمكن تلك اللجنة من فحصها بعد إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية. وبخصوص التقدم التدريجي في مجال قانون الملكية الفكرية الدولي، أعرب الوفد عن سروره بإبرام معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية وعبر عن أمله بأن تقدم الويبو وشركاء التنمية المساعدة الضرورية لبلده حتى يتمكن من تطبيق هذه المعاهدة التي وقع عليها على إثر المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٦. وفي مجال حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، رأى الوفد أن أعمال اللجنة الحكومية الدولية لا تنبئ بالتوصل إلى تصميم صكوك قانونية دولية قادرة على توفير الحماية الفعالة. وعبر في هذا الصدد عن أمله أن توجه اللجنة الحكومية الدولية أعمالها نحو تصميم صكوك دولية من شأنها توفير الحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتوجه الوفد بالشكر إلى الويبو ولا سيما المدير العام على تقديم المساعدة لبلده في إطار تعزيز برنامج بناء قدرات الموظفين. وعبر عن تمنياته بالنجاح لأعمال الدورة الحالية معربا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٨٤- وأشار وفد كرواتيا إلى التقدم الذي أحرز في إطار النظام الوطني للملكية الفكرية في بلده خلال السنة الماضية. وبين أن حكومة بلده قد اعتمدت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ استراتيجية وطنية لتطوير نظام الملكية الفكرية في كرواتيا في الفترة ما بين السنتين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ التي بادر بطرحها مكتب الملكية الفكرية الوطني في سنة ٢٠٠٤. وأضاف أن الاستراتيجية تتجه نحو تحسين مناخ الاستثمار وحفز التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية من خلال توفير نظام حافز وموثوق به لحماية حقوق الملكية الفكرية بواسطة النهوض بالإطار القانوني والمؤسسي والبرمجي الذي يضمن حماية الملكية الفكرية وصيانتها وإنفاذها والانتفاع بها بشكل فعال. وبين الوفد أن الأهداف الاستراتيجية الأساسية للحكومة تتضمن تكييف الإطار التشريعي لمجال حقوق الملكية الفكرية وفقا للنظام القانوني الدولي ونظام الاتحاد الأوروبي المعمول بهما في مجال الملكية الفكرية وتحسين الإطار المؤسسي للملكية الفكرية في كرواتيا والانتفاع بالملكية الفكرية كأداة تدفع عجلة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والثقافي والاجتماعي العام من خلال تطوير الخدمات العامة المتعلقة بجمع المعلومات التجارية والتكنولوجية والقانونية المعدة لكافة القطاعات المهتمة وتخزينها ومعالجتها ونشرها والارتقاء بمستوى الوعي لدى الجمهور بشأن أهمية الملكية الفكرية وقيمتها. وشرح الوفد أن جانبا كبيرا من الاستراتيجية المتعلقة بتحسين الإطار المؤسسي مرتبط بالمكتب المذكور الذي يعمل على تحديد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية الضرورية لتطويره. وعدد الوفد تلك المبادئ التوجيهية ذاكرا منها تعزيز دور المكتب في جمع المعلومات بشأن الملكية الفكرية لفائدة كافة شرائح الجمهور المعنية وأصحاب المصالح الآخرين وتفسيرها وإتاحتها وتوفير إجراءات فائقة الجودة وموثوق بها وفعالة وذات مردودية عالية لمنح حقوق الملكية الفكرية وأداء كافة المهمات التي تندرج ضمن اختصاص المكتب في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة بنشاط وتحسين قدرات المكتب وتجهيزاته لتطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفيما يخص مراجعة تشريعات الملكية الفكرية، ذكر الوفد أن قوانين الملكية الفكرية ولوائحها التي اعتمدت في سنة ٢٠٠٣ قد أخذت بعين الاعتبار أغلب المعايير المنسقة دوليا في مجال الملكية الفكرية فضلا عن تشريع الاتحاد الأوروبي (*acquis communautaire*) المتعلق بالملكية الفكرية. ومضى يقول إن العديد من اللوائح القانونية الجديدة والمعدلة في مجال الملكية الفكرية قد

دخلت حيز التنفيذ خلال سنة ٢٠٠٥ بدءا بقانون التمثيل في مجال حقوق الملكية الفكرية ومرورا بتنسيق قانون البراءات لسنة ٢٠٠٣ مع أحكام معاهدة قانون البراءات ووصولا إلى المرسوم الخاص بالاختبارات المؤهلة لممثلين مصرح لهم بالعمل في مجال الملكية الصناعية. وأضاف الوفد أن اتفاق فيينا الذي وضع بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصويرية للعلامات ومعاهدة قانون العلامات قد دخلا حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠٥. وأحاط الوفد الحضور علما أن بلده شارك في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات الذي عقد في سنغافورة ووقع على المعاهدة المعتمدة. وعدد الوفد المبادرات التي اتخذها مكتب الملكية الفكرية الوطني منها تعيين موظفين جدد والتدريب الشامل في المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب التنسيق في السوق الداخلية الأوروبية والمكاتب الوطنية المعنية وتنفيذ عدة مشاريع مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى تحسين أنظمة الأتمتة في المكتب فضلا عن تحسين مرفق خدمات المعلومات للجمهور الذي تعزز بفضل توفير المبنى الجديد. وفيما يخص التعاون الدولي، ذكر الوفد إنشاء علاقات تعاون ثنائية مع المكتب النمساوي للبراءات والمكتب الدانمركي للبراءات ومكتب هنغاريا للبراءات. وأشار إلى إقامة تعاون إقليمي متعدد الأطراف مع بلدان أوروبا الوسطى وبلدان أوروبا الشرقية في مجال تبادل خدمات المعلومات بشأن الملكية الفكرية الذي بادر بطرحه مكتب الدولة للاختراعات والعلامات التجارية لرومانيا وأضاف أن مكتب الملكية الفكرية الوطني استضاف الاجتماع التنسيقي بشأن المشروع الإقليمي المتعلق بالمساعدة المجتمعية لبرنامج مساعدة المجتمعات المحلية على التعمير والتنمية والاستقرار لفائدة بلدان غرب البلقان. وتطرق إلى تقدم المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأحاط الحضور علما بأن حكومة بلده قد عينت المكتب الوطني المذكور بوصفه الإدارة المختصة بالفصل السابع (الملكية الفكرية). وأوضح الوفد أن دورات الفحص التوضيحي والفحص الثنائي قد استكملت بنجاح في بروكسل في الربع الأول من سنة ٢٠٠٦. وذكر الوفد الاجتماع الرابع بعد المائة للمجلس الإداري للمكتب الأوروبي للبراءات الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ والذي دعيت خلاله كرواتيا للانضمام إلى اتفاقية البراءات الأوروبية، وقال إن بلده عمد إثر ذلك الاجتماع إلى إعداد القانون المقابل بشأن الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة. وعبر الوفد أيضا عن استعداد كرواتيا للنظر في كل الأفكار الممكنة لفائدة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية التي من شأنها أن تجلب منافع إضافية للنظام وكافة أعضائه.

٨٥- وشكر وفد الجمهورية التشيكية المدير العام وموظفي الويبو على ما أحرزته المنظمة من نتائج خلال الفترة قيد الاستعراض كما ورد في التقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للترويج لاستخدام الملكية الفكرية وحمايتها في العالم. ورحب الوفد بالخطوات المتخذة للنهوض بالشفافية وإمكانية المساءلة ودعم إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد البرنامج والميزانية. وعبر عن سروره بنجاح معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات وعن ثقته بأن تصبح المعاهدة جزءا هاما من نظام العلامات التجارية في العالم. وعبر الوفد كذلك عن دعمه لمواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي وعن أمله بتحقيق تقدم فعلي وعملي في هذا المجال نظرا لاقتناعه بأن تنسيق قوانين البراءات سيكون مفيدا لكل الدول الأعضاء. ورحب الوفد أيضا باقتراح إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية وفق الأحكام المعنية من معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة قانون البراءات. وأبدى الوفد رضاه عن تطور أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة ورحب باستكمال المرحلة الأساسية من عملية إصلاح التصنيف الدولي للبراءات وبدخول الطبعة الثامنة من التصنيف، المعدل ليواكب تطوّر المحيط الرقمي، حيز النفاذ. وذكر الوفد في هذا الشأن أن المكتب التشيكي للملكية الصناعية يستخدم الصيغة المتقدمة من التصنيف بعد إصلاحه منذ الأول من يناير/كانون الأول ٢٠٠٦. ورحب الوفد أيضا بانعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وبما قامت به من أنشطة وأعلن في هذا الصدد عن اعتماد

قانون جديد حول إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وتعديل جديد للقانون التشيكي المعني بحق المؤلف عملا بتوجيه الاتحاد الأوروبي (الوثيقة رقم 2004/48/ES) بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأكد الوفد أن الجمهورية التشيكية تولي اهتماما كبيرا بموضوع مكافحة الجريمة في مجال الملكية الفكرية وأشار إلى أهمية تبادل المعلومات والتعاون في هذا الصدد بين الهيئات الإدارية في كل دولة. وأعرب الوفد عن دعمه لأنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ودعمه للنقاشات التي تتمحور حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية إيمانا منه بأن مواصلة المناقشات الموضوعية ستثمر نتائج ملموسة حيث يعتبر برنامج الويبو للتعاون من أجل التنمية من أهم أنشطة المنظمة. وخص الوفد بالذكر أهمية تعاون المنظمة مع أكاديمية الويبو العالمية. وشدد الوفد بخصوص قضايا حق المؤلف على الضرورة الملحة لتحديث آليات الحماية الدولية لحقوق هيئات الإذاعة لاعتقاده أن كل المفاوضات السابقة إلى جانب مشروع الاقتراح الأساسي تشكل قاعدة صلبة لعقد مؤتمر دبلوماسي. وعبر عن ثقته بأن المشاورات والندوات المقترحة ستساعد على حل القضايا العالقة. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الويبو بخصوص حماية الأداء السمعي البصري حيث أحرزت تقدما في هذا المجال وعبر عن دعمه لعزم المدير العام تنظيم ندوات وطنية وإقليمية بشأن هذه المسألة في سنة ٢٠٠٧. ورحب الوفد كذلك بالاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال جمعيات الويبو في سنة ٢٠٠٧. وختم الوفد حديثه بقوله إن الجمهورية التشيكية ستواصل المشاركة في أنشطة الويبو وتتطلع إلى مزيد من التعاون مع المنظمة في المستقبل.

٨٦- وتقدم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكره للمدير العام ولموظفي الويبو على تحضيرهم للجمعيات وتقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج. وأشار الوفد إلى تركيز الويبو على إنشاء ثقافة الملكية الفكرية وحمايتها وإقامة نظام لها وتحسين فعالية الأمانة. وأشار الوفد أيضا إلى العدد المتزايد في الدول الأعضاء التي اضطلعت بأنشطة إذكاء الوعي بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية وارتفاع عدد الأعضاء المنضمين إلى المعاهدات والاتفاقيات التي تديرها الويبو. ورحب الوفد باعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦. وأضاف الوفد مشيرا إلى أنه في أعقاب المبادرات الأخيرة للويبو من قبيل المعالجة الإلكترونية لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتقليص من رسوم الطلبات بالنسبة للبلدان الأقل نموا لإيداع طلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، ارتفع عدد تلك الطلبات بشكل كبير. وأردف الوفد قائلا إن الطلبات الدولية القادمة من البلدان النامية خصوصا قد ارتفع عددها بنسبة ٤٦٪. وأشاد بعدها الوفد بجهود الويبو لتحسين فعالية الأمانة بما في ذلك التقليص من تكاليف التشغيل الإجمالية وتعزيز وظائف المراقبة الداخلية وإنشاء لجنة الويبو لتدقيق الحسابات. وأفاد الوفد بأن التقدم المحرز في مجال أنظمة حماية الملكية الفكرية والخدمات المرتبطة بها أثبت بأن الاهتمام بالملكية الفكرية على الصعيد العالمي يتزايد وأن جهود الاستجابة التي تبذلها كل من الويبو والدول الأعضاء تحظى بالتشجيع. وأفاد الوفد بان تقدما كبيرا قد أحرز في إطار تعاون الويبو لأغراض أنشطة التنمية لا سيما في ما يتعلق ببرامج أكاديمية الويبو العالمية وأتمتة مكاتب الملكية الفكرية وتقديم المساعدة القانونية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. بيد أنه، أردف الوفد موضحا أنه لا يزال على الدول الكثير من الأعمال التي يتعين القيام بها، وعقد الوفد الأمل على أن توسع الويبو مجال تلك الأنشطة مع التركيز على بناء القدرات وعصرنة أنظمة الملكية الفكرية وتنمية الموارد البشرية، التي يأمل الوفد عرضها كما ينبغي في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقدم الوفد بعدها تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأشار إلى أن الملكية الفكرية ستصبح القوة الدافعة للأمة. وأفاد بأنه تم تعزيز النظام القانوني لحماية الملكية الفكرية مع اعتماد وإنفاذ لائحة تنفيذية جديدة للدعاية وتعديل القانونين المعنيين بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية. وأبرز الوفد أيضا الأولوية التي أولتها الحكومة للعلوم والتكنولوجيا، مما شجع على الابتكار والإبداع في البلد.

واسعرض الوفد عددا من التظاهرات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تم تنظيمها، بما في ذلك المعرض الوطني السنوي للابتكارات والتقنيات الجديدة الذي ساهم بشكل كبير في إذكاء وعي الجمهور بشأن أهمية الملكية الفكرية. ثم أعلن الوفد عن انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتفاق لشبونة في ٢٠٠٤ وأشار إلى التقدم المحرز في عصرنة مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وأخيرا، أبرز الوفد عزم بلده سن قوانين جديدة بشأن الملكية الفكرية ولوائح تنفيذية إضافية.

٨٧- وهنأ وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمانة على عملها المتميز وعلى جودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء. وأعلن تأييده لبيان ممثل نيجيريا الذي أدلى به باسم مجموعة الدول الأفريقية وبيان ممثل بنن الذي أدلى به باسم البلدان الأقل نموا. وعبر الوفد عن امتنانه للويبو على تعاونها البناء وأشار من ناحية أخرى إلى أن وزير الثقافة والفنون في جمهورية الكونغو الديموقراطية الذي جاء إلى جنيف في زيارة قصيرة في شهر أبريل/نيسان الماضي قد شارك في جلسة عمل مع موظفي مكتب التنمية الاقتصادية لأفريقيا لدرس مدى التقدم المحرز في عملية إعادة تأهيل الجمعية الوطنية للناشرين والملحنين والكتّاب (SONECA). وأضاف بأن تبادل الآراء خلال ذلك الاجتماع سمح بإبراز عدد من القضايا التي تتعلق بالطبيعة القانونية لهيكل الجمعية أكثر من تعلقها بحسن سير عملية صياغة النصوص القانونية والتنظيمية. وطالب الوفد الويبو بتقديم المساعدة التي قد تتمثل في إرسال أحد خبرائها. وأكد عزم بلده على العمل لإنشاء مؤسسة وإطار قانوني مناسب لتطوير حق المؤلف والحقوق المجاورة في بلده وذلك من خلال تعديل القانون المرتبط بتلك الحقوق. وفي الختام، أقر الوفد بأن أنشطة الملكية الفكرية في بلده قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة وشرح بأن الحكومة المقبلة التي ستعيّن بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، ستعمل على إعادة تنشيطها في أسرع وقت ممكن.

٨٨- وعبر وفد الدانمرك عن شكره للمدير العام وموظفي الويبو على العمل المميّز. وركز الوفد على إنشاء إيسلندا والنرويج والدانمرك معهد براءات بلدان الشمال الأوروبي الذي سيعمل كإطار رسمي للتعاون في مجال البراءات بين تلك البلدان وسيسعى للحصول على صفة إدارة للبحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ونوّه الوفد إلى ضرورة اعتبار إضافة إدارة أخرى بناء على المعاهدة المذكورة بوصفها مساهمة لتقديم المزيد من الموارد البشرية الكفئة لدعم الموارد الحالية المتاحة بهدف استيعاب الزيادة في عبء العمل في إطار نظام المعاهدة. وعبّر الوفد عن تطلعه بأن يلاقي ذلك ترحيب جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأبرز الوفد كذلك مدى اتساع أنشطة مكتب البراءات والعلامات التجارية الدانمركي في مجال المشاريع الدولية بشأن التنمية. وبين الوفد أن المكتب قد شارك في سنة ٢٠٠٥في المشاريع الكبرى التي نفذت في البلدان الأوروبية ومن بينها بولندا ورومانيا وشارك في مهمات أقل حجما في بلغاريا وكرواتيا ومالطة وتركيا والهند وروسيا حيث حقق نتائج ملحوظة في مجالات إذكاء الوعي وتدريب الموظفين وتكوين القدرات العامة على سبيل المثال. ومضى يقول إن المكتب وجه اهتمامه حاليا إلى آسيا التي تتميّز بنمو اقتصادي ملحوظ. وشدّد الوفد على تعدد الفوائد المتأتية من أنشطة مكتب البراءات والعلامات التجارية الدانمركي: فهي في المقام الأول تفيد المكتب في مجال التعاون الدولي بصفة عامة حيث اكتسب المكتب معلومات هامة جديدة بشأن البنية التحتية للبلدان المستفيدة وأنشأ اتصالات جديدة مع عدد من المكاتب. وهي تتمثل في المقام الثاني في إطار أفضل لحقوق الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة مما قد يجلب فوائد للدانمرك والشركات الدانمركية العاملة في الخارج. وهي تتمثل في المقام الثالث في استفادة موظفي المكتب على المستوى الشخصي والمهني من مشاركتهم في المشاريع بما سمح بإنشاء شبكات قيّمة من خلال تلك الأنشطة. ولفت الوفد النظر كذلك

إلى أهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وهو موضوع وارد باستمرار في المشاريع الحالية للمكتب. وذكر بأن القضية المركزية تتمثل في كيفية جعل المؤسسات تتفاعل مع بعضها البعض لتيسير العمل اليومي للموظفين العاملين على الحدود وضباط الشرطة وبين أن المكتب قد سهل هذا التعاون في بعض البلدان التي يشرف فيها على مشاريع من خلال وضع شبكات تكنولوجيا المعلومات المناسبة والتي تعززت بالتزام المؤسسات المنخرطة في المشاريع بالعمل سوية على أساس يومي. وأضاف الوفد أن المكتب قد أمضى وقتا كبيرا لتدريب المنظمات والإدارات الشريكة التي تعمل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن الدانمرك شاركت في اجتماع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ الذي عقد في مايو/أيار ٢٠٠٦ وهنأ المنظمة على معالجة هذه القضية والتركيز عليها. وفي هذا السياق، أشار الوفد مرة أخرى إلى الدروس المستفادة من أنشطة مكافحة التقليد والتدريب وإذكاء الوعي والتي عرضتها الدانمرك على اللجنة. فذكر أن أفضل طريقة لتيسير التعلم تتمثل في توفير المدربين الملمّين بالقضايا بفضل عملهم اليومي. وأضاف بأن التدريب الناجح يشترط تقييم الاحتياجات السابقة للتدريب والتحلي بالمرونة طيلة فترة التدريب. ومضى يقول إن تدابير مكافحة التقليد الفعالة تشترط التعاون الوثيق بين كافة أصحاب المصالح. ونوه بقيمة إدراج عروض مختلف مالكي الحقوق في البرنامج التدريبي. وأعلن الوفد بخصوص اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي عن دعم الدانمرك، بوصفه بلدا صغيرا، القوي لفكرة التنسيق في مجال البراءات وإيمانه الراسخ بضرورة تطبيق هذا المبدأ في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تمتلك، بوصفها منظمة عالمية، القدرات والمعارف الضرورية لتكون مرجعا لوضع القواعد والمعايير في هذا المجال. ونتيجة لذلك، عبّر الوفد عن اقتناعه بضرورة مواصلة فعل كل ما يمكن فعله بهدف استئناف المناقشات بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي. ولفت وفد الدانمرك النظر في هذا الصدد إلى أن بلده لا يزال ملتزما بالتوصل إلى اتفاق حول خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات المقبلة وعبر عن أمله بأن تخلص المناقشات بشأن هذه المسألة إلى نتائج إيجابية. وفي الختام، عبر الوفد عن تأييده القوي لرأي وفد إيسلندا بخصوص وثيقة جنيف من حيث أن الرسوم المرتبطة بهذه الوثيقة منخفضة بشكل لا يسمح لها بتغطية كل التكاليف المتكبدة بناء على ذلك الاتفاق. ونبه الوفد إلى أن من الصعب على الدانمرك المصادقة على وثيقة جنيف في ظل غياب ميزانية متوازنة وبالتالي عدم الزيادة في الرسوم. ودعا الوفد بالتالي، وأكد أنه يتطلّع إلى تلقي مقترح ينصّ على تغيير في جدول الرسوم بناء على الوثيقة المذكورة خلال الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٧.

٨٩- وقدم وفد الجمهورية الدومينيكية شكره للأمانة على تحضيرها للوثائق المقدمة للجمعية. وأشار إلى أن الانتفاع بالملكية الفكرية بوصفها وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الإنمائية في مختلف المجالات هي مسألة ذات أهمية بالغة، وأن الويبو اضطلعت بدور مهم جداً في تحقيق تلك الأهداف. وأفاد الوفد بأنه في السنوات الأخيرة ومن خلال مكاتبها الوطنية للملكية الفكرية اضطلعت الجمهورية الدومينيكية بمشاريع عدة بهدف نشر المعلومات وإذكاء الوعي والانتفاع بكل شيء يرتبط بحقوق الملكية الفكرية. ولتلك الغاية، أضاف قائلا، يجري إعداد مشروع بالتعاون مع المجلس الوطني للمنافسة بهدف إذكاء الوعي بشأن العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والمنافسة. وفي المجال القانوني، أردف قائلا إن مشروع تعديل قانون حق المؤلف في سبيله إلى الاعتماد من قِبل البرلمان الوطني، وإنه يجري العمل أيضا على إعداد قوانين تمهيدية بشأن الكتاب والسينما والتراثَ الثقافي والصناعات اليدوية. وفيما يتعلق بالملكية الصناعية، أفاد قائلا، إنه يجري استعراض الأطر التنظيمية الحالية، وتجري مشاورات مع خبراء دوليين. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، عقدت السلطات العزم على مكافحة القرصنة والتقليد. وعلاوة على ذلك، تم اتخاذ تدابير وقائية في الوقت الذي تم فيه الاضطلاع بالأنشطة التعليمية بهدف إذكاء الوعي لدى السكان بشأن حقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة التقنية المقدمة من طرف الويبو، فقد أعرب الوفد عن تقديره للعمل الإيجابي الذي أنجز في إطار

المكاتب الوطنية للملكية الصناعية وحق المؤلف. وأفاد بملاحظة عامة بأنه تم تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل وندوات على المستويين الوطني والإقليمي من خلال أكاديمية الويبو العالمية، وتم تدريب مسؤولين وتم تعزيز قدراتهم التقنية في تلك المجالات. وناشد الوفد الويبو مواصلة ذلك العمل الإيجابي. ورأى أن التعاون من أجل التنمية في مجال الملكية الفكرية ينبغي أن يستهدف تحقيق مرونة أكبر لتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بمصلحة الجمهور، التي استفادت منها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في مجالات هامة من قبيل التعليم والصحة والنفاذ إلى المعارف والثقافة ، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمحافظة على السياسات الوطنية. وفيما يتعلق بإعداد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية التي رعاها بلده منذ البداية، أكد الوفد من جديد على التزامه بالعملية واعتبر أن الوثائق المقدمة والنقاشات التي دارت خلال السنتين الماضيتين أثناء الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ذات قيمة كبيرة ودعا إلى مواصلة العمل من أجل النجاح في إدماج البعد التنموي في الأنشطة المتعلقة بنظام الملكية الفكرية. وعليه،يرى الوفد أنه يتعين توجيه أنشطة الويبو والنقاشات الدائرة بشأن حقوق الملكية الفكرية نحو تحقيق نتائج تمكن من إدماج البعد التنموي في أنشطة المنظمة وأيد اعتماد الجمعية العامة توصيات مهمة بشأن النطاق الشامل لجدول أعمال التنمية الذي يغطي كل المجالات التي تهم المشاركين وأيد في نفس الوقت تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. كما ساند البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية" وساند البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا، الداعيين إلى إنشاء فريق عامل لتقييم التوزيع الجغرافي في كافة هيئات المنظمة وهيكلها التشغيلي، حتى يتسنى تمثيل جميع المناطق بالتساوي.

٩٠- وأشار وفد فنلندا إلى التحديات القادمة ومنها خطة العمل الجديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومستقبل العمل بشأن تنسيق قانون البراءات وكرر دعمه لمواصلة عملية التنسيق داخل الويبو. وذكر الوفد التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بإصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونجاح المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات. وذكر أن غانا وفنلندا وقعتا أثناء انعقاد المؤتمر المذكور مذكرة تفاهم بين غانا ومجلس فنلندا الوطني المعني بالبراءات والتسجيل (NBPR) . وبين أن المجلس المذكور قد أنهى سنته الأولى بصفته إدارة للبحث والفحص الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن مكتب البراءات شرع في العمل بوصفه هيئة معنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات منذ الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وذكر أن نتائج العمليات خلال السنة الأولى قد فاقت كل التوقعات وأن مكتب البراءات يريد الحفاظ على الانطباع الإيجابي لدى زبائنه من خلال تطوير عملياته وممارساته مثل إدراج نظام جديد لمراقبة الجودة بالاعتماد على المعيار الدولي ISO 9001/200. وعلى المستوى الوطني، أعلن الوفد عن مراجعة قانون البراءات بهدف تطبيق الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات لسنة ٢٠٠٠ ومعاهدة قانون البراءات وأشار إلى أن الأعمال التحضيرية جارية لانضمام بلده إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. وأفاد الوفد عن تنظيم الجمعية الداعمة للمخترعين الفنلنديين اليوم العالمي للملكية الفكرية في فنلندا بالتعاون مع مجلس فنلندا الوطني المعني بالبراءات والتسجيل ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة الاختراعات الفنلندية وذكر أن جائزة "كونستا" (Konsta awards) قد منحت خلال تلك المناسبة إلى أكثر الأعمال تمثيلا للأنشطة المتعلقة بالاختراع والابتكار. وأضاف أن المجلس المذكور نشر في سنة ٢٠٠٥ "مشروع إديلوتسي" (Idealuotsi project) بالتعاون مع الويبو الذي يهدف إلى إيجاد وسائل عملية لجعل خدمات نظام الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من الممارسات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهور. وبين الوفد أن بلده ينظم تظاهرات سنوية مرتبطة بالملكية الفكرية ومنها تنظيم جوائز INNOFINLAND التي تهدف إلى النهوض بالإبداع والمهارات وروح الريادة والتعاون في فنلندا بطريقة عملية وإبداعية لتحسين الفرص التي تعمل على زيادة الرفاه على الصعيد الوطني؛ ومسابقة

الابتكار للمجندين INNOINT؛ وندوة الابتكار لأطفال المدارس INNOSCHOOL. وأبدى الوفد رأيه مشيرا إلى أنه لا يمكن توفير الحماية للملكية الفكرية بدون تعاون دولي مكثف وفعال بدرجة كافية. وأضاف الوفد أن التعاون في مجال الملكية الفكرية بين فنلندا والبلدان المجاورة والبلدان الأوروبية والدول الصناعية الأخرى مستمر وأن رئاسة فنلندا للاتحاد الأوروبي في الجزء الأخير من سنة ٢٠٠٦ قد ضاعفت أنشطة بلده المرتبطة بقضايا الملكية الفكرية بشكل ملحوظ. وقال الوفد إن بلده يدعم العمل البناء والقيم الذي اضطلعت به الويبو والأمانة في مجال الملكية الفكرية.

٩١- وشدد وفد ألمانيا على إيمانه الراسخ بأهمية الملكية الفكرية وقدرتها الكامنة كأداة لتكوين الثروات والتنمية. وأشار إلى أن الملكية الفكرية هي عنصر أساسي لدعم الإبداع والاستثمار في القرن الحادي والعشرين ورأى بالتالي أن عمل الويبو ودورها كمحفل رئيسي لرسم السياسات الدولية بشأن الملكية الفكرية يكتسيان أهمية قصوى بالنسبة إلى البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. ولفت الانتباه إلى عادات الويبو العريقة من حيث تعاونها المثمر والمتبادل مع جميع الدول الأعضاء وهنأ المدير العام وموظفي الويبو على الإنجازات المبينة في تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج. وشكر أيضاً المدير العام على تجاوبه فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية. وأعرب عن سروره الشديد لاتخاذ الأمانة خطوات إضافية لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة وشدد على ضرورة إجراء الاستعراض الشامل في أسرع وقت ممكن بهدف تعزيز فعالية المنظمة. وأعرب عن تقديره لشروع لجنة التدقيق، المنشأة حديثاً، في أعمالها واضطلاعها بالإشراف على الاستعراض الشامل. وأبدى أيضاً ثقته في إمكانية تعزيز الإدارة المركزة على النتائج وإجراء تحسينات أخرى مما يعزز قدرة المنظمة على الاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء فيها استجابة تامة. وفيما يتصل بوضع المعايير، سلط الأضواء على المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في سنغافورة كخطوة مهمة في إطار تطوير قانون العلامات الدولي وأشار إلى أن معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات تأخذ في الحسبان مزايا مرافق الاتصال الإلكترونية وطاقاتها الكامنة بالاعتراف بمختلف احتياجات البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ومضى يقول إن المناقشات خلصت أيضاً إلى التزام راسخ من جانب البلدان الصناعية بتوفير المساعدة التقنية الكافية وسائر أشكال الدعم من أجل تدعيم قدرة البلدان النامية من الناحية المؤسسية حتى تتمكن من الاستفادة استفادة تامة من المعاهدة. وأعرب عن أمله أن تلفت النتائج الإيجابية المنبثقة عن المؤتمر الانتباه بشدة إلى مسألة السعي إلى إحراز المزيد من التقدم في مجالات أخرى. كما لفت النظر إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل معاهدة جديدة للويبو بشأن حماية هيئات الإذاعة وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن هذه المعاهدة. وأعرب عن أسفه مشيراً أيضاً إلى عدم إحراز أي تقدم في مجال تنسيق قانون البراءات إلا أنه عقد الأمل في أن تتناول الدول الأعضاء هذه المسألة بروح منفتحة. وقال إنه ما زال يؤمن بأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هي المحفل الملائم لإحراز التقدم في مواصلة تنسيق قانون البراءات الموضوعي على الصعيد الدولي الذي لا يعد موضوعاً مهماً بالنسبة للمكاتب فحسب بل بالنسبة إلى مودعي الطلبات والجمهور ككل. وأكد أن من المستبعد أن تتضرر البلدان النامية من المشروع لأن المشروع لا يهدف إلى توسيع نطاق الموضوع المؤهل للبراءة. وحث بالتالي بشدة جميع الأطراف على إحراز التقدم بشأن هذه المسألة وأعرب عن اعتقاده أن من الضروري تبسيط المناقشات والتركيز في البداية على "مجموعة أولى" من المسائل المتعلقة بحالة التقنية الصناعية السابقة التي أحرز بشأنها تقدم ملحوظ دون اعتبار المسائل الأخرى مسائل أقل أهمية بأي شكل من الأشكال. ورأى أن من المحتمل أن يهدد إدراج موضوعات أخرى في هذه المرحلة النهج الدولي الفعلي المتبع لتنسيق قانون البراءات الموضوعي وفوائده المحتملة. وفيما يرتبط بالبعد الإنمائي في الويبو، شدد على أن للمنظمة مهمة محددة تتمثل في تعزيز التعاون لأغراض التنمية كجزء لا يتجزأ من أعمالها وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في مواصلة النهوض بهذا الجانب

بشكل بناء. وواصل أيضاً تعليق أهمية كبيرة على المسائل الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية المطروحة للمناقشة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ولفت النظر إلى عدم إمكانية توقع إيجاد حل يستجيب لجميع الطلبات في المستقبل القريب نظراً إلى طبيعة الموضوعات المعقدة والمصالح المعنية المختلفة. واستدرك قائلاً إن هذا الأمر لا يبرر إبطاء الجهود أو نقل الأعمال التي تضطلع بها اللجنة إلى محافل أخرى. وفيما يتعلق بنشاط المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، أشار إلى إيداع ٧٥١ ٥٧ طلباً من طلبات البراءات مباشرة لدى المكتب خلال سنة ٢٠٠٥ مما يشابه عدد الطلبات المودعة سنة ٢٠٠٤. واسترسل قائلاً إن المكتب استلم أيضاً ٤٩٠ ١٠٧ طلباً مودعاً بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في المرحلة الدولية خلال سنة ٢٠٠٥ مما يمثل زيادة تناهز ٣٠٠ ٧ طلب مقارنة بالسنة السابقة. وأضاف قائلاً إن ما يقارب ٤٧١ ٢ طلباً دولياً دخل المرحلة الوطنية في المكتب خلال سنة ٢٠٠٥. وبالنسبة إلى إيداع العلامات التجارية الوطنية، أردف قائلاً إن المكتب استلم ٩٢٦ ٧٠ طلباً سنة ٢٠٠٥ قياساً بما مجموعه ٩١٨ ٦٥ طلباً مستلماً خلال سنة ٢٠٠٤ مما ينم عن زيادة بنسبة ٧,٦٪. وبين أيضاً استمرار المكتب الألماني في التعاون التقني العالمي مع سائر المكاتب والمؤسسات المعنية بالملكية الفكرية وأشار إلى إبرام اتفاق بشأن التعاون التقني بين المعهد الوطني للملكية الصناعية في برازيليا والمكتب الألماني. وأنهى الوفد كلمته مؤكداً للويبو مواصلة دعمه لها ولكل دولة عضو.

٩٢- وتوجه وفد غانا بالشكر إلى المدير العام وأمانة الويبو على وثائق الجمعيات الشاملة وعلى الأسلوب النشيط والشفاف والكفء الذي تمت به إدارة الأنشطة. وسرّ الوفد أن يلاحظ مواصلة الويبو الاضطلاع بدور مهم لتعزيز نظام الملكية الفكرية المنصف وتطويره وحث الويبو على مواصلة استغلالها اختصاصاتها الجوهرية لضمان احترام أكبر للملكية الفكرية، وتطوير نظام الملكية الفكرية لفائدة أعضائها جميعاً. وكان الوفد قد تابع باهتمام كبير عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وأيد خطة عمل تتوجه نحو المصلحة المشتركة للدول الأعضاء كافة ومواطنيها جميعا. وبخصوص لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور اعتبر الوفد أن المسائل موضع المناقشة تتمتع بقدر عال من الأهمية، ولا سيما أن غانا ثرية جداً بالمعارف التقليدية والفولكلور. وحث الوفد الدول الأعضاء جميعها على مواصلة النقاش بذهنية منفتحة واتخاذ موقف مرن يتيح للدول الأعضاء كافة الانتفاع بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال الوفد إنه تابع النقاشات الدائرة حول مسائل التنمية متابعة حثيثة وشجع الدول الأعضاء على الاجتهاد للتوصل إلى إجماع أكبر في وضع المعايير الدولية المنصفة التي تستجيب إلى مشاغل البلدان جميعا، وبالأخص منها البلدان النامية التي تصبو إلى تعزيز التنمية الاقتصادية العالمية المتوازنة. وأضاف قائلا إن العام الماضي شهد تطورا ملحوظا في عملية مراجعة التشريعات في غانا، سعياً للمضي بتحديث قوانين الملكية الصناعية، وإن بلده تلقى أفكارا من الويبو ومن الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة تتيح له استغلال المرونة المتوفرة في متناول البلدان النامية بموجب اتفاق تريبس. وأفاد الوفد أن وزارة التجارة شرعت بعملية تطبيق عناصر الملكية الفكرية في برنامج دعم قطاع التجارة الذي يرمي إلى تحسين قدرة الأعمال على المنافسة وكفاءتها الابتكارية في السوقين المحلية والأجنبية. وبيّن أن تمرير اللوائح التنفيذية في القوانين الجديدة مثّل تحديات جديدة لمكتب الملكية الصناعية ولكن الوفد تملؤه الثقة أنه بمساعدة الويبو المستمرة سوف يتجاوز العوائق المبدئية ويساهم في تعزيز نظام الملكية الفكرية وزيادة الانتفاع به. وسر الوفد أن يرى مواصلة المنظمة جهودها لنزع الغموض عن الملكية الفكرية وخاصة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو قطاع شخّصته الحكومة محركا للنمو في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غانا. وأعرب عن أمله بتعاون أكبر مع الويبو في السنة المقبلة في مجالات العلامات

التجارية والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية والموارد الوراثيـــة والمعـــارف التقليديـــة والفولكلور. وضم الوفد صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٩٣- وأراد وفد غينيا التعبير بصفة خاصة عن دعمه لمجمل توجهات الويبو بقيادة المدير العام فـــي إطار النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها. وعبر عن امتنانه للدعم المتواصل الذي تلقـــاه بلـــده لتدريب الموظفين وتوعية الجمهور وإطلاق مشروع للترويج للبيانات الجغرافية وحمايتـــها. وطـــالب الوفد بمساعدة بلده في مجال مكافحة التقليد وإدراج الملكية الفكرية في المقررات الدراســية الجامعيـــة وإنشاء محاكم متخصصة. وأعرب عن اعتراضه للاستخدام الأحادي الجانب للمعارف وعبر عن تأييده مواصلة النظر في برنامج التنمية. ورأى أن إنشاء صك دولي لحماية المعارف التقليدية وحماية حقوق الملكية الفكرية لا يشكل عقبة أمام التنمية. وأنهى الوفد كلامه معربا عن دعمه لتسوية كـــل المســـائل العالقة.

٩٤- وأعرب وفد غينيا – بيساو عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلـــدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا وشكر المدير العـــام والأمانـــة علـــى تحضير اجتماعات الجمعيات وجودة الوثائق المتاحة. وأعرب عن تقديره للويبو لما أنجزته من أعمـــال طوال السنة الماضية وهنأها على تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ واستعراض تنفيذ البرنامج في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ اللذين يشيران إلى تحقيق عدد لا يستهان به من الأهـــداف المنشودة ولا سيما مهمة تكوين ثقافة الملكية الفكرية التي يؤيدها بلده تأييداً خاصاً. كما توجه بخـــالص عبارات الشكر إلى الويبو على تعاونها النفيس مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مشيرا بالتحديد إلى تنظيم حلقة عمل بشأن وضع الصيغة النهائية للصكوك الأفريقية المتعلقة بحماية أشكال التعبير الثقـــافي التقليدي والمعارف التقليدية في ياوندي في ٤ و٥ سبتمبر/أيلول. وهنأ المدير العـــام ومعاونيـــه علـــى مساهمتهم في جعل مسألة النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها جزءا من مجموعة أولويات المســـؤولين السياسيين رفيعي المستوى في الدول الأعضاء وفقا لما يتضح من المؤتمر الوزاري المعني بالملكيـــة الفكرية لأسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP) الذي عقد في لشبونة (البرتغال) مشيراً إلى تكلل هـذا المؤتمر بالنجاح. واختتم بيانه قائلا إن هذا النشاط اكتسى أهمية كبيرة لأنه ساهم في النهوض بالملكيـــة الفكرية وتعزيز أهميتها في جميع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية عامة وفي غينيا – بيساو خاصة.

٩٥- وأعلن وفد هايتي عن تأييده لإعداد سياسة محددة جديدة وتنفيذها لتعزيز الدور الحاسم الـــذي تؤديه الملكية الصناعية في ازدهار الشعوب والتنمية المستدامة، لا سيما في هايتي، بهدف إنشاء ثقافـــة الملكية الفكرية وترويجها بوصفها أصولا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأعرب الوفد أيضا عن اقتناعه بضرورة تشجيع هايتي على إرساء بيئة مواتية حيث يمكن الاعتراف بالملكيـــة الفكريـــة وتعزيز قيمتها واحترامها، بالتعاون مع الويبو والدول الأعضاء، لا سيما بلـــدان الاتحـــاد الكـــاريبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، أفاد الوفد بأنه يدرس مجموعة تدابير ترمي من جهة إلى توطيد العلاقات مع الشركاء الدوليين ومن جهة أخرى إلى تعميـــم الملكيـــة الفكريـــة وتعزيزهـــا وترويجها في كافة أنحاء البلاد. وأوضح الوفد بأنه لتحقيق تلك الأهداف ســـيتم عمـــا قريـــب اتخـــاذ الإجراءات التالية: أولا، سيتم توطيد العلاقات مع الويبو من خلال الانضمام إلى بعـــض المعـــاهدات والاتفاقيات التي ليست هايتي طرفا فيها (مثل معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشـــأن الأداء والتسجيل الصوتي والاتفاقية الدولية بشأن حماية فناني الأداء ومنتجـــي التســـجيلات الصوتيـــة وهيئات الإذاعة (اتفاقية روما) واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تســـجيل العلامات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة قانون البراءات واتفاق تعاون الويبو مع بلدان إقليـــم أمريكا اللاتينية والكاريبي الموقع في سانت جونس في سنة ٢٠٠٣). وأضاف قائلا إنه ســـيتم أيضـــا

توطيد تلك العلاقات من خلال إبلاغ أمانة الويبو بشأن الاتفاقات التي تم التصديق عليها فعلا ولم يتم الإبلاغ بشأن صكوك تصديقها (اتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية واتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة). وأضاف أنه سيتم تعزيز تلك الصكوك من خلال التصديق على المعاهدات التي تم توقيعها مثل معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات المبرمة في مارس/آذار ٢٠٠٦. وثانيا، سيتم تفعيل أعمال المكتب الهايتي لحق المؤلف. وثالثا، سيتم تعزيز إدارة الشؤون القانونية لوزارة التجارة والصناعة التي تعنى بالملكية الفكرية. ورابعا، ستدرس إمكانية دمج المؤسسات العاملة في مجال الملكية الفكرية في هيئة واحدة. وخامسا، سيتم إدراج الملكية الفكرية في مقررات التعليم العالي والثانوي في هايتي. ومن جهة أخرى، أوضح الوفد بأن هايتي تؤيد بصفة عامة مقترح إقامة آلية جديدة تسمح بتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تحضير ومتابعة برنامج الويبو وميزانيته. بيد أن الوفد أعرب عن أسفه، على غرار ما قامت به الأمانة، للتقاعس في مراعاة المقترح المذكور للاقتراح الرامي إلى دراسة تقارير تنفيذ البرامج بالتزامن مع تقارير الإدارة المالية المقدمة إلى الدول الأعضاء في كل فترة السنتين المالية. وعليه، اقترح الوفد بأن تدرس في سلسة الاجتماعات الجارية إمكانية إعادة النظر في الجدول الزمني لجمعيات الويبو المقبلة (ولو اعتبارا من ٢٠٠٨/٢٠٠٩). وأكد الوفد من جديد على إرادة بلده الالتزام بحزم في تحقيق الأهداف المسطرة لكي تصبح الملكية الفكرية واقعا ملموسا في هايتي وتمثل محورا متينا آخر للتنمية المستدامة.

٩٦- وتناول وفد هنغاريا مسألتين رئيسيتين يعلق بلده عليهما أهمية شديدة ألا وهما التطورات الأخيرة الطارئة فيما يتعلق بمعاهدات الحماية العالمية بالنسبة إلى هنغاريا والتعاون مع الويبو. وأعرب عن اعتقاده أن من مهام الويبو الجوهرية أن تضطلع بدور ريادي في تطوير قانون الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وقال إن بلده كان يشجع دوماً مختلف المبادرات الرامية إلى تنسيق تشريعات الملكية الفكرية على المستوى الدولي. وفي هذا المضمار، رحب باعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التي تعد مرحلة مهمة في سياق التعاون الدولي في ميدان حماية العلامات التجارية. وأعرب عن اعتقاد بلده أن تبسيط المتطلبات الإجرائية والشكلية يساهم في مواصلة تحسين حماية العلامات التجارية على الصعيد العالمي وعن عزمه التوقيع على المعاهدة خلال الجمعيات. وأعرب عن تقديره لموافقة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على عقد مؤتمر دبلوماسي خلال سنة ٢٠٠٧ لتحديث حقوق هيئات الإذاعة وعن تأييده الشديد لاعتماد الجمعية العامة لهذه التوصية وشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوه. وعلاوة على ذلك، أعرب عن أمل بلده أن يتسنى قريبا إحراز التقدم فيما يتصل بحماية الأداء السمعي البصري. وفيما يخص أنشطة التعاون بين الويبو وهنغاريا، قال إن هذه الأنشطة كانت مثمرة للغاية. ومضى يقول إن الهدف المنشود بوجه خاص في المستقبل القريب هو تطوير المزيد من الأنشطة والمبادرات المشتركة في مجال التثقيف وإذكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية وأعرب بالتالي عن تطلعه إلى توطيد العلاقة مع أكاديمية الويبو. وأعرب عن إيمانه الراسخ بأهمية التعاون المتعدد الأطراف وفائدته برعاية الويبو وعن اقتناعه بأن الويبو هي أنسب محفل دولي لتناول مسائل حماية الملكية الفكرية. واختتم بيانه معربا عن استعداده للعمل بجد وبشكل بناء على مختلف المسائل المطروحة في جدول أعمال الجمعيات باتباع نهج إيجابي ومرن.

٩٧- واستهل وفد الهند كلمته بالتعبير عن تأييده للتوصيات المعتمدة خلال الدورتين التاسعة والعاشرة للجنة المعنية بالبرنامج والميزانية. وقال إن المفاوضات المتعددة الأطراف مثل المفاوضات التي تعقد في إطار الويبو بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المتصلة بالملكية الفكرية تتيح فرصة قيمة للتعرف على طريقة تفكير الدول الأعضاء المختلفة مما يعد أمراً بالغ الأهمية للتوصل إلى اتخاذ ترتيبات مقبولة للجميع. واستجابة لتوقعات إحراز التقدم بشأن المسائل المطروحة، رأى أن من الأهمية بمكان إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في مثل تلك الاجتماعات وإعداد خطة لمواصلة التقدم وتجنب

إجراء مداولات ثنائية بشأن بعض المسائل المهمة في نطاق الويبو ولا سيما المسائل المتعلقة بالتجارة أو التفاوض بشأنها في محافلٍ أخرى. وأبدى تحمسه لإحراز التقدم فيما يتعلق بتنسيق قوانين الملكية الفكرية الذي يعتبر موضوعاً من مواضيع اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات غير أنه أعرب عن قلقه لعدم المضي قدما فيما يتصل بتطوير جدول أعمال بشأن التنمية. ومضى يقول إن الويبو كلفت عبر الوثيقة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية بمهمة تحقيق التنمية بشكل منصف والسعي إلى الحد من حالات الفقر في العالم بسرعة. واسترسل قائلاً إن وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية يعد خطوة ملموسة أولى باتجاه تحقيق هذين الهدفين غير أنه أشار إلى أن تحقيق تلك الأهداف يؤدي إلى إضاعة الكثير من الوقت. وأكد رغبته في اعتماد نهج مرن وواقعي من أجل المساعدة على تحقيق الهدفين المذكورين وأعرب عن تأييده لمسألة إتاحة فرصة أخرى للعمل على تفاصيل جدول أعمال بشأن التنمية إلا أنه أعرب عن أمله أن تجرى المناقشات في فترة زمنية محددة وبتحقيق النتائج المتوقعة من هذه العملية المتفق عليها مسبقا على نطاق واسع. ولفت الانتباه إلى عقد عدة اجتماعات خلال السنة الماضية لبحث مسائل التنسيق ووضع المعايير ومنح الأولوية للقضايا المطروحة من أجل إدراجها في جدول أعمال محتمل بشأن التنمية والعمل على وضع الخطوط العريضة لمعاهدة بشأن الإذاعة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المتصلة بها واستدرك قائلا إن التقدم المحرز كان دون التوقعات وإنه لا يزال من الضروري تناول بعض المسائل. وأوحى بأن الأمانة تستطيع الاضطلاع بدور استباقي بدرجة أكبر قبل انعقاد اجتماعات رسمية بشأن كل موضوع من تلك المواضيع وخص بالذكر الاجتماعات بشأن مسائل تندرج في نطاق اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مما قد يفيد في تسكين المخاوف التي تثيرها المسائل المطروحة ولا سيما مخاوف البلدان النامية. وأعرب عن تقديره للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء وتأييده لأي اقتراح يدعو إلى تكثيف الموارد المخصصة لهذا الغرض. وعبر عن تطلع بلده إلى مواصلة التعاون مع الويبو للاستمرار في تحديث نظام حقوق الملكية الفكرية وتدعيمه ورأى أن المساعدة المقدمة لإنشاء معهد لإدارة الملكية الفكرية وتطويره أمر مفيد جداً. وختاماً، أعرب عن تأييده للبيانات المدلى بها باسم المجموعة الآسيوية وحث الجمعية العامة على النظر في جميعها بروح تيسّر التقدم.

٩٨- وشكر وفد إسرائيل الويبو والمدير العام على خدمات المساعدة والدعم والتوجيه المقدمة لتطوير المكتب الإسرائيلي للبراءات وتجهيز المكتب بنظام محوسب لإدارة البراءات وتسجيلها. كما شكر الويبو على المساعدة المتواصلة المقدمة إلى شعبة معاهدة التعاون بشأن البراءات التابعة للمكتب. وقال إن المكتب الإسرائيلي استهل بالتعاون مع الويبو مرحلة التحديث المقبلة لاستحداث خدمات إلكترونية موجهة إلى المستهلكين مثل الإيداع الإلكتروني غير الورقي للبراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية المزمع توسيع نطاقه والارتقاء به لإدماج جميع عمليات معالجة الملكية الفكرية واتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء تحديث مؤتمت يشمل تخصيص الموارد البشرية ورقمنة النسخ الورقية والاتصال الإلكتروني بالويبو بغية تلبية طلبات المنتفعين الخارجيين والداخليين المتزايدة. وأفاد بأن عدد الطلبات الدولية ظل يرتفع ارتفاعاً شديداً خلال سنة ٢٠٠٦. ومضى يقول إن النظام الحاسوبي لتأمين الإيداع الإلكتروني بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-SAFE) أي نظام الطلب الإلكتروني (EASY) ما زال البرنامج الحاسوبي الأكثر انتشاراً كوسيلة للإيداع الإلكتروني للطلبات الدولية في البلد مشيراً إلى ما يزيد على ٩٥٪ من الطلبات الدولية المودعة باستخدام هذا البرنامج. وبالنسبة إلى المسائل العملية المتعلقة بالتعاون بين الويبو والمكتب الإسرائيلي، أعرب عن رغبته في تكثيف مشاركته في مواصلة تطوير المشاريع الرائدة الجديدة في مجال أتمتة نظم المعلومات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر أيضاً أن المكتب الإسرائيلي شارك في إعداد واختبار نظام إدارة مكتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-ROAD) الذي يمكّن

مكتب تسلم الطلبات من استهلال الإيداع الإلكتروني وأضاف أن نظام المكتب الداخلي للبراءات موصول بصفة مباشرة بقاعدة بيانات الويبو الإلكترونية العالمية "PatentScope" ويمكن استخدامه يومياً في الوقت الحالي. وفيما يتصل بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، رحب بتبسيط نظام المعاهدة وعمليات البحث الدولية التكميلية وأعرب عن تأييده لذلك وعن اعتقاده أن التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية للمعاهدة تساهم في مواصلة الارتقاء بنظام المعاهدة. وأضاف قائلاً إن المكتب الإسرائيلي والويبو عقدا في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ ندوة في إسرائيل بشأن أحدث التغييرات الطارئة على المعاهدة والمسائل الحالية شاركت في تنظيمها المجموعة الإسرائيلية المنتمية إلى الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية (AIPPI) ورابطة محامي البراءات الإسرائيلية والويبو. وأردف قائلاً إن الندوة نظمت في القدس وحضرها حوالي ٢٥٠ موظفاً معنياً بالملكية الفكرية وحققت نجاحاً باهراً. وفيما يخص العلامات التجارية، لفت النظر إلى الزيادة المتواصلة في عدد طلبات العلامات الجديدة المودعة في إسرائيل التي بلغت نسبتها ٤٪ سنة ٢٠٠٤ و١٣٪ سنة ٢٠٠٥. واسترسل قائلاً إن المكتب يعد حالياً الصيغة النهائية لطلب جديد معتمد على الإنترنت يسمح له بالعمل كإدارة معنية بالعلامات التجارية وغير معتمدة على النسخ الورقية بحيث تعالج جميع العمليات المتصلة بالعلامات التجارية الواردة إلى المكتب والمنبثقة عنه بواسطة طلب خاص معد لفائدة مودعي الطلبات والمحامين والفاحصين ومتاح على موقع المكتب الإلكتروني. وأوضح قائلاً إن هذه العمليات تشمل تقديم طلبات جديدة والرد على عمليات الفحص وطلب تسجيل التغييرات والتجديدات والمدفوعات وغير ذلك. ولفت الانتباه إلى وضع الصيغة النهائية للأعمال التحضيرية للانضمام إلى بروتوكول مدريد وقال إن من المتوقع أن تتمكن إسرائيل من التصديق على البروتوكول في أواخر سنة ٢٠٠٦. وفيما يرتبط بالبراءات، ذكر أن عدد الطلبات المودعة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٦ نمت عن زيادة بنسبة ٢٧٪ مقارنة بالفترة ذاتها خلال سنة ٢٠٠٥. وأحاط الجمعيات علماً بنسب طلبات البراءات المودعة خلال سنة ٢٠٠٦ وفقاً لميادين التكنولوجيا الرئيسية أي ٣١٪ في مجال الكيمياء و١٠٪ في مجال البيوتكنولوجيا و٩٪ في مجال علم الأدوية و٥٠٪ في مجال العلوم الميكانيكية والكهربائية. واستطرد قائلاً إن الحكومة الإسرائيلية قررت في مارس/آذار ٢٠٠٦ تحويل المكتب الإسرائيلي إلى هيئة مستقلة تعمل كوكالة تنفيذية وأشار إلى الموافقة على ٤٢ منصباً جديداً في سنة ٢٠٠٦. وقال إن فاحصي البراءات الجدد سيستهلون برنامجاً تدريبياً لمدة سنتين اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦. ومضى يقول إن المكتب استضاف مجموعة مؤلفة من ثلاثة متدربين عبر أكاديمية الويبو في إطار برنامج أثبت فائدته الشديدة بالنسبة إلى جميع المشاركين وأعرب عن أمله أن يتواصل هذا التعاون في المستقبل. وأكد للجمعيات أن بلده سيواصل قدر الإمكان دعم ما يضطلع به المكتب الدولي من أعمال قيمة للمضي قدماً ببرنامج الويبو الذي ينطوي على إقامة نظام دولي للبراءات منسق ومبسط وفعال وسهل الاستخدام.

٩٩- وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأكد مشاركة بلده في تدعيم نظام الملكية الفكرية وتطويره على الصعيدين الوطني والدولي والتزامه إزاء الويبو بمواصلة دعم إنفاذ نظام دولي للملكية الفكرية. وسلط الأضواء على الدور البارز الذي تضطلع به الحكومة الإيطالية في دعم تعددية الأطراف عامة وأنشطة الويبو خاصة. وقال إن العناصر الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنية الاقتصادية الدولية تتمثل في إتاحة أشكال جديدة من الدراية العملية وأدوات النظام الدولي للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، ذكر أن بلده ارتقى بسلسلة من التدابير الرامية إلى تيسير تعزيز فعالية تبادل المعلومات بشأن التكنولوجيا الجديدة بين مؤسسات البحث في القطاعين العام والخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة وطورها وأنه على استعداد لمشاطرة نتائج تجاربه على أساس متعدد الأطراف ومع بلدان ووفود أخرى. وأعرب عن ارتياحه لمواصلة مشاركة الدول الأعضاء في إعداد

البرنامج والميزانية ومتابعتهما ورحب بالمعلومات المتاحة عن تنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة. وشدد على أهمية التدريب وسلط الأضواء في هذا المضمار على الدعم المتواصل الذي يقدمه بلده خلال السنة الجامعية ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لبرنامج التدريس العالي للحصول على شهادة الماجستير في مجال الملكية الفكرية المنظم بالتعاون مع أكاديمية الويبو والذي يسمح لما مجموعه ٤٠ خبيرا من جميع أنحاء العالم ولا سيما من البلدان النامية بالمشاركة في دورات خاصة في مركز الأمم المتحدة الموجود في تورينو في إيطاليا. وأعلن باعتزاز أن المكسيك حصلت خلال السنة الجارية على الجائزة الدولية الثالثة للملكية الفكرية التي تمنحها مدينة البندقية احتفالاً بذكرى مشروع القانون الأول بشأن البراءات الذي اعتمدته جمهورية البندقية سنة ١٤٧٤ وأن الجائزة منحت بالتحديد لمدير المعهد المكسيكي للملكية الفكرية بهدف الاعتراف بالتصميم والعزم اللذين ارتكز عليهما تحقيق الهدف المتمثل في تحسين نظام الملكية الفكرية المكسيكي والارتقاء به والنهج العملي والبناء الذي اتبعته المكسيك في إطار جميع المسائل. وأوضح قائلاً إن الجائزة منحت لمكتب وطني معين لأول مرة. وفيما يتصل بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وعن أمله أن تحافظ الوفود خلال الجمعيات على موقفها البناء الذي أبدته أثناء انعقاد مؤتمر سنغافورة المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات حتى تحقق نتائج إيجابية بخصوص المسائل المتعلقة بجدول الأعمال. وأحاط الجمعيات علماً بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأفاد في هذا السياق بأن البرلمان الإيطالي اعتمد في أوائل السنة قانوناً بشأن الحماية القانونية للاختراعات البيوتكنولوجية ينص على الكشف عن منشأ المواد الحيوية لدى إيداع طلب للحصول على براءة.

١٠٠- وأيد وفد ليسوتو البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد بنن الذي أدلى به باسم البلدان الأقل نموا وتوجه بالشكر للأمانة على الوثائق الشاملة التي أعدتها لدعم عمل الجمعيات. وذكر أن الويبو ساعدت بلده خلال الفترة قيد الاستعراض في مجال بناء القدرات وذلك بتدريب ثلاثة موظفين بالتعاون مع حكومة السويد وأضاف أن المنظمة مولت برنامجا تدريبيا ناجحا لفائدة موظف في إطار برنامج ماجستير قانون في الملكية الفكرية للويبو في تورينو. وأضاف الوفد أن الويبو أعادت تدريب موظفين على استخدام نظام أتمتة الملكية الصناعية وذلك بطلب من بلده. وأفاد أن ليسوتو احتفلت في ٢٦ أبريل/نيسان باليوم العالمي للملكية الفكرية بعقد ندوة لفائدة المخترعين والمبتكرين والمعلمين في المعاهد التدريبية والمهنية والموسيقيين والكتاب والفنانين والمعالجين الشعبيين وذكر أن الأمانة قدمت العنوان التالي للندوة: "بدايتها فكرة". وأشار إلى أن موضوع سنة ٢٠٠٦ ساعد على نزع الغموض عن الملكية الفكرية ولقي ترحيبا واسعا. وأضاف أنه لا يبالغ بشأن أهمية مناسبة ٢٦ أبريل/نيسان لتوعية الجمهور بشأن قيمة الملكية الفكرية لأن ذلك اليوم شكل الفرصة الأولى التي تعرف فيها الناس على الملكية الفكرية وما توفره من إمكانات يمكن تحقيقها بشكل كامل. وعبر الوفد عن امتنان ليسوتو للمدير العام على الجهود المضنية التي بذلها لنزع الغموض عن الملكية الفكرية بهدف فهمها والانتفاع بها كأداة تحرك النمو الاقتصادي. وأحاط علماً بالعمل الذي تضطلع به لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعبر عن أمله بأن يؤدي إلى وضع صك دولي ملزم قانونيا. وشكر الوفد أيضا الأمانة وحكومة سنغافورة على تيسير مشاركة بلده في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد لاعتماد النص المعدل لمعاهدة قانون العلامات التجارية. وبين الوفد من جديد ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا عند تنفيذ هذه المعاهدة وتقديم المساعدة التقنية متى ما ظهرت الحاجة إلى ذلك.

١٠١- وشكر وفد ليبريا المدير العام وموظفي الويبو على الاحتراف العالي الذي تسيّر به أنشطة الويبو، ووجه الثناء للمدير العام على تمتعه بحس الالتزام والقيادة. وأبدى الوفد تقديره لمساعدة الويبو المستمرة لنظام الملكية الفكرية في ليبريا ودعمها له، وضمن ذلك ما قدمته في سياق مشروع قانون الملكية الصناعية الجديد الذي جرى اعتماده قانوناً وهو قيد المراجعة حالياً لدى الأعضاء المنتخبين حديثاً في البرلمان بمجلسيه الأدنى والأعلى بما يتطابق مع برنامج الحكومة لإعادة الهيكلة الوطنية. وعبر الوفد عن امتنانه للويبو لدورها في رفع كفاءات موظفي مكتب حق المؤلف في ليبريا، ولتوعيتها الدولية بأنشطة هذا المكتب. وبهذا الخصوص سرّ الوفد أن يعلن مباشرة مكتب حق المؤلف بإصدار مجموعة من اللوائح التنفيذية الرامية لتنظيم بيع المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف وتأجيرها وإنتاجها وإرسالها وسكها وتوزيعها في البلد، وأن يكشف عن تأسيس جمعية ليبريا لحق المؤلف تحت رعاية مجلس إدارة حق المؤلف. وسوف تتضمن مهام الجمعية إنشاء بنية إدارية جماعية تنظم عمل الجمعيات في البلد. وأفاد الوفد أيضاً بازدياد الحاجة إلى تدريب الموظفين إثر وضع التفويض التشريعي لمكاتب حق المؤلف والملكية الصناعية في ليبريا موضع التطبيق، وعبر عن تطلعه للمساعدة التي تقدمها الويبو في هذا الصدد.

١٠٢- وضم وفد مدغشقر صوته إلى البيانين المدليين تباعاً من جانب وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ومن جانب وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. وجدد التعبير عن امتنانه وشكره للمنظمة على تعاونها المثمر مع بلده. وقد تجلى هذا التعاون بتوفير الوثائق لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية (حق المؤلف والملكية الفكرية)، وتخصيص المنح التدريبية وتحمل تكاليف مشاركة وفود مدغشقر في الاجتماعات والندوات التي تنظمها الويبو. وأعرب عن اقتناعه باضطلاع الملكية الفكرية بدور أساسي في تنمية البلدان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذا ما حدا بالوفد إلى التعبير عن رغبته القوية في تحقيق مشروع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في المستقبل القريب وبتضمينه النفاذ إلى المعارف والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا لكي تتمكن الدول الأعضاء من الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل تحفيز النمو الوطني. وأطلع الوفد الجمعية على إعداد برنامج تشريع يرمي إلى الامتثال إلى تطبيق متطلبات اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). بيد أنه أقر أن على بلده أن يفعل أكثر من ذلك للمضي قدما بثقافة حقيقية للملكية الفكرية في بلده ذلك أن القرصنة والتقليد لا يزالان يشكلان مشكلةً كبيرة في وجه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ولمواجهة هذا التحدي شجع الوفد توثيق التعاون مع الويبو بهدف تعزيز نظامٍ موثوق لحماية الملكية الفكرية والتشجيع على تهيئة بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب ولأصحاب المبادرات الاقتصادية من مختلف دول العالم. والتمس الوفد بهذه المناسبة مساعدة المنظمة بغية تطبيق التكنولوجيا في الأنظمة وأتمتتها بهدف ضمان تقديم خدمات دقيقة وفعالة إلى الجمهور.

١٠٣- وأيد وفد موريتانيا تماماً البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وتوجه بشكره الحار إلى الأمانة وأثنى على الجهود المبذولة من أجل النهوض بثقافة الملكية الفكرية في العالم ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب أيضا عن امتنانه للمنظمة للمساعدة المقدمة إلى بلده ولا سيما عن طريق مكتبي التنمية الاقتصادية للبلدان العربية والبلدان الأفريقية في الويبو. وفي الختام، أعرب عن رغبة شديدة بأن يستمر ذلك التعاون ويتكثف في المستقبل من أجل مساعدة موريتانيا على تعزيز استفادتها من نظام الملكية الفكرية وتحسين إدراجها في استراتيجياتها الإنمائية.

١٠٤- وأعرب وفد منغوليا عن تهانيه بخصوص التنظيم الناجح للمؤتمر الدبلوماسي ولاعتماد المعاهدة المنقحة لقانون العلامات واعتماد معاهدة سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦. واغتنم الوفد

الفرصة لإفادة الدول الأعضاء بالقانونين المنقحين حديثا في منغوليا والمتعلقين بالبراءات وحق المؤلف والحقوق المجاورة، واستطرد الوفد موضحا أن هذين القانونين هما جزء من الجهود التي تبذلها منغوليا لتحسين التشريع المتعلق بالملكية الفكرية وفقا للمعايير والتوجهات الدولية.

١٠٥- وهنأ وفد موزامبيق المدير العام والأمانة على الأعمال المنجزة لإزالة الغموض عن الملكية الفكرية وتوجه إليهما بعبارات الشكر على الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في سعيها إلى الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة فعلية للتنمية. وأيد البيانين اللذين أدلى بهما وفد نيجيريا ووفد بنن باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا. وقال إن بلده اضطلع مؤخراً بمبادرات رامية إلى نشر الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية والنهوض به من أجل تنمية البلد من الناحية الاقتصادية ومكافحة الفقر. وأحاط الجمعيات علماً بأن قانوناً جديداً بشأن الملكية الصناعية دخل حيز التنفيذ في يونيه/حزيران ٢٠٠٦ وأن إعداد استراتيجية بشأن الملكية الفكرية أصبح من الأولويات الوطنية. وأشار إلى تنظيم هذه المبادرات بدعم تام من الويبو التي قدمت المساعدة التقنية لإجراء دراسة استقصائية عن وضع الملكية الفكرية في البلد بالاستعانة بأداتها للتدقيق في مجال الملكية الفكرية وتنظيم حلقات عمل تهدف إلى جمع مشاغل مختلف القطاعات والجهات الفاعلة المعنية بالملكية الفكرية في البلد. وسلط الأضواء على حلقات عمل أخرى منظمة في موزامبيق وخص بالذكر حلقة العمل بشأن الجوانب المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية الموجهة إلى القضاة وموظفي الشرطة والجمارك وحلقة العمل بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية لتعزيز القدرة التنافسية في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولفت النظر إلى استفادة أكثر من ٢٠٠ فرد من هذه الأنشطة. وفي مجال التدريب، قال إن العديد من الموظفين استفادوا من الدورات التدريبية المنظمة في مقر الويبو الرئيسي أو في بلدان أخرى. كما أعلن عن إدراج تعليم الملكية الفكرية في المناهج الدراسية في ثلاث جامعات موزامبيقية على الأقل مما يعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز ثقافة الملكية الفكرية في البلد. وعليه، مضى يقول إن بلده يعلق آمالاً كبيرة على ندوة التدريب والبحث بشأن الملكية الفكرية التي ستنظمها أكاديمية الويبو العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦. وفي مجال تدعيم المؤسسات، استرسل قائلاً إن التحسينات جلية عبر الإدارة الفعلية لقاعدة بيانات بشأن حقوق الملكية الفكرية. ثم قدم عرضاً موجزاً عن التقدم المحرز في بلده في مجال الملكية الفكرية مشيراً إلى ما يلي: تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في كل قطاع وزيادة عدد المستفيدين من برامج التدريب وارتفاع عدد التسجيلات وتحسين إجراءات التسجيل وتبسيطها والحد من الوقت المكرس لمنح الحقوق وإدراج مناهج تدريس الملكية الفكرية في الجامعات. ولفت الانتباه إلى عدم إمكانية تحقيق جميع هذه النتائج دون دعم الويبو وتعاونها والتمس مواصلة هذا التعاون. وشدد أيضاً على أهمية مبادرات مجموعة أصدقاء التنمية المتعلقة بجدول الأعمال بشأن التنمية معرباً عن اعتقاده أن تطبيق هذه المبادرات سيحول الملكية الفكرية إلى أداة فعالة للتنمية يستفيد منها الجميع. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ناشد الحضور بأن يعملوا على تحقيق نتائج ملموسة خلال المفاوضات الحالية. وفيما يتصل بآليات رصد موارد الويبو، اختتم كلمته مرحباً بالجهود المبذولة لتعزيز المراقبة والشفافية ومعرباً عن أمله ألا تعرقل هذه الجهود قدرة الويبو على توفير الدعم للبلدان النامية.

١٠٦- وشكر وفد ناميبيا الأمانة على إتاحتها وثائق الاجتماع وأشاد بقيادة المدير العام للمنظمة. وأوضح الوفد أن من بين القضايا المطروحة للنقاش خلال اجتماعات الجمعيات قضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى ناميبيا وتتعلق باللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والمعاهدة المقترحة بشأن حماية هيئات الإذاعة والأنشطة المقبلة حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وبخصوص الأنشطة على المستوى الوطني، خصّ الوفد بالذكر التعديل الذي طرأ

على القانون رقم ٦ بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة ١٩٩٤، حتى يتماشى مع القوانين الحديثة الأخرى والأحكام المعنية في معاهدات الويبو بشأن الإنترنت أي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وصرح بأن القانون المعدّل سيعرض على البرلمان الناميبي قبل نهاية سنة ٢٠٠٦ مما سيمكن ناميبيا حينئذ من الانضمام إلى المعاهدتين المذكورتين. وأعلن الوفد عن إنشاء منظمة الإدارة الجماعية لحق المؤلف الثانية المسماة المنظمة الناميبية المعنية بحقوق الاستنساخ (NAMRRO) وذلك في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ بويندهوك والتي تتلقى الدعم اللوجستي من الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) والدعم المالي من اليونسكو والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) في إطار مشروع التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي. وأشار الوفد إلى أن ناميبيا ستطلب المساعدة من الويبو لتدريب موظفي المنظمة الناميبية المذكورة. وأحاط الوفد الحضور علما بأن ناميبيا قد استضافت حلقة عمل تدريب المدربين لمكافحة القرصنة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ لفائدة وكالات إنفاذ القانون وجمعيات حق المؤلف في بلدان الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا (SADC) التي تلقت الدعم من اليونسكو. ومضى يقول إن الوكالات الناميبية لإنفاذ القانون تمكنت في نهاية فترة حلقة العمل من مصادرة نحو ٢٠ ٠٠٠ من الفونوغرامات بقيمة ٤٠٠ ٠٠٠ ألف دولار أمريكي وإتلافها وذلك من خلال عملية مشتركة لمكافحة القرصنة انطلقت قبل انعقاد حلقة العمل. وأفاد الوفد أيضا أن الويبو وأطرافا معنية أخرى قد ساهمت بشكل إيجابي في قانون الملكية الصناعية المنتظر عرضه على الجمعية الوطنية قبل نهاية سنة ٢٠٠٦. وختم الوفد حديثه بالقول إنه متفائل بأن ناميبيا ستوقع في المستقبل القريب على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية.

١٠٧- وأعرب وفد النرويج عن شكره للأمانة على ما اضطلعت به من الأعمال التحضيرية الممتازة من أجل الاجتماع. وأشار إلى الأهمية الخاصة التي اكتساها تعيين مكتب البراءات لبلدان الشمال الأوروبي بصفة إدارة للبحث والفحص التمهيدي الدوليين بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة ٢٠٠٦، التي ستعود بفائدة جمة على المنتفعين من المعاهدة في منطقة بلدان الشمال الأوروبي وعلى نظام المعاهدة برمته. وفيما يتعلق بأداء الويبو خلال السنة الماضية، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان العام الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء وأشار إلى أهمية تحسين قدرة الدول الأعضاء على مراقبة المسائل المالية في الويبو. ورحب الوفد بالمبادرات التي اتخذت بالفعل لتحسين الشفافية والتي شجعت على بذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد. واعتبر الوفد أن الأزمة التي تطل تقدم معاهدة قانون البراءات الموضوعي قد أثارت قلقا كبيرا وأن لديه اعتقادا راسخا بأن إنشاء تلك المعاهدة ستعود بالفائدة على كافة الدول الأعضاء وأضاف قائلا إن الويبو هي المنتدى المناسب لإعداد مثل ذلك النوع من التشريع في مجال البراءات وتوحيده. وأيد الوفد الرأي القائل بأهمية إيجاد سبيل للتقدم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالدول الأعضاء كلها وشجع تلك الدول على المساهمة في إحراز تقدم إيجابي في إطار جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالأنشطة والتطورات التي تمت على الصعيد الوطني، أفاد الوفد بكل سرور بأن النرويج ستنضم إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في غضون سنة ٢٠٠٦ أو بداية سنة ٢٠٠٧. بيد أن الوفد أشار إلى أن مشاغل كبيرة تؤرقه بشأن نظام الرسوم لوثيقة جنيف، الذي لم يتم تكييفه بالقدر الكافي مع عمليات مكتب النرويج للرسوم والنماذج وغيرها من المكاتب المماثلة في بلدان الشمال الأوروبي. وفي يونيه/حزيران ٢٠٠٦، استضافت النرويج مجموعة من ١٢ متدربا بالتعاون مع أكاديمية الويبو، وعلى غرار السنوات الماضية، تم الاحتفال أيضا باليوم العالمي للملكية الفكرية في مكتب النرويج للبراءات. وأفاد الوفد مختتما مداخلته بأن معدل الطلبات الوطنية بشأن البراءات قد ارتفع في سنة ٢٠٠٥ بالتوازي مع التوجه الإيجابي في الإيداعات المقدمة بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات.

١٠٨- وأيد وفد بولندا البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وبلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وهنأ المدير العام وموظفي الويبو على التقارير المقدمة التي تجسد ما أحرزته المنظمة من تقدم وما حققته من نتائج خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأعرب عن تقديره مشيراً إلى شفافية تلك الوثائق. وفيما يتصل بخطة العمل الجديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، عبر مجدداً عن تأييده لمواصلة عملية تنسيق قانون البراءات في الويبو بغية تحسين جودة البراءات والحد من عبء العمل. كما سلط الأضواء على جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومسألة تمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بصفتهما مسألتين مهمتين وأعرب عن تأييد بلده لأنشطة اللجنة وعن أمله أن تتخذ جمعيات الدول الأعضاء في الويبو قراراً بشأن تمديد ولاية اللجنة لسنة ٢٠٠٧ بهدف تمكينها من مواصلة عملها. وعبر أيضاً عن تأييده لمواصلة المناقشات بخصوص جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وعن اعتقاده أن هذه المناقشات من شأنها الخلوص إلى نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وعقد الأمل على التوصل إلى حل وسط وتحقيق توازن سليم بين المصالح المجسدة في جدول الأعمال بشأن التنمية والحاجة إلى النهوض بحماية الملكية الفكرية والاستمرار في تعزيزها على الصعيد العالمي. وقال إن بلده ملتزم بالعمل بشكل بناء على تلك المسائل وإنه يبدي استعداده للتوصل إلى حل وسط بغية المضي قدماً. وأبدى أيضاً سروره للتقدم المحرز في إطار الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي وافق على عدد من التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية للمعاهدة. وأحاط الحضور علماً بمداولات الفريق العامل المؤقت المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد وأيد الاقتراح الداعي إلى مواصلة هذا العمل خلال سنة ٢٠٠٧. وعبر أيضاً عن ثقته في أن من الممكن تعزيز حماية حقوق فناني الأداء في الميدان السمعي البصري وأن هذه المسألة ستظل مدرجة في جدول أعمال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو خلال سنة ٢٠٠٧. وشدد أيضاً على أن تعاون بلده مع الويبو يواكب البرامج الوطنية الرامية إلى تشجيع الاقتصاد القائم على المعارف والابتكار والأعمال بحيث يصبح أكثر قدرة على التنافس. ومضى يقول إن المكتب البولندي للبراءات شارك مشاركة فعالة في تنفيذ تلك البرامج وبذل جهوداً جبارة للتحول إلى مؤسسة حديثة يتيسر الاستفادة من خدماتها بدرجة أكبر وتساهم في نشر المعارف بشأن حماية الملكية الصناعية. وفي هذا السياق، استطرد قائلاً إن الأنشطة تشمل في جملة أمور تنظيم الاحتفالات باليوم العالمي للملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو والمفوضية الأوروبية واستضافة معرض منظم بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية وتنظيم ندوة إقليمية لدول البلطيق خلال سنة ٢٠٠٥ ومائدة مستديرة للمتابعة بشأن تبادل الخبرات والممارسات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ في إطار مؤتمر INTELTRANS لسنة ٢٠٠٦. وفيما يخص التطورات التشريعية الأخيرة في بولندا، سلط الأضواء على تعديلات قانون الملكية الصناعية والقانون بشأن إيداع طلبات البراءات الأوروبية وآثار البراءات الأوروبية في جمهورية بولندا مشيراً إلى وضع مسودة التعديلات وطرحها على وزارة الاقتصاد للتشاور بشأنها. وأضاف قائلاً إن المسودة تشمل عدداً من القواعد الرامية إلى تبسيط إجراءات منح حقوق استئثارية في الاختراعات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وتسريعها في مكتب البراءات. وأوضح قائلاً إن التعديلات انبثقت عن الحاجة إلى مواصلة تكييف القانون البولندي مع القانون الأوروبي والوفاء بالالتزامات بناء على الاتفاقات الدولية من جهة والحاجة إلى تبسيط أعمال المكتب وفقاً لما تطالب به أوساط المخترعين ووكلاء البراءات من جهة أخرى. واختتم كلمته محيطاً الجمعيات علماً بأن بلده استهل الإجراءات اللازمة للتصديق على اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ومعاهدة قانون العلامات.

١٠٩- وتوجه وفد جمهورية مولدوفا بالشكر للمدير العام ولموظفي الويبو على تحضيرهم الجمعيات وأشار أنه يرحب بجهود الويبو الموجهة نحو إحياء قدراتها المؤسسية وتعزيز دور الملكية الفكرية في

النمو الاقتصادي والمساهمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في التنمية المستدامة في أنحاء العالم أجمع. وقال إن مولدوفا تتمنى إبقاء جدول الأعمال بشأن التنمية على طاولة البحث من دون الإضرار بمسؤوليات المنظمة الأخرى بموجب صكوكها التأسيسية، وإنه يأمل إحراز التقدم في الجمعيات حول المسائل الحساسة كمعاهدة قانون البراءات الموضوعي ومعاهدة هيئات الإذاعة. ورحب بنجاح مساعي الويبو مؤخراً لتطوير إطار قانوني دولي حديث يتيح نفاذاً أكبر لنظام الملكية الفكرية ليس فقط للبلدان المتقدمة بل أيضاً للبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وأفاد الوفد أن مولدوفا عضوة في أغلب المعاهدات والاتفاقات التي تديرها الويبو وأنها ترحب باعتماد تعديل البعض منها. وأضاف أنها تدعم أيضاً عملية الإصلاح الدستوري. وأعلن الوفد في هذا السياق سن القانون XVI-89 بتاريخ ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ حول قبول التعديلات على اتفاقيات الويبو. وأعلن أيضاً أن مولدوفا وقعت معاهدة قانون العلامات بنصها المعدل مباشرة بعد اعتماده، وأنها الآن في طور عملية التصديق عليها. وأفاد الوفد بتزايد انخراط وكالة الدولة لشؤون الملكية الفكرية في جمهورية مولدوفا AGEPI في الأنشطة الموجهة لتعزيز تحويل المعارف إلى سلع وخدمات متوافرة وعالية الجودة. وبيّن أنه في هذا الإطار وبالتعاون مع أكاديمية العلوم المولدوفية ومؤسسات البحث والتطوير والجامعات قامت الوكالة بتنظيم أنشطة متعددة لتحسين فهم نطاق واسع من أصحاب المصالح لأهمية الملكية الفكرية في التنمية التكنولوجية والنمو الاقتصادي. وقال إنه لهذه الغاية تم أيضاً تأسيس ناد للأعمال يضم جماعات الأعمال والأبحاث. وفي ما يخص حماية الملكية الفكرية وإنفاذها، بيّن الوفد أن حكومته تعمل جاهدة لتحسين قوانين الملكية الفكرية وقواعدها المعنية، منسقةً إياها مع آخر تطورات القانون الدولي. ومضى الوفد مشيراً أن أكثر الأنشطة وضعاً للمعايير جرت ضمن خطة عمل الاتحاد الأوروبي ومولدوفا المشتركة وانصبت على ضمان تطابق التشريع المحلي مع المعايير الأوروبية والدولية. وأعلن أنه يجري حالياً تحضير مشروع قوانين جديدة حول براءات الاختراع، والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وحماية أصناف النباتات المتنوعة. وأورد الوفد أنه بالإضافة إلى ذلك يجري تحديث أنظمة حق المؤلف والحقوق المجاورة وشكر الويبو على المساعدة التي تمنحها لوضع مشروع تشريع حق المؤلف في مولدوفا. وأشار الوفد أيضاً إلى ندوة دون إقليمية حول حق المؤلف والإذاعة ستنظم بالتعاون مع الويبو والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين CISAC. وقدر الوفد عالياً عمل الويبو على الصعيد العالمي إزاء التقليد والقرصنة وحث اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ على مواصلة عملها. وشدد على بقاء مسألة الإنفاذ في أعلى سلم أولويات الحكومة المولدوفية وعلى تطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي وأحكام اتفاقية تريبس حول الإنفاذ ضمن الخطة الوطنية التي تعدها وكالة الدولة لشؤون الملكية الفكرية. وأفاد الوفد في هذا السياق باتخاذ الإجراءات لضمان التعاون الفعال بين المؤسسات الوطنية المنخرطة في أنشطة مناهضة التقليد والقرصنة وبقرب تشكيل لجنة وطنية تعنى بشؤون إنفاذ الملكية الفكرية. وبيّن إدراج عقوبات لانتهاك حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون الجزائي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في سبيل تحديث إنفاذ حق المؤلف، ومن المرتقب اعتماد مشروع قانون ينص على عقوبات جزائية لانتهاك الملكية الصناعية قبل انتهاء ٢٠٠٦. ومن ثم شدد الوفد على لزوم التدريب وبناء قدرات الموظفين في وكالة الدولة لشؤون الملكية الفكرية وشكر الويبو على تنظيمها عدة دورات تدريبية وإتاحتها المنشورات. واختتم الوفد كلمته بتأكيد دعمه الكامل للدول الأعضاء في سبيل تشخيص أفضل الحلول للمسائل قيد النقاش.

١١٠- وأعرب وفد سانت كيتس ونيفس عن سروره لتمثيله لأول مرة في الجمعيات بعد تقديم صكوك بلده للانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ سنة ونيف فقط. وأفاد الوفد أن سانت كيتس ونيفس قد استفادت من دعم الويبو حتى الآن في عدة ندوات نظمت في مجالات العلامات التجارية والبراءات والبيانات الجغرافية والأصناف النباتية؛ وفي التزويد بأجهزة الحاسوب وتقديم المساعدة في

مجال الأتمتة؛ والتدريب بما في ذلك التدريب الذي تلقاه القضاة في إطار التحضير للقضايا الممكنة في المستقبل والمتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية بمناسبة تنظيم كأس العالم للعبة الكريكت في سنة ٢٠٠٧. وتطلع الوفد إلى التنفيذ المتواصل والامتثال لاتفاق التعاون المبرم في أنتيغوا في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ بين الويبو وحكومات بلدان جزر الكاريبي. وأفاد الوفد بأن ثمة جهودا جارية لسن تشريع يتوافق واتفاق تريبس في مجالات الرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والأصناف النباتية، ومن المتوقع الانتهاء من سنه عما قريب ليعرض على البرلمان، وإعداد اللوائح التنفيذية بشأن العلامات التجارية وقوانين البراءات للتمكين من إدارتها على أحسن وجه وإتاحة تثبيت برنامج الويبو الحاسوبي لتسجيل العلامات التجارية والبراءات. وأفاد الوفد بالمشاركة المقبلة لحكومته في الاجتماع الوزاري واجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في بربادوس، وبالتركيز المتواصل على إذكاء وعي الجمهور بشأن حقوق الملكية الفكرية وأهمية الملكية الفكرية بوصفها أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١١- وأعرب وفد سانت لوسيا عن امتنانه للمدير العام وموظفي الويبو للدعم المتواصل المقدم لتطوير نظام الملكية الفكرية الوطني. ولفت الانتباه إلى استفادة بلده منذ سنة ٢٠٠٤ من الأنشطة التالية: الندوة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الموجهة إلى موظفي الشرطة والجمارك وحلقة العمل التدريبية الإقليمية للويبو بشأن العلامات التجارية الموجهة إلى موظفي مكاتب الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي التي عقدت في جامايكا والندوة دون الإقليمية بشأن الملكية الفكرية التي استهدفت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي عقدت في سانت لوسيا ونظمتها الويبو والوكالة الكاريبية لتنمية الصادرات في بربادوس واستضافتها وزارة التجارة والاستثمار وشؤون المستهلكين في سانت لوسيا وحلقة العمل بشأن التصنيف بموجب اتفاقي نيس وفيينا وحلقة العمل الإقليمية بشأن الرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية التي عقدت في سانت لوسيا وحلقة عمل الويبو الإقليمية لمخاطبة الجماهير الموجهة إلى موظفي مكاتب الملكية الفكرية الكاريبية التي عقدت في جامايكا. وأشار أيضاً إلى التحديات العديدة التي تواجهها بلدان المنطقة أثناء محاولتها تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وقال إن السياسات والممارسات الملائمة بشأن تطوير الملكية الفكرية وإدارتها تكتسي أهمية حاسمة في إطار هذه المساعي. وفي هذا المضمار وفي ضوء توحيد السوق والاقتصاد في الاتحاد الكاريبي سنة ٢٠٠٦، شدد على إمكانية تعزيز دور الويبو ومواجهة المتطلبات الوطنية والإقليمية بشكل أكبر. وأعلن أيضاً أن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون البراءات هو قيد الاستعراض في الوقت الحالي وشدد على ضرورة تدريب الموظفين لضمان فعالية إدارة التشريعات ووضع برنامج لتوعية الجمهور يستهدف عدة قطاعات. واختتم بيانه قائلاً إنه يتطلع إلى تعزيز التعاون مع الويبو في المستقبل.

١١٢- وأعرب وفد سيشيل عن تقديره لما تقدمه الويبو من دعم عبر "سياسة الشمول" التي استهدفت النهوض والارتقاء بعملية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها وتمخضت عن أنشطة شملت في جملة أمور المساعدة التقنية التي تسمح بالنفاذ الإلكتروني إلى كتيبات معاهدة التعاون بشأن البراءات وتوفير المعلومات عن أتمتة المكتب الوطني للملكية الفكرية في ظل نظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS) والمشاركة في أنشطة التدقيق الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية التي شاركت في تنظيمها الويبو والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وساعدت على إذكاء الوعي في مجال الملكية الفكرية وأرست القاعدة لتطوير سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية والمشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات. وقال إن اليوم العالمي للملكية الفكرية شهد أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز الوعي بفائدة الملكية الفكرية في الحياة اليومية وفي مجال تنمية البلد من الناحية الاقتصادية بالتركيز تركيزاً خاصاً على حماية حقوق الملكية

الفكرية واحترام مالكي أصول الملكية الفكرية المسجلة. وأشار إلى استعداد بلده لتنقيح التشريعات الوطنية المتصلة بالموضوع لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية في إطار الخدمات التي تتيحها الويبو للدول الأعضاء فيها. وأعرب عن تطلعه إلى ضمان حسن توازن المفاوضات والمناقشات بشأن المسائل المطروحة في جدول الأعمال ومضى يقول إنه يتوقع احتمال تقديم اقتراحات وتوصيات شاملة إلى الجمعية العامة المقبلة. وأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعن ثقته ببحث جميع المشاغل المعبر عنها بحثاً ملائماً.

١١٣- وأشار وفد سنغافورة إلى ارتفاع مستوى التعاون بين سنغافورة والويبو، من قبيل تنظيم المؤتمر الدبلوماسي للمعاهدة المعدلة بشأن قانون العلامات التجارية، المعروفة الآن بمعاهدة سنغافورة، وقد استفادت من ذلك التعاون كل من سنغافورة والدول الأعضاء في الإقليم منذ افتتاح مكتب سنغافورة. وأفاد الوفد بأنه ينبغي للبلدان تعليم شعوبها وتمكينها من خلال الانتفاع بنظام الملكية الفكرية للرفع من القدرة الابتكارية الفردية وأعرب الوفد عن تقديره للفرص التي أتاحتها الويبو للوفاء بذلك المبدأ النبيل. وأبرز الوفد بعض التظاهرات التي تمت في سنة ٢٠٠٦ والتي كانت بمثابة معالم بالنسبة لسنغافورة في إطار علاقتها بالويبو والتزامها بتعزيز الملكية الفكرية في سنغافورة وترسيخها. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التي اعتمدت بتوافق الآراء في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٦، وأعرب الوفد عن تقديره لتعاون أصحاب المصلحة القيم لتمكين سنغافورة من تحقيق أهدافها من خلال تنظيم مؤتمر ناجح. وعقد الوفد الأمل على أن تمهد تلك التظاهرة السبيل لعقد مؤتمرات دبلوماسية أخرى في إقليم آسيا وذلك عرفانا بتزايد المشاركة الدولية وأهمية الملكية الفكرية في إقليم بلدان آسيا والمحيط الهادئ وبين البلدان النامية. وفيما يتعلق بمبادرات الملكية الفكرية، أعلن الوفد أنه على غرار رؤساء مؤتمر الملكية الفكرية المنعقدة في سنغافورة في ٢٠ و٢١ سبتمبر/أيلول، أقدمت كل من سنغافورة وهونغ كونغ وأستراليا على إطلاق برنامج جديد لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ وتنمية مهاراتها وأدواتها ومواردها لتنظيم حملات لتعليم الجمهور وإذكاء وعيه من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية وإنفاذها. وفي مجال التعليم المتواصل، أعلن الوفد عن أن أكاديمية سنغافورة للملكية الفكرية نظمت بنجاح منتداها العالمي الأول في مجال الملكية الفكرية وأن المؤتمر الأوروبي الآسيوي الرابع بشأن المعلومات المتعلقة بالبراءات لسنة ٢٠٠٦ قد تم تنظيمه بالاشتراك مع المكتب الأوروبي للبراءات في الأسبوع السابق. وأضاف الوفد أن ورشتي عمل قد تم تنظيمهما أيضا بالاشتراك مع الويبو في سنغافورة، وأن ورشة عمل أخرى ستتبع عما قريب بشأن صياغة سندات البراءات. وعلى الصعيد التشريعي، أفاد الوفد بأن سنغافورة بصدد دراسة إمكانية إدخال تعديلات على تشريعها الخاص بالبراءات حتى يواكب التغييرات المدخلة على معاهدة التعاون بشأن البراءات وإلغاء الأحكام الحالية المتعلقة بالعهود المقيدة. وأعلن الوفد أيضا أن سنغافورة في سبيلها إلى تعديل تشريعها الخاص بالعلامات التجارية بهدف إنفاذ أحكام معاهدة سنغافورة. ولخص الوفد مفيدا بأن السنة الماضية كانت سنة مثمرة بالنسبة للعلاقة بين الويبو وسنغافورة، مع التعاون الناجح بشأن المؤتمر الدبلوماسي والمؤتمرات الإقليمية وأفاد أن سنغافورة ستواصل دعم أنشطة الويبو المقبلة.

١١٤- وأعرب وفد سلوفاكيا عن شكره للويبو على أنشطتها العديدة التي قامت بها لنزع الغموض عن الملكية الفكرية على مستوى عامة الجمهور، متيحة هذا المجال المعقد في متناول الجميع عبر إذكائها وعيهم به. وقد لحظ تقرير أداء البرنامج واستعراض تطبيق البرنامج بوضوح إنجاز الأهداف المرسومة، وقدم خلاصة شفافة للأنشطة المنفذة. وعبر الوفد عن امتنانه لجهود الأمانة في تحسين الشفافية ولاشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ورحب بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات التي تضمن عبر مشاركة مندوبين عن الدول الأعضاء وممثلين عن الأمانة، تحقيق أهدافها

بفعالية وشفافية. وعبّر الوفد عن ارتياحه لاعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦، وعن ثقته أن هذه المعاهدة ستتيح مزيدا من التبسيط ومن الترشيد في مجال تسجيل العلامات التجارية. وبالنظر للدور المهم الذي تضطلع به لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أثنى الوفد على التقدم المحرز السنة الماضية وأبرز أهمية مواصلة النقاش في هذا المجال. وقال الوفد إن تطبيق الوسائل الناجعة لحماية حقوق الملكية الفكرية أصبح مهماً بحد ذاته في البيئة الرقمية، ولذلك أشادت جمهورية سلوفاكيا بموقف الويبو الراسخ والنتائج التي حققتها، ورحبت بانخراطها المتنامي في ميدان أسماء الحقول وبأنشطتها فيه عبر مركزها للتحكيم والوساطة. وأكد الوفد على مواصلة الجهود المبذولة في جمهورية سلوفاكيا لإذكاء وعي الجمهور بأهمية الملكية الفكرية ودورها الاستراتيجي لنمو الأعمال والاقتصاد. وقال إن أحد أهم أهداف مكتب الملكية الفكرية على المدى الطويل كان مشاركته الشركات في تكوين استراتيجياتها للملكية الفكرية وإدماجها في خطة تجارية شاملة. وأفاد أن المكتب كان انتهى من افتتاح عدد من المراكز المصغرة للاتصال والإعلام ومراكز المعلومات المتعلقة بالبراءات في سبيل تكثيف الاتصال بالجمهور بأكبر قدر ممكن، وكان دورها الرئيسي يكمن في الإجابة عن الأسئلة الأساسية، والإعلام عن السبل الممكنة لحماية الملكية الفكرية، وتوفير المنشورات الأساسية حول الملكية الفكرية. وبيّن أن المكتب في سعيه للتأكيد على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقدم جمهورية سلوفاكيا الاجتماعي والاقتصادي، كان يتعاون بنجاح كبير مع الوكالة الوطنية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة ومع غرف التجارة عبر تبادل المعلومات حول أنشطة التثقيف في هذا الخصوص، وكان يبذل جهداً كبيراً لتوفير آخر المعلومات وأكثرها صلةً بموضوع البحث. وتكلم الوفد عن انضمام مكتب الملكية الفكرية في ٢٠٠٦ إلى الويبو وسائر مكاتب الملكية الفكرية في الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية عبر تظاهرات مهنية وثقافية متنوعة. ولكي يبقى المكتب مواكباً لآخر التطورات القانونية عمد إلى تحضير مشروع قانون حول نماذج المنفعة ورفعه إلى الحكومة لتوافق عليه، وجرى العمل أيضا على تعديل تشريع البيانات الجغرافية. وأكد الوفد على أهمية التعاون الجاري مع الويبو لتعزيز حقوق الملكية الفكرية في جمهورية سلوفاكيا وأبرز في هذا الصدد الوقع الإيجابي للندوة الدولية حول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها الناجح بالتعاون مع الويبو خلال صيف ٢٠٠٦ في براتيسلافا.

١١٥- وتقدم وفد السودان بالشكر للمدير العام والتهنئة على خطابه الضافي وكذلك تقدم بالشكر والتقدير إلى الأمانة على الجهد المبذول وعلى الوثائق الممتازة التي قدمت في هذه الاجتماعات وعلى الدور المرموق الذي تلعبه المنظمة في رعاية ودفع عملية الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار ورعاية المبدعين في كل أنحاء العالم. وقال إن وفد السودان يؤيد ما جاء في مداخلة وفد نيجيريا منسق المجموعة الأفريقية الذي أجمل في مداخلته الضامنة كل هموم وتوقعات الدول الأفريقية. وأشاد بأنشطة المنظمة في تنفيذ وتوفير الحماية الفعالة للملكية الصناعية والفكرية للمساعدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول عامة والدول النامية على وجه الخصوص، خاصة وأن العالم ككل يتجه الآن إلى بناء اقتصاد جديد ومتكامل قوامه الإنتاج والإبداع العقلي والفكري، مرتكزا على بنية تحتية راسخة وقدرات بشرية وتقنية ملموسة. وقال الوفد إنه في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور يؤمن بأن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور قد أحرزت تقدماً فعليا نحو وضع إطار دولي أكثر شفافية وقوة وقد أحرزت بالفعل نتائج ملموسة. وقال إنه يتطلع إلى المزيد. وأشاد بالدور القيم الذي قامت وتقوم به المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية حيث نظمت منتدى استشاريا في زمبابوي بغرض إعداد ومراجعة ومناقشة وصياغة أداة تشريعية قانونية للدول الأعضاء بالمنظمة بصفة خاصة وللدول الأفريقية بصفة عامة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وتقدم بالشكر أيضا للجهود التي بذلت من قبل

الويبو والمتمثلة في إعداد برامج تعزز الحماية للملكية الفكرية للدول النامية والاستغلال التجاري لـــها وقد تعهدت الويبو بمساعدة اللجان الوطنية التي أنشئت في كثير من الدول الأعضاء وذلك من خـــلال الدعوة التي قدمت لإنشاء مثل هذه اللجان حين انعقاد الدورة المنعقدة بكمبالا بأوغندا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ وقد كان من أهم أغراض إنشاء تلك اللجان الإعداد والتحضير لاستراتيجيات قومية تعنى بشأن الملكية الفكرية. وفي الختام، أبدى الوفد رغبته في التعبير عن شكر بلده وامتنانه لحكومة وشعب سنغافورة لما قدماه من جهد ومساعدة عظيمة أدت جميعها إلى إنجاح المؤتمـــر الدبلوماســـي المعنـــي باعتماد نصّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات.

١١٦- وعبر وفد سوازيلند عن ارتياحه للدعم والمساعدة اللذين تلقاهما من الويبو، وخاصة فـــي مـــا يتصل بتقييم احتياجات مكتب الملكية الفكرية من الأتمتة وتوفير الموارد. وتحدث عن الاهتمام الكبـــير في مجالات المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وعن أهمية دراســـة مؤسســـات البحـــث والتطوير وأنظمة الصحة وسبل الاستفادة من الطب التقليدي في مكافحة الأمراض الجديدة وفي نفـــس الوقت ضمان سداد الإتاوات المالية للمجتمعات والجماعات التي تمتلك هذه المعارف. وأعرب عن أمله تمرير البرلمان تعديلات على تشريعات العلامات التجارية وبراءات نماذج المنفعة والرسوم والنمـــاذج الصناعية في النصف الأول من السنة القادمة، وبيّن أن مشروع قانون جديـــد حـــول حـــق المؤلـــف والحقوق المجاورة يصاغ حاليا، يأخذ في الحسبان نتائج بعثة الويبو لتقييم الاحتياجات. وأفاد قائلا إنـــه عندما تنتهي مراجعة تشريع الملكية الفكرية، سوف يتحقق التطابق الكامل مع الالتزامات الدولية فـــي حقل الملكية الفكرية. وأبدى الوفد امتنانه لتقديم الويبو المزيد من المساعدة مستقبلاً في وضع مشـــروع التشريع حول البيانات الجغرافية وتصاميم الدوائر المتكاملة والمنافسة غير المشـــروعة فـــي مجـــال الفحص والإنفاذ؛ ولتقديمها أيضاً الندوات لتكوين الدراية لدى أصحاب المصالح بأهمية الملكية الفكريـــة أداةً للتنمية الاقتصادية. وشدد الوفد على التزامه بمبادرات الويبو كافة لتعود الملكية الفكريـــة بالفـــائدة على كل من أصحاب الحقوق والمنتفعين بها، بقيود أقل.

١١٧- وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وبلغاريا ورومانيا المنضمتين إلى الجماعة، وأكـــد الوفد من جديد دعم السويد لوضع نظام دولي للملكية الفكرية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية لكافة الدول الأعضاء وشدد على التزام تلك الدول بالتعاون المتعدد الأطراف عامة ومع الويبو خاصة. وأعلن الوفد عن التزام السويد بمتابعة العمل بشأن المقترحات لوضع جـــدول أعمـــال بشـــأن التنمية للويبو وأشاد بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المؤقتة في هذا المجال وأيدها. وفيما يتعلق بتقـدم العمل الجاري في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعـــارف التقليدية والفولكلور، قال الوفد بأن السويد رحبت بتنفيذ مبادرة إنشاء صندوق للمســـاهمات الطوعيـــة وشجع الأطراف الأخرى للانضمام إليه كمانحين. وأردف الوفد قائلا بأن السويد ظلت ملتزمة بالموافقة على خطة العمل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعرب الوفد عن الأهمية الكبرى التي توليـــها السويد للتقدم المحرز بالنسبة لمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي الرامية إلى وضـــع نظـــام دولي للبراءات أكثر جدوى من حيث التكاليف وأفسح نفاذا وتحسين نوعية البراءات والتقليـــص مـــن ازدواجية العمل. وفي مجال العلامات التجارية مضى الوفد يقول إن السويد رحبت بالاعتماد النـــاجح لمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات وأيدت مواصلة استعراض نظام مدريد وفقا لاقتراح الفريـــق العامل المخصص المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات. ورأى الوفد بـــأن تلك الجهود كانت كلها مهمة وتعدّ خطوة إلى الأمام صوب إجراءات مبسطة وفعالة لعمليات تســـجيل العلامات. وأعرب الوفد عن ارتياح السويد لتوصية اللجنة الدائمة المعنية بحـــق المؤلـــف والحقـــوق المجاورة بشأن تنظيم مؤتمر دبلوماسي من ١١ يوليه/تموز إلى ١ أغسطس/آب ٢٠٠٧ حول معـــاهدة

لحماية حقوق هيئات الإذاعة وتأييدها الكامل لتلك التوصية. واعتبر الوفد العمل في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ مهما وأيد عقد اجتماعات للجنة على فترات مناسبة خلال فترة السنتين القادمتين. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير للتعاون مع المكتب الدولي في إطار تنظيم البرامج السنوية الثلاثة الممولة من الوكالة السويدية للتنمية الدولية المتعلقة بمختلف جوانب الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي، وكانت تلك البرامج كما يلي: برنامج بشأن حق المؤلف، وبرنامج بشأن الملكية الصناعية وبرنامج مخصص للبلدان الأقل نموا. وفيما يتعلق بالتطورات التي طرأت في السويد، أفاد الوفد بأن البرلمان السويدي قد وافق على الاتفاق بشأن تطبيق المادة ٦٥ من اتفاقية البراءات الأوروبية – المعروفة باتفاق لندن – وعدل قانون البراءات السويدي من أجل تنفيذ الاتفاق. وأضاف الوفد موضحا أن الحكومة السويدية ستحدد تاريخ إيداع صك التصديق وبالتالي بدء تنفيذ تعديلات قانون البراءات. وأفاد الوفد أنه منذ ١ فبراير/شباط ٢٠٠٦، وافق المكتب السويدي للبراءات والتسجيل على الطلبات المقدمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي أودعت إلكترونيا. وأردف الوفد مفيدا بأنه إلى غاية سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ أودع ما يقارب ٤٠٪ من الطلبات المقدمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات إلكترونيا. وعلاوة على ذلك، مضى الوفد يقول، سيتم تقليص رسوم الطلبات بالنسبة لطلبات البراءات الوطنية بنسبة ٢٥٪ ابتداء من ١ أكتوبر/تشرين الأول، أي ستقلص الرسوم بمبلغ ١ ٠٠٠ كورونة سويدية أو ما يقارب ١٣٥ دولار أمريكي. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة التعاون الناجح في إطار الويبو بشأن إقامة نظام دولي للملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة الجميع.

١١٧- وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به ممثل المجموعة باء وأعرب عن رغبته في إبداء بعض الملاحظات التمهيدية بشأن المسائل المطروحة في جدول أعمال الجمعيات. وبادئ ذي بدء، أشاد بنجاح المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات وأضاف قائلاً إن التعديلات المعتمدة تعتبر إيجابية جداً. وأصر على التشديد على ما تحلت به مختلف المجموعات الإقليمية لدى مشاركتها في المفاوضات من روح جيدة ساهمت مساهمة حاسمة في نجاح هذا المؤتمر. وأعرب أيضاً عن تقديره للأعمال التي أنجزتها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتأييده لوضع معاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة وإبرامها. ومضى يقول إن تنسيق قانون البراءات الموضوعي يبقى هدفاً مهماً بالنسبة إلى بلده لأن من مصلحة جميع الجهات المعنية ضمان تحسين جودة البراءات والحد من ازدواج الأعمال المنجزة في المكاتب وتعزيز إتاحة نظام البراءات ووضع معايير للبحث أكثر اتساقاً. وعليه، رأى أن من الأهمية بمكان التمكن من مواصلة الأعمال في هذا المجال ضمن الويبو في المستقبل غير أنه أعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى وضع برنامج للعمل يفيد اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات خلال شهر أبريل/نيسان الماضي. وعبر عن سروره للتدابير العملية التي تسنى تنفيذها مثل استحداث خدمات للنفاذ الرقمي إلى الوثائق ذات الأولوية وتأييده لاعتماد هذا التدبير. ومن جانب آخر، أيد أنشطة الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وخص بالذكر الاقتراحات المقدمة بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات (انظر الوثيقة PCT/R/WG/8/7). وأكد أن للملكية الفكرية دوراً إيجابياً في مجال التنمية وأيد في هذا السياق أنشطة المنظمة ولا سيما الأنشطة المتعلقة بإدارة نظم التسجيل الدولي وتطوير القانون. ومع ذلك، أعرب عن استيائه لعدم التمكن من تحقيق نتائج ملموسة تعرض على الجمعيات الحالية على الرغم مما أبدته بلدان عديدة من بينها سويسرا من مرونة خلال اجتماعات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واستدرك قائلاً إنه يظل ملتزماً بالسعي إلى إيجاد حل يسمح في النهاية بإحراز التقدم في تناول المقترحات المقدمة في إطار عمليات الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية واللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ولفت النظر إلى أن الحل الذي

يربط العمليات بالمضمون مثل الاقتراح الذي قدمته قيرغيزستان أثناء الاجتماع الثاني للجنة المذكورة هو الحل الوحيد الذي يسمح بإحراز التقدم في إطار هذه الأعمال. ورأى أن من الضروري إدراج هذين العنصرين في كل قرار يحتمل اتخاذه خلال الأسبوع الجاري من أجل مواصلة العمل على جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ثم أعرب عن أسفه لأن الفريق المعني بالملكية الفكرية التابع لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة استبعد احتمال توسيع نطاق السياسات الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول لكي تشمل أسماء البلدان بالاستناد إلى عدم توفر إطار قانوني دولي. وفي الواقع، ارتأى أن الإطار القانوني الدولي الحالي للبيانات الجغرافية التي تضم أسماء البلدان (ولا سيما اتفاق تريبس) يكفي إلى حد كبير للسماح بتوسيع نطاق السياسات الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول حتى تشمل أسماء البلدان. وألح في الطلب إلى الويبو أن تتابع تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها الجمعية بشأن أسماء المنظمات الحكومية الدولية وأن تشارك مشاركة فعالة في ذلك ولا سيما ضمن هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة في دورتها المزمع عقدها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ في ساو باولو. وفضلاً عن ذلك، أعرب عن ارتياحه لما أنجزته لجنة البرنامج والميزانية من أعمال خلال السنة الماضية. ورأى أن الآلية الجديدة التي تزيد من فرص مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعتهما تمثل تطوراً مفيداً وأيد بالتالي اعتمادها. وأشاد بتدعيم شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة التي يستحسن ضمان مواردها واستقلالها لكي تؤدي مهامها حسب الأصول. وفي هذا السياق، أعرب عن سروره لإنشاء لجنة التدقيق وما أسدته من مشورة مفيدة جداً إلى الدول الأعضاء وارتأى أن من المستحسن بحث مهمتها وإجراء ما قد يلزم من تكييف لتنسيقها مع مهام المدقق الداخلي والمراجع الخارجي للحسابات وضمان تزويد اللجنة بالموارد الكافية لأداء المهام المسندة إليها بهدف تعزيز فعاليتها. واطلع باهتمام على المعلومات التي أتاحتها الأمانة عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعرب عن سروره للحصول على تقدير الوحدة في هذا المضمار بناء على طلب المجموعة باء. ثم أشار إلى الأنشطة الرئيسية المنظمة في مجال الملكية الفكرية خلال النصف الأول من السنة الجارية. وعلى الصعيد الوطني، لفت الانتباه إلى مواصلة تنقيح القانون السويسري بشأن البراءات مما سمح له بإيداع وثيقتي التصديق على وثيقة تنقيح الاتفاقية بشأن البراءات الأوروبية والاتفاق بشأن لغات المكتب الأوروبي للبراءات في يونيه/حزيران ٢٠٠٦. وأضاف قائلاً إن البرلمان ينظر في المجموعة الثانية المقترح تنقيحها التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في ضمان حماية ملائمة للاختراعات البيوتكنولوجية مع وضع قيود واضحة بهدف تجنب عرقلة البحوث وتحقيق التوازن المناسب بين مصالح أصحاب البراءات ومصالح المجتمع ككل. وعلاوة على ذلك، قال إن بلده أودع في فصل الربيع الماضي وثيقة التصديق المتصلة بالتعديل المؤرخ في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ على اتفاق تريبس الذي يسمح من الناحية القانونية بتنفيذ قرار منظمة التجارة العالمية الصادر في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٣ بشأن تمكين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تصنع المستحضرات الصيدلانية من جعل قوانينها الوطنية تنص على تراخيص إلزامية لتصنيع المستحضرات الصيدلانية المشمولة بالبراءات وتصديرها. وفي مجال حق المؤلف، أحاط أيضاً الجمعيات علماً بمواصلة تنقيح القانون السويسري بشأن حق المؤلف الذي يرمي إلى ضمان حماية متوازنة تستجيب لمتطلبات مجتمع المعلومات. ومضى يقول إن التدابير المقترحة تهدف إلى المحافظة على توازن عادل بين مصالح مختلف الجهات الفاعلة المعنية مشيراً إلى المبدعين والاقتصاد الثقافي والمنتفعين بالمصنفات والخدمات المشمولة بحماية حق المؤلف ومجتمع المعلومات بصفة عامة. وأوضح قائلاً إن هذا التنقيح سيمكن بلده فيما بعد من التصديق على معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت (معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي). واسترسل قائلاً إن المعهد الفدرالي للملكية الفكرية طور أنشطة مركز الاتصال المعني بالتقليد والقرصنة خلال هذه السنة ووضع بالتعاون مع الغرفة الدولية للتجارة (سويسرا) برنامج مكافحة التقليد والقرصنة الذي يحمل

شعار "القضاء على القرصنة". ثم استعرض مختلف المحافل الدولية التي واصل بلده المشاركة فيها مشاركة فعالة وخص بالذكر في إطار منظمة التجارة العالمية استمرار سويسرا وعدة دول أخرى أعضاء في المنظمة في النهوض بتحسين الحماية الدولية للبيانات الجغرافية وخاصة عبر توسيع نطاق الحماية الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من اتفاق تريبس لتشمل المنتجات التي لا تضم النبيذ والكحول. واستطرد قائلاً إنه يواصل مشاركته في الأعمال الدولية المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ضمن الويبو أو محافل دولية أخرى مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو المجلس المعني باتفاق تريبس والتابع لمنظمة التجارة العالمية. وأخيراً، ذكر أن بلده واصل مشروع تعاونه مع فييت نام وتجاوز الإطار الأولي المحدد بالإضافة إلى أنشطته التقليدية المتمثلة في استقبال الوفود في إطار تعاونه مع أكاديمية الويبو العالمية أو المكتب الأوروبي للبراءات أو اتصالاته الثنائية ومشاركته بصفة متحدث في ندوات ذات بعد دولي. وأردف قائلاً إنه تجدر الإشارة بوجه خاص إلى إنشاء مكتب محلي ثان تابع للمكتب الوطني للبراءات في وسط البلد (داننغ) وصدور ثلاثة أفلام عن المعارف التقليدية في فييت نام وإعداد قاعدة بيانات عن الأعشاب الطبية والتصديق على أول منتج في مجال البيانات الجغرافية. ومضى يقول إن المرحلة الثانية من هذا المشروع ستستهل في أوائل سنة ٢٠٠٧. واختتم بيانه قائلاً إن بلده يتوقع بدء مشاريع جديدة للتعاون التقني في وقت قريب عبر المعهد الفدرالي نظراً إلى نجاح هذه التجربة الإيجابية المذكورة.

١١٩- وأعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن امتنانه وشكره للسيد المدير العام على الجهود التي يبذلها باستمرار للنهوض بالملكية الفكرية وتطويرها كما شكر جميع موظفي المنظمة على جهودهم وتعاونهم وخاصة العاملين في المكتب العربي على جهودهم المبذولة لتطوير العمل في مجال الملكية الفكرية في سوريا. وأبلغ بأن الجمهورية العربية السورية تابعت اتخاذ إجراءاتها الفعالة على المستوى الوطني من أجل تعزيز دور الملكية الفكرية في مختلف المجالات. فتحدث عن الإجراءات التي اتخذت على مدى الأعوام الثلاثة السابقة والتي تمثلت في الانضمام إلى وثيقة استوكهولم المعدلة لاتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق وبروتوكول مدريد واتفاق نيس واتفاقية برن واتفاقية روما واتفاقية إنشاء الويبو. وأوضح الوفد أنه بعد دخول معاهدة التعاون بشأن البراءات حيز التنفيذ أصبحت ترد الطلبات التي تعين سوريا للدخول في المرحلة الوطنية وبلغ عدد الطلبات الستين طلباً كما تجاوز عدد طلبات التسجيل الدولي للعلامات وفق اتفاق وبروتوكول مدريد ١ ٥٠٠ طلب. وأضاف قائلا إن التحضير جار للانضمام إلى اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية. وقال إن مشروع قانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية قد أنجز وتمت المصادقة عليه لاستكمال صدوره، وجاء ذلك بعد دراسة وإعداد لمدة عامين لهذا القانون. ونوّه بالاستفادة من الخبرة التي قدمتها الويبو في إعداد القانون. وتحدث الوفد أيضا عن تعليقات المنظمة المستلمة على مشروع قانون البراءات ويتم حالياً إعداد المراجعة النهائية لمشروع القانون بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة. ثم أشار إلى معرض الباسل للإبداع والاختراع الثالث عشر الذي أقيم في مدينة حماة السورية بالفترة من ٢٠ إلى ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، وتزامن موعد اختتام فعاليات المعرض مع الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ وقد شاركت الويبو في تكريم المتفوقين حيث قدمت ميدالية ذهبية للمخترع الأول وميدالية ذهبية لأفضل مخترع شاب. وذكر أن وفد المنظمة المشارك بالمعرض قام بالاطلاع على فعاليات المعرض وأكد على أهمية هذه الظاهرة التي تهدف إلى تشجيع المفكرين والمبدعين من خلال عرض إنجازاتهم وإبداعاتهم أمام الجمهور. وأشار إلى توزيع المنشورات والأقراص المدمجة التي أعدتها الويبو خلال الاحتفال الذي أُقيم بهذه المناسبة. وانتقل الوفد في حديثه إلى مشاركة الجمهورية العربية السورية في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات الذي عقد في سنغافورة خلال الفترة من ١٣ إلى ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٦، حيث تم إبرام المعاهدة واعتماد الوثيقة الختامية وتبني

قرار دبلوماسي تكميلي لمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات ولائحتها التنفيذية والذي طلب من منظمة الويبو والأطراف المتعاقدة أن توفر مساعدة تقنية إضافية ومناسبة تشمل الدعم التكنولوجي والقانوني بغية تعزيز القدرات لدى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل تنفيذ المعاهدة وتمكين البلدان من الاستفادة بالقدر الكامل من أحكام المعاهدة. أما على صعيد تطوير العمل، تحدث الوفد عن تأمين أجهزة الحاسوب الجديدة بهدف تأمين عملية استكمال أتمتة العمل في مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية ويتضمن ذلك الأرشفة الإلكترونية للوثائق وتفعيل العمل برنامج الأتمتة المعتمد من قبل المنظمة وقد قام خبير الأتمتة بزيارة إلى سوريا في شهر يونيه/حزيران هذا العام لدى المنظمة لاستكمال إجراءات العمل بالبرنامج كما قام بدراسة مستلزمات العمل والتي يمكن للمنظمة المساعدة بتأمين متطلباتها بما في ذلك مشروع الربط الشبكي بين الإدارة المركزية والمحافظات بهدف تبسيط إجراءات العمل وتسهيل الإجراءات على المواطنين لكي يصبح بإمكانهم استكمال إجراءات تسجيل العلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية في محافظتهم مما يخفف عليهم عناء السفر. وذكر أيضا تركيب أجهزة الحاسوب في قاعة الإنترنت التي ستصبح متاحة للجمهور وبشكل مجاني وستقدم الخدمات للباحثين والمبدعين والمخترعين تتمثل في إتاحة المعلومات التقنية التي تحويها وثائق براءات الاختراع والموجودة في مختلف قواعد البيانات العالمية وبشكل مجاني. وتحدث عن إعداد أقراص مدمجة تتضمن معلومات كبيرة عن الملكية الفكرية بمختلف اختصاصاتها وذلك بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية وتوسيع المعرفة بمجالاتها، والانتهاء من إعداد موقع البراءات السورية على الإنترنت والذي سينشر كافة أسماء المخترعين السوريين وعناوينهم بهدف تسهيل عملية استثمار البراءات وسيتم ربط هذا الموقع مع الويبو ومع مكتب البراءات الأوروبي. وذكر الإعداد لإحداث مكتبة الملكية الفكرية في العام القادم وسيتم ذلك بالتعاون مع الويبو. وقال إن الجمهورية العربية السورية تعلق آمالاً على هذا الاجتماع السنوي والذي سيناقش مختلف الاتفاقيات والمعاهدات وواقع العمل بها وسبل تطويرها وأمل أن تتمخض هذه الاجتماعات والمناقشات عن نتائج هامة من أجل تحسين أداء الويبو وخاصة في ما يتعلق بالبُعد الإنمائي ودورها في حماية الملكية الفكرية. وقال إنه يؤيد أي تطوير يعود بالنفع على المنظمة ويجعل التعاون الدولي في وضع أفضل لصالح التنمية الاقتصادية. وفي الختام نوه الوفد بالمساعدة القيمة التي قدمتها الويبو وما زالت تقدمها لتطوير العمل حيث قامت بتأمين زيارتين إطلاعيتين لثمانية موظفين إلى كل من مصر والمغرب للاطلاع ميدانياً على تجاربهما كما تم تأمين مشاركة موظفين اثنين في دورات أكاديمية.

١٢٠- وهنأ وفد توغو الأمانة على العمل الممتاز الذي تم إنجازه خلال فترة السنتين المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وعلى تنفيذ البرنامج من ١ يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ وعلى الوضوح الذي اتسمت به الوثائق المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن ارتياحه لتحقيق التوازن المالي دون اللجوء إلى الاحتياطات أو الزيادة في الرسوم بفضل التنفيذ السريع والفعال للتدابير الاقتصادية للإدارة بعد جمعيات ٢٠٠٤. وفي ضوء تطور الحالة المالية، أشار الوفد إلى أن نقاشا مهما جدا يدور على عدة مستويات بشأن عمل المنظمة وسبل تعزيز إدارتها وأجهزة المراقبة التابعة لها والدور المركزي الذي ينبغي للدول الأعضاء تأديته. وأضاف بأن تلك المسائل قد استحثت بذل جهد مشترك من طرف الدول الأعضاء والأمانة والذي سمح باعتماد تدابير ملموسة مثل إنشاء لجنة لتدقيق الحسابات أو إعداد ميثاق للتدقيق الداخلي للحسابات. وعلاوة على ذلك، رحب الوفد بمقترحات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية التي سيسمح تنفيذها على يد المنظمة بالمساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في قمة الألفية للتنمية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. بيد أن الوفد رأى بأنه من الأساسي أن تركز المنظمة جهودها في السنوات المقبلة على إعداد برنامج عالمي للمساعدة على التنمية لفائدة الدول الأفريقية التي تواجه تحديات تقنية غير مسبوقة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية

والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وعقد الأمل على أن يتم إعداد صك قانوني دولي شامل يراعي واقع القارة الأفريقية ومجتمعاتها المحلية التقليدية. وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية للشعوب في مجال الصحة لا سيما الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية بأسعار مقبولة وغيرها من المستحضرات الصيدلانية الأساسية، اعترف الوفد بكافة الجهود التي تبذلها كل من الويبو ومنظمة التجارة العالمية قصد تنفيذ اتفاق تريبس. وفي هذا السياق، أوضح قائلا إن تحسين تنفيذ الأحكام الوطنية المناسبة المتعلقة بذلك الاتفاق ولا سيما تطبيق إجراءاته المرنة، المتخذة في أغسطس/آب ٢٠٠٣، على واقع البلدان النامية يؤكد بأن المجتمع الدولي لديه إرادة واضحة في جعل الملكية الفكرية تساهم في تعزيز الأفكار والابتكارات الجديدة مع الحرص على حصول كل دولة محتاجة على احتياجاتها. وأضاف الوفد مفيدا بأنه بعد إحدى عشرة سنة من توقيع ذلك الاتفاق وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية فإن ما مجموعه ٤٠ مليون حامل لفيروس الإيدز في العالم من بينهم ٦ ملايين هم في حالة صحية خطيرة تستوجب الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية . ولذلك السبب، أردف قائلا، يجب مضاعفة الجهود للإفضاء إلى إقامة نظام لحماية البراءات يهدف إلى إرساء توازن مشروع بين مصالح القطاعين الخاص والعام. وأعرب الوفد من جديد عن تقديره للمنظمة على ما تقدمه باستمرار من مساعدة تقنية ومالية. وفي هذا الصدد، سرد الوفد عدة أمثلة ملموسة وهي كالتالي: تنظيم مؤتمر وطني في لومي في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ تحت عنوان "نظام لاهاي المعني بالتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية"؛ وتحمل تكاليف المشاركين في الندوة الإقليمية المشتركة بين الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي عقدت في كوتونو في بنن من ٢٤ إلى ٢٦ يناير/كانون الثاني وتحمل تكاليف وفد توغو بشأن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة معدلة بشأن قانون العلامات الذي عقد في سنغافورة من ١٣ إلى ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٦. واختتم الوفد كلمته مضيفا بأن بلده أعطى شرارة البدء لتغيير بيئته الاجتماعية السياسية بفضل الميزات التي تتيحها العديد من المعاهدات التي وقعها منذ إنشاء الويبو. وعلاوة على ذلك، أضاف قائلا بأن بلده بصدد اتخاذ تدابير مناسبة للانضمام إلى الاتفاقات وإدخال التعديلات المؤسسية اللازمة لكي تصبح الملكية الفكرية مصدر قوة للنمو والتنمية البشرية المستدامة.

١٢١- ونوه وفد أوغندا بالتقدم الإيجابي المحرز في مجال صياغة قضايا الملكية الفكرية وتطبيقها خلال الفترة الماضية. وعدّد في هذا الصدد ما تم تنظيمه من أنشطة تدريبية في مجالات متنوعة من الملكية الفكرية لفائدة مختلف الأفراد والمؤسسات المعنية وذلك بفضل دعم الأمانة وتعاونها. وأبرز الوفد بعض الأنشطة التي انتفعت بها بلاده بشكل مباشر وهي تتمثل في تنظيم حلقة عمل وطنية للمساعدة على صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية؛ وتنظيم مائدة مستديرة في أوغندا في سنة ٢٠٠٥ حول قضايا الساعة في مجال الملكية الفكرية ولا سيما مدى مساهمة أصول الملكية الفكرية حاليا في الاقتصادات الوطنية في البلدان الأعضاء في المنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)؛ وتنظيم اجتماع في كمبالا حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لتصميم صك منسق بشأن المعارف التقليدية في أفريقيا؛ وتركيب نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية من أجل أتمتة تسجيل العلامات التجارية وتدريب الموظفين على بدء عملية التقاط البيانات؛ وتقديم الدعم التقني لمالكي حقوق المؤلف بشأن كيفية إنفاذ حقوقهم ومواصلة الإصلاحات القانونية المناسبة؛ وأخيرا تنظيم تدريب لفائدة مختلف موظفي إدارات الحكومة والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة حول مجالات الملكية الفكرية المختلفة. وذكر الوفد أيضا، أن بلده تمكن بفضل دعم الويبو من المشاركة في حلقات العمل الإقليمية والمبادرات الجديدة الرامية إلى تنسيق الاستراتيجيات بشأن تطوير الملكية الفكرية ولاسيما المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي حول معاهدة سنغافورة بشأن العلامات التجارية والمشاركة في الندوات التي عقدت في كينيا حول نظام مدريد بشأن تسجيل العلامات التجارية. وأضاف أنه تم

إنجاز إصلاحات قانونية أساسية خلال الفترة قيد الاستعراض. وذكر الوفد اعتماد قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل وأنه سينشر قريبا. وبين أن اللجنة المعنية بالإصلاحات القانونية في أوغندا استكملت صياغة مشروع تعديل قانون العلامات التجارية وعلامات الخدمة ومشروع تعديل قانون الملكية الصناعية ومشروع تعديل قانون الأسرار التجارية ومشروع تعديل قانون البيانات الجغرافية واتخذت حكومة بلده على عاتقها بأن يتم اعتمادها في البرلمان في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأضاف الوفد أن اللجنة المعنية بالإصلاحات القانونية في بلده قد أعدت مشروع صك وطني بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن تقديره لنشاط المكتب الدولي وعبّر عن تطلعه لمواصلة التعاون البناء والالتزام مع جميع أصحاب المصالح في معالجة القضايا العالقة مثل عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وجدول أعمال الويبو لأغراض التنمية.

١٢٢- وقال وفد أوكرانيا إن اقتصاد العالم يتطور حالياً في ظل تأثير أحدث تكنولوجيا للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتطلب بذل جهود فكرية جبارة وإن الثروة الرئيسية في المجتمع الحديث تكمن بالتالي في الخبراء رفيعي المستوى الذين يستغلون طاقاتهم الفكرية استغلالاً فعالاً بتوليد أفكار جديدة ترمي إلى الارتقاء بالتكنولوجيا. ومضى يقول إن قطاع حق المؤلف والحقوق المجاورة أصبح أيضاً المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة في العالم. ونتيجة لذلك، استرسل قائلاً إن توجه بلده نحو أوروبا وحاجته بناء على ذلك إلى الاندماج في محيط تكنولوجي راق خاص يقتضيان اعتماد نهج ابتكاري للتنمية الاقتصادية ونظام حكومي فعال لحماية الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، شدد على إنجاز المهمة الرئيسية خلال فترة استقلال أوكرانيا على مدى ١٥ سنة بتحقيق مستوى ملائم من الحماية التي تشمل حقوق الملكية الفكرية المسجلة الملكية وغير المسجلة الملكية بما في ذلك قاعدة معيارية وقانونية حديثة في ميدان الملكية الفكرية وبنية تحتية فعالة. وأوضح قائلاً إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية المتخذ سنة ٢٠٠٦ لاسترجاع فوائد بلده ضمن نظام الأفضليات المعمم وتعديل وضع أوكرانيا كبلد أجنبي في القائمة الخاصة ٣٠١ لمراقبة البلدان الأجنبية ذات الأولوية الذي يعد خطوة مهمة جداً لانضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية، يسلط الأضواء على ذلك الإنجاز المحقق. كما أشار إلى أن التدابير التشريعية والتنظيمية المتخذة لتدعيم حماية حقوق الملكية الفكرية تستلزم تعزيز فعالية تدريب خبراء مؤهلين في مجال الملكية الفكرية. وعليه، استطرد قائلاً إن لدى بلده في الوقت الحالي ١٦ معهداً للتعليم العالي يسمح بتدريب الخبراء والطلاب المتطلعين إلى الحصول على شهادة الماجستير في مجال الملكية الفكرية وإنه يعد نظاماً للتدريب وإعادة التدريب في مجال الملكية الفكرية يستهدف الموظفين الحكوميين والمسؤولين الحكوميين المحليين ورؤساء المنشآت والمؤسسات والمنظمات الحكومية. ورحب بأنشطة الدول الأعضاء في الويبو الرامية إلى تدعيم النظام العالمي لحماية الملكية الفكرية وإلى تحسينه وأعرب عن اعتقاده أن إعداد قواعد ومعايير وآليات قانونية موحدة لتنفيذ تلك الأنشطة يسمح بإزالة أوجه التناقض بين نظم الملكية الفكرية الوطنية. ولفت الانتباه إلى جهود الدول الأعضاء المبذولة لتحسين النظام الحالي التي اتضحت من خلال التوقيع على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. وعبر أيضاً عن امتنانه للويبو لمساهمتها في تطوير النظام الوطني للملكية الفكرية وخص بالذكر دعمها المقدم لتنظيم الندوة الإقليمية بشأن حقوق الاستنساخ والإدارة الجماعية في المحيط الرقمي والمساهمة الكبيرة في المؤتمر الدولي للذكرى العاشرة المعني بمسائل الملكية الفكرية الحالية. وأنهى كلمته متطلعاً إلى مواصلة التعاون المثمر بين بلده والويبو.

١٢٣- وشكر وفد أوروغواي المدير العام للويبو على بيانه الافتتاحي الذي أتاح معلومات مفصلة عن دور الملكية الفكرية في الألفية الجديدة ودور الويبو كوكالة متخصصة في هذا المجال. وقال إن المواضيع الأساسية التي تهم بلده مذكورة في مداولات الجمعيات وأعرب عن تطلعه إلى أن تنبثق عن

المهمة الصعبة التي تقع على عاتق المندوبين خلال هذه الجمعيات نتائج إيجابية تضمن التوازن بين حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالح عامة الجمهور ولا سيما فيما يتصل بمجال النفاذ إلى المعارف.

١٢٤- وهنأ وفد زامبيا الأمانة والمدير العام على تفانيهما في العمل، كما تظهره الوثائق العديدة المفيدة والشاملة المقدمة للجمعية، وشكر الويبو على الدعم التقني الذي تقدمه باستمرار للجمعية. وأفاد الوفد بأن أنشطة الملكية الصناعية في مكتب زامبيا قد تمت أتمتتها واستفاد موظفوه من مختلف البرامج التدريبية التي قدمتها الويبو قصد بناء قدرات مكاتب الملكية الفكرية. وأفاد بأن زامبيا بصدد استعراض تشريعها الخاص بالملكية الفكرية ليصبح مواكبا للتوجهات والمعايير الدولية وأنها في سبيلها إلى صياغة سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية بهدف توجيه تنمية الملكية الصناعية واستخدامها لأغراض التنمية. ولهذا الغرض، أضاف الوفد أنه تم تشكيل فريق خبراء في مجال الملكية الفكرية. ومن أجل ضمان تنفيذ تلك العملية على نحو ملائم، استطرد الوفد قائلا، ستطلب زامبيا إلى الويبو المساعدة في ذلك الشأن. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة باللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وحماية الإشارات لفائدة هيئات الإذاعة، ولجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والإنفاذ.

١٢٥-وعبر وفد زمبابوي عن شكره للمدير العام والأمانة لما قدماه من مساعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا في مجال الملكية الفكرية ولا سيما المساعدة التقنية التي تلقتها زمبابوي خلال الفترة قيد الاستعراض. وشرح الوفد بأن المساعدة تمثلت في جزء منها في تركيب نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية (AIPAS) في مكتب زمبابوي للملكية الفكرية (ZIPO) الذي أطلق بصفة رسمية بمناسبة حفل افتتاح مركز التدريب الإقليمي للملكية الفكرية التابع للأريبو. وتابع الوفد بقوله إن زمبابوي قد استفادت من مختلف البرامج التدريبية التي نظمتها أكاديمية الويبو العالمية. وعبر الوفد عن تطلعه أن تشمل المساعدة التي تقدمها الويبو في المستقبل مجالات أخرى مثل إدماج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات والسياسات المعنية بالتنمية الوطنية وتطوير البنى التحتية للملكية الفكرية وعصرنتها. وعبر الوفد فيما يخص جدول أعمال الويبو للتنمية على تبنيه المقترحات الأفريقية التي عرضت خلال الدورة الأولى للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وبين الوفد أن القضايا التي وردت في المقترحات الأفريقية والمتمثلة في تطوير الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا وإصلاح القطاع غير الرسمي في أفريقيا، تعتبر عنصرا أساسيا في التنمية حيث أنها ستمكن البلدان في ذلك الإقليم من الانتفاع من الملكية الفكرية إلى أقصى حد ممكن بوصفها أداة للتنمية الوطنية. وعبر الوفد عن أمله أن تجدد جمعيات الويبو ولاية اللجنة حتى تتمكن من استكمال المهمة التي فوّضت من أجلها وتكون جاهزة لتقديم تقريرها وتوصياتها إلى الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

١٢٦- وصرح ممثل فلسطين بأنه يؤيد البيان الذي أدلي باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأعرب عن شكره الجزيل لكل الدول الأعضاء التي دعمت طلب فلسطين للانضمام إلى منظمة الويبو بصفة مراقب كما هو الحال في بقية المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما عبر عن تقديره العالي لأداء المدير العام للويبو والعاملين معه في تطوير عمل المنظمة وترسيخ دورها والسعي إلى تحقيق أهدافها. ونوّه بالدور الفاعل الذي يلعبه المكتب العربي في الويبو في الأقطار العربية بما فيها فلسطين. واستطرد قائلا إن التسليم بأهمية الملكية الفكرية ودورها الأساسي في ازدهار المجتمعات والتقدم التكنولوجي والنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والأهمية المنوطة بها لنشر العلم والثقافة والفن والمعرفة بات حقيقة لا مراء فيها. ولاحظ أن اضطلاع الويبو بهذا الدور الإنساني السامي يؤكد، من

جديد، على أن الرؤية التي تأسست عليها هذه المنظمة هي رؤية إنسانية تقدمية وخلاقة. وأشاد بالدور المتميز والفريد للويبو في مجال الملكية الفكرية، وإسهامها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للألفية. وفي هذا السياق، أكّد الوفد على ما شددت عليه مجموعة الـ٧٧ في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي انعقد في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حينما طالبت الويبو بإدماج البعد الإنمائي في خططها وأنشطتها بحيث تشمل النهوض بالتنمية والنفاذ للمعارف والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وقال إنه يولي أهمية للاقتراحات التي تقدمت وتتقدم بها الأقطار العربية والإسلامية وبقية الدول النامية وتحديداً تلك التي تدعو إلى تطوير نظام دولي فعال ومتوازن لحماية الملكية الفكرية ويأخذ بعين الاعتبار، بل يضع على سلم أولوياته، بناء استراتيجيات إنمائية واضحة لصالح البلدان النامية والأقل نموا. وأعرب ممثل فلسطين عن ارتياحه لما أنجزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بغية إعداد صك دولي ملزم من أجل حمايتها من الاستخدام التعسفي والامتلاك غير المشروع. وقال الوفد إن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها تدمير البنى التحتية والمؤسسات والاعتداء على الوزارات ومنها وزارتي الاقتصاد والثقافة المختصتين بمسائل الملكية الفكرية يتنافى مع أهداف تعمل هذه المنظمة الموقرة على تحقيقها. وثمّن الجهود التي تبذلها الويبو في تقديم المساعدات التقنية والمعدات، وأضاف قائلا إن فلسطين تأمل أن يشمل الدعم الذي سيقدَّم لها خلال الفترة القريبة القادمة ما يلي: القيام بزيارة ميدانية وتقديم تقرير عن وضع الملكية الفكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وتطوير القوانين الخاصة بالملكية الفكرية؛ وتدريب وتأهيل موظفين في وزارتي الاقتصاد والثقافة وكذلك في قطاعات أخرى كالقضاء والجمارك والشرطة والقطاع الخاص؛ وتثقيف القطاعات المعنية بالملكية الفكرية عن طريق تنظيم ورش عمل أو ندوات؛ وتقديم معدات للجهات المعنية بالملكية الفكرية.

١٢٧- وهنأت ممثلة الاتحاد الأفريقي (AU) الأمانة على جودة الوثائق المطروحة على الدول الأعضاء وأعربت عن سرورها إذ لاحظت أن جدول الأعمال تضمن مسائل مهمة مثل جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بالإضافة إلى المساعدة التقنية. وأيدت البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وصرَّحت قائلة إن موضوع مؤتمر قمة البلدان الأفريقية المقبل المعتزم عقده في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ سيتناول موضوع العلوم والتكنولوجيا وسيولي الملكية الفكرية حصة كبيرة. وشددت على أن أحد التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية لا تزال تتمثل في تنسيق أنظمة حماية الملكية الفكرية، وهي مهمة شاقة نظراً إلى التنوع الكبير في أعضائها. وأعربت عن الأمل في أن يستمر العمل على جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وانتقلت إلى مسألة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وذكّرت بأن أفريقيا تمتلك مقدرات هائلة من حيث التنوع البيولوجي وثقافة ثرية من حيث تقاليدها العريقة ولا سيما في مجال الطب والعلاج. ورأت أن استغلال تلك الموارد والمعارف بطريقة رشيدة من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في الجهود الإنمائية التي تبذلها بلدان القارة. ودعت إلى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا المجال. ثم انتقلت إلى الأعمال المرتبطة بقانون البراءات وناشدت باعتماد مقاربة شاملة من أجل التوصل إلى نتيجة متوازنة. والتفتت بعد ذلك إلى مسألة حماية هيئات الإذاعة واعتبرت أن من الأساسي أن تراعي أعمال المؤتمر الدبلوماسي في سنة ٢٠٠٧ مصالح جميع البلدان الأفريقية. وذكرت المشروع المشترك مع المنظمة بشأن منح الميداليات والمكافآت لأفضل مخترع أفريقي، والجاري تنفيذه حاليا. وأبدت امتنانها للمنظمة بشأن الدعم الذي لم تنقطع عن مده في مجال المساعدة التقنية. واختتمت كلمتها بتوجيه نداء عاجل من أجل إتاحة الوسائل والموارد المناسبة لأفريقيا كي تتمكن من إنتاج الأدوية والحصول عليها فتكون في متناول مواطنيها. وذكّرت بأن القارة الأفريقية ترزح تحت وطأة الأوبئة والأمراض المعدية ولا سيما وباء الإيدز والملاريا والسل.

١٢٨- وضم ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) صوته إلى البيانين اللذين أدليا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وباسم البلدان الأقل نمواً. ولاحظ زيادة الأنشطة التي قامت بها الأريبو بالتعاون مع الويبو بصورة ملحوظة خلال فترة السنتين وتوثق علاقة العمل بين المنظمتين. وذكر الممثل أن الأريبو منظمة حكومية دولية تتألف من ١٦ دولة عضوا وذات هدف عام رسم في اتفاق لوساكا الذي أنشأ المنظمة في ١٩٧٦ لتنسيق الملكية الفكرية وتعزيزها وتطويرها في أفريقيا. وأفاد أيضاً أن الأريبو إذ تعترف بلزوم توحيد الجهود في القضايا المتصلة بالملكية الفكرية، عملت مؤخراً على دعوة عدد من الدول لتنضم إلى المنظمة بصفة مراقب. وبيّن الممثل أن عمليتي إدارة معالجة طلبات براءات الاختراع المدرجة عبر مسار الأريبو، وتسجيل حقوق الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في الأريبو بموجب بروتوكولي هراري وبنجول، تخضعان للتحسين باستخدام تكنولوجيا المعلومات الراهنة وخاصة مشروع نظام POLITE الذي وضع بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات. وأعلن الممثل أن الويبو وافقت نظراً للتباين القائم بين بروتوكولي الأريبو وقوانين أعضائها المحلية والذي أعاق منح حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها في مسار الأريبو، على إبداء آراءها حول بروتوكولي الأريبو وقوانين الدول الأعضاء المحلية، وأشار إلى أن هذه الآراء سوف تشكل أساساً مرجعياً لدراسة سيطلب إجراؤها بعد ذلك. ونقل الممثل أخبار التحسينات التي أدخلت على عملية إدارة الملكية الفكرية عبر نشر أنظمة أتمتة الملكية الفكرية IPAS في الدول الأعضاء بالأريبو وعن إمكان تواصلها لاحقاً مع النظام POLITE. وأعلن الممثل سلوك ما يزيد على ٩٥٪ من طلبات براءات الاختراع في الأريبو مسار معاهدة التعاون بشأن البراءات وترشيد معالجة هذه الطلبات بالنظر للمعاملات وأعمال البحث الموضوعي والفحص والنشر. وشدد الممثل على أهمية المعلومات المتعلقة بالبراءات للتنمية التكنولوجية والاقتصادية في الدول الأعضاء بالأريبو، وهي حاجة لبّتها الأريبو بتسهيلاتها الحديثة والحلقات الدراسية والندوات التي تعقدها بالاشتراك مع الويبو. وأعلن الممثل إطلاق الأريبو مركزاً للتدريب الإقليمي في ١٥ مارس/آذار ٢٠٠٦ والمقدر له أن يصبح مركزاً للتميّز في حقل الملكية الفكرية، وأقر بفضل المساعدة التي يتلقاها من الويبو لتطوير برامج التدريب. وأفاد الممثل بالعمل على مشروع وثيقة منسقة بين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والأريبو لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وتحرير صك قانوني ينظر فيه مجلسا الإدارة في المنظمتين. وفي مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة أبرز الممثل التزام الأريبو بوضع برنامج يسهل تطابق أنظمة إدارة حق المؤلف في الدول الأعضاء بالأريبو مع المعايير والأنظمة الدولية وبتقييم قواعد البيانات الوطنية وشبكات توزيعها وبتطوير برامج مكافحة القرصنة والتقليد. وأفاد الممثل في هذا الصدد بالاتفاق المبرم مؤخراً بين الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ IFRRO والأريبو للتعاون مع الويبو لتطوير مناهج تدريب حول الإدارة الجماعية للاستنساخ التصويري. وأبرز الممثل الأنشطة التي ترمي إلى ضمان التنسيق بين منظمتي الملكية الفكرية الإقليميتين في أفريقيا، الأريبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، ومنها استراتيجيات التدريب وتطوير إطار قانوني للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي والفولكلور الذي سبق ذكره. وأورد الممثل أن تنسيق نظام الملكية الفكرية في أفريقيا حاز أيضاً على اهتمام الاتحاد الأفريقي وبالتالي الدول غير الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وفي الأريبو، ولذلك فالقضية قيد التداول أيضاً في إطار الاتفاق الرباعي. وأفاد الممثل في نهاية مداخلته أن الأريبو طورت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ خطة استراتيجية خمسية للفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ تتيح تركيزاً واتجاهاً واضحين لعمل المنظمة وترتيب أولوياتها لرفع كفاءتها وزيادة منافستها.

١٢٩- وشدد ممثل البنك الدولي على أن البنك مهتم بأعمال الويبو حيث أنها مرتبطة بمهمته المتمثلة في تعزيز التنمية وتقليص جيوب الفقر في العالم. وفي هذا الصدد، عبر عن أمله في أن تؤخذ أعمال البنك الدولي الرامية إلى توضيح العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والتنمية بعين الاعتبار في أنشطة

الويبو المتعلقة بمسائل التنمية. وأفاد الممثل أيضا أن اهتمام البنك الدولي بأعمال الويبو نابع من مهمته التي تتطلب منه أن يكون منتجا ومستهلكا وموزعا للمعارف والمعلومات على شكل كافة أنواع الوسائط الإعلامية تقريبا.

١٣٠- وأفاد ممثل المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) بأن السنوات العشر الأولى من نشاط المكتب أظهرت أن المكتب قد اضطلع بعمله وفقا لكافة متطلبات الفحص الجديدة واستنادا إلى مؤشرات موثوق بها بشأن استثمارات الاقتصادات الوطنية في الإقليم. وأضاف أنه خلال السنوات العشر التي سبقت سنة ٢٠٠٦، أودع ٥٠٠ ١١ طلب براءة من أكثر من ٨٠ بلدا. وأضاف أنه مما يبعث عن الرضا الزيادة السنوية في عدد الطلبات الأوروبية الآسيوية بنسبة ٢٠٪. وأفاد بأنه خلال السنوات الخمس الماضية ارتفع عدد الطلبات بأكثر من الضعف. وكان الجزء الأكبر من الطلبات الأوروبية الآسيوية مكونا من الطلبات التي أودعت وفقا لإجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي مثلت أكثر من ٨٠٪ من العدد الإجمالي. وأفاد الممثل قائلا إن تلك العوامل تشير إلى الاعتراف العالمي الذي يحظى به النظام الأوروبي الآسيوي للبراءات والتأثير المتزايد للبراءات الأوروبية الآسيوية. وأفاد الممثل بأنه منذ البداية، كانت أنشطة المكتب موجهة لتقديم المساعدة على إنشاء مكاتب وطنية للبراءات في الإقليم. وفي عصر العولمة، مضى يقول، تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية عنصرا أساسيا من سياسة الدولة بالنسبة للعديد من البلدان ونقطة ربط بين استخلاص نتائج الملكية الفكرية والانتفاع بها. وأفاد بأن النظام الوطني الحالي لإنفاذ تلك الحقوق، حيث يمثل المكتب الوطني للبراءات جزءا هاما منه، قد ساعد على إرساء جو موات للاستثمار. وأضاف أن النظام الأوروبي الآسيوي للبراءات بتوليه مهام فحص البراءات ومنحها، وفر إمكانيات إضافية لفائدة المكاتب الوطنية للبلدان الأعضاء لتكثيف أنشطتها بشأن القضايا التي تكتسي أهمية كبيرة والمعروضة على النقاش. وأضاف قائلا إن إنشاء مكاتب للبراءات وفقا للمعايير الحديثة يتطلب تنفيذ مشاريع، تعجز أغلبية بلدان الإقليم عن تنفيذها بمفردها. وساق أمثلة عن تلك المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا وفقا لبرنامج المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وهي إنشاء مكتبات إلكترونية مشتركة لوثائق البراءات، والإيداع الإلكتروني للطلبات وتنظيم النفاذ عن بعد إلى قواعد البيانات العالمية للبراءات. وأفاد الممثل أنه خلال السنوات القليلة الماضية كانت مكاتب البراءات متصلة بشبكة الإنترنت عن طريق قنوات مختلفة وأنشأت تلك المكاتب مواقع إلكترونية على البوابة الإلكترونية للمكتب الأوروبي الآسيوي وأتاحت النفاذ إلى الأنظمة الأوروبية الآسيوية لوثائق البراءات. وأفاد بأن أخصائيين من المكاتب الوطنية للبراءات في البلدان الأعضاء في المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات تابعوا دورات تدريبية في المكتب وبدعم مالي من المنظمة تابعوا دورات دراسية في المعهد الحكومي الروسي للملكية الفكرية. وعبر الممثل عن اعتزازه بالنظام الأوروبي الآسيوي للمعلومات المتعلقة بالبراءات الحديث والسهل الاستعمال الذي يتيح مجموعة كبيرة من الإمكانات لإغراض البحوث بشأن المعلومات المتعلقة بالبراءات لفائدة كل من فاحصي المكتب والمكاتب الوطنية للبراءات ومحامي البراءات الأوروبية الآسيوية وغيرهم من المستخدمين. وأفاد بأن المنظمة تابعت باهتمام إنشاء منظمات إقليمية أخرى. ورأى الممثل بأنه ينبغي إيلاء عناية خاصة لقرار المكتب الأوروبي للبراءات إنشاء شبكة أوروبية للبراءات، وأحد مبادئه الرئيسية هو صياغة سياسة جديدة للتعاون بين مكاتب البراءات في الدول الأعضاء والمكتب الأوروبي للبراءات. وأفاد الممثل بأن المكتب سيقوم بالعمل ذاته في المستقبل. وشكر الممثل أيضا الويبو على مساعدتها على تطوير المكتب ومشاركتها في تنظيم مؤتمر خاص بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المكتب وعلى العناية التي منحتها المنظمة لتلك المناسبة. وأشار الوفد إلى الجهود التي تبذلها الويبو لوضع نظام عالمي للملكية الفكرية، على الرغم من الأزمات المالية القائمة، بالإضافة إلى عزمها على تعميم وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات التي تضطلع بأدوار حيوية في مختلف الأقاليم، وأعرب المكتب عن أمله أن تولي الويبو اهتماما أكبر لإقامة تعاون

عملي مع المنظمات الإقليمية وتيسير التعاون فيما بينها وتعزيز المكاتب الإقليمية للبراءات. وأضاف الممثل قائلا، في العالم الحديث تستطيع المنظمات الإقليمية ويتعين عليها أن تضطلع بأدوار رئيسية لكي تعتمد عليها الويبو في عملها في مختلف الأقاليم. ورأى الممثل أنه ينبغي إدراج السياسة التي أعلنت عنها الويبو بشأن الانتفاع الكامل بالموارد وتوظيف الرعاة وإنشاء أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ضمن البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلتين، مع الأهداف والبرامج والنتائج المحددة. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن المنظمات الإقليمية قادرة بأن تصبح أطرافا شريكة تعتمد عليها الويبو لتحقيق أهدافها ومهامها، وبإمكانها تعزيز ليس فقط الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية وتطويرها في الأقاليم بل أيضا الأنظمة العالمية للملكية الفكرية ككل.

١٣١- وأفاد ممثل المفوضية الأوروبية (EC) بأن التوجيه رقم 2004/48/EC بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المعتمد في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ ينطبق على "أي شكل من أشكال التعدي على حقوق الملكية الفكرية وفقاً لما ينص عليه القانون الأوروبي و/أو القانون الوطني في الدولة العضو المعنية" وأن المفوضية أصدرت بيانا يعرض حقوق الملكية الفكرية التي يشملها نطاق التوجيه على الأقل. وقال إن التوجيه أصبح نافذا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٥ دولة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ وإن العمل الموازي على التوجيه المقترح بشأن العقوبات الجنائية المفروضة على أنشطة التعدي على الملكية الفكرية أحرز تقدماً. كما أطلع الحضور على اعتماد اللائحة التنظيمية رقم (EC) 1687/2005 التي تنفذ القرار الداعي إلى تخفيض الرسوم المدفوعة لمكتب التنسيق في السوق الداخلية مما يجعل حماية العلامات التجارية أقل تكلفة بالنسبة إلى الشركات العاملة في سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة. ثم أشار إلى اقتراحين قدمتهما المفوضية لربط النظام الأوروبي للرسوم والنماذج الصناعية بنظام الويبو الدولي لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية ويتعلق الاقتراح الأول بانضمام الجماعة الأوروبية إلى وثيقة جنيف ويتضمن الاقتراح الثاني الأحكام اللازمة لمنح قوة النفاذ لهذا الانضمام. ولفت أيضا النظر إلى اعتماد اللائحة التنظيمية رقم 816/2006 بشأن الترخيص الإلزامي بالبراءات المتعلقة بتصنيع المستحضرات الصيدلانية المصدرة إلى بلدان تواجه المشاكل في مجال الصحة العامة في مايو/أيار ٢٠٠٦ وأحاط الجمعيات علماً بأن هذا التشريع ينفذ قرار المجلس العام التابع لمنظمة التجارة العالمية الصادر في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٣. كما أعلن بدء مشاورات عامة بشأن سياسة البراءات المقبلة في أوروبا على الرغم من توقف العمل على اقتراح بشأن لائحة تنظيمية خاصة بالبراءات الأوروبية واقتراحات بشأن إنشاء دائرة أوروبية متخصصة معنية للبراءات. وفي إطار متابعة المشاورات، قال إن من المحتمل أن تعرض المفوضية وجهات نظرها بشأن سياسة البراءات المقبلة في أوروبا في أواخر سنة ٢٠٠٦. وفي مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، ذكر أن المفوضية اعتمدت توصية وتقييما للآثار بخصوص الإدارة الجماعية والعابرة للحدود لحق المؤلف والحقوق المجاورة المتصلة بخدمات الموسيقى الإلكترونية المشروعة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ بالإضافة إلى اعتماد البلاغ بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الداخلية في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ ونشر دراسة في يوليه/تموز ٢٠٠٥. وأضاف قائلا إن الدراسة بحثت الهياكل الحالية للإدارة الجماعية والعابرة للحدود لحق المؤلف فيما يتصل بتوفير خدمات الموسيقى على الإنترنت وخلصت إلى أن عدم توفر تراخيص بحق المؤلف متعلقة بخدمات المحتويات الإلكترونية على مستوى الاتحاد الأوروبي جعل من الصعب انطلاق هذه الخدمات الموسيقية وأن من الضروري توفير هياكل كاملة جديدة للإدارة الجماعية والعابرة للحدود لحق المؤلف. ثم أطلع الجمعيات على مواصلة استعراض استهل سنة ٢٠٠٤ لإطار الاتحاد الأوروبي القانوني في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة ولفت الانتباه إلى دراسات يجريها متعاقدون مستقلون وإلى تقييم للآثار من المزمع إجراؤه خلال سنة ٢٠٠٦. واختتم بيانه قائلاً إن تسع دول من الدول الجديدة الأعضاء في الجماعة الأوروبية صادقت على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي

أو على إحديهما وإن الجماعة الأوروبية والدول المتبقية الأعضاء فيها تستعد للانضمام إليهما في المستقبل القريب.

١٣٢- وأقر ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) بالدور الرئيسي الذي تقوم به الويبو للترويج للملكية الفكرية في العالم ولا سيما في البلدان النامية. وعبر بهذه المناسبة عن عزم منظمته توطيد عرى الصداقة والتعاون مع الويبو. ثم عدد الأنشطة المختلفة التي أنجزت بالتعاون مع الويبو في مجالات الترويج للبيانات الجغرافية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبخصوص شبكة البحث في مجال الملكية الفكرية. وعبر عن سعادته لتعزيز التعاون مع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) والذي أسفر عن نقل مركز الفحص إلى ياوندي تحت إشراف مركز التدريب. وذكّر ممثل المنظمة بالتحديات الجديدة التي يتعين مواجهتها خلال السنوات القادمة ولا سيما في مجال مكافحة التقليد وقانون البراءات الموضوعي والأداء السمعي البصري ومجال الملكية الفكرية المرتبط بالموارد الوراثية ومجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشرح أن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تبذل قصارى جهدها حتى تصبح فعالة ومسؤولة أكثر تجاه الدول والمنتفعين الذين تعمل على خدمتهم من أجل إنجاز تقدم في مجال حماية الملكية الفكرية في كل جوانبها. وأضاف أن المنظمة تبذل جهدها في كافة مجالات الأنشطة ومنها منح سندات حماية الملكية الصناعية ونشر المعلومات التقنية والنهوض بالابتكار فضلا عن التدريب في مجال الملكية الفكرية. ولكن ممثل الوفد اعترف أنه ما زال هناك أعمال عديدة يتعين القيام بها في كافة المجالات المذكورة.

١٣٣- وأثنى ممثل الجمعية الوطنية لفناني الأداء (ANDI) على العمل الممتاز الذي قام به رئيس الجمعيات وأعرب أيضا عن تقديره وإعجابه للمدير العام للويبو الذي دائما ما أبدى اهتمامه وانشغاله بحقوق فناني الأداء. وأفاد الممثل بأنه على مدار فترة طويلة من الزمن، سعت الجمعية إلى تسليط الضوء على المئات من فناني الأداء في المكسيك، وعلى أعضاء الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء. وأضاف مؤكدا أنه على الرغم من الإيمان بأهمية إحراز تقدم بشأن معاهدة هيئات الإذاعة، فمن الضروري أيضا إعداد معاهدة تحمي الأداء المتضمن في المصنفات السمعية البصرية. وفي عالم تتقدم فيه التكنولوجيا بسرعة، أضاف قائلا، من الصعب أن يفهم المرء لماذا لم يتمكن بعدُ آلاف وربما الملايين من فناني الأداء من إنشاء مصالح في مختلف البلدان بحيث يتم تحقيق اتفاق لحماية فناني الأداء المشاركين في مثل تلك المصنفات السمعية البصرية؛ ومن الأصعب فهم ذلك التقاعس في الوقت الذي تسارع فيه تقدم المعاهدات الأخرى من قبيل المعاهدة المذكورة بشأن هيئات الإذاعة؛ وفي الوقت الذي يتمتع فيه منتجو التسجيلات الصوتية بحماية بموجب معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأضاف قائلا إن الأمر يشبه قليلا الترويج لفلم لم يتم إنتاجه بعد ليحصل على جائزة أشهر قطاعات السينما. ولذلك السبب، ينبغي أن يكون الموضوع جزءا من بنود جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أو يجب على الأقل الدعوة إلى إجراء مناقشات بشأن الموضوع. وأبان قائلا، الإبداع والتفكير والتصور، كل شيء يبدأ بفكرة. ومضى قائلا، إن المبدعين والذين يمتلكون الملكية الفكرية على إبداعاتهم غالبا ما يفتقرون إلى الحماية في وجه القوى الاقتصادية التي تدير العرض والطلب في عالم الأعمال. وأردف قائلا، لن يتمكن المنتجون ولا هيئات الإذاعة من تقديم أي شيء إذا لم يوجد المصنف الأصلي ولم يستخدمه فنانون الأداء بدورهم. وبالتالي، أضاف الممثل مختتما كلمته هنالك واجب تاريخي يدعو للاستجابة لمبدعي الهوية والثقافة الحقيقيين. وأعقب الوفد قائلا إن كل شيء يعتمد على إرادة الجمعيات واهتمامها والتزامها بهذا الشأن.

١٣٤-وأشار ممثلو مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) باسم المنظمتين إلى أن المؤسسة تمثل مجموعات البحث الأكاديمي الرائدة والمكتبات العامة ف ٥٠ بلدا ناميا وبلدا منتقلا إلى الاقتصاد الحر وأن الاتحاد يمثل مصالح المكتبات والمنتفعين بخدمات المكتبات في كامل أنحاء العالم وأن المنظمتين ستركزان مداخلاتهما بشأن مشروع المعاهدة المعنية بحماية حقوق هيئات الإذاعة. وأكد الممثلون أن إنفاذ إلى المعارف ضروري لسير حياة مجتمع بشكل سبيم وديموقراطي وأن النفاذ إلى المعارف أساسي للتعليم والبحث ولخلق رأسمال بشري يمكن للمجتمعات أن تعتمد عليه من تحقيق التنمية ويصدق ذلك على وجه الخصوص في مجتمع المعلومات الذي يعتمد فيه التقدم الاقتصادي على شعب متعلم ومثقف. وشددوا على المكتبات على اختلاف أنواعهما تمثل نقطة انطلاق للمواطنين للنفاذ إلى المعلومات على قدم المساواة وفي محيط مؤتمن ومحايد. وأضافوا أن المكتبات قد مكنت كل أفراد المجتمع من النفاذ إلى مصادر العلم والأفكار والآراء في العالم بفضل ما تملكه من كمجموعات وموارد ضخمة شاسعة مما عزز الإبداع والابتكار في المجتمع وأتاح المزيد من النفاذ إلى كل ما يحتويه الإنترنت. وقال الممثلون إن نشر المعلومات الجديدة من خلال وسائل البث التقليدية ومن خلال الوسائل الإعلامية الجديدة يقوم بدور هام في التعليم والتنمية وأتاح العديد من الفرص لتعزيز الخدمات وإتاحتها لعدد أكبر من الناس ولا سيما في البلدان النامية. وأشاروا إلى أن المكتبات تملك مواد سمعية بصرية مسجلة ضمن مجموعاتها مما يعني أن المكتبات أصبحت تقوم بدور الوسيط حيث تسمح بالنفاذ إلى تلك المواد. وأوضحوا أن أصحاب المكتبات يعارضون المعاهدة المذكورة حيث أنهم يرون بأنه لا يوجد أي سبب مهم لإبرام مثل تلك المعاهدة بما أن اتفاقية روما قائمة. وسلط الممثلون الأضواء على مشاكل خاصة تتميز بالمشاكل. فقد بينوا أن المعاهدة أدرجت مجموعة جديدة من الحقوق التي يتعين على المكتبات أن تتعاطى معها بهدف الانتفاع بالمواد المعنية وقد أصبحت إدارة الحقوق مهمة مكلفة وتحتاج إلى وقت كبير. وفي البلدان التي تعمل فيها جمعيات معنية بالإدارة الجماعية للحقوق بشكل جيد يسمح للكتاب والفنانين عادة بإدارة حقوقهم بشكل جماعي. وفي المقابل فإن هيئات الإذاعة وشركات الأفلام وتسجيل الأشرطة تفضل إدارة حقوقها بنفسها. وفي حالة وجود عدد ضئيل من الهيئات الاحتكارية، فقد يكون ذلك قابلا للتطبيق ولكن في ظل زيادة تحرر البث وتزايد عدد الأطراف التي تدخل السوق فقد تصبح تلك العملية أكثر صعوبة. وبين الممثلون أن إدارة الحقوق كانت صعبة إن لم نقل مستحيلة في العديد من الحالات حيث أدى ذل إلى إعاقة النفاذ إلى المواد من خلال المكتبات. وعرض الممثلون حلا تمثل في إدراج الاستثناءات والتقييدات وبينوا أنها تعد حل اختياريا وأنها متروكة للتشريعات الوطنية. وأضافوا أن قائمة الاستثناءات قد تكون محدودة ولكن العديد من البلدان لم تستند إلى جوانب المرونة المتاحة في المعاهدات الدولية التي أصبحت عضوا فيها. وفسر الممثلون ذلك قائلين إن التنازلات التي تم التفاوض بشأنها على الصعيد الدولي لم تترجم إلى منافع عامة على الصعيد الوطني ولاسيما في البلدان النامية. ولذلك يرى الممثلون أن المعاهدة المقترحة ستشكل عبئا إضافيا على المكتبات القليلة الموارد في أكثر البلدان فقرا في العالم. وطلب الممثلون بأن تقتصر معاهدة الإذاعة على مقصدها المتمثل في حماية الإشارات من السرقة مما يقصي بشكل تام البث عبر الإنترنت. وشدد الممثلون أن قيمة المكتبات ومساهمتها في التعليم والثقافة في المجتمع ولاسيما في التنمية تحظى باعتراف كبير وطالبوا بأن تؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار. وأشار الممثلون إلى مسألة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ورأوا أن الاقتراحات قيد المناقشة ضمن اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية أصبحت مجدداً في مأزق. وأعربوا عن اعتقادهم أن عدة دول أعضاء تعمل من أجل التوصل إلى حل وسط بناء على تقرير الاجتماع المعقود في شهر يونيه/حزيران وعن رغبتهم في أن تواصل ذلك العمل مما يعد أمرا مهما بالنسبة إلى أصحاب المكتبات ومستخدميها لأن المكتبات أساسية للارتقاء بالمعارف واستدركوا قائلين إن نظام حق المؤلف الحالي يعرقل تحقيق هذا الهدف وخاصة في المحيط

الرقمي. وقالوا إن نقل المعلومات والمعارف وتبادلها يعتبران عملية عالمية تربط البلدان النامية والبلدان المتقدمة ربطاً وثيقاً. ومضوا يقولون إن المكتبات تتعاون لضمان النفاذ الإلكتروني إلى المعلومات على الصعيد العالمي عبر منظمات غير حكومية مثل مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات. ولفتوا النظر إلى تمكن الباحثين في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر من الاطلاع على الصحف الإلكترونية وقواعد البيانات مما يؤدي إلى تغيير مجال التعليم والبحث. واسترسلوا قائلين إن المكتبات تستخدم التكنولوجيا على نحو مماثل لتوفير خدمات جديدة ابتكارية قد تضع موارد عالمية في خدمة سياقات محلية. وذكروا أمثلة حديثة هي مشروع المكتبة البريطانية المعنون "قلب الصفحات" الذي أتاح كنوز المكتبة من الملك العام للعالم "والمشاريع المتنقلة للكتب الرقمية" التي أدخلت آلاف الكتب من الملك العام إلى المدارس والمنازل والمكتبات في أوغندا وغانا وبلدان أخرى. ومع ذلك، لفتوا الانتباه إلى تأخر ظهور بعض مشاريع المكتبات الرقمية طوال سنوات أو احتمال عدم ظهورها على الإطلاق بسبب مسائل حق المؤلف ونتيجة للعجز عن الحصول على التراخيص اللازمة. واستطردوا قائلة إن أصحاب المكتبات في عدة بلدان أفصحوا علناً عن قلقهم من الاتجاه العالمي المسجل الذي يحدث تغييراً شديداً في التوازن لصالح أصحاب الحقوق. ورأوا أن هناك مجموعة محدودة من المصالح التجارية العالمية التي تقدم على حساب المجتمع ككل وعلى حساب البلدان النامية بوجه خاص. وأشاروا إلى إعاقة النفاذ إلى المعارف والمعلومات في المحيط الرقمي نتيجة لعوامل مختلفة. وأردفوا قائلين إن المكتبات تواجه المشاكل بصفة متزايدة بسبب مسألة حق المؤلف الرقمي نظراً إلى عدم تنفيذ البيان المتفق عليه والمتصل بالمادة ١٠ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف الذي يجيز توسيع نطاق الاستثناءات والقيود الراهنة في المحيط الرقمي تنفيذاً خالياً من الغموض في جميع القوانين الدولية بشأن حق المؤلف. وأشاروا إلى مستويات جديدة من الحقوق الخاصة المتعلقة بتوفير المعلومات مثل الحق المتصل بقواعد بيانات الاتحاد الأوروبي وحماية الإشارات المقترحة لمدة ٥٠ سنة في الاقتراح الأساسي المتعلق بمعاهدة الويبو لهيئات الإذاعة. ورأوا أن اللجوء إلى الضغط لتنسيق مدة حماية حق المؤلف من شأنه أن يؤدي إلى تضييق الملك العام. وأضافوا قائلين إن المبدعين ورواد الأعمال في حاجة إلى ملك عام متين وقابل للنمو يسنح لهم فرصاً جديدة للبحث والعلم والابتكار. وأضافوا قائلين إن القيود التي تفرضها التكنولوجيا من خلال الحماية القانونية بناء على تدابير الحماية التكنولوجية لا تحول دون استفادة المكتبات ومستخدمي المكتبات بمن فيهم المعوقون من الاستثناءات القانونية بشأن حق المؤلف فحسب بل تعرقل أيضاً برامج المكتبات القانونية للحفظ الرقمي. وأفادت بأن من الممكن فرض القيود بناء على عقود وأن معظم الولايات القضائية تجيز تجاوز التراخيص والعقود للاستثناءات القانونية بشأن حق المؤلف. وأضافت قائلة إن العديد من هذه التراخيص والعقود تقلص حقوق المنتفعين المنصوص عليها في الاستثناءات والقيود مما يؤدي إلى فقدان التوازن التقليدي في مجال حق المؤلف. وارتأوا أن من الضروري أن تنص التشريعات الوطنية بشأن حق المؤلف على نظم الترخيص الإلزامي وجميع المعلومات وتراخيص الاستنساخ التي ينبغي أن تراعي القيود والاستثناءات الوطنية المتصلة بحق المؤلف. ولهذه الأسباب، شددوا على وجوب نجاح الويبو في وضع جدول أعمال بشأن التنمية وتنفيذه. ورأوا أن الاقتراحات المقدمة عميقة وأساسية وطلبوا من الدول الأعضاء مواصلة المناقشات بشكل شامل يمكن من بحث اقتراحات الدول الأعضاء بحثاً تاماً وعادلاً وتحقيق نتائج شاملة ودمج مسائل التنمية في جميع مجالات العمل. وأعربوا عن اعتقادهم أنه من السابق لأوانه إنشاء هيئة دائمة حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية.

١٣٥- وعبر ممثل ائتلاف المجتمع المدني (CSC) عن اعتراض الائتلاف على عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن المعاهدة المقترحة لحماية حقوق هيئات الإذاعة معتبرا ذلك سابقا لأوانه. ورأى أن مقاربة مشروع المعاهدة القائمة على الحقوق الاستئثارية ستخلق صنفا جديدا من حقوق الملكية الفكرية بشأن

إشارات البث والذي سيضاف إلى مجموعة حقوق المؤلف الواردة في الوثائق الأساسية للبرنامج. وأكد أن الائتلاف يعارض منح حقوق الملكية الفكرية بشأن مصنفات لفائدة أطراف اكتفوا ببرمجة هذه المصنفات وبثها حيث أنه عمل يقوم به أيضا العديد من مالكي حق المؤلف. ونبه إلى أن المعاهدة المقترحة تمثل تهديدا للمستهلكين ومالكي حق المؤلف ومن بينهم ملايين من الأشخاص نشروا مصنفات بموجب تراخيص حقوق الإبداع التوفيقية. وبين أنه إلى حد اللحظات الأخيرة من الاجتماع الخامس عشر للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة كان هناك دعم متزايد لإنشاء معاهدة ضيقة النطاق من شأنها أن تحمي هيئات الإذاعة وجهات البث الكبلي من سرقة الإشارات. ورأى بعدم عقد أي مؤتمر دبلوماسي إلى أن تتوصل الدول الأعضاء في الويبو إلى اتفاق بشأن النموذج الأساسي للمعاهدة: فإما مقاربة قائمة على "الحقوق" وإما مقاربة قائمة على "سرقة الإشارات". وقال إنه عندما تتم تسوية تلك القضية فإنه سيكون من الأيسر التوصل إلى نتائج ناجحة خلال المؤتمر الدبلوماسي. وأضاف أنه لا يوجد في الوقت الحالي اتفاق بشأن أي مسألة ولذلك فإن المؤتمر الدبلوماسي يثير مخاطر كثيرة لكافة الأطراف.

١٣٦- وأشار ممثل منظمة المستهلكين الدولية (CI) إلى جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأعرب عن اعتقاد المنظمة أن هناك اهتماماً متزايداً بتعزيز القدرة التحليلية القائمة على البينات في إطار رسم السياسات في الويبو. وطلب من الدول الأعضاء أن تطلب إلى الأمانة بحث مختلف النهج لإجراء عمليات لتقييم الآثار مما قد يثير الجدل وتحاليل اقتصادية أخرى بما في ذلك النماذج المختلفة لإنشاء مكتب معني بشؤون الاقتصاد ضمن الويبو ورأى أن هذا الاقتراح قد يكون خطوة إضافية ولكنها ملموسة لإدماج البعد الإنمائي في صميم أنشطة الويبو الأساسية. وأعرب عن اهتمام منظمة المستهلكين الخاص بالنظر في نماذج تتيح للدول الأعضاء الفرصة لصياغة مسائل البحث بالنسبة إلى مكتب معني بشؤون الاقتصاد وقال إن هذا النهج قد يحد من خطر احتمال دعم المكتب لمواقف سياسية. ورأى أنه إذا تمكنت الدول الأعضاء من صياغة المسائل المهمة والمتصلة بالموضوع فبإمكان المكتب أن ينفق موارده للعثور على البيانات والبينات اللازمة للرد على ذلك.

١٣٧- وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) إلى أن الاتحاد يمثل هيئات الإذاعة الوطنية في عدد من البلدان لا يقل عن ٥٤ بلداً غير أن جميع هيئات الإذاعة في العالم تتحدث بصوت واحد عندما يتعلق الأمر بمعاهدة هيئات الإذاعة. ولفت النظر إلى عدم تصديق ٢١ دولة عضواً من أصل الدول الأعضاء في الويبو في الوقت الحالي والبالغ عددها ١٨٣ دولة حتى على اتفاقية برن وإلى تصديق ما يقل عن نصف عدد الدول على اتفاقية روما وما مجموعه ٢٨ دولة على اتفاقية بروكسل للتوابع الصناعية. وقال إن ما يقل عن ثلث جميع الدول الأعضاء في الويبو صدق على معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت لسنة ١٩٩٦ على مدى عشر سنوات. ومضى يقول إن هيئات الإذاعة عقدت الأمل على أن تصدق الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الويبو بسرعة على معاهدة الويبو بشأن هيئات الإذاعة غير أنها لم تكن تنتظر تحقيق الكثير في هذا المضمار. وتساءل بالتالي عن سبب وجوب الإجماع أو على الأقل التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع قبل التمكن حتى من عقد مؤتمر دبلوماسي لوضع مثل هذه المعاهدة واعتمادها. وأعرب عن اعتقاده أنه لا توجد أي قواعد إجرائية في الويبو تنص على مثل هذا الشرط. واستفسر عن سبب عدم السماح لجميع الجهات التي عبرت بشكل إيجابي عن رغبتها في وضع مثل هذه المعاهدة بالمضي قدماً بنفسها وأكد أن الإجماع على أي مسألة على الصعيد العالمي الذي يقصد به توافق الآراء في الغالب في العالم الحالي يبدو أمرا من أمور الماضي في حال تواجد هذا الإجماع في وقت من الأوقات. وأعرب عن اعتقاده أن هناك ما قد يدعو للقلق الشديد بشأن مستقبل أي معاهدة من معاهدات الويبو بما في ذلك تنقيح المعاهدات الحالية إن لم تر معاهدة الويبو بشأن هيئات الإذاعة النور. وأضاف قائلاً إن الترتيبات الثنائية أو الإقليمية التي جرت

العادة على اتخاذها في القرن التاسع عشر تصبح بالتالي الحل البديل الوحيد. وشدد على أن الاتحاد الأوروبي للإذاعة بوصفه اتحادا لهيئات الإذاعة الأوروبية يقبل بكل سرور صكاً إقليمياً مثل توجيه يصدر عن الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية تنبثق عن مجلس أوروبا شريطة أن يمكن إزالة الأقمار الصناعية من الفضاء وإغلاق الإنترنت. وبتعبير إيجابي، رأى أنه لا يمكن مواجهة وقائع ناجمة عن العولمة إلا عن طريق صك قانوني عالمي. وأحاط الحضور علماً بأنه ما زالت هناك عدة مسائل مفتوحة في المرحلة الراهنة وقال إن مشروع الاقتراح في صيغته الحالية لا يمكن أن يسر أي جهة. واستدرك قائلاً إن الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة توصل إلى توافق في الآراء بشأن إمكانية استخدام النص وجميع اقتراحاته البديلة كأساس مفيد لعقد مؤتمر دبلوماسي. ومضى يقول إن اجتماع اللجنة الماضي أثبت عدم استعداد الدول الأعضاء للتنازل عن أي امتيازات انفرادية إضافية في هذه المرحلة مع أن إحدى المهام المألوفة لمؤتمر دبلوماسي تتمثل في تسوية أوجه سوء التفاهم وتوضيح النقاط الحاسمة وإيجاد حلول وسط بحيث يتسنى في نهاية المطاف اقتراح نص معاهدة محكم الصياغة لاعتماده. وشدد على أن معاهدة هيئات الإذاعة تهدف إلى حماية الإشارات حصراً وأن هذه الحماية لا تشمل مضمون الإشارات. واسترسل قائلا إن الاتحاد أيد تأييداً شديداً اتفاقية اليونسكو بشأن التنوع الثقافي التي اعتمدتها الأغلبية الساحقة من البلدان. وعلى الرغم من ذلك، لفت الانتباه إلى أن الاتحاد هو أيضاً أول من قال إن أي إشارة إلى اتفاقية اليونسكو في معاهدة الويبو بشأن هيئات الإذاعة هي في غير موضعها على غرار أي أحكام أخرى تنص عليها المعاهدة وليست لها أي صلة بالإشارات في حد ذاتها لكنها تنبثق عن شواغل جلية بخصوص المضمون. وأوضح قائلاً إن القيود والاستثناءات هي خير مثال على ذلك. وأردف قائلاً إن ما يجيزه القانون الوطني فيما يتعلق بمضمون البرامج الإذاعية التي تحملها الإشارة يجب أن ينطبق أيضاً على الإشارة والعكس صحيح. واستطرد قائلاً إن أي مستفيد من قيد أو استثناء لا يفهم ولا يقبل في الواقع أن ما يجوز في حالة لا يجوز في الحالة الأخرى. وأطلع الجمعيات على دعم رغبة هيئات الإذاعة في عقد مؤتمر دبلوماسي خلال سنة ٢٠٠٧ في إطار بيان مشترك تم توزيعه خلال الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأعرب فيه المؤلفون الممثلون في الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) ومنتجو الأفلام الممثلون في الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) ومنتجو الفونوغرامات الممثلون في الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) من جملة المشاركين الآخرين عن الرأي ذاته.

١٣٨- وتحدثت ممثلة جمعية هيئات الإذاعة في أميركا الشمالية (NABA) باسم هيئات الإذاعة في كندا والولايات المتحدة والمكسيك وأيضاً باسم الجمعية الوطنية لهيئات الإذاعة NAB وهي منظمة تمثل بحد ذاتها أكثر من ٠٠٠ ٨ محطة وشبكة إذاعة وتلفزة في الولايات المتحدة الأميركية. وأكدت الممثلة أن الجمعيتين كلتيهما عملتا في سبيل تحديث اتفاقية حماية إشارات البث بدءاً من ندوة الويبو في مانيلا بالفلبين سنة ١٩٩٧. وقد طرحت آنذاك قضية لزوم تحديث حقوق هيئات البث كما هي حال سائر المستفيدين من اتفاقية روما، لأخذ التطورات التكنولوجية الجديدة في الحسبان. وأعربت الممثلة عن اعتقادها باستيفاء عملية الويبو الحالية التي تضمنت الندوات والمنتديات واجتماعات التشاور الإقليمية فضلاً عن خمسة عشر اجتماعا للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة استيفاء كاملاً لنواحي عملها وأن الخطوة التالية منطقياً تتمثل في عقد مؤتمر دبلوماسي. وقالت إنه في حين تشترك جمعية هيئات الإذاعة في أميركا الشمالية بالقلق من بعض مقترحات الاتفاقية، إلاّ أن اللجنة الدائمة قامت بكل ما بوسعها ولزم الأمر الآن حل القضايا العالقة في إطار توصيات دورة اللجنة الخامسة عشرة بعقد مؤتمر دبلوماسي في ٢٠٠٧. وعبرت الممثلة عن رجائها أن لا يخيب أمل الجمعيتين باعتمادهما على مرونة الوفود جميعاً وحسن نيتها للعمل على إزالة العوائق الكبيرة الماثلة وإفساح

المجال لمؤتمر دبلوماسي ناجح، وإلا فغياب ذلك يهدد بتقويض كل الجهود التي كرست في سبيل معاهدة الإذاعة لما يقرب من عشر سنوات، مبدداً بذلك فرصة فريدة لإبرام معاهدة الإذاعة.

١٣٩- وأوضح ممثل معهد الابتكار السياسي (IPI) قائلاً إن المعهد هو معهد للبحوث الاقتصادية أسس منذ ١٩ سنة ومنظمة غير حكومية من منظمات المجتمع المدني ممثلة لدى الويبو تركز بحوثها وأنشطتها في مجال التوعية على المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي. وأعرب عن اعتقاد المعهد أن النمو الاقتصادي هو الحل لعدة مشاكل مرتبطة بالسياسة العامة لأنه ييسر التعليم وتحسين خدمات الرعاية الصحية وحماية حقوق الإنسان. ومضى يقول إن العكس صحيح أي إن من شبه المستحيل النهوض بالتعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان دون تحقيق النمو الاقتصادي. وبصفة عامة، أضاف قائلاً إن النمو الاقتصادي يتحقق عبر المشاركة في الأسواق وإن الأسواق ليست فعالة دون حقوق الملكية. ورأى بالتالي أن حقوق الملكية أساسية ضمن معادلة النمو الاقتصادي إذ تنشئ هذه الحقوق الأسواق وتسهل أساليب توزيع السلع بشكل رشيد. وأشار إلى أن العالم يواجه اليوم حتى مشاكل التلوث عن طريق استحداث حق من حقوق الملكية خاص بالتلوث وانبعاثات الكربون وأن حقوق الملكية ليست سبب مشاكل المساواة بل هي تعد في أغلب الأحيان حلا لها. واسترسل قائلاً إن اهتمام المعهد بالملكية الفكرية يقوم على العلاقة المعروفة والراسخة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي التي اعترفت بها الأغلبية العظمى من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين على الرغم من أنه أصبح مؤخراً من الشائع بين بعض الفئات التساؤل عن أهمية الملكية الفكرية كمحرك للنمو الاقتصادي. وأعرب أيضاً عن اعتقاد المعهد أن حق المرء في تحقيق منفعة من أعماله الإبداعية واختراعاته هو حق من حقوق الإنسان الأساسية وفقاً لما ينص عليه بالتحديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونظرا إلى أهمية الملكية الفكرية الكبيرة، ارتأى أن ضمان دور الويبو الفعال يعد أيضا أمراً مهماً. وعليه، قال إن المعهد استعرض جميع الاقتراحات المطروحة في الويبو من وجهة نظر تأخذ في عين الاعتبار ما إذا كانت هذه الاقتراحات تنهض أو لا تنهض بمنظمة فعالة وترتقي بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وأحاط الحضور علماً بأن المعهد شارك في جميع الاجتماعات المرتبطة بجدول الأعمال بشأن التنمية خلال سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ودعا إلى إدراج اقتراح رئيس اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية الخاص بجدول الأعمال المذكور في تقرير الاجتماعات الحالية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو إذ يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٤٠- وأوضح ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) أنها منظمة غير حكومية ناشطة دولياً ولديها مكاتب في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وتعمل في مجالي التكنولوجيا والسياسات العامة لصالح أعضائها في أنحاء العالم وعددهم ١٢ ٠٠٠ عضواً. وشدد على أهمية وضع جدول أعمال بشأن التنمية للويبو ولزوم تمديد مهمة اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية لأن التنمية هي العدسة التي تمكن من خلالها رؤية أنشطة الويبو كافة. وأعرب الممثل عن تأييده توجيه العمل نحو الخروج بنتائج ملموسة من شأنها أن تعزز فعالية عمل المنظمة وقدرة مؤسساتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها. ودعا أيضاً لقدر أكبر من الانخراط والبيان الاقتصاديين في عمل الويبو. وفي ما يخص اتفاقية الإذاعة المقترحة، انضم الممثل إلى الرأي القائل بأن عقد مؤتمر دبلوماسي سيكون سابقاً كثيراً لأوانه، وتذكر غياب الإجماع في الدورة الخامسة عشرة للّجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على نص مشروع الاتفاقية في عدد من المسائل الموضوعية، واختلاف آراء الدول الأعضاء حول كون الاتفاقية مبنية مثلاً على حقوق أصحاب العمل أو على حماية إشارة البث. وقال الممثل إن أضعف الإيمان أن لا تتم الدعوة للمؤتمر حتى يصير التوصل إلى إجماع حول عنصر أساسي كالذي سبق ذكره من عناصر الاتفاقية. ولفت الممثل أخيراً انتباه الدول الأعضاء إلى رسالة تعارض تضمين الإنترنت في اتفاقية الويبو للإذاعة، وقد وزعت في دورة اللجنة

الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة الخامسة عشرة وقدمت إلى الأمانة، وقد وقع عليها ما يزيد على المئتين من هيئات البث الإلكتروني الجوال والأشخاص أو المنظمات التي توزع المحتويات الأصلية عبر الإنترنت لاستخدامها على أجهزة مثل الآي بود iPod. وأشار الممثل إلى أن البث الإلكتروني الجوال أصبح شكلاً جديداً من أشكال التوزيع الثقافي ويمكن للاتفاقية المقترحة أن تضر به وحث الدول الأعضاء على أخذ هذا الموقف بعين الاعتبار.

١٤١- وأيد ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) الاقتراحات التي قدمها وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد قيرغيزستان باسم مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية فيما يتعلق بخطة عمل الويبو بشأن التنمية. وأكد أن القاسم المشترك بين هذه الاقتراحات هو النية الحسنة والرغبة العملية في إحراز التقدم من حيث جوهر الملفات. وحث الدول الأعضاء على تركيز اهتمامها بالدرجة الأولى على الاقتراحات التي من شأنها تحقيق توافق عام في الآراء وتناول الاقتراحات التي تتطلب بحثاً معمقاً وإجراء مفاوضات مستفيضة في المراحل اللاحقة. ومن جهة أخرى، أضاف قائلاً إنه يضع نفسه تحت تصرف الدول الأعضاء التي ترغب في وضع مشاريع ابتكارية يمكن تنفيذها في مجال التعاون التقني والاقتصادي في قطاع الإنتاج والتوزيع السمعي البصري. وفيما يتصل بمشروع المعاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة، ذكر بأن الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام أيد بوصفه عضواً في تحالف أصحاب الحقوق فكرة عقد مؤتمر دبلوماسي. وعلى الرغم من ذلك، أكد مجدداً أن هذا التأييد يشترط أن يكون نص مشروع المعاهدة المعروض على الجمعيات متوازناً فيما يرتبط بحقوق هيئات الإذاعة المقترحة مشيرا إلى منح تلك الهيئات الحقوق اللازمة لحماية إشاراتها فقط. ولفت النظر إلى أن الاتحاد الدولي أفصح بوضوح شديد عن ضرورة تجسيد مشاريع المواد المتعلقة بتدابير الحماية التقنية والاستثناءات والقيود للنهج المعتمد في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأعرب عن أسفه لأن مشروع المعاهدة في صيغته الحالية ليس كافيا للسماح بحل هذه المسائل. وأنهى كلمته مؤكداً في الوقت الحالي تحفظه بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي القادم.

١٤٢- وأكد ممثل الجمعية الألمانية لقانون الملكية الصناعية وحق المؤلف (GRUR) على الطابع العلمي لنشاطها على أنها تضم علماء ومحترفين يعملون في المجالات كافة المرتبطة بحماية الملكية الصناعية وحق المؤلف وقانون مكافحة الاحتكار. وأوضح أن هدف الجمعية وفق صكها التأسيسي يكمن في تقديم التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والدعم للأجهزة التشريعية والوزارات والمؤسسات ذات الاختصاص في مسائل الملكية الفكرية وقانون التجارة العادلة. وقال إن الجمعية وسّعت نشاطها لتشمل عدة ميادين مفتوحة للمجتمعات المدنية في أوروبا. وأضاف أن الجمعية، بتعداد أعضائها من أفراد وشركات الذي يقارب ٤ ٥٠٠ عضواً، تقيم مئات عدة منهم خارج ألمانيا، قد وثقت عرى التعاون مع تجمعات وطنية ودولية أخرى من المجتمع المدني. وأفاد الممثل أن الجمعية مع أنها حديثة العهد باجتماعات هيئات الويبو الإدارية إلاّ أنه قد حضر اجتماعات للّجان الدائمة ويشكر كل الأطراف المعنية على القبول بالجمعية الألمانية لقانون الملكية الصناعية وحق المؤلف مراقباً في الجمعية العامة. وبيّن أن التأكيد على الطابع العلمي لنشاط الجمعية لا يعني أنها لا تنحاز إلى قضايا معينة أو تحدد موقفها في النقاشات السياسية. فالجمعية لطالما دعمت دعماً قوياً العمل في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز المضي بتنسيق قوانين البراءات ولتحديد الأولويات في هذا الصدد، مع احترام المصالح المتضاربة. واستطرد قائلاً إن الأمر نفسه ينسحب على مشروع الاتفاقية الجديدة لحماية هيئات الإذاعة. وأكد دعم الجمعية الخالص للجهود كافة المبذولة للوصول بالنقاشات في لدن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى خاتمة موفقة.

١٤٣- وأوصى ممثل منظمة الملكية الفكرية والعدالة (IP Justice)، وهي منظمة دولية للحريات المدنية تسعى بشدة للترويج لقانون متوازن للملكية الفكرية، بأن تأخذ الدول الأعضاء قرارا ضد عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة هيئات الإذاعة. وذكر الممثل بأنه في الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعلنت عدة دول أعضاء بوضوح عن معارضتها المضي قدما بمشروع المقترح. وقال الممثل بأن قرار رئيس اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بعقد مؤتمر دبلوماسي قرار غير رشيد ويفتقر لتوافق الآراء الضروري لوضع قانون على نحو مشروع وديمقراطي. وأشار الممثل إلى أن مشروع المقترح الحالي قد أنشأ ثمانية حقوق في مجال الملكية الفكرية لفائدة هيئات الإذاعة عوضا عن استخدام نهج "سرق الإشارات" على نحو أكثر ملائمة لمعالجة السلوك غير المشروع، كما أوصت به عدة دول أعضاء. وأضاف الممثل قائلا إن مقترح الرئيس استمر في تنظيم إرسال البرامج عبر الإنترنت بموجب المادتين ٩ و١٤، الأمر الذي هدد بشكل ملحوظ مستخدمي السجلات الشبكية ومستخدمي البث عبر الإنترنت وغيرهم من مستخدمي برامج وسائل الإنترنت الابتكارية. وعلاوة على ذلك، أردف الممثل يقول، لا يزال المقترح يشمل التدابير التي لا تحظى بالقبول العام ضد احتواء القيود التكنولوجية، حتى بعدما أعربت غالبية الدول الأعضاء عن قلقها بشأن آثارها على الجمهور وعلى حقوق المستهلك في استخدام البرامج. وصرح الممثل أيضا بأن الغموض ما زال يكتنف الآثار التي قد تنتج عن منح حق جديد في مجال الملكية الفكرية لهيئات الإذاعة بالنسبة للبلدان النامية أو بالنسبة للجمهور ككل، وأن ثمة العديد من المسائل العالقة التي ينبغي حلها قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. وأفاد الممثل بأن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن فقط إذا ما تم الحفاظ على توازن بين حقوق المخترعين والمنتفعين، وإذا ما روعيت الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. وأضاف قائلا إن معاهدة هيئات الإذاعة في صيغتها الحالية لن تساعد على تحقيق تلك الأهداف. غير أن الممثل رأى بأنه ينبغي للويبو أن تركز جهودها على اعتماد جدول أعمال بشأن التنمية ومعاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف ودراسة التقييدات والاستثناءات الملائمة بشأن حق المؤلف، كما اقترح التشيلي في سنة ٢٠٠٥، لضمان أن يكون عمل الويبو موافقا لاهتمام الجمهور على الصعيد العالمي.

١٤٤- وأيد ممثل مؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) البيانات التي تم الإدلاء بها باسم أصدقاء التنمية والبلدان الأقل نموا ومجموعة بلدان آسيا والمجموعة الإفريقية والبيانات التي أدلى بها كل من وفد البرازيل وشيلي والصين وجنوب أفريقيا. وصرح الممثل بأنه يتعين على الويبو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تسترشد بمبادئ الأمم المتحدة، مع مراعاة أنه لا ينبغي فهم نظام الملكية الفكرية بأنه غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية. وقال إنه نظرا لتباين مستويات البلدان في التنمية ينبغي لكافة معاهدات الويبو أن تراعي بصفة خاصة ومختلفة ظروف البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وبالتالي، وقبل البدء في المناقشات بشأن أي معاهدة جديدة، ينبغي عقد منتديات مفتوحة مثل المنتدى المفتوح بشأن معاهدة قانون البراءات الموضوعي أو مناقشات عامة مشابهة من أجل مناقشة أهداف المعاهدة المقترحة وجدواها ومدى قبولها وآثارها المحتملة مع ضمان، بالإضافة إلى ذلك، مشاركة واسعة للمجتمع المدني والمجموعات العامة المهتمة بأنشطة الويبو. وبناء عليه، رأى الممثل بسبب عدم تحقيق أي توافق في الآراء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن معاهدة قانون البراءات الموضوعي، ينبغي تنظيم منتدى مفتوح آخر لمواصلة المناقشات. وأفاد بأن المؤسسة أيدت إعداد معاهدة أو آلية مماثلة بشأن النفاذ إلى المعارف واعتمادها، واعتماد أنظمة غير استئثارية لتشجيع الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها، من قبيل البرامج الحاسوبية المجانية وتراخيص حقوق الإبداع التوفيقية. وعلاوة على ذلك، أفاد الممثل بأن المؤسسة أيدت إنشاء رسوم خاصة لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات لتعزيز أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أعرب الممثل عن اعتقاده بأنه ينبغي تجديد ولاية اللجنة

المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية لثلاث دورات تدوم كل واحدة منها خمسة أيام. وفيما يتعلق بالمناقشات الدائرة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن إمكانية إنشاء معاهدة بشأن هيئات الإذاعة، أشار الممثل إلى عدم التعمق في المناقشات حول الآثار الممكنة على النفاذ العام إلى المعلومات والتنوع الثقافي، وأنه لم يتم أي اتفاق بذلك الموضوع. وبعد أن صرح الممثل بذلك وأخذ في الحسبان المعارضة المتنامية من مختلف مجموعات قطاع الصناعة، ناشد الممثل الجمعية العامة للويبو برفض توصية اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة الداعية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وبالتالي التشجيع على المزيد من المناقشات مع مشاركة كافية لأصحاب المصالح المعنيين قصد التوصل إلى فهم أدق لآثار المعاهدة. وفيما يتعلق بعمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أيد الممثل استكمال صك دولي ملزم قانونا دون أي تأخير، وشدد على ضرورة تقدم عمل تلك اللجنة بالتوازي مع الأعمال التي تتم في المنتديات الأخرى، مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأخيرا، شدد الممثل على أن البلدان النامية بالإضافة إلى قطاعاتها الإبداعية ينبغي أن تكون محور عمل اللجنة الاستشارية بشأن الإنفاذ، بما في ذلك المناقشات بشأن سياق أوسع لمصالح المجتمع والتزامات أصحاب الحقوق والتجربة في مجال القرصنة البيولوجية.

١٤٥- وجددت ممثلة رابطة بلدان أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR) التأكيد على أهمية المقترح الذي طرحته مجموعة أصدقاء التنمية وقالت إن معايير الملكية الفكرية الدولية قد أرست فكرة أن التنمية نتيجة مباشرة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية. بيد أن التجربة أثبتت أن هذه الفرضية لم تتحقق كلياً أقله في البلدان النامية وخاصة في القطاع الذي تمثله منظمتها. إلاّ أنها حذرت أنه بالمقابل هذا النوع من المعايير قد يهدد التنمية ومجرد وجود الصناعة الصيدلانية المعنية بالمنتجات غير مسجلة الملكية. وأفادت إنه لا ينبغي اعتبار الملكية الفكرية غايةً في حد ذاتها بل وسيلةً لترويج الابتكار وتوفير العلم والتكنولوجيا ورعاية إبداع الصناعات الوطنية في سبيل إحراز التنمية ورفاه البلدان. ونبّهت الممثلة من مسألة استغلال نظام براءات الاختراع بهدف الاحتكار بدل جعله وسيلة لتعزيز الابتكار الأصيل. وذكرت ما يحصل من استخدام جشع لبراءات الاختراع المشكوك بجودتها على حساب الصناعة الصيدلانية الوطنية بوجه يصعب تسويق المنتجات التي تقع في الملك العام ويضر بحالة القطاع الدوائي ويهدد مستقبله ويحد من توافر الدواء. وعبرت أيضاً عن قلقها إزاء عملية تنسيق البراءات، التي قد تؤدي إلى الحد من نقص المرونة الراهن إزاء البلدان النامية. وخلصت في اختتام مداخلتها إلى أن معايير حماية الملكية الفكرية التي وضعت كجزء من معاهدات التجارة الثنائية رسمت سياقاً يعمق اختلال التوازن القائم أصلاً والهوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية. ولهذا السبب عبرت عن رجائها تقديم الويبو أنشطة المساعدة والتعاون التقنيين التي تنصب على التنمية بحيث تجعل من الملكية الفكرية أداة فعالة لتحقيق نمو الصناعات الوطنية في البلدان النامية ولرفاه الجميع.

١٤٦- وأفاد ممثل جمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) بأن مقر الجمعية هو في ياوندي وأن لها مكاتب في اثني عشر بلدا أفريقيا من البلدان الناطقة بالفرنسية والبلدان الناطقة بالإنكليزية ولديها مائة عضو تؤدي من خلالهم مهمتها في الترويج للملكية الفكرية في أفريقيا. وشجع الممثل المنظمة على تأييد مشاركة المجتمع المدني في أعمالها حتى تعكس على وجه أفضل أهداف التنمية التي تتطلع إليها الشعوب الأفريقية في إطار الملكية الفكرية. وأعرب الممثل عن شكره للويبو على تكليف خبير بشأن نظام مدريد في اليوم العالمي للملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٦. ورحب بإنشاء الصندوق الطوعي لتيسير مشاركة ممثلي السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في أعمال اللجنة المعنية بالمعارف التقليدية. وأعرب عن أسفه لعدم عرض العديد من أعمال المنظمة على الشعوب

الأفريقية إلا بعد اعتمادها، لا سيما الأعمال المتعلقة باعتماد المعاهدات الدولية بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالاعتماد المحتمل لمعاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة. وأضاف قائلا إنه ينبغي لتلك الأعمال أن تراعي آراء البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، وبالتحديد احتياجاتها المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومات والتعليم وحرية التعبير. ومن جهة أخرى، رأى الممثل أنه من السابق لأوانه عقد مؤتمر دبلوماسي في غضون سنة ٢٠٠٧، وأعرب عن أمله أن تنظم المنظمة سلسلة من المؤتمرات والندوات الإقليمية في أفريقيا، دون انتظار دعوات الدول. وأضاف موضحا أن من شأن تلك الاجتماعات الإقليمية إتاحة الفرصة للدول الأعضاء الأفريقية وللخبراء المعنيين بنص المعاهدة لإجراء تحليل أدق واستجلاء تفاصيله. وأردف قائلا إن تلك العملية ستسمح أيضا للدول الأعضاء بعدم الخضوع لأحكام المعاهدة فحسب، بل وتيسير إنفاذها. وعلاوة على ذلك، أيد الممثل دورة أعمال اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وشجع على تجديد ولايتها لفترة السنتين المقبلتين. وأوضح قائلا إن تنوع المقترحات المقدمة تؤكد على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لاعتماد ذلك المشروع. واختتم الممثل كلمته بتشجيع المنظمة على تعزيز الدور التحفيزي الذي ينبغي أن تؤديه الملكية الفكرية في مجال التنمية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

١٤٧ –وشكر المدير العام جميع الوفود على المناقشات البناءة والإيجابية التي دارت حول البند ٤ من جدول الأعمال. وأشار إلى أن إحراز تقدم فعلي نحو الأهداف المشتركة لا يمكن أن يتحقق إلا انطلاقا من أسس وبيانات واضحة ودقيقة ومفصلة حول التطلعات والصعوبات الوطنية. وقال إن الكل ملتزم بمستقبل الويبو بصفتها المحفل العالمي المعترف به لتطوير نظام الملكية الفكرية والانتفاع به كوسيلة للتنمية الاقتصادية والإثراء الثقافي لكل الأمم، وبالمحافظة على مرتبة المنظمة وتعزيزها بصفتها هيئة حيوية تحرز تقدمها في جو من توافق الآراء والحلول التوفيقية الخلاقة. وأعرب عن أمله في أن يسود ذلك الجو في هذه الدورة للجمعية العامة. وقال المدير العام إن التقدم المحرز خلال هذه الاجتماعات في القضايا المطروحة أمام الجمعيات إنما يأتي ليؤكد تلك الالتزامات. وشدّد بدوره على ما أشار إليه أحد الوفود من دور الويبو كرائد فكري ضمن سائر المنظمات التي يتزايد اهتمامها بقضايا الملكية الفكرية. ولاحظ المدير العام أن الدول الأعضاء تسعى إلى تحقيق التفاهم والتضامن والمرونة اللازمة لبلوغ الزخم الكافي للتقدم أمام مختلف التحديات التي تواجهها الآن، ويجب على الأمانة أن تدعمها بتوفير أعلى معايير الفعالية والإدارة المسؤولة. وأشار إلى الجهود الكبرى المبذولة لبلوغ تلك المعايير عن طريق الأخذ، قدر الإمكان، بالاقتراحات والتوصيات المستلمة من مختلف الجهات المؤسسة، كما هو مبين في جملة الوثائق المقدمة. وأعرب بالتالي عن ارتياحه لما أبدته الدول الأعضاء من تقدير لتلك الجهود التي بذلها كل من الموظفين المسؤولين عن الشؤون المالية والميزانية في المنظمة وأيضا أولئك الذين تأثر عملهم بتخفيض الموارد المتاحة لهم. وأعرب المدير العام عن ارتياحه أيضا لما أبدته الدول الأعضاء من تقدير للقضايا الموضوعية في صلب الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إنه أحاط علما أيضا بالتعليقات الأخرى التي قدمت أثناء النقاش المتنوع حول هذا البند من جدول الأعمال، وإنه اطلع بالخصوص على الإشارات إلى ضرورة تغذية روح توافق الآراء بغية التوصل إلى حلول تتجذر فتنمو ثم تثمر. واستطرد قائلا إنه أحاط علما أيضا بالطلبات والتعليقات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء فرادى والتي تشير مثلا إلى الحاجة المستمرة إلى المساعدة على صياغة استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية، والحاجة إلى حفظ التوازن في جميع المجالات، والتحسن البطيء والملحوظ في اقتصاديات بعض البلدان الأقل نموا، وأهمية تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية، والحاجة إلى فحص التفاعل بين حق المؤلف والتعليم وهي مسألة مهمة جدا طرحتها بعض الوفود، وقضايا الإنفاذ بطبيعة الحال المتصلة بهذه المسألة الحاسمة، وفحص العلاقة بين قطاعات حق المؤلف والنمو الاقتصادي العام للبلدان والأمم، والحاجة إلى جعل حماية الملكية الفكرية أيسر تكلفة. وأكّد المدير العام للدول الأعضاء أن كل تلك الملاحظات سوف تحظى باهتمام الأمانة وعنايتها. وفي الختام، أشاد المدير

العام بدور موظفي المنظمة ونوّه بتفانيهم المتواصل وباستعدادهم المستمر على قطع الأشواط الطويلة المطلوبة منهم وجهودهم الدؤوبة في صون نبضات قلب المنظمة. وذكّر بأنه شدّد في عدة مناسبات أمام الجمعيات وفي عدة محافل أخرى على أن الموظفين هم أهم ثروة من ثروات المنظمة. وأكّد المدير العام من جديد على أهمية ضمان أفضل ظروف العمل للموظفين حرصا على رفاهيتهم ورفاه المنظمة أيضا، وقال إنه لا حياة للمنظمة بدون موظفيها.

١٤٨- وأشار وفد البرازيل إلى الوثيقة A/42/2 وأعرب ثانية عن تقديره لجهود الأمانة في تزويد الدول الأعضاء بوثيقة مفصلة وكاملة تحتوي على تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ورأى مع ذلك أن الوثيقة تحتوي في جوانب معينة على منظور متحيز نوعا ما بشأن المقصود بالتنمية والملكية الفكرية وإن ذلك معبر عنه صراحة في النص، فذكر على سبيل المثال الإجراءات التي اتخذتها الويبو في إطار جدول التنمية تحت عنوان التعاون لأغراض التنمية. وأشار بوجه خاص إلى الفقرة ٧٠ من الوثيقة A/42/2 وقال الوفد إن ذلك ربما يعني أن المسألة لم تتضح بعد داخل المنظمة بأن قضية جدول أعمال التنمية هي أوسع بكثير من فكرة التعاون لأغراض التنمية لأن لها تبعات تتعلق بوضع القواعد والمعايير، واستخلص داعيا إلى تعديل الوثيقة المذكورة وإدراج الفقرة ٧٠ تحت عنوان "حماية الملكية الفكرية وتطوير نظامها". وساق الوفد أيضا عدة إشارات إلى الملكية الفكرية والتنمية تحت باب إذكاء وعي البلدان النامية بأهمية تنفيذ قوانين الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن ذلك الرأي أيضا هو رأي متحيّز لما هو مقصود بالملكية الفكرية والتنمية أو ما يقصد بمواءمة التنمية. وقال إن أنشطة التوعية ينبغي أن تشمل منظورا أشمل للملكية الفكرية ومعنى ذلك العمل مع البلدان النامية لمساعدتها على تنفيذ مجمل التزاماتها، سواء تعلق الأمر بالجوانب الفاعلة لحماية الحقوق أو بالتقييدات والاستثناءات وهوامش المرونة والتراخيص غير الطوعية، التي تتاح للعديد من الدول الأعضاء كأداة مشروعة كي تعمل على كبح الممارسات المنافية للمنافسة والحصول الأدوية وغيرها من الموارد التي قد تحتاج إليها مجتمعاتها. ولاحظ الوفد بالتالي أن الوثيقة لا تتناول على النحو الملائم جانب الصالح العام في الملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى الفقرة ٣٣٦ التي تصرح في نظره بأن قياس وقع الملكية الفكرية على التنمية يعتمد على قياس أو تقييم مستويات القرصنة في مختلف البلدان أو المجتمعات أو المناطق. وشدّد على أن البرازيل تعترض على ذلك المنظور. ورأى أن قضية وقع الملكية الفكرية على التنمية من منظور أشمل لا ترتبط مباشرة بمستويات القرصنة، وأن الدراسات التقييمية لوقع الملكية الفكرية على التنمية ينبغي أن تقوم على منظور أوسع. وقال إن هذه المسألة مرتبطة بوقع قوانين الملكية الفكرية على الاقتصاد عموما في البلدان التي لا تحقق مداخيل كبرى من الملكية الفكرية، وإنها مسألة فكرية أوسع بكثير من فكرة قياس مستوى القرصنة فيما بين مختلف البلدان. وقال الوفد إنه يعترض بشدة على هذا المنهج وأراد أن تعمل الأمانة في وثائقها في المستقبل على تحسين الإشارة إلى قضية التنمية، لأنه يعتقد بأن المنهج لا يتوافق ومفهوم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية التي تقصده البلدان النامية التي كانت قد اقترحت جدول أعمال التنمية. وأراد وفد البرازيل أيضا أن تسجّل فحوى موقفه في التقرير الختامي للجمعيات علما بأن اعتماد البرازيل للوثيقة A/42/2 لا يعني أنها تتفق كليا مع مضمونها ولا مع المناهج المتبعة فيها ولا مع الطريقة التي أوردت بها قضايا الملكية الفكرية فيها، وأضاف قائلا إن الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران (جمهورية-الإسلامية) وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا ليس بوسعها أن توافق على الفقرة ٧٠ من الوثيقة A/42/2.

١٤٩-ورغب وفد أوكرانيا في أن يضيف إلى بيانه العام بعض التعليقات على هذا الموضوع. وقال إنه يؤيد عمل المنظمة بصورة عامة، ولكنه يطلب إجراء استعراض وتحليل شفاف للطريقة التي تخصص بها مواد الميزانية فيما بين البرامج الرئيسية، ولا سيما تلك الموجهة إلى تطوير الأنظمة الوطنية

للملكية الفكرية في بلدان مختلف المجموعات الإقليمية. ورأى أن من المهم أن يبيّن تطور اعتمادات الميزانية عبر السنوات العشر الماضية مع بيان الطريقة التي تطورت بها شؤون الموظفين في شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز. وأبدى الوفد أيضا بعض الانشغال إزاء مبدأ التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء في موظفي الويبو وطلب إجراء تحليل للوضعية الحالية والنظر في تغييرها بغية منح المنظمة مزيدا من المرونة الإدارية.

١٥٠- وأشار وفد سانت فنسنت وغرينادين إلى أن مكتب التجارة والملكية الفكرية في بلده لم يتجاوز السنتين ويمكن القول بأن تطور نظام الملكية الفكرية في البلد لايزال في مراحله الجنينية. ولاحظ الوفد أن البلد حقق تقدما ملحوظا ولكن التزاماته ازدادت بسبب الطبيعة الحيوية للملكية الفكرية والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان الجزرية النامية. وأحاط الحضور علما أن البلد استمر في عملية وضع التشريعات منذ انعقاد جمعيات الويبو في سنة ٢٠٠٥ فكان أن تم اعتماد تشريع يخص تصميم الدوائر المتكاملة والرسوم والنماذج الصناعية. وأضاف أن قانونا جديدا بشأن الأصناف النباتية لا يزال حاليا قيد الدرس وأنه يجري التخطيط لإنشاء جمعية للإدارة الجماعية للحقوق. وقدم مفوض الشرطة في سانت فنسنت وغرينادين ضمانات قائلا إن كل المسائل التي تتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية قد أسندت إلى وحدة الجرائم الكبرى في جهاز الشرطة الملكي بالبلد. وشدد الوفد على أن مكتب التجارة والملكية الفكرية في بلده يتطلع في المستقبل المنظور إلى تعزيز قدراته البشرية والتكنولوجية الداخلية وتطبيق خطة عمله الشامل والاستراتيجي في مجال أنشطة مخاطبة الجمهور والمعدة للتوجه إلى كل قطاعات المجتمع وتنفيذها بنجاح. وأضاف أن المكتب المذكور يعتزم تعزيز التعاون مع الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والطلاب بهدف إدماج حقوق الملكية الفكرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد. وعبر الوفد عن امتنانه للمنظمة للمساعدة المتنوعة التي ما فتئت تقدمها إلى بلده وهنأ المدير العام على رؤيته وقيادته وأشاد بالتزام المنظمة وعملها من دون كلل في كل مجالات الملكية الفكرية. وفي الختام، قال الوفد إنه يتبنى منظور الويبو وبين أنه يستقي الإلهام من الالتزام بوضع نظام لحقوق الملكية الفكرية قد يستخدم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ولتحسين مستوى عيش البشرية.

١٥١- وأشار وفد البرازيل إلى الوثيقة A/42/3 وقال إن معظم التعليقات التي أبداها على الوثيقة A/42/2 تسري أيضا على الوثيقة A/42/3. وذكّر بالتعليقات التي كان قد تقدم بها فيما يتعلق بمبادرات الأمانة بشأن تقييم الوقع. وشدّد على الحاجة إلى إشراك الدول الأعضاء في المناقشات الجارية في المنظمة حول قضية تقييم الوقع وأيضا إشراك الدول الأعضاء في المناقشات التي تجريها الأمانة حول تلك القضايا مع منظمات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأكّد الوفد على الأهمية الكبر التي تكتسيها هذه المسألة وشدّد على أن توسيع نطاق المناقشات سيعود بالنفع على الجميع لا سيما في حال إشراك الدول الأعضاء منذ المراحل الأولى أي مراحل صياغة الأفكار وبلورتها، حتى لا تقتصر الدول الأعضاء على الاطلاع على النتائج في نهاية المطاف. وقال الوفد إن ذلك إجراء أفضل للعمل يسمح بإقامة شراكة أفضل بين الدول الأعضاء والأمانة. وأكّد أيضا على أن البرازيل إذ تحيط علما بمضمون الوثيقة A/42/3 فذلك لا يعني أنها تتفق كليا مع منظور التنمية الوارد فيها.

١٥٢- وردا على بيانات البرازيل وأوكرانيا، قال المدير العام فيما يخص بنية الوثائق التي تم إعدادها للجمعية العامة إن الأمانة منفتحة لأية تعليقات أو اقتراحات أو تحسينات أو انتقادات. وأكّد للدول الأعضاء بأن جميع البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود التي تمثل حكومات أو منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية ستدرج حسب الأصول في تقرير الدورة، بما في ذلك البيانات التي

أدلى بها وفدا البرازيل وأوكرانيا. وبناء عليه، وبعد التفاهم وتلك التعليقات، دعا المدير العام الدول الأعضاء إلى الشروع في اعتماد التقرير.

١٥٣- ووافقت الدول الأعضاء على مضمون الوثيقة A/42/2 وأحاطت علما بمضمون الوثيقة A/42/3 والوثيقة A/42/12 ومرفقها والوثيقة A/42/13، وبذلك اختتم النقاش حول البند ٤ من جدول الأعمال.

البند ٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن حصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات

١٥٤- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10.).

البند ٦ من جدول الأعمال الموحد:

لجنة البرنامج والميزانية والمسائل المتعلقة بها

١٥٥- استندت المناقشات إلى الوثائق A/42/9 وA/42/10 وA/42/11.

١٥٦- وعقب نقطة نظام من وفد سويسرا متحدثاً باسم المجموعة باء ومؤيَّداً من وفد كرواتيا الذي تحدث باسم المجموعة الإقليمية لبلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، تقرر تناول جميع الوثائق المتعلقة بشؤون الإدارة والرقابة في إطار هذا البند من جدول الأعمال الموحَّد. وعليه، تقرر تناول الوثيقة A/42/8 ("تقرير عن الرقابة الداخلية") التي وردت أصلاً تحت البند ٤ في إطار هذا البند ٦ من جدول الأعمال الموحَّد.

١٥٧- ولدى تقديم الوثيقة A/42/9، أعلنت الأمانة أن لجنة البرنامج والميزانية قد عقدت أربع دورات منذ دورة الجمعيات سنة ٢٠٠٥، منها دورتان رسميتان ودورتان غير رسميتين. ومضت قائلة إن الجمعية مدعوة الآن في سياق الوثيقة A/42/9 إلى الموافقة على توصيات الدورة التاسعة للجنة (كما وردت في الفقرة ١٠٢ من المرفق الأول للوثيقة A/42/9) والدورة العاشرة للجنة (كما وردت في الفقرة ٢٥ من المرفق الثاني للوثيقة ذاتها). وأفادت بأن التوصية التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ تتعلق بمرونة الميزانية، وتدعو إلى قصر التحويلات من برنامج إلى آخر لكل فترة سنتين بعينها على نسبة خمسة بالمائة من المبلغ المقابل لاعتمادات فترة السنتين المخصصة للبرنامج المستفيد أو بنسبة واحد بالمائة من إجمالي الميزانية، على أن يؤخذ بالمبلغ الأكبر، وعلى أن يكون من المفهوم مع ذلك أن تفسير المادة ٤-١ من النظام المالي لن يُطبق قبل إقفال فترة السنتين الراهنة وبعد الاستعراض الشامل ومن غير مساس بقرار الجمعيات في سنة ٢٠٠٥ بشأن تسويات الميزانية، وذلك بانتظار مراجعة نظام الويبو المالي. وذكرت الأمانة أن اللجنة قد أوصت أيضاً بطرح مشروع مراجعة شاملة لنظام الويبو المالي ولائحته على اللجنة نفسها المنعقدة في دورتها في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ لتنظر في ذلك المشروع. ووضحت الأمانة الوضع مُشيرة إلى أن النقاش الذي تناول الآلية الجديدة لم يكن قد انتهى عند اتخاذ ذلك القرار، واقترحت قراءة موعد "أبريل/نيسان ٢٠٠٧" في الفقرة ١٠٢"٢" من المرفق الأول للوثيقة A/42/9 كما لو كان يعني "النصف الأول من سنة ٢٠٠٧".

١٥٨- ثم أفادت الأمانة بأن القرار الثاني الذي ينبغي للجمعيات اتخاذه يتعلق بآلية جديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها. وقالت إن تلك الآلية الجديدة موضَّحة في الجدولين الواردين في المرفق الثالث والمرفق الرابع للوثيقة A/42/9. وقالت إن المساحات المظللة باللون الرمادي في الجدولين تشير إلى المعالم الجديدة من الآلية المقترحة مقارنة بالممارسات السابقة. ومضت قائلة إن المعالم الجديدة تبيّن مجالات الاهتمام الخمسة الرئيسية التي برزت وثبتت أثناء المشاورات مع الدول الأعضاء وهي "١" تعزيز إشراك الدول الأعضاء في المرحلة التحضيرية لإعداد مشروع البرنامج والميزانية الخاص بالمنظمة، "٢" وإقامة روابط معززة بين تقييم الأداء لفترة السنتين السابقة والتخطيط للمستقبل، "٣" والتمكين من إجراء استعراض واضح للميزانية المعدَّلة للفترة الراهنة والموافقة عليها، "٤" وتضمين الآلية للجنة التدقيق (التي أنشأتها جمعيات الويبو سنة ٢٠٠٥) بالإضافة إلى التقارير التي يُعدها المدقق الداخلي بناء على ميثاق الويبو الجديد للتدقيق الداخلي، "٥" وتنسيق أفضل لاستعراض الأداء المالي للمنظمة (كما يرد بيانه في حسابات فترة السنتين) ليصادف استعراض أداء البرنامج المقابل. وفيما يتعلق بالمرفق الثالث، ذكرت الأمانة أنه يوضح الآلية الانتقالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بينما يصف المرفق الرابع الآلية اعتباراً من سنة ٢٠٠٨ فصاعداً. وأعلنت أنها تعتزم الشروع في تنفيذ الآلية، إذا ما وافقت عليها الجمعيات، بتوجيه خطاب معمم واستبيان إلى الدول الأعضاء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، داعية إياها إلى تقديم مساهماتها من أجل إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقالت أيضاً إنها تعتزم دعوة لجنة البرنامج والميزانية إلى عقد دورة أولى غير رسمية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

١٥٩- ثم التفتت الأمانة إلى الوثيقة A/42/10 قائلة إن الوثيقة تحتوي على تقرير مرحلي بشأن التدابير التي اعتمدتها الأمانة منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ تنفيذا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالتوصية الأولى، قالت الأمانة إنها أجرت اتصالات مكثفة مع لجنة التدقيق حول تعريف مواصفات مشروع الاستعراض الشامل وبدأت مناقصة دولية على أساس المواصفات المتفق عليها، في يوليه/تموز ٢٠٠٦. وذكرت أن موعد إقفال باب تلك المناقصة هو ٢٠ سبتمبر/أيلول. وأفادت بأن الأمانة تسلمت عدة عروض في غضون المهلة المذكورة وتتوقع توقيع عقد مع الشركة التي وقع عليها الاختيار في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني لبدء العمل فور ذلك. واستطردت الأمانة قائلة إن الشركة الفائزة ستطالب بتقديم تقرير نهائي بشأن ذلك العمل في موعد أقصاه يونيه/حزيران ٢٠٠٧ لتمكين الأمانة من إحالة التقرير مع ملاحظاتها إلى جمعيات الويبو المنعقدة سنة ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، ذكرت الأمانة أن إحدى توصيات وحدة التفتيش كانت قد دعت الويبو إلى وضع صياغة شاملة في هذا الشأن. وقالت إن الأمانة قد أعدت مشروعاً أولياً لتلك الاستراتيجية وهو مُبيّن في المرفق الخامس للوثيقة A/42/10. ومضت قائلة إن ذلك المشروع الأولي سيوضع في صيغته النهائية عقب الانتهاء من الاستعراض الشامل. وذكرت أيضاً اعتماد عدد من السياسات بشأن الموارد البشرية من باب المتابعة لتوصيات وحدة التفتيش، ومنها إلغاء إمكانية التوظيف المباشر. وفيما يخص تعزيز الرقابة الداخلية، ذكرت الأمانة اتخاذ عدد من التدابير، ومنها تخصيص منصب جديد للمديرين بدرجة D.1 بهدف توظيف مدقق داخلي يتحلى بالمؤهلات المشترطة في ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي، وذلك في إطار مسابقة دولية. وأعلنت أن الدورة الراهنة للجنة التنسيق مدعوة حاليا إلى الموافقة على اسم المرشح المقترح لشغل منصب المدقق الداخلي للويبو فور انتهاء الجمعيات، على أن يُطرح منصبان إضافيان لمسابقتين لفائدة شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة.

١٦٠- ثم ذكَّرت الأمانة بأن ثلاث توصيات صادرة عن وحدة التفتيش تتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات على وجه التحديد، وتدعو أولى تلك التوصيات الويبو إلى إجراء دراسة لتكلفة معالجة الوحدة

الواحدة من الطلبات المودعة بناء على تلك المعاهدة. وأعلنت استكمال تلك الدراسة وطرح نتائجها في الوثيقة A/42/10. ولخصت الأمر قائلة إن التكلفة المقدرة للوحدة الواحدة في سنة ٢٠٠٦ هي ٨٨٦ فرنكاً سويسرياً لمعالجة طلب من ذلك القبيل. والتفتت إلى الفقرة ١٥ قائلة إنها تبيّن تقسيم التكلفة إلى تكلفة مباشرة قدرها ٥٤٦ فرنكاً سويسرياً، أي ٦١.٦ من التكلفة الإجمالية، وتكلفة غير مباشرة قدرها ٣٤٠ فرنكاً سويسرياً. وقالت إن الوثيقة توضح أن تكلفة الوحدة الواحدة قد انخفضت من ١ ٠٤٢ فرنكاً سويسرياً في سنة ٢٠٠٤ إلى ٩٣٤ فرنكاً سويسرياً في سنة ٢٠٠٥ ثم ٨٨٦ فرنكاً سويسرياً في سنة ٢٠٠٦ وأفادت بأن ذلك يُعزى أساساً إلى إعادة تنظيم العمليات في إطار المعاهدة ونجاح تعميم تكنولوجيا المعلومات لضمان إمكانية إدارة الطلبات الدولية بالوسائل الإلكترونية.

١٦١- وبخصوص التوصية الثانية المتعلقة بالمعاهدة، قالت الأمانة إنها التوصية الخامسة، وتتفرع إلى توصيتين، إحداهما تدعو الويبو إلى بحث إمكانية مطالبة المودعين باستخدام الفرنك السويسري عند تسديد الرسوم المستحقة للمكتب الدولي للويبو. وذكّرت الأمانة بما سبق لها أن بيّنته سنة ٢٠٠٥ بشأن وجود صعوبات جمة تتخلل تلك التوصية وأعربت من جديد عن تحفظها في هذا الصدد. واحتجت في المقام الأول بأن بعض البلدان غير قادر على الحصول على العملة الصعبة ومن شأن ذلك أن يضع عقبة كبيرة أمام مودعيها الراغبين في الانتفاع بالمعاهدة. وكانت الحجة الثانية في رأي الأمانة أن تنفيذ تلك التوصية سيتطلب المزيد من الأعمال الإدارية بدلاً من تخفيضها لفائدة المودعين والمكاتب نظراً إلى أن النظام المقترح يتطلب من المودع أن يودع طلبه لدى مكتب لتسلم الطلبات وأن يسدد المبالغ المستحقة على ذلك الطلب للويبو على حدة، فتضطر المنظمة ومكاتب تسلم الطلبات بعد ذلك إلى المقارنة بين المدفوعات وما يقابلها من طلبات للتأكد من صحتها. وفيما يخص التوصية الفرعية الثانية المتعلقة بالرسوم وتقلبات العملات، ذكّرت الأمانة بأن المعاهدة تقوم على نظام يسمح بتسديد الرسوم المستحقة بالفرنك السويسري بمبلغ معادل بالعملة المحلية. وقالت إن ذلك النظام يسمح بتسوية المبلغ المعادل على الصعيد المحلي إذا حدث تغيير في سعر الصرف بين العملة المحلية والفرنك السويسري، بنسبة خمسة بالمائة في الشهر، زيادة أو نقصان. ورأت الأمانة أن ذلك يُعرض المنظمة إلى خسارة أو ربح في العملة بمبلغ قدره ١٠ مليون فرنك سويسري في السنة الواحدة. وقالت إن من الممكن الحد من هامش ذلك الخطر بتطبيق نظام يقوم مثلاً على إجراء تسوية في المبلغ المعادل إذا كان التغير في سعر الصرف يزيد على ٢.٥ بالمائة أو يقل عنه. وقالت إن ذلك يُعرّض الويبو في تقديرها لتغيير قدره خمسة مليون فرنك سويسري. وعليه، اقترحت الأمانة استئناف بحث ذلك الموضوع لدى إعداد وثيقة البرنامج والميزانية المقبلة. ودعت إلى النظر في نظام الرسوم نظراً لاعتمادها الكبير حالياً على ما يسمى بالرسم المستحق عن الصفحة الواحدة بعد الصفحات الثلاثين في الطلب الواحد وتراجع فائدة ذلك الإجراء نتيجة للإيداع الإلكتروني. وقالت إن من الممكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في الوثيقة A/42/10.

١٦٢- ولدى الانتهاء من هذا الجانب من الموضوع أعلنت الأمانة أن وحدة التفتيش كانت قد أوصت الويبو بتطبيق إجراء يقوم على تيسير تسديد رسوم المعاهدة ببطاقات الائتمان. وقالت إن تلك التوصية قد تم تنفيذها وبدأ العمل بها، وأشارت إلى أن ذلك الإجراء يقتصر على أعمال المكتب الدولي بصفته مكتبا لتسلم الطلبات لأن الرسوم تسدد في الحالات الأخرى للمكاتب الوطنية، ويقل أهمية في تأثيره النسبي.

١٦٣- ولدى تقديم الوثيقة A/42/11، ذكَّرت الأمانة بأن الوثيقة تحتوي على تقرير مرحلي بشأن التدابير التي اتخذتها منذ دورة الجمعيات سنة ٢٠٠٥ لتعزيز إجراءاتها الإدارية. وذكّرت بأن تلك التدابير الموضحة في الوثيقة تشمل السياسات المتعلقة بالميزانية والمراقبة والإجراءات الخاصة بذلك

وسياسات الموارد البشرية والإجراءات المتصلة بذلك والسياسات والإجراءات المرتبطة بالمشتريات والمبادرات الرامية إلى تعزيز وظيفة الرقابة الداخلية. ومضت قائلة إن الوثيقة تحتوي أيضاً على معلومات بشأن الخدمات التي تؤمنها الويبو للجنة التدقيق وحول السياسات المعدَّلة بشأن إدارة المشروعات الخاصة، بما فيها البناء الجديد.

١٦٤- وفي الختام، ذكّرت الأمانة بأنها قد أحالت إلى جميع الدول الأعضاء تقرير الإدارة المالية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ في يوليه/تموز ٢٠٠٦. وقالت إن لجنة البرنامج والميزانية ستنظر في ذلك التقرير وفقاً للآلية الجديدة في دورتها الرسمية الأولى المنعقدة سنة ٢٠٠٧. وأشارت إلى ما ورد في التقرير قائلة إن الميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ذكرت تقديراً لعجز بمبلغ ٥٠ مليون فرنك سويسري، على أن ذلك العجز قد تم تخفيضه ليبلغ ١٤.٥ مليون فرنك سويسري في الميزانية المعدَّلة للفترة ذاتها. وأفادت بأن النتيجة الفعلية للفترة المذكورة كانت في الواقع فائضا قدره ١١.٥ مليون فرنك سويسري.

١٦٥- وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على جهودها من أجل جمع معلومات مستفيضة الوثائق حول سياسات الويبو الداخلية. وصرَّح قائلاً إن تلك الوثائق تدل على أن السنة الماضية قد شهدت عملاً شاقاً ومكثفاً في أمانة الويبو بهدف تحسين الانضباط المالي وتعزيز المراقبة والإدارة. وقال إن ذلك العمل عزز من الشفافية والانضباط والفعالية. ثم التفت إلى الوثيقة A/42/11 قائلا إن بعض التحسينات قد أدخلت على الممارسات المرتبطة بالميزانية والموارد البشرية والمشتريات. والتمس الوفد باسم مجموعته المزيد من المعلومات حول منهجية تخصيص موارد الميزانية لتغطية تكاليف الموظفين وغير الموظفين بالإضافة إلى معلومات عن استراتيجية الموارد البشرية الشاملة المذكورة في تلك الوثيقة. ومضى يقول إن المجموعة ترحب بالاستراتيجية الوارد وصفها في المرفق الخامس للوثيقة A/42/10 وتساند تنفيذ الاستعراض الشامل كما هو مبيّن في المرفق الثاني للوثيقة ذاتها. وصرَّح قائلاً إن نتيجة تلك العملية ستكون مهمة جداً في القرارات التي تتخذ لاحقا في مجال الموارد البشرية وستؤثر في برنامج المنظمة وميزانيتها لاحقا. واعتبر اختيار الشركة الخارجية أهم خطوة تتخذها المنظمة نحو استكمال المشروع بنجاح، وأعرب عن تقدير المجموعة للعمل الذي أنجزته الأمانة متابعة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة كما ورد وصفه في الوثيقة A/42/10. ورأى الوفد أن من الضروري مواصلة ذلك العمل ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى إقامة آلية جديدة لتحديد المبالغ المعادلة بمختلف عملات التسديد وتسوية نظام رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للحد من الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الرسوم المسددة عن الصفحات الورقية. وأشار الوفد أيضاً إلى تقرير التدقيق الداخلي ولفت النظر إلى موضوع الافتقار إلى الموارد في شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة. ورأى أن من شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً كبيراً في أداء الشعبة ورحَّب بنتائج التدقيق الذي شمل صندوق معاشات الويبو والتحسين الذي أدخل لاحقا في استخدام الوسائل الإلكترونية لحساب المستحقات. وأعرب عن تطلعه الكبير إلى الاطلاع على سياسة الويبو التقييمية لأنها ستعزز في رأيه من معايير العمل وشفافيته لدى المدققين ومن شأنها أن تزيد من القيمة الإضافية لإدارة الويبو القائمة على النتائج. ورحب الوفد بإنشاء لجنة الويبو للتدقيق التي أثبتت فائدتها بتزويد الدول الأعضاء بتوصيات وتحاليل موقوتة بشأن مشروع الاستعراض الشامل ومشروع البناء الجديد. وفي الصدد الأخير، قال الوفد إن المجموعة ترغب أن تسجل ارتياحها للعمل التحضيري المنجز حتى الحين. وقال أيضاً إنه يدرك أن من الضروري إجراء بعض التسويات في الوثيقة المقبلة للبرنامج والميزانية بهدف مراعاة التأخير في بدء العملية ورأى أن المشروع يُعد بطريقة شفافة وفعالة وساند جهود الأمانة وجميع الجهات المعنية في هذا الصدد. وأيَّد أيضاً الاقتراح بإعادة تقدير قيمة التكلفة المترتبة على المشروع والذي ينبغي أن يتولى تنفيذه مراجع الحسابات الخارجي. وفي الختام،

هنأ الوفد لجنة البرنامج والميزانية على الوصول إلى قرارات بشأن الاعتمادات المنقولة من برنامج إلى آخر وحول آلية جديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما وقال إن من شأن تلك القرارات أن تعزز الممارسات المتعلقة بالميزانية وحُسن التدبير.

١٦٦- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأعرب عن رضاه بالعمل المنجز في إطار لجنة البرنامج والميزانية خلال السنة الماضية. وقال إن اقتراح الآلية الجديدة لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها هو في رأيه خطوة كبيرة إلى الأمام. ومضى يقول إن المجموعة باء توصي باعتماد تلك الآلية الجديدة واستعراض تنفيذ الاقتراح أثناء انعقاد الجمعية العامة المقبلة. ونقل إلى الأمانة شكر المجموعة باء على المعلومات التي قدمتها بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعرب عن تطلعه لتأكيد وحدة التفتيش لفعالية التدابير المتخذة. وأعلن أن المجموعة باء قد أحاطت علما بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الأمانة حول مشروع الاستعراض الشامل الذي لا يزال في رأيها يحتل مكانة الأولوية الأولى ويكتسي أهمية كبيرة في شؤون إدارة المنظمة. وصرَّح قائلاً إن مصداقية الاستعراض تقتضي أن يشمل أيضاً الإدارة العليا مع التركيز على تكوينها وأسلوب عملها وطريقة التعيين ومواطن النقص لديها من حيث المهارات. وعبَّر عن تطلع المجموعة باء إلى التعامل مع الأمانة والتمس المشورة عن طريق لجنة التدقيق مع تقدم المشروع. وأعلن أيضاً عن ترحيب المجموعة باء بالمعلومات المستكملة حول العرض الشامل للسياسات والممارسات المتعلقة بموارد الويبو البشرية. وقال إن التقييم الشامل سيتيح مصدرا رئيسيا للمعلومات واختيار الاتجاهات التي سيسلكها الاستعراض واستراتيجية الموارد البشرية الجديدة قيد الإعداد. وأشار إلى أن لجنة التدقيق قد أنشئت في السنة الراهنة واجتمعت مرتين منذ ذلك الحين وأسدت مشورة مفيدة للدول الأعضاء. وحث الوفد باسم المجموعة باء الأعضاء التسعة في لجنة التدقيق على مواصلة عملهم وفتح باب الحوار مع الدول الأعضاء. وقال أيضاً إن المجموعة باء تقر بضرورة مراجعة مهام اللجنة وتحسينها في المستقبل القريب ومن الضروري دعم اللجنة بالموارد المالية والبشرية أيضاً. وأحاط علماً بتعليقات مدير الشعبة بالنيابة في الوثيقة A/42/8 ورأى أن توفير الموارد الكافية ضروري لتمكين الشعبة من أداء مهامها وفقاً لميثاق التدقيق الداخلي الذي اعتمدته الجمعية العامة سنة ٢٠٠٥. وصرَّح الوفد قائلاً إن النص في الميثاق على ما يسمح لمدير الشعبة برفع تقريره السنوي إلى الجمعية العامة مهم للغاية لأنه يضمن معرفة رأي الشعبة في التخصيص الفعلي لموارد المنظمة. ومضى يقول إن المجموعة باء تؤيّد تدعيم الشعبة بتوظيف مدير وموظفين وتتوقع تعيينهم جميعاً دون تأخير. ورأى أن يُستكمل ذلك بتقييم مستوفى لاحتياجات الشعبة. ودعا باسم المجموعة باء إلى أن تستعرض لجنة التدقيق في أقرب فرصة الميثاق والبنية والموارد الضرورية لضمان تدقيق ورقابة فعالين في الويبو. وأكد التزام المجموعة بإيلاء الاعتبار الواجب للقدر الكافي من الموارد للشعبة الآنف ذكرها. وفي الختام، أعلن الوفد أن المجموعة باء قد أعدت مشروع قرار يتعلق بالوثائق A/42/8 وA/42/9 وA/42/10 وA/42/11 وهي على استعداد لتوزيعها على الجمعيات.

١٦٧- وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على عملها التحضيري بشأن هذا البند وعقد الأمل على أن يسمح اقتراح الآلية الجديدة لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية بضمان إسهام فعال من الدول الأعضاء في تلك العملية لتحظى المنظمة بفكرة أوضح حول مطالب الدول. وأضاف قائلا إن الآلية الجديدة تحسّن إمكانية الدول للحصول على المعلومات حول تنفيذ الوثيقة الراهنة للبرنامج والميزانية ومراعاة آرائها عند الإعداد للفترة اللاحقة. وأيَّد الوفد اقتراح لجنة البرنامج والميزانية لمراجعة نظام الويبو المالي ولائحته وبخصوص نقل الاعتمادات بين البرامج. ورأى أن من الضروري أن تكفل المراجعة للأمانة المرونة اللازمة من غير أن تحدث تغييرات جوهرية في الميزانية. ورحَّب الوفد بإنشاء لجنة التدقيق والنتائج الأولية لعملها وعقد الأمل على أن يتجه عملها

نحو زيادة الفعالية والشفافية في إدارة المنظمة. وأبدى الوفد قلقه من الجداول الزمنية المحددة لمشروع البناء الجديد ولكنه ساند الجهود التي بذلتها الأمانة لتحسين إدارتها. وأعرب عن أمله في أن تكون التدابير التمهيدية الضرورية قد انتهت وأن بالإمكان بدء المشروع. وفي الختام، رحَّب بجهود الأمانة الرامية إلى تعزيز شعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة.

١٦٨- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها الخمس والعشرين والدولتين المنضمتين، أي بلغاريا ورومانيا، ورحَّب بجهود المنظمة الرامية إلى تعزيز الشفافية وإشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن الويبو بحاجة إلى المزيد من الشفافية في عملها وإدارة أمتن للعمل بفعالية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الجماعة والدول الأعضاء فيها قد أيَّدت بشدة إنشاء لجنة الويبو للتدقيق وهي اليوم ترحب بإنشائها وتود أن تشدد على أن مواصلة عملها الرقابي يتطلب تزويدها بالموارد الكافية. ورأى أن من الضروري تفادي ازدواجية العمل بين الشعبة وهيئات الرقابة الأخرى، على أن من الضروري أيضا ضمان الامتثال لقرارات الجمعية العامة. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تساند استراتيجية الموارد البشرية كما طرحتها الأمانة ومشروع الاستعراض الشامل وعبَّر مرة أخرى عن الحاجة إلى تعريف المسؤوليات والصلاحيات لجميع الموظفين بوضوح فضلا عن تقييم أدائهم وتطوير مساراتهم المهنية على أساس ذلك الأداء. ودعا أيضا إلى أن يشمل مشروع الاستعراض الشامل الإدارة العليا في المنظمة وأن يركز على تكوينها وطريقة عملها وتعيين أعضائها والمجالات التي تفتقر فيها إلى المهارات. ورأى أن من الضروري أن يقترن التعيين في المستقبل بحصيلة الاستعراض وناشد بإتاحة الفرصة للدول الأعضاء كي توافق على اختيار الشركة الخارجية وتستعرض النطاق الذي ستغطيه عملية الاستعراض. ورأى أيضاً أن من الضروري أن ترصد لجنة التدقيق عملية الاستعراض وتسدي مشورتها مع تقدم العملية. وأحاط علما بتقرير الأمانة حول التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتطلع إلى تأكيد الوحدة لفعالية التدابير المتخذة. ورأى أن حُسن التدبير عامل مهم لضمان حُسن سير جميع المنظمات الدولية، بما فيها الويبو، ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في مصداقية المنظمة وسمعتها ومعنويات الموظفين. وقال إن الجماعة والدول الأعضاء فيها ترحب بآراء الأمانة حول التقارير المتعلقة بالترتيبات الطبية المتخذة في المنظمة وقال إن حُسن التدبير ليس أمراً يقتصر على أمانة الويبو بل هو ضروري لوضع مسار تستطيع الدول الأعضاء من خلاله أن تضطلع بمسؤوليتها في الإدارة الفعالة ورأى في هذا الصدد أن لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التدقيق والجمعية العامة تضطلع بدور حاسم.

١٦٩- وعبَّر وفد الولايات المتحدة عن اعتقاده بأن الخطوات التي اتخذتها الأمانة لتحسين الإدارة والمراقبة وتمكين الدول الأعضاء من الإلمام بشؤون البرنامج والميزانية قد عاد بفائدة كبيرة. وأشار إلى درجة التدقيق التي تخضع لها حاليا المنظمات الدولية من جانب عواصم كثيرة ورأى أن الشفافية وإمكانية المساءلة ضروريتان للاستمرار في دعم رسالة الويبو المهمة وعملها. والتفت إلى موضوع المشتريات قائلاً إنه مجال يثير الكثير من الجدل ويؤثر في سمعة المنظمات الدولية ومكانتها. وعليه، رحَّب أكبر ترحيب بالتدابير المتخذة من أجل تحسين الرقابة في هذا المجال. ثم ذكر أيضاً مسألة توفير الاعتمادات الكافية لتغطية التكلفة المترتبة على الالتزامات المالية المترتبة على المنظمات عند نهاية خدمة الموظفين وقال إن العديد من المنظمات تجري تغييرات في أساليب الحساب. وقال إن أخذ تلك الالتزامات في الحسبان له عواقب في الميزانية، إذ يفرض قيوداً عليها مع ما يحمله ذلك من مساومات. ورأى الوفد أن تحسين وصول المعلومات المتعلقة بالبرنامج والميزانية إلى الدول الأعضاء ولجنة التدقيق ولجنة البرنامج والميزانية خطوة مهمة باتجاه تعزيز الشفافية وإمكانية المساءلة. ورأى أن من الضروري أن تستمر الأمانة والدول الأعضاء في الويبو في العمل معا لضمان مشاطرة

متواصلة وموقوتة للمعلومات المهمة المتعلقة بتنفيذ المنظمة لمهماتها وأهدافها. ورحب الوفد بالتمحيص الفعال والإسهام الكبير للجنة الدائمة وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في تحقيق ذلك. وعلق أهمية حيوية على عمل الهيئتين داعيا الويبو إلى ضمان حصولهما على الموارد الكافية لأداء مسؤولياتهما. ورأى أن حُسن سير الهيئتين أساس لضمان فعالية عمل الويبو وحُسن سمعتها ورحب بمشروع استراتيجية الموارد البشرية وأعرب عن تطلعه للتعاون الكامل والحصول على معلومات مستكملة حول التطورات اللاحقة في هذا الصدد ولا سيما مواصلة تطوير نظام لتقييم الأداء ووضع مدوّنة سلوك عامة لجميع الموظفين.

١٧٠- وصرَّح وفد اليابان قائلاً إنه يؤيد بيان المجموعة باء والعمل من أجل تعزيز حُسن التدبير في الويبو من خلال الشفافية والفعالية وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية. واعتبر الآلية الجديدة المقترحة وسيلة لا غنى عنها من أجل ضمان الثقة في المنظمة وهي شرط أساسي لتمكين المنظمة من القيام برسالتها المهمة. وفيما يتعلق بالتوصية ٥ لوحدة التفتيش المشتركة، قال الوفد إن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات تندرج في فئتين، الفئة الأولى هي رسم الإيداع الدولي المستحق للمكتب الدولي والفئة الثانية هي رسوم التحويل والبحث الدولي المستحقة لمكاتب تسلم الطلبات. وأشار إلى أن تسديد الرسوم هو أحد الشروط الأساسية لتحديد تاريخ للإيداع الدولي. ورأى في ضوء ذلك أن تسديد الرسوم إلى المكتب الدولي مباشرة من غير المرور عن طريق مكاتب تسلم الطلبات قد يخلق بعض اللبس لدى المكتب الدولي ومكتب تسلم الطلبات والمنتفعين أنفسهم. وأشار الوفد أيضاً إلى أن تغيير جدول رسوم المعاهدة في غضون مهلة أقصر (بسبب تخفيض نسبة الخمسة بالمائة الراهنة إلى ٢,٥ بالمائة) سيضطر مكاتب تسلم الطلبات إلى مراجعة لوائحها وأنظمة التسديد أكثر من المعتاد مما قد يزيد من أعبائها. وبالمثل، فإذا تقرر تخفيض مهلة الأشهر الثلاثة الراهنة إلى شهر واحد، فقد يقع المنتفعين في شيء من اللبس بسبب تقلص مهلة الإخطار. وفي الختام، عقد الوفد الأمل على أن تراعي القرارات المتخذة في المستقبل في هذا المجال مشاغله العملية التي أعرب عنها بشأن الآثار المحتملة التي قد تترتب على تنفيذ التوصية الخامسة لوحدة التفتيش المشتركة.

١٧١- وشكر وفد الصين الأمانة على جهودها من أجل تحسين الفعالية والشفافية ولا سيما من خلال إنشاء لجنة التدقيق. وفيما يتعلق بالموارد البشرية ولا سيما مشروع الاستعراض الشامل، عبَّر الوفد من جديد عن الأهمية التي يعلقها على ترجمة الوثائق إلى اللغة الصينية، قائلاً إن اللغة الصينية هي إحدى لغات العمل الرسمية الست في الأمم المتحدة وإن أكثر من ١,٤ مليار شخص يتكلم باللغة الصينية في العالم. وأبدى أسفه لأن الترجمة إلى اللغة الصينية لم تحظَ بالاعتبار الواجب في المنظمة وأبدى اندهاشه عندما عرف أن شعبة لغات الويبو تعمل بمترجم صيني واحد فقط. وعقد الأمل بالتالي على أن يراعي مشروع الاستعراض الشامل متطلبات شعبة اللغات في المنظمة.

١٧٢- وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده الشديد لبيان المجموعة باء وبيان الجماعة الأوروبية. وأشار إلى الفقرة ١٢ من الوثيقة A/42/8 معرباً عن أسفه لافتقار شعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة إلى الموارد واستفسر عن موعد ظهور نتائج التحقيقين المذكورين في الوثيقة وإطلاع الدول الأعضاء عليها كما استفسر عن موضوع التحقيقين. وقال إن الفقرة ٤٠ من الوثيقة ذاتها قد وضَّحت أن من الضروري تطوير ثقافة تقوم على إمكانية المساءلة واعتبر أن ذلك يقتضي تبادلا فعلياً بين الأمانة والدول الأعضاء ولجنة التدقيق. وأعرب عن تطلعه إلى تسلم تقرير بشأن التدابير المتخذة وفقا للفقرة ٤٥ من الوثيقة A/42/8 والتي تتناول التحسينات المعتزم إدخالها على إطار الميزانية القائمة على النتائج وتحسين عملية رصد البرنامج والاستخدام المعزز للتقييم الذاتي والخارجي لآثار أنشطة الويبو

ووقعها. وفيما يخص الوثيقة A/42/13 التي تبيّن وقع التأخير في تنفيذ مشروع البناء الجديد على الميزانية للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، التمس الوفد المزيد من المعلومات بالنظر إلى أهمية الموضوع في مداولات الدول الأعضاء حول أنشطة الويبو المقبلة.

١٧٣- وأعلن وفد فرنسا تأييده لبيان الاتحاد الأوروبي وبيان المجموعة باء وقال إنه أحاط علماً بالوثائق العديدة المطروحة في إطار هذا البند وشكر الأمانة عليها. وأكد الوفد أهمية توضيح الأمور وربما النظر بعد سنتين في الآلية الجديدة لإعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها. وشكر الوفد الأمانة أيضاً على المشروع الأول لاستراتيجية الويبو في مجال الموارد البشرية كما ورد في المرفق الخامس للوثيقة A/42/10. واعتبر ذلك خطوة أولى مهمة لتثمين ذلك رأس المال الأساسي وضمان حُسن إدارته، أي الموارد البشرية التي دعا إلى إدراجها ضمن استراتيجية المنظمة العامة للتوفيق بين توزيع الوظائف وبرامج المنظمة وأهدافها. وحث الوفد الأمانة على مواصلة تلك الخطوة داعيا إلى صياغة استراتيجية إدارة الموارد البشرية حسب الأهداف ووسائل التنفيذ والنتائج المرجوة من المنظمة بعد أن تيسّر تحديد أساليب العمل العديدة المطروحة في تلك الوثيقة. والتمس توضيح بعض النقاط ولا سيما تحديد المزايا غير المالية والأخذ بالعناصر الموضوعية والمعلومات المدعومة بالأرقام كما سيسمح بضبطها التدقيق المقبل في الوظائف فضلاً عن عرض أوضح لإمكانيات الاستعانة بخبرات خارجية. وصرَّح الوفد قائلاً في هذا الصدد إن من الواجب توخي الحذر في هذا الشأن.

١٧٤- وعبَّر وفد البرازيل عن تأييده للمبادرات الوارد وصفها في الوثائق A/42/9 وA/42/10 وA/42/11 التي تسعى إلى تحسين طريقة الانتفاع بالموارد في الويبو وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في أعمال الرقابة وفي إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها. وصرَّح الوفد قائلا إنه شارك بنشاط في المناقشات حول الآلية الجديدة المقترحة لتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها وأيد حصيلة ما وصلت إليه لجنة البرنامج والميزانية. واعتبر الآلية بمثابة تحسين للإجراءات السابقة لأنها تفسح للدول الأعضاء فرصاً إضافية للتعبير عن آرائها بشأن صياغة البرامج والميزانيات المقبلة. ولفت النظر إلى أن وفد البرازيل قد سنحت له الفرصة أثناء اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية الوقوف على قضية لجنة التدقيق. واعتبر لجنة التدقيق وميثاق التدقيق الداخلي حدثين إيجابيين، على أن من المهم أن تبقى ولاية لجنة التدقيق بمعزل عن ولاية لجنة البرنامج والميزانية كما ينبغي ألا تصبح لجنة التدقيق بديلاً للقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية حول موضوع البرنامج والميزانية. ورأى الوفود أن لجنة التدقيق هيئة لا تمثل الدول الأعضاء وأن أعضاءها ينتخبون على أساس كفاءاتهم الشخصية، على أن لجنة البرنامج والميزانية هي إحدى هيئات الويبو التي تضمن تمثيل جميع الأعضاء. وعليه، رأى الوفد أن من غير الممكن للجنة التدقيق أن تضطلع بوظائف تندرج بطبيعتها في إطار مسؤولية لجنة البرنامج والميزانية، بالرغم من الدور المسند لها في مجال التدقيق. وصرَّح الوفد قائلاً إنه يؤيد تطور لجنة التدقيق وفقاً لما سبق وروده في نص ولايتها، ولكنه لا يتفق وتوسيع نطاق تلك الولاية.

١٧٥- وأشار وفد البرازيل أيضاً إلى الفقرتين ٢١ و٢٢ من الوثيقة A/42/8 حول مبادرات تقييم أنشطة التعاون الإنمائي في قطاع التنمية الاقتصادية داخل المكتب الدولي وخص بالذكر حلقة عمل بشأن التقييم وتحليل الوقع أقيمت في مارس/آذار في جنيف وشارك فيها خبراء في التقييم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والبنك الدولي وجامعة برادفورد في المملكة المتحدة. وأفاد الوفد بأن الهدف من حلقة العمل كان فيما يبدو الاطلاع على أفضل الممارسات في تقييم التنمية على الصعيد الدولي والحصول على معلومات حول مشروع مبادئ توجيهية بشأن التقييم. وذكر في هذا الصدد الفقرة ٢٢ داعياً إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في أعمال الرصد والتقييم التي

تباشرها الويبو. ودعا الوفد بشدة الدول الأعضاء إلى العمل قبل وقوع الواقعة وليس بعدها. والتمس توضيح الأهداف من الاجتماع واستفسر عن المسائل التي تناولها النقاش في الواقع أثناء حلقة العمل، واقترح أن يتم ذلك في شكل وثيقة. وقال الوفد إن حلقة العمل مذكورة في وثائق أخرى، مثل الفقرة ١١٣ من الوثيقة A/42/3 التي جاء فيها ما يلي: "وكجزء من عملية إنشاء آلية تقييم فعالة ومجدية من حيث التكلفة لأغراض أنشطة التعاون الإنمائي في إطار الويبو، تم تنظيم حلقة عمل بشأن التقييم وتحليل الآثار (بجنيف في مارس/آذار) بمشاركة خبراء دوليين في مجال التقييم. وتمثلت أهداف الاجتماع في أخذ فكرة عن أفضل الممارسات في مجال تقييم التنمية والحصول على أفكار عن صيغ إعداد تقييم التعاون الإنمائي والمبادئ التوجيهية. وفي الاجتماع، شدد الخبراء المدعوون على ضرورة إنشاء إطار ونظام ملائمين للرصد والتقييم في الويبو على غرار ما هو معمول به لدى غيرها من المنظمات الدولية، وذلك من خلال: اعتماد سياسة تقييمية للويبو وتنفيذها بفعالية؛ والترويج لثقافة التقييم على مستوى المنظمة؛ وإشراك الدول الأعضاء في عمليات الرصد والتقييم؛ وتدريب موظفي الويبو وشركائها على قدرات التقييم (الدول الأعضاء مثلا)." ورأى الوفد أن ذلك عنصر مهم جداً في جدول أعمال التنمية المقترح للويبو، أي أن تعزز المنظمة قدرتها على التقييم وإعداد دراسات لتقييم الآثار، واعتبر أن من الضروري ألا يستمر تطوير هذا الموضوع على يد الأمانة وحدها بل ينبغي أن تساهم فيه الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضاً إلى الفقرة ٤٤ من مرفق الوثيقة A/42/8 وما ورد تحت عنوان "التحديات" ثم العنوان الفرعي "التقييم": "سيكون التحدي الرئيسي بشأن التقييم في المستقبل المباشر هو وضع الصيغة النهائية لسياسة الويبو بشأن التقييم لتوافق عليها الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٧." ورأى الوفد أنه ينبغي أن تشترك الدول الأعضاء في تلك العملية ابتداء من سنة ٢٠٠٦ وقال إن الويبو إذا كانت منظمة تدفعها الأعضاء فلا بد للدول الأعضاء أن تشارك في المناقشات حول قضايا مهمة من ذلك القبيل من الآن وألا تضطر إلى اتخاذ قرارات في هذا الشأن المهم سنة ٢٠٠٧ فقط بعد أن تكون العملية قد انتهت داخل الأمانة من حيث اتصالاتها مع الجهات الأخرى والخبراء والمنظمات من دون الدول الأعضاء. وألح الوفد داعيا إلى توفير المزيد من الوثائق والمعلومات حول كل تلك المبادرات الجديدة بشأن التقييم نظرا إلى فائدتها في جدول أعمال التنمية. ودعا إلى ألا يقتصر تقييم التنمية على أنشطة التعاون ورأى أن على الويبو، إذا ما شاءت أن تجتهد لتعزيز طاقتها على التقييم، أن تفعل ذلك في كل مجالات عملها وليس في مجال المساعدة التقنية فحسب. وأيَّد الوفد الفكرة الداعية إلى أن تشمل تلك العملية تحليلاً تقييمياً لأنشطة وضع القواعد والمعايير والأنشطة المتعلقة بوضع المعاهدات في المنظمة باعتبارها أيضاً من الأهمية بمكان في جدول أعمال التنمية.

١٧٦- وأعرب وفد الهند عن تأييده للتوصيات المعتمدة في الدورة التاسعة والدورة العاشرة للجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن المفاوضات متعددة الأطراف الجارية في الويبو حول مجموعة واسعة من القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية تسمح بإلقاء نظرة مفيدة في أساليب تفكير الدول الأعضاء وقياداتها ومجتمعاتها عامة وتتيح معلومات مهمة للغاية من أجل الوصول إلى ترتيبات تكون مقبولة للجميع. ورأى في الوقت ذاته أن هناك من يتطلع إلى إحراز بعض التقدم في كل جولة من المناقشات وينبغي للدول الأعضاء، فرادى وجماعة، أن تحيط علما بالتقدم المحرز قبل كل اجتماع وبعده وترسم خطة طريق لعمل المستقبل، ورأى أن الاستغناء عن ذلك يعرّض القضايا المهمة التي تندرج في مجال عمل الويبو لمداولات ثنائية أو مفاوضات في محافل أخرى ولا سيما المحافل التي تتناول موضوع التجارة. وحث الوفد على المضي قدما في تنسيق قوانين الملكية الفكرية وأشار إلى أن ذلك الموضوع هو من اختصاص اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات وأعرب عن قلقه من الركود الملحوظ في تطور جدول أعمال التنمية. وذكّر بأن الويبو ملزَمة بأهداف الألفية للتنمية وعليها في هذا الصدد أن تسهم في التنمية بإنصاف وبما يكفل الحد السريع للفقر في العالم. وصرَّح الوفد قائلاً إن إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية هو خطوة أولى ملموسة نحو تحقيق هدفي التنمية المقترنة بالإنصاف والقضاء

السريع على الفقر في العالم. وشدد على أهمية ألا يغيب ذلك الهدف عن الأذهان إلى جانب قيمة الوقت، لأنه سيزيد الأمور صعوبة لاحقاً. وأكد الوفد للرئيس استعداده لاعتماد مقاربة تتحلى بالمرونة والواقعية وتساعد على تحقيق الأهداف المطروحة على الجمعية، بدلاً من الاكتفاء بالتعبير عن مواقف أصبحت الآن معروفة. وقال الوفد إنه سيؤيد أي مبادرة من شأنها أن تتيح فرصة أخرى لصياغة مواصفات جدول أعمال التنمية، على أنه يأمل أن يتم ذلك في مهلة محدودة الزمن وبتحديد واضح لما تم الاتفاق عليه من نتائج مرجوة. وذكّر الوفد بالاجتماعات العديدة التي انعقدت خلال السنة الماضية وناقشت فيها الوفود قضايا التنسيق ووضع القواعد والمعايير وتحديد الأولويات التي ينبغي إدراجها في جدول أعمال التنمية وتحديد المعالم الرئيسية لمعاهدة بشأن الإذاعة والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء حول حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية المقترنة بها وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على أن التقدم في كل تلك المداولات لم يصل إلى التطلعات ولا يزال عدد من القضايا عالقا. ورأى الوفد أن ذلك يدل على الحاجة إلى اعتماد منهج استباقي في المكتب الدولي قبل عقد اجتماعات رسمية حول كل موضوع من تلك الموضوعات، ولا سيما القضايا التي تندرج في نطاق عمل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وعبَّر عن اعتقاده بأن المكتب الدولي قادر على الاضطلاع بدور مفيد جداً في الحد من شكوك البلدان النامية وترددها وإفراج السبيل أمام اللجنة الدائمة. وسجل الوفد تقديره للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بناء على مختلف البرامج وللدول الأعضاء أيضاً وقال إنه سيدعم أي مبادرة ترمي إلى زيادة الموارد المخصصة لذلك العمل. وذكر أن حكومة بلده قد استفادت من تلك المساعدة خلال السنة بفضل مجموعة من الندوات وبعثات الخبراء وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع الويبو في تحديث نظام الملكية الفكرية الوطني وتمتينه. وأبدى تقديره على وجه خاص للمعونة التي حصلت عليها حكومته بمناسبة إنشاء معهد لإدارة الملكية الفكرية سيعمل فور إنشائه كمركز دولي للتثقيف في مجال الملكية الفكرية ويندرج ضمن المراكز التي تعترف بها الويبو. وأعرب الوفد عن ثقته التامة في قيادة الرئيس لمداولات الجمعية العامة وإسهامه في تحقيق توافق حول عدد من القضايا الأساسية العالقة. وختم الوفد كلمته بتأييد البيان الصادر عن مجموعة البلدان الآسيوية وحث الجمعية العامة على إيلاء الاعتبار للجميع بروح منفتحة.

١٧٧- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحَّب بالوثائق المفيدة التي قدمتها الأمانة تحت هذا البند في الموعد المناسب. وعبَّر مرة أخرى عن رأي المجموعة من أن تدابير الرقابة تكون واجبة وضرورية في أية هيئة أو منظمة لها مسؤوليات كبيرة ولا سيما إذا كانت المسؤوليات تشمل إدارة الموارد. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياح المجموعة لعدد من التدابير التي اتخذتها الأمانة بهدف تعزيز الفعالية والشفافية واعتماد أفضل الممارسات داخل المنظمة. وفي هذا السياق، رحَّب الوفد بإنشاء لجنة الويبو للتدقيق مشيرا إلى أن اللجنة تضم دولتين أفريقيتين هما نيجيريا وتوغو. وذكّر بأن المجموعة قد أبدت اقتناعها بضرورة تنفيذ تدابير الرقابة في المنظمة من خلال مشاركة نشيطة في جميع المسارات ولا سيما بمناسبة صياغة ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي وإنشاء لجنة التدقيق وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء أو إسهامها في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها ووضع مواصفات جديدة لمشروع البناء الجديد ومسائل إدارية ومالية أخرى. وفيما يخص سياسات الموارد البشرية والتوظيف، ذكر الوفد ملاحظة المجموعة بشأن الاستعراض الشامل وشدد على أن لجنة البرنامج والميزانية هي المسؤولة عن اقتراح كيفية تخصيص الموارد لبرامج التنمية، إلى جانب آليات الرقابة. وأكد في هذا الصدد رأي المجموعة القائل بضرورة تكثيف الأنشطة الواردة في إطار البرنامج ٦ كما ورد وصفها في الوثيقة A/42/3 والمتعلقة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وطالب بتخصيص المزيد من الموارد لمساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للاضطلاع بمسؤولياتها الفردية والجماعية. وفي الختام، نقل الوفد ثناء المجموعة للمدير العام وطاقم موظفي المنظمة كله لنشر ثقافة الرقابة وترشيد التوصيات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في المنظمة.

١٧٨- وأعرب وفد السلفادور عن تأييده الكامل للآلية الجديدة التي تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في إعداد الميزانية ومتابعتها. وشدد أيضاً على أن الآلية جديدة ومبتكرة من شأنها أن تعزز عملية وضع الميزانية بحسب البرامج وتحسّن ما يمكن استخلاصه من عبرة بفضل تقييم البرامج السابقة وترتقي بالأداء.

١٧٩- وصرَّح وفد كينيا قائلاً إنه يؤيد موقف مجموعة البلدان الأفريقية كما يؤيد التوصيات المعتمدة في الدورة التاسعة والدورة العاشرة للجنة البرنامج والميزانية. ودعا على وجه الخصوص إلى تكييف تحويل الاعتمادات بين البرامج بما يناسب احتياجات الويبو الخاصة. ورحَّب بالآلية الجديدة الرامية إلى تعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها وزيادة الشفافية في مسائل أخلاقيات السلوك والإدارة العامة وإدارة الموارد البشرية.

١٨٠- ورداً على الأسئلة التي طرحتها الوفود، أكدت الأمانة أنها استنبطت منهجية معدَّلة لتقدير تكاليف الموظفين في ميزانية الويبو وأن تلك المنهجية قد تم طرحها على شبكة الأمم المتحدة للشؤون المالية والميزانية التي اجتمعت في أغسطس/آب ٢٠٠٦ في فيينا، حيث حظيت بترحيب جيد. وشرحت المنهجية قائلة إن الهدف منها هو زيادة تحسين الدقة في حساب تكاليف الموظفين والانتقال من منهج قائم على التكلفة المعيارية إلى منهج قائم على التكلفة الفعلية. وأعلنت أنها بصدد وضع نموذج أولي حالياً وفيما يتعلق بمشروع البناء الجديد، قالت الأمانة إن أي تغيير في المبلغ المخصص للبرنامج ٣١ في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ سيرد في الصيغة المعدَّلة لميزانية الفترة نفسها. ولفتت النظر إلى أن بعض التكلفة المحسوبة في ميزانية الفترة الجارية لن يُصرف في الفترة نفسها بسبب تأجيل البدء بالمشروع مقارنة بما كان مخطط له عند إعداد البرنامج والميزانية. وأفادت بأن ذلك يخص تكلفة فائدة القرض المصرفي لتمويل البناء (علماً بأن من المرجح تكبد تلك التكلفة ابتداء من فترة السنتين المقبلة فقط) وتكلفة شركة الإدارة الخارجية التي تقوم الأمانة حالياً باختيارها. وأشارت الأمانة إلى تعليقات المدير بالنيابة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في تقريره (كما ورد في مرفق الوثيقة A/42/8) ولفتت النظر إلى أن الميزانية التشغيلية للشعبة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تزيد بنسبة ٣٣ بالمائة على ميزانيتها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وشددت الأمانة أيضاً على أن المطالب التي وجهها المدير بالنيابة للشعبة إلى المراقبة للحصول على موارد تشغيلية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد ذكرت كلها في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما اعتمدته الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بشؤون الموظفين، ذكرت الأمانة وجود ست وظائف في البرنامج ٢٤ (الرقابة الداخلية) وإن ذلك يزيد بوظيفة واحدة على ما ورد في الميزانية الأصلية. وأكدت الأمانة اعتزامها إدراج تلك الزيادة في الصيغة المعدَّلة لميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وطمأنت الأمانة وفد الصين قائلة إن في جعبة الويبو وسائل عديدة للوقوف على الحاجة إلى ترجمة الوثائق إلى اللغة الصينية وأن توظيف مترجمين ثابتين ليس إلا واحدا من تلك الحلول. وأشارت الأمانة إلى أن وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تذكر ضمن أهداف مكاسب الفعالية تخفيض متوسط تكلفة الصفحة الواحدة المترجمة. وقالت إن الأمانة لا تكتفي بالمترجمين الثابتين لتحقيق ذلك الهدف بل تستعين أيضاً بمترجمين مؤقتين وتبرم أشكالا أخرى من الاتفاقات التعاقدية. وأبدت الأمانة استعدادها للنظر في سياق لجنة البرنامج والميزانية في السبل الكفيلة بتعزيز خدمات الترجمة في الويبو مع ما يترتب عليها من عواقب مالية.

١٨١- وفيما يخص الجدول الزمني لمشروع البناء، وضَّحت الأمانة الوضع قائلة إن التأخير يُعزى بشكل رئيسي إلى سببين، هما رغبة لجنة البرنامج والميزانية في طرح الهيكل التنظيمي للمشروع على لجنة التدقيق. ورأت أن آراء لجنة التدقيق كانت مفيدة جدا إذ ساهمت في توضيح البنية التنظيمية

للمشروع وتحسينه ويسرُّ الأمانة أن تذكر ذلك بحضور رئيس لجنة التدقيق في الدورة الراهنة للجمعيات. وأشارت في المقام الثاني إلى تعزيز دور الشركة التي ستتولى إدارة المشروع لحساب الويبو. وأعلنت الأمانة أن المناقصة قد افتتحت لاختيار تلك الشركة وأن هيئة التحكيم التي ستتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء ستجتمع في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول لمنح العقد لشركة متخصصة ستتولى عندئذ المشروع على عاتقها وتعد مع الأمانة عملية المناقصة لاختيار المقاول العام. وفيما يتعلق بوحدة الخدمات الطبية في الويبو، ذكّرت الأمانة بأن وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، كما وافقت عليها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، قد ذكرت إنشاء وحدة طبية في الويبو كما هو الحال في معظم المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وأضافت أن وظائف تلك الوحدة تشمل التدخل في الحالات الطبية الطارئة وضمان المتابعة الطبية للموظفين الراغبين في مجال التطبيب العام والعائلي وصياغة سياسة للوقاية في حالات كثيرة وإسداء النصح للمسافرين وإعداد المحفظة الطبية والتطعيم وما إلى ذلك، بالإضافة إلى توفير الرعاية الطبية عند الاقتضاء للمندوبين المشاركين في الاجتماعات التي تنظمها الويبو.

١٨٢- ورداً على الأسئلة المطروحة بشأن الفقرة ١٢ من تقرير المدقق الداخلي في الوثيقة A/42/8، أشار المدير بالنيابة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة إلى التحقيقات الجارية والمستكملة وصرَّح قائلا إن التحقيق لا ينتهي بمجرد إقفال بابه، بل يشمل ظروفا قد تؤدي أحيانا إلى عدد من العواقب، منها التدابير التأديبية. ومضى يقول إن هذا هو الوضع بالنسبة إلى التحقيقين المشار إليهما ولا بد إذاً من المحافظة على سريتهما ريثما ينتهيان تماماً. وأكد مع ذلك أن المعلومات ستتاح فور انتهاء الإجراء. ثم انتقل إلى أنشطة التقييم وتحسين الإطار التقييمي في الويبو وذكر الفقرة ٤٥ قائلاً إن من الضروري إجراء المزيد من التحسينات نظرا إلى أن الأمر لا يزال في مرحلته التجريبية في الويبو، كما ورد ذكره في الفقرة ٤٠. وصرَّح قائلا إن الأمانة تتطلع إلى تحسين مؤشرات الأداء كماً ونوعاً وإدراج معلومات حول الأهداف والخطوط الأساسية في الإطار التقييمي للبرنامج والميزانية المعتزم إعداده في المستقبل. وفي ما يتعلق بإشراك الدول الأعضاء في تعزيز الإطار التقييمي ولا سيما حلقة العمل التي انعقدت في الويبو وتناولت موضوع التقييم، صرَّح قائلا إن الغرض من تلك الحلقة كان أساساً تمكين الزملاء في المنظمة من تحسين فهمهم لتجربة منظمات أخرى وخبراء آخرين في طريقة تناول التقييم عامة ولا سيما في قطاع التعاون الإنمائي. وقال إن التجربة كانت مفيدة جدا للويبو ومن المعتزم تحويلها إلى مجموعة من المبادرات تشمل استنباط سياسة تقييمية للويبو ستطرح على الدول الأعضاء فور استكمال عملية الفحص والمراجعة الداخلية بهدف الاستفادة من آرائها وتعليقاتها ومساهمتها والانتهاء بالموافقة عليها.

١٨٣- ثم انتقل المجتمعون إلى النظر في مشروع النص الذي اقترحه وفد سويسرا باسم المجموعة باء بخصوص البند ٦ وأعرب وفد البرازيل مدعوماً من وفود الصين وهندوراس وجمهورية إيران الإسلامية عن قلقه من بعض العناصر الواردة في النص المقترح ولا سيما بخصوص الدور المنوط بلجنة التدقيق وشدد من جديد على أن لجنة التدقيق لا تمثل جميع الأعضاء.

١٨٤- وتعليقاً على النص المقترح من المجموعة باء، صرَّح وفد نيجيريا قائلاً إن إنشاء لجنة التدقيق جاء استجابة لبعض التطورات من منظور الدول الأعضاء، وقد تم ذلك بشيء من السرعة من غير فهم دقيق لعواقب إنشاء تلك اللجنة. ومضى يقول إن العلاقة بين لجنة التدقيق ومراجع الحسابات الخارجي لم تحظَ بالاعتبار الواجب وإن ذلك ينطبق أيضاً على ولاية لجنة التدقيق وميثاق التدقيق الداخلي. وعلّق الوفد الأهمية على التأكد من أن محتويات الوثيقتين الأخيرتين تتكاملان ولا تتناقضان. ولدى مناقشة القضية المتعلقة بلجنة التدقيق، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن ما يجب تناوله هو الجوهر

وليس المظهر. وقال إن لجنة التدقيق قد ذكرت، عن طريق رئيسها، وجود بعض المقتضيات التي ينبغي الوفاء بها لتعزيز فعالية عملها. وقال إن تلك المقتضيات تشمل ضيق الوقت المخصص للاجتماعات التي تنحصر في ثلاثة أيام والحاجة إلى موارد إضافية لأداء مهمتها الواسعة جداً بفعالية. واستخلص الوفد من ذلك قائلا إن لجنة التدقيق إذ أنشأتها الدول الأعضاء يمكن تكليفها بأية مهمة قد ترغب تلك الدول في أن تضطلع بها اللجنة، وإنه لا يجد ما يتحفظ عليه بخصوص الاقتراح الرامي إلى توسيع نطاق عمل اللجنة بأن تتقدم باقتراحات أو توجيهات إلى الدول الأعضاء حول طريقة تنفيذ الاستعراض الشامل وإعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما.

١٨٥- وعقب تلك المداخلات، وبناء على طلب الرئيس، أجرى وفد سويسرا مشاورات غير رسمية مع الوفود المعنية. وعقب تلك المشاورات والإنصات إلى تقرير وفد سويسرا، استفسر الرئيس عن إمكانية القبول باقتراح المجموعة باء كما تم تعديله بعد المشاورات.

١٨٦- وصرح وفد جمهورية تنزانيا المتحدة قائلاً إنه لا يجد مشكلة في الاقتراح كما تم التفاوض بشأنه ولكنه يرغب في أن يسجل في محضر الاجتماع أن وحدة التفتيش المشتركة كانت تعتبر منذ سنوات عديدة هيئة لا طائلة فيها داخل منظومة الأمم المتحدة. ومضى يقول إن ذلك لم يكن صادراً عن تنزانيا ولكن عن المجموعة باء نفسها. وذكّر الوفد بأن المجموعة باء أصرت في السبعينات والثمانينيات في نيويورك وفي جنيف على انتقادها وتشكيكها لفائدة وحدة التفتيش وأراد أن يسجّل ذلك كباب من سخرية الدهر. وفيما يتعلق بالويبو، رأى الوفد أنه ينبغي اعتبار وحدة التفتيش هيئة مفيدة وطلب تسجيل ذلك في محضر الاجتماع.

١٨٧- إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه:

"١" وافقت على توصيات الدورة التاسعة للجنة البرنامج والميزانية كما وردت في الفقرة ١٠٢ من المرفق الأول للوثيقة A/42/9؛

"٢" ووافقت على توصيات الدورة العاشرة للجنة البرنامج والميزانية كما وردت في الفقرة ٢٥ من المرفق الثاني للوثيقة A/42/9، على أن يكون من المفهوم أن لجنة البرنامج والميزانية سترفع تقريرها إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في ما يتعلق بالآلية الجديدة لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها، وتنفيذ تلك الآلية؛

"٣" وأحاطت علماً بتقرير الدورة التاسعة للجنة البرنامج والميزانية كما ورد في المرفق الأول للوثيقة A/42/9 (ولا سيما الفقرات ١٩١ و٢٠٩ و٢١٩)؛

"٤" وأحاطت علماً بتقرير الدورة العاشرة للجنة البرنامج والميزانية كما ورد في المرفق الثاني للوثيقة A/42/9 (ولا سيما الفقرة ٢٦)؛

"٥" وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/42/8 (ولا سيما الفقرة ٥) والوثيقة A/42/10 ومرفقاتها والوثيقة A/42/11.

١٨٨- وعلاوة على ذلك، التمست جمعيات الدول الأعضاء في الويبو من الأمانة ما يأتي:

(أ) أن تستحصل على آراء وحدة التفتيش المشتركة بشأن تنفيذ توصياتها كما وردت في الوثيقة A/42/10؛

(ب) وأن تعمل مع الدول الأعضاء ولجنة التدقيق أثناء التقدم بالاستعراض الشامل واستعراض سياسات الويبو وممارساتها بشأن الموارد البشرية؛

(ج) وأن تدعو فريقاً عاملاً مفتوح العضوية وتابعاً للجنة البرنامج والميزانية إلى الانعقاد بمشاركة لجنة التدقيق ومدير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة بهدف النظر في ولاية لجنة التدقيق وإعداد اقتراح بشأن الموارد المناسبة، بما فيها إمكانية اعتماد سكرتارية مستقلة، على أن يتناول الفريق العامل ميثاق التدقيق الداخلي بمزيد من التقييم والمراجعة، شأنه في ذلك شأن البنية والموارد الضرورية لضمان فعالية التدقيق الداخلي والرقابة في الويبو. وينبغي استعراض تلك المسائل في الدورة الرسمية الأولى التي تعقدها لجنة البرنامج والميزانية في سنة ٢٠٠٧؛

(د) وأن تدعو لجنة التدقيق إلى أن تكون ممثلة أثناء جمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

١٨٩-وبين وفد المملكة المتحدة بأنه وزع في نهاية الأسبوع المنصرم بشكل غير رسمي مشروع نص يقترح إدراج خطوتين اثنتين في عملية الاستعراض الشامل. وقال إن كلتي الخطوتين تهدفان إلى تعزيز شفافية الويبو ومصداقيتها من خلال إشراك دول أعضاء في مرحلتين حاسمتين: انتقاء الشركة التي ستنفذ الاستعراض من جهة ومراجعة برنامج العمل الأولي للشركة قبل أن تبدأ بالمرحلة المفصلة من عملها من جهة أخرى. وأضاف الوفد أنه يأسف لأنه لم يكن بوسعه إلا أن يلحظ انعدام مساهمة الدول الأعضاء في هذا الاستعراض المهم وذلك في نهاية الأسبوع المنصرم. وعبر الوفد عن أسفه لأنه لم يكن باستطاعته إثارة القضية في وقت سابق لإتاحة مزيد من الوقت للرئيس والوفود للتفكير والنقاش. ويرى الوفد أن اقتراحه لم يحظ بالإجماع والدعم وذلك لسبب بسيط يتمثل في قلة الوقت وليس بسبب مبادئ الشفافية التي كان يسعى لترسيخها. وقال إن اقتراحه كان يسعى لإنشاء لجنة خاصة للإشراف على عملية انتقاء الشركة التي ستدير مشروع البناء الجديد كما درجت العادة على ذلك في الويبو وإن القضايا التي أثيرت كانت قضايا حساسة بالنسبة للدول الأعضاء مما يستدعي إنشاء آلية إضافية موازية للإجراءات العادية في مجال المشتريات. واستمر الوفد في مطالبته بإجراء استعراض شامل ذا مصداقية يشمل كل مستويات المنظمة وتطلع إلى مشاركة لجنة التدقيق مشاركة كاملة طيلة العملية فضلا عن إطلاع الدول الأعضاء بشأن كل النتائج خلال الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول. وبالإضافة إلى ذلك، عبر الوفد عن أمله في أن يعمل الرئيس كل ما في وسعه لمساعدة الدول الأعضاء على القيام بدورها في مجال الإدارة والتدقيق من خلال النظر في وسائل أخرى تكميلية لإدماجها في عملية الاستعراض الشامل خلال تقدمها وتطورها.

١٩٠- وقال وفد اليابان إنه يدعم البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة حيث أنه أيضا يولي أهمية لقضايا الإدارة مثل الشفافية وإشراك الدول الأعضاء. وأثنى الوفد على مبادرة المملكة المتحدة المتمثلة في إذكاء الوعي بهذه المبادئ من خلال بحث تلك القضايا. ويأمل الوفد أن يجرى الاستعراض الشامل في الوقت المحدد وبشكل بناء وأن تتحلى العملية بالشفافية والمصداقية أيضا.

١٩١- وقال وفد كندا إنه يرغب في شكر وفد المملكة المتحدة لطرح هذه القضية أمام الجمعية وإنه يدعم كل الجهود التي من شأنها أن تعزز الشفافية والفعالية في المنظمة. وقال إنه كذلك يتطلع إلى استلام مستجدات الاستعراض الشامل في كل مراحله وإلى أن تشارك الدول الأعضاء متى كان ذلك مناسبا.

١٩٢- وقال وفد إيطاليا إنه استمع إلى بيان وفد المملكة المتحدة باهتمام كبير وعبر عن رضاه العميق عن ذلك البيان. وأضاف الوفد أنه يعتبر مشروع الاستعراض الشامل مشروعا مهما جدا وأنه واثق من أن موقف المملكة المتحدة قد دعم بشكل إيجابي التعاون القائم بين الأمانة ولجنة التدقيق في هذا المجال. وشدد الوفد أنه يأمل بأن تستكمل العملية في أسرع وقت ممكن مع احترام الجدول الزمني ذلك أن الهدف المنشود من العملية يتمثل في الشفافية.

١٩٣- وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة وعن رغبته في إنجاز عملية التدقيق الشامل بكل شفافية. وقال أيضا إنه يريد أن يشكر الأمانة على المعلومات التي قدمتها وعلى استعدادها لتشاطر المعلومات مع الدول الأعضاء وتطلع الوفد إلى استمرار التعاون بين الدول الأعضاء والويبو أثناء تنفيذ العملية.

١٩٤-وقال وفد الأرجنتين إنه يأسف لأن المقترح الذي تقدم وفد المملكة المتحدة لم يبحث نظرا لضيق الوقت وإنه للأسباب التي ذكرتها الوفود الأخرى بكل وضوح، يؤيد الأهداف ذاتها. وقال إن الأرجنتين، كما أشار إلى ذلك وفد المملكة المتحدة، واثقة من أنه بالإمكان إيجاد آليات تكميلية تسمح للدول الأعضاء بمزيد من المشاركة في العملية برمتها بفضل تدخل رئيس الجمعية.

١٩٥- وقال وفد البرازيل إنه ينضم إلى التوجه العام الذي يؤيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. واعتبر بشكل خاص أن الاستعراض الشامل يمثل فرصة لتقييم قدرات الويبو كمنظمة فيما يخص مهمتها وأهدافها. ورأى الوفد ضرورة وإمكانية تحسين الاستعراض من حيث الشفافية ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالمشاركة. وقال إنه يدعم فكرة زيادة إشراك الدول الأعضاء في العملية حتى تقوم بدورها المرتبط بالإدارة والتدقيق واقترح بأن يدرس الرئيس إمكانية وضع وسائل تكميلية لإشراك الدول الأعضاء في عملية الاستعراض الشامل أثناء تقدمها. وعبر الوفد عن دعمه الخاص للعنصر الأخير الوارد في بيان وفد المملكة المتحدة.

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

مستجدات حول الإصلاح الدستوري

١٩٦- استند بحث هذا البند إلى الوثيقة A/42/4.

١٩٧- وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، علما بمضمون تلك الوثيقة.

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة
بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

١٩٨- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

حماية الأداء السمعي البصري

١٩٩- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحد:

حماية حقوق هيئات الإذاعة

٢٠٠- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

٢٠١- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن التقدم المحرز في
اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات
فيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي
والنظر في خطة عمل جديدة لسنة ٢٠٠٧

٢٠٢- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية
المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية
والمعارف التقليدية والفولكلور

٢٠٣- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٢٠٤- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/33/10).

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحد:

تبادل وثائق الأولوية في مجال البراءات

٢٠٥- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/42/5.

٢٠٦- ولدى تقديم اقتراحاتها الواردة في الوثيقة A/42/5 بشأن إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، طرحت الأمانة نصا معدلا يُقصد الاستعاضة به عن مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٨ من تلك الوثيقة. وبناء على النص المعدَّل، تكون جمعية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية وجمعية معاهدة قانون البراءات وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات مدعوة إلى ما يلي:

(أ) الموافقة على دعوة فريق عامل مؤقت إلى الانعقاد في موعد مبكر من سنة ٢٠٠٧ لبحث المسائل المتصلة بإنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، بإدارة المكتب الدولي؛

(ب) وتوجيه المكتب الدولي إلى إعداد أحكام إطارية وإجراءات مناسبة، وفقاً لتوصيات الفريق العامل، لإدارة الخدمات الرقمية؛

(ج) وتوجيه المكتب الدولي إلى تنفيذ خدمات النفاذ الرقمي وفقاً للأحكام الإطارية والإجراءات المعدة.

٢٠٧- وعبَّر وفد كندا عن مساندته لاقتراح إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية ودعوة فريق عامل مؤقت إلى الانعقاد لبحث المسائل المتصلة بتفاصيل المقتضيات الإدارية والتقنية لتلك الخدمات ومضى قائلا إن كندا تعتزم المشاركة في عمل الفريق العامل.

٢٠٨- وصرَّح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) قائلاً إنه لا يعترض على إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، إلا أن لديه انشغالات عامة مرتبطة بكون التصديق في النظم الرقمية مثل التوقيعات الإلكترونية، في مجال العمل، كما كان الشأن بالنسبة لقضايا أخرى في المنظمة، قد تحتاج إلى تكنولوجيا معينة لا تملكها البلدان النامية. وأضاف الوفد قائلا إن هذه الأنماط من التكنولوجيا يتعين أن تكون متاحة في كل الحالات وفي متناول الجميع وأن توفر لجميع الدول الأعضاء بدون أي تمييز. وبشأن الوثيقة المطروحة للنقاش، خص الوفد بالذكر المادة ٧ من مشروع الأحكام الإطارية الواردة في المرفق الأول للوثيقة A/42/5 قائلا إنها فضفاضة وغير دقيقة. وأضاف الوفد أنه يتعين رفع نتائج أعمال الفريق العامل المؤقت إلى الجمعية العامة للإدلاء بملاحظاتها والموافقة عليها.

٢٠٩- وأبدى وفد اليابان تأييده للاقتراح بإنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية وقال إن ذلك النوع من الخدمات يعود بالفائدة لا على المكاتب في البلدان المتقدمة والبلدان النامية فحسب بل كذلك على المنتفعين بنظام البراءات. وشدد الوفد على ضرورة مراعاة الفعالية من حيث التكلفة والحاجة إلى

تجنب الازدواجية في العمل عند اختيار بنية للنظام الجديد وأشار إلى أن مكتبه يملك قاعدة واسعة من بيانات وثائق الأولوية وأبدى استعداده للمشاركة في نقاش بناء في إطار الفريق العامل المؤقت.

٢١٠- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء الخمس والعشرين والدولتين المنضمتين، أي بلغاريا ورومانيا، وقال إنه اطّلع على دقائق الوثيقة التي تقترح إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، وإن الاقتراح يدل على أن أمانة الويبو تحرص باستمرار على إيجاد أفضل السبل لتحسين طريقة تشغيل نظام البراءات وقال إنه يعتبر ذلك سمة قيّمة جدا في الويبو. ومضى يقول إن حق الأولوية المنصوص عليه في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية هو من السمات الأساسية في نظام البراءات الدولي، وإن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تؤيد فكرة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمعالجة وثائق الأولوية وإنها تعتقد أن المبادرة الجديدة تعود بالفائدة على مودعي الطلبات ومكاتب البراءات بفضل ما تكفله من ترشيد وتخفيض للتكاليف والأعمال المتعلقة بمعالجة وثائق الأولوية. ومضى قائلا إن خدمات النفاذ المقترحة تتماشى أيضاً مع الأحكام الواردة في معاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات اللتين ترميان إلى التخفيف من أعباء المودعين بإعفائهم من تقديم الوثائق المتاحة في المكتبات الرقمية. وأشار الوفد إلى أن التفاصيل النهائية بما في ذلك إمكانية فرض رسوم بناء على النظام المقترح، رهن بنتائج المشاورات في الفريق العامل المؤقت وساند دعوة الفريق العامل إلى الانعقاد في أقرب فرصة.

٢١١- وصرَّح وفد البرازيل قائلاً إنه مهتم جداً بالاقتراح الرامي إلى إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، وليس لديه أي اعتراض ويود أن يشارك في النظام المقترح. واستدرك معبرا عن القلق الذي أبداه وفد جمهورية إيران الإسلامية (انظر الفقرة ٢٠٨ أعلاه) بشأن إشراك الجمعيات في ذلك العمل. واقترح الوفد أن يشير الاقتراح المتخذ في الدورة الراهنة إلى ضرورة إطلاع الجمعيات المنعقدة في دورتها المقبلة على نتائج عمل الفريق لتمكين الدول الأعضاء من تقييم تلك النتائج من دون إعاقة عملية إنشاء الخدمات المقترحة.

٢١٢- وعبَّر وفد الصين عن رضاه بالاقتراح الريادي الصادر عن المكتب الدولي وأكد رغبته في أن يطلق المكتب المشاورات المقترحة، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مؤقت. وأبدى الوفد استعداده للمشاركة بنجاح في المشاورات، رغبة منه في أن يشهد إنشاء الخدمات الجديدة في أقرب وقت ممكن. وقال الوفد إنه كان متغيبا أثناء مناقشة البند ١٨ من جدول الأعمال بسبب التغييرات التي طرأت على جدول الأعمال وأضاف أنه يتطلع إلى أن يقوم معهد براءات بلدان الشمال الأوروبي الذي أنشئ حديثا بدور هام ونشط بوصفه إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

٢١٣- وعبَّر وفد أستراليا عن تأييده المبدئي لإنشاء الخدمات المقترحة للنفاذ الرقمي واستعداده للمشاركة في الفريق العامل المؤقت ورغبته في المشاركة أيضا في تلك الخدمات شريطة تسوية بعض المسائل القانونية والتقنية. وأكد الوفد أن تلك المبادرة الصادرة عن الويبو تحتاج إلى التنسيق مع أنشطة أخرى في المجال نفسه، مثل العمل الذي تنجزه المكاتب الثلاثة والعمل المنجز في المكتب الكوري للملكية الصناعية، لضمان وضع منهج موحّد في المستقبل. وأشار الوفد إلى بعض النقاط في الاقتراح والتي قد تكون معقدة أكثر مما يجب وحث الأمانة على اعتماد أبسط المناهج العملية. ورأى الوفد أن القرار المعدَّل كما اقترحته الأمانة (انظر الفقرة ٢٠٦ أعلاه) من شأنه أن يكفل إسهاما محسنا للدول الأعضاء في إدارة المشروع بما يستجيب لمشاغل الوفد.

٢١٤- ووضّح وفد إيران (جمهورية -الإسلامية) بيانه السابق (انظر الفقرة ٢٠٨ أعلاه) وأكَّد أنه يؤيد الاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق عامل مؤقت وجهود الأمانة في هذا المجال. وقال إن ما يُقلقه يتعلق

بالمسائل القانونية والإجرائية فضلا عن توضيح القضايا المرتبطة بمضمون المرفق الأول للوثيقة A/42/5. وأشار الوفد إلى أن بعض المكاتب لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الورق وأكد أنه من الضروري توخي الوضوح عند تحديد مهام الفريق العامل. وأضاف متسائلا إذا كانت الجمعية العامة قد كلفت الفريق العامل المؤقت بهذه المهمة فلماذا لا ترفع نتائج عمله إليها في ٢٠٠٧؟

٢١٥- ورغبة منها في مراعاة ما أبداه وفد جمهورية إيران الإسلامية ووفد البرازيل من قلق، اقترحت الأمانة إضافة فقرة فرعية إضافية هي (د) إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٠٦ أعلاه وتنص على أن جمعية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية وجمعية معاهدة قانون البراءات وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات تلتمس أيضا من المكتب الدولي إطلاعها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ على نتائج الفريق العامل وتنفيذ الاقتراح إن تم الشروع فيه.

٢١٦- وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده لاقتراح الرامي إلى إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق البراءات وأشار إلى أن من شأن تلك الخدمات أن تجنب المودعين ضرورة تقديم وثائق الأولوية عند إيداع طلبات المطالب بالأولوية. ومضى يقول إن مكاتب البراءات ستستفيد من النظام الجديد الذي من شأنه أن يكفل الترشيد في تناول وثائق الأولوية ويحد من التكاليف وغيرها من الموارد الضرورية لإصدار وثائق الأولية وتداولها وتخزينها والحد من إمكانية ارتكاب الأخطاء في تداولها. ورأى الوفد أن المكتب الكوري للملكية الصناعية سيكون قادراً على تطبيق النظام الجديد بسهولة نسبية وأنه على استعداد لمشاطرة درايته في المجال بالاستناد إلى خبرته في التبادل الإلكتروني للوثائق مع مكاتب أخرى وقال إنه يعتزم المشاركة في الفريق العامل.

٢١٧- وأشار وفد السودان إلى أن المادة ٤ من اتفاقية باريس هي التي ترعى إيداع طلبات البراءات التي تتضمن مطالبة بأولوية طلبات مودعة سابقاً. وذكر الوفد بأن صعوبة بعض المكاتب في الانتقال من العمل الورقي إلى العمل الإلكتروني قد حظي بنقاش مستفيض أثناء المؤتمر الدبلوماسي الذي انتهى إلى إبرام معاهدة قانون البراءات سنة ٢٠٠٠ وأضاف قائلا إن المؤتمر كان قد اعتمد بيانا متفقا عليه يحث الويبو على الإسراع في إنشاء مكتبة رقمية لوثائق الأولوية. وعليه، أعرب الوفد عن دعمه للاقتراح الرامي إلى إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي ودعوة فريق عامل مؤقت إلى الاجتماع، على أن يأخذ المكتب الدولي في حسبانه نتائج عمل الفريق عند إنشاء الخدمات.

٢١٨- ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرة الرامية إلى إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية وساند القرار المعدّل كما اقترحته الأمانة ثم عدّلته (انظر الفقرتين ٢٠٦ و٢١٥ أعلاه). ورأى الوفد أن تلك الخدمات ستعود بفائدة كبيرة على المودعين والمكاتب على السواء وستحد من التعقيدات والتكاليف في إدارة نظام البراءات وهي تنم عن خطوة مهمة إلى الأمام باتجاه تنفيذ الهدف الذي ورد نصه في البيان الثالث المتفق عليه الذي اعتمده المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون البراءات. وعبّر الوفد عن تطلعه للمشاركة في الفريق العامل والعمل مع المكتب الدولي لإنشاء نظام فاعل وفعال.

٢١٩- وأيد وفد الاتحاد الروسي الاقتراح المتعلق بإنشاء خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية وقال إن الخدمات المذكورة ستعمل على تبسيط النفاذ إلى طلبات وثائق الأولوية وإتاحة نفاذ مباشر إليها فضلا عن إمكانية تعزيز إجراءات معالجة تلك الوثائق وتخفيض تكاليف إنتاج نسخ ورقية. وعبر الوفد عن استعداده للمشاركة بنشاط في أنشطة الفريق العامل المؤقت وأيد اقتراح الأمانة لإعداد مقترحات محددة البنية بشأن خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية.

٢٢٠- إن جمعية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية وجمعية معاهدة قانون البراءات وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات:

(أ) وافقت على دعوة فريق عامل مؤقت إلى الانعقاد في موعد مبكر من سنة ٢٠٠٧ لبحث المسائل المتصلة بإنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، بإدارة المكتب الدولي؛

(ب) ووجّهت المكتب الدولي إلى إعداد أحكام إطارية وإجراءات مناسبة، وفقاً لتوصيات الفريق العامل، لإدارة الخدمات الرقمية؛

(ج) ووجّهت المكتب الدولي إلى تنفيذ خدمات النفاذ الرقمي وفقاً للأحكام الإطارية والإجراءات المعدة؛

(د) والتمست من المكتب الدولي أن يرفع إليها، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ تقريراً بنتائج الفريق العامل المؤقت وبما تم تنفيذه لإنشاء الخدمات إن بدأ.

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد مدريد

٢٢١- انظر تقرير جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/37/4).

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات

٢٢٢- انظر تقرير جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (الوثيقة IPC/A/24/2).

البند ١٨ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

٢٢٣- انظر تقرير جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/35/7).

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بجمعية معاهدة قانون البراءات

٢٢٤- انظر تقرير جمعية معاهدة قانون البراءات (الوثيقة .PLT/A/2/3).

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحد:

مشروعات جداول أعمال دورات ٢٠٠٧ العادية للجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن

٢٢٥- استند بحث هذا البند إلى الوثيقة A/42/6.

٢٢٦- واعتمدت لجنة الويبو للتنسيق المرفق الأول والثاني، واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس المرفق الثالث واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد برن المرفق الرابع من الوثيقة A/42/6.

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحد:

قبول المراقبين

٢٢٧- استند بحث هذا البند إلى الوثيقة A/42/7.

قبول المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب

٢٢٨- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية الثلاث التالية: الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية (AFPIPR)؛ والمجموعة الأوروبية لخدمات البراءات التجارية (PatCom)؛ وجمعية المقاييس الثلاثة للتجارة وحقوق الإنسان والاقتصاد المنصف (3D).

قبول المنظمات الوطنية غير الحكومية بصفة مراقب

٢٢٩- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الوطنية غير الحكومية التسع التالية: الرابطة الأمريكية للصناعة البيولوجية (ABIA)؛ وجمعية المناطق السويسرية الناطقة بالفرنسية للملكية الفكرية (AROPI)؛ واتحاد الصناعات الهندية (CII)؛ والمجلس الوطني للنهوض بالموسيقى التقليدية في الكونغو (CNPMTC)؛ ومركز دعم مشروعات تكنولوجيا المعلومات (EXIT Centre - IT BSC)؛ والجمعية الاتحادية لدراسات القانون والسياسات العامة (The Federalist Society)؛ والجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)؛ والمنظمة الوطنية للملكية الفكرية (NIPO)؛ والجمعية السورية للملكية الفكرية (SIPA).

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحد:

الموافقة على اتفاقات مبرمة مع منظمات حكومية دولية

٢٣٠- انظر تقرير لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/55/3).

البند ٢٣ من جدول الأعمال الموحد:

شؤون الموظفين

٢٣١- انظر تقرير لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/55/3).

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحد:

اعتماد التقارير

٢٣٢-- اعتمدت الجمعيات وسائر الهيئات المعنية للدول الأعضاء في الويبو هذا التقرير العام بالاجماع في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٢٣٣- واعتمدت كل واحدة من الجمعيات البالغ عددها عشر جمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو التقرير الخاص بدورتها بالإجماع في اجتماع منفصل للجمعيات أو الهيئات المعنية للدول الأعضاء في الويبو في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

البند ٢٥ من جدول الأعمال الموحد:

اختتام الدورات

٢٣٤- وأدلى رئيس الجمعية بالبيان التالي :"المدير العام الدكتور إدريس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، سيداتي، سادتي، إننا نقترب من خاتمة اجتماع مثمر حسب اعتقادي وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعبر عن خالص شكري للدول الأعضاء على ما قامت به من عمل مضن وعلى تفانيها طيلة الأسبوع المنصرم. وبالفعل فإن روح حسن النية والتعاون التي سادت أروقة هذه الجمعية قد ساهم بشكل كبير في ضمان تكلل اجتماعنا بالنجاح. واسمحوا لي أن أقول بأن النتائج الإيجابية التي حققتها اجتماعاتنا يمكن أن تعزى أيضا إلى الجهود الجبارة التي بذلتموها من أجل الوصول إلى اتخاذ قرارات بتوافق الآراء وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الهامة في جدول أعمالنا. سيداتي، سادتي، لقد تمكنت الجمعية العامة بفضل مرونة الوفود ومواقفها البناءة من التوصل إلى اتفاق حول جملة من المسائل ومنها المسائل الرئيسية التالية. في المقام الأول، اتفقنا على مواصلة نقاش جدول أعمال التنمية من خلال تجديد ولاية اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومدها بتوجيهات واضحة ومحددة بشأن عملها في المستقبل. وستتوفر للدول الأعضاء الفرصة لبحث سائر المقترحات البالغ عددها ١١١ مقترحا خلال اجتماعات اللجنة بهدف التوصل إلى اتفاق حول أكبر عدد منها. وثانيا، فقد توصلنا إلى اعتماد قرار بتوافق الآراء حول مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة. وعلى هذا الأساس، فإنني أحث كل الوفود على المشاركة بنشاط في الدورتين الخاصتين باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التي ستجتمع بهدف زيادة فحص المسائل المتنوعة المرتبطة بهذا الموضوع. وثالثا، لقد قررنا مواصلة النقاشات المعمقة بشأن وضع برنامج عمل جديد للجنة الدائمة المعنية بالبراءات وفي

هذا السياق أطالب كل المشاركين بكل صدق بأن يتحلوا بروح التعاون والالتزام عندما أطلق المشاورات بشأن هذه القضية في النصف الأول من سنة ٢٠٠٧. سيداتي، سادتي، سأكون مقصرا في واجبي إن لم أعبر عن خالص شكري للمدير العام الدكتور كامل إدريس وتقديري لقيادته وحرصه على تزويد الوفود المشاركة في الجمعية العامة بأفضل الدعائم التقنية والمرافق. وأود أن أشكر في هذا الصدد الموظفين والموظفات الأكفاء العاملين في المكتب الدولي. ويتعين أن أشيد بالجودة العالية للوثائق الرسمية وأن أتوجه بعبارات الشكر أيضا إلى المترجمين الفوريين على وجه الخصوص على عملهم الممتاز. وأود أيضا أن أثني باسم الدول الأعضاء على المساهمات الكبيرة التي قدمها نائبي المدير العام، السيد جيوفري يو والسيدة ريتا هايز للمنظمة وأشكركم جميعا على ما قدمتموه لهذه المنظمة من مهارات وخبرات عالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر أيضا جميع المنسقين الإقليميين على عملهم الدؤوب وحسن تعاونهم حيث أنكم ساهمتم بفعالية في توطيد التفاهم بين الرئيس والأقاليم التي تمثلونها. سيداتي، سادتي، في الختام، أود أن أذكركم بأن القرارات التي اتخذناها في هذه الجمعية العامة ستقتضي بلا شك مزيدا من الجهد والعمل من قبل جميع الدول الأعضاء خلال السنة المقبلة. فإلى جانب ما خرجنا به من توصيات ملموسة بشأن المسائل الهامة، يتعين أن نتناول بالدرس قضايا إضافية من قبيل ميزانية الويبو لفترة السنتين وانتهاء ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. ولهذه الأسباب، أدعو الدول الأعضاء للمحافظة على ذلك الجو من العمل المتسم بالجدية والتعاون الذي دفع بالجمعيات إلى خاتمة ناجحة. وإنني واثق من أن كلّ الجهود المبذولة لبحث هذه القضايا خلال السنة القادمة سوف تكلل بالنجاح بفضل مساعدة الجميع وتعاونهم.

٢٣٥- وخاطب المدير العام الحضور وأدلى بالبيان التالي:"سيدي الرئيس، لقد تكلل عمل جمعيات الدول الأعضاء في المنظمة بنجاح كبير وأود سيدي أن أشكرك شخصيا على طريقة العمل الممتازة التي أدرت بها عمل الجمعية العامة وعلى المشاورات غير الرسمية والمفاوضات المكثفة والمطولة التي أجريتها. وأشكرك سيدي على مساهمتك المتميزة التي كللت أعمال الجمعيات بالنجاح. وأتوجه إليكم أيها المندوبون الموقرون، حيث أنني أشكركم فرادى وجماعة على تحلّيكم بالحكمة طيلة انعقاد الدورة الخاصة وعلى التزامكم السياسي وحسن النية التي أبديتموها في الحرص على إنجاح كل البنود التي تناولتها الجمعية العامة وآمل أن تسود روح العزم والالتزام في السنوات المقبلة بما يمكّن منظمتنا من مواجهة التحديات القائمة. سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لتوجيه شكري الخاص لسائر موظفي الويبو والمترجمين الفوريين على التقارير التي جهزوها وعلى مساهمتهم البناءة في إنجاح هذه الدورة من الجمعية العامة. شكرا جزيلا سيدي الرئيس وشكرا لكم"

٢٣٦-وأقر وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان الآسيوية القيادة الممتازة للرئيس التي ساعدت الجمعيات على إنهاء أعمالها بنجاح. وقال الوفد إن كل القضايا العالقة قد تم تسويتها بنجاح بسبب ما بذله من جهود بدون كلل أو تعب ونظرا لما تحلى به من نشاط وتفان. وقال إن المجموعة تود أن تعبر له عن تقديرها الخالص وعن إعجابها بالجهود التي بذلها وبالمقاربة التي اتبعها لمعالجة النقاش الدائر للوصول إلى قاعدة مشتركة ولاسيما بالنسبة لجدول الأعمال لأغراض التنمية. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية المكونة من البلدان النامية تقدر دور الرئيس البارز ومساهمته من أجل الوصول إلى توافق الآراء بشأن تجديد ولاية اللجنة المؤقتة ورأى الوفد أن القرار الذي تم التوصل إليه بشأن اللجنة المؤقتة في الجمعية العامة هو أفضل قرار توفيقي كان بالإمكان التوصل إليه للمضي قدما بعملية توحيد أهداف التنمية في الويبو. وقال الوفد إن المجموعة رحبت كثيرا بالإطار العملي الذي أتيح في القرار للحفاظ على استدامة العملية وضمان تقدمها وأنها أملت بأن يضمن هذا الإطار بالفعل فرصة

لمواصلة مثمرة للنقاشات الموضوعية في اللجنة المؤقتة باتباع منهج متوازن وشمولي. وقال الوفد إنه يود أن يتوجه بشكر خاص إلى المدير العام والأمانة والموظفين على عملهم الشاق وعلى ما قدموه من دعم خلال اجتماعات الجمعية العامة وأشار بكل تقدير إلى دورهم المحوري في تيسير كل الإجراءات خلال الدورة.

٢٣٧- وشكر وفد نيجيريا الرئيس وأبدى رغبته في أن ينضم إلى زميله الموقر من إندونيسيا للإدلاء ببيان باسم مجموعة الدول الأفريقية بصفته منسقا لها. وذكر للجمعية أنه من الطبيعي عندما يلتقي أناس في ظل ظروف سعيدة وعندما يفترقون في ظل ظروف أكثر سعادة أن يهنؤوا أنفسهم ويثنوا على بعضهم البعض. وقال المنسق أنه يود أن ينتهز هذه الفرصة ليشكر كل المندوبين الموقرين وكل الوفود والمنظمات غير الحكومية والمجموعات التي تمثل قطاع الصناعة في الاجتماع على مشاركتهم البناءة والمثمرة. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية ترغب في شكر الأمانة على دورها المهم والقيم في ضمان نجاح المداولات ولاسيما بتوفير الوثائق وخدمات الترجمة في المواعيد المحددة. وأضاف أن المجموعة تود أن تشكر المدير العام سعادة الدكتور كامل إدريس على وجه الخصوص على روحه التوفيقية وعلى موقفه الترحيبي وتود أن تثني على الرئيس سعادة السفير أنريكي مانالو الذي قاد هذه العمليات بحكمة وبمهارة ودبلوماسية فائقة مما كلل أعمال الجمعيات بالنجاح. وقال إن المجموعة ترغب أيضا في أن تنوه بنائبي المدير العام الخارجين، السفيرة السيدة ريتا هيز والسيد جيفري يو. وقال إن المجموعة تأسف كثيرا لمغادرتهما منصبهما في الويبو وأشار إلى أن خسارة الدول الأعضاء والمنظمة ستتحول حتما إلى مكسب بالنسبة إلى عائلتيهما. وقال إن المجموعة تتمنى لهما حظا سعيدا وحياة جميلة خلال فترة التقاعد. وأشار الوفد أن المجموعة رحبت بتعيين السيد مايكل كبلينجر والسيد نارندرا سبهروال في منصبي نائبي المدير العام وعبرت عن سعادتها باستمرار وجود السيد فيليب بوتي والسيد فرانسيس جوري في المنظمة. وقال إنها رحبت أيضا بتعيين السيد جيوفري أونياما والسيد إرنستو روبيو والسيدة وانغ بلينيغ في مناصب مساعدي المدير العام. وفي الختام، أشار إلى أن مجموعة البلدان الأفريقية نوهت بمعالي السفير ريغوبرتو جوتو فيلمان من باراغواي على جهوده النبيلة التي بذلها لرئاسة دورات الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات ودورات اللجنة المؤقتة التي مرت في بعض الأحيان بظروف صعبة. ونقل عن المجموعة قولها إنها دوما تسعى للقيام بدور بناء في المنظمة وبرهنت على ذلك في الجمعية من خلال المواقف التي اتخذتها خلال المفاوضات غير الرسمية. وقال إن المجموعة سعيدة باتخاذ الرئيس قرار حكيم يقضي باعتماد الوثيقة التي تشكل قاعدة لاتخاذ قرار والتوصل إلى اتفاق لاحق بشأن اللجنة المؤقتة وقال إنها عبرت عن امتنانها له وإلى كل الدول الأعضاء.

٢٣٨- وشكر وفد سويسرا الذي يتحدث باسم المجموعة باء الرئيس على الطريقة التي أدار بها النقاشات خلال الجمعيات. وقال إن بعض المشاورات كانت أصعب من غيرها ولكن في نهاية الأمر كان من الممكن إتمام أعمال الجمعيات بنجاح بفضل ما تحلى به الرئيس من صبر واعتدال في الموافق وما تحلت به الوفود المشاركة من روح بناءة وحسن نية وعبر عن أمله في أن تتحول هذه النتيجة الإيجابية إلى واقع ملموس في السنة المقبلة. وتعهد ببذل كل الجهود للوصول إلى ذلك الهدف. وعبر الوفد أيضا عن خالص شكره إلى كل موظفي الويبو الذين ساعدوا الوفود خلال الجمعيات على مدار السنة. وقال إن تلك المساعدة قد يسرت مهمة الدول الأعضاء ولاسيما في الاجتماعات التنسيقية. وأثنى الوفد بشكل خاص على المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وكل من كان له دور في الجوانب اللوجستية للاجتماعات. وقال إن مساعدتهم كانت قيمة ولاسيما أثناء رئاسة بلده للمجموعة باء.

٢٣٩-وعبر وفد الصين عن تقديره لكل الوفود على ما تحلت به من روح تسعى نحو التوفيق والتعاون وتلتزم بالواقعية خلال المناقشات التي دارت بشأن جدول أعمال الويبو لأغراض التنمية ومشروع

معاهدة قانون البراءات الموضوعي والمؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة ومواضيع هامة أخرى. وعبر عن رغبته في شكر الرئيس الذي مكن الجمعية من التوصل إلى النتائج المتوقعة من خلال البحث عن قاعدة مشتركة وتأجيل النظر في الخلافات المرتبطة بقضايا رئيسية وذلك بفضل تجربته الغنية وقيادته الممتازة. وقال إنه لا يمكن إرضاء كل الدول الأعضاء وإن كان لا يزال هناك أمل في مواصلة العمل في المستقبل. وعبر الوفد عن أمله بأن تسود روح التعاون والواقعية و تمكن من توسيع دائرة التوافق وتضييق دائرة الخلافات كما كان ذلك خلال الجمعية وأن تستمر خلال المناقشات المستقبلية بشأن بنود جدول الأعمال. وجدد الوفد الحديث عن أهمية اللغة الصينية كلغة عمل بالنسبة لمشاركة الوفد في المناقشات المرتبطة ببنود جدول الأعمال. وقال إن الصين حاليا عضو مهم في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد. وذكر أن عدد الطلبات الصينية المودعة بناء على معاهدة التعاون قد بلغ ٢٦٥ ٢ طلبا خلال الأشهر الثماني الأولى من سنة ٢٠٠٦ بما يمثل نسبة زيادة تعادل ٦١,٦ في المائة مقارنة بعددها خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية. وقال إن الصين بوصفها مكتب المنشأ بالنسبة للطلبات المودعة بناء على نظام مدريد قد حصلت على المرتبة الثامنة لسنتين متتاليتين وأن بلده كان أكثر البلدان تعيينا في نظام مدريد. وعبر الوفد عن أسفه لأن اللغة الصينية لم تصبح بعد لغة عمل في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أو اتحاد مدريد وأن وثائق العمل التي توزع أثناء الجمعيات بشأن هذه المجالات المهمة لا تستخدم اللغة الصينية وقال إن هذا الواقع لا يواكب التطور الذي طرأ في الصين بشأن الاتحادين المذكورين. وعقد الوفد الأمل بأن تولي الجمعية اهتمامها إلى هذه النقطة. وختم الوفد كلامه منوها بالعمل الشاق الذي اضطلعت به الأمانة والجهود التي بذلتها لدعم الجمعيات.

٢٤٠-وقال وفد قيرغيزستان إنه يريد أن ينضم إلى المجموعات الأخرى باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر منسقي المجموعات الأخرى ورئيس الجمعية العامة على رئاسته الممتازة للاجتماعات والأمانة على عملها الجبار في إعداد الوثائق الممتازة. وشكر الوفد المدير العام الدكتور كامل إدريس على تعاونه البناء وعلى بياناته وأشار إلى العمل الممتاز الذي قام به نائبي المدير العام الخارجين وهما السيدة هيز والسيد يو وتمنى لهما مزيدا من النجاح في المستقبل. ورحب الوفد بنائب المدير العام الجديد وبمساعدي المدير العام الجدد. وأفاد الوفد أنه سلم دوره كمنسق إلى وفد الاتحاد الروسي.

٢٤١-وعبر وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن رغبته في التنويه بالرئيس على جهوده الجبارة وكفاءاته وحكمته التي ساعدته على قيادة الاجتماعات. وقال إن رؤيته ومهاراته الدبلوماسية كانت واضحة للعيان خلال المناقشات والمفاوضات المكثفة التي أجريت بشأن جدول الأعمال لأغراض التنمية وشكر الوفد الأمانة على جهودها الممتازة في إعداد الاجتماعات ودعمها الدول الأعضاء خلال الأعمال المهمة التي قامت بها طيلة الأسبوع المنصرم. وشكر الوفد أيضا المدير العام وفريقه الإداري. وقال الوفد إنه يرغب في الانضمام إلى كل من توجه بالشكر إلى السيدة هايز والسيد يو على مساهمتهما الكبيرة في المنظمة وعبرلهما عن أجمل التمنيات بالنسبة للمستقبل. وفي الختام، عبر الوفد عن شكره للمنسقين لأن جهودهم المشتركة ساهمت في تحقيق نتيجة ملحوظة وهامة في هذا اللقاء. وشكر الوفد كل الدول الأعضاء لبذلها أقصى جهدها وإبراز أكبر قدر من المرونة لضمان تكلل أعمال الجمعيات بالنجاح.

٢٤٢-وتحدث وفد سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الويبو. وقال إن الرابطة تهنئ الرئيس والمدير العام على تكلل أعمال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في سنة ٢٠٠٦ بالنجاح. وبين أن الرابطة انتهزت هذه الفرصة للإطراء على الرئيس، السفير مانالو، على الأسلوب الممتاز

الذي ترأس به الاجتماعات. وعبر الوفد عن رغبة الرابطة في شكر الأمانة على الطريقة الفعالة والسريعة التي نظمت بها الاجتماعات ويسرتها. وقال إن الرابطة مسرورة لأن أعضاء الويبو تمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل بنود جدول الأعمال ومن بينها القضايا الأكثر تعقيدا. وذكر أن روح التعاون والمرونة قد وفرت قاعدة جيدة لجميع الأطراف لمواصلة النقاشات بشأن القضايا العالقة. وأشار الوفد أن أهمية الملكية الفكرية ما فتئت تتعاظم في إقليم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأن الرابطة ستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الويبو وأمانتها باتباع منهج بناء لوضع النظام الدولي للملكية الفكرية وربطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٤٣-وشكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الرئيس على جهوده القيمة وقيادته الحكيمة خلال الأيلم العشرة الأخيرة لتوجيه عمل الجمعية العامة نحو خاتمة إيجابية. وقال إن المرونة وروح التعاون التي تحلت بها الدول الأعضاء خلال الجمعية العامة الحالية ضمنت استصدار الاجتماع قرارات ستساعد الدول الأعضاء على المضي قدما نحو تحقيق نتيجة مرضية في ٢٠٠٧. وقال إنه ينتهز هذه الفرصة ليشكر المدير العام الدكتور كامل إدريس على مساهمته الإيجابية في العملية ويشكر معاونيه والفريق الفعال في الأمانة على المساعدة التي قدمها. وشكر الوفد أيضا المترجمين الفوريين وكل من ساهم من خلف الكواليس. وقال إن جمعيات هذه السنة تعد آخر مهمة له في جنيف وقال إنه يرغب في أن يشكر كل الزملاء في مختلف المجموعات وأن يحييهم متمنيا لهم النجاح.

٢٤٤-وقال وفد الهند إنه يريد أن ينوه بالرئيس على ما يتمتع به من دراية في إدارة مداولات الجمعية العامة. وبين الوفد رضاه عن التقدم المحرز بشأن عدة قضايا ولاسيما التقدم نحو صياغة جدول الأعمال لأغراض التنمية في الويبو. وتوقع وفد الهند أن يحتل هذا الموضوع في المستقبل القريب مركز الصدارة في أنشطة الويبو وبرامجها. وقال إنه لا يزال أمام الدول الأعضاء الكثير مما يجب فعله قبل الاجتماع المقبل للجنة المؤقتة. وقال إن بلده يقترح الشروع في عملية النقاشات مع أصحاب المصالح المحليين في كل بلد بشأن الأبعاد المختلفة لجدول الأعمال لأغراض التنمية في الويبو وعقد الأمل بأن تساعد تلك العملية على استقطاب مختلف التوجهات ولا سيما على تحديد الدول الأعضاء مواقفها فيما يتعلق برسم خطة العمل لجدول الأعمال لأغراض التنمية. وقال الوفد إن الويبو ستحظى بمزيد من التقدير إذا قامت بتيسير مهمة الدول الأعضاء في هذا الشأن.

٢٤٥-وشكر وفد أوروغواي الرئيس لما تحلى به من حكمة والتزام وفهم منطقي لدى إشرافه على الاجتماعات وتوجهه نحو تقريب وجهات النظر وتحقيق التوازن فيما يتعلق القضايا المعقدة التي تمت مناقشتها. وشكر الوفد أيضا المدير العام الدكتور كامل إدريس على بياناته والأمانة وسائر موظفي المنظمة.

٢٤٦-وشكر وفد هندوراس الرئيس على جهوده وتفانية ولاسيما شفافيته ورباطة جأشه ومهنيته وعلى أسلوبه الرصين في إدارة النقاشات بشأن مختلف البنود الواردة في جدول أعمال الجمعية العامة الثانية والأربعين بنجاح. وقال إنه يشكر بصفة خاصة الرئيس على النتائج المحرزة والتي تمثلت في اقتراح هام بشأن جدول الأعمال لأغراض التنمية مما سمح بالمضي بالعملية قدما نحو المرحلة التالية. وقال إن الوفد كان شاهدا على العمل الشاق الذي اضطلع به الرئيس داخل الويبو وكذلك في وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولاسيما الأونكتاد التي استفادت من اتفاقاتها المبرمة كل البلدان وخاصة البلدان النامية ومن بينها هندوراس. وشكر الوفد الرئيس على ذلك وعلى موقفه العادل والمتوازن الذي تجلى في أخذه آراء سائر البلدان بعين الاعتبار.

٢٤٧- وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يرغب في التعبير عن شكره للرئيس على جهوده التي بذلها من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا المستعصية التي طرحت أمام الجمعية وعقد الأمل بأن يحافظ الرئيس على هذه القدرات في المستقبل عندما تظهر الحاجة إليها بالفعل. ورغب الوفد أن يشكر المدير العام للويبو الدكتور كامل إدريس ومعاونيه على مساعدتهم الجمعية في تنفيذ أعمالها بالرغم من وجود بعض السلبيات خلال الجمعيات ومنها نقص الوثائق باللغة الروسية. وقال إنه يأمل بأن تزال هذه الصعوبات بالكامل في المستقبل المنظور. وعقد الأمل في أن تنجز النتائج التي توصلت إليها الجمعية خلال المواعيد المتفق عليها. وشكر وفود البلدان الأخرى التي ساهمت في هذه الأعمال وتوجه بشكر خاص إلى المترجمين الفوريين الذين لولا هم لكان من الصعب التوصل إلى فهم متبادل بين الوفود.

٢٤٨-وقال وفد البرازيل إنه يود تسليط الضوء على النتائج الإيجابية المحرزة خلال الجمعية العامة بفضل ما تحلت به الدول الأعضاء من حسن نية ومرونة وبفضل جهود الرئيس وكل موظفي الويبو في ظل قيادة المدير العام الدكتور كامل إدريس. وقال إنه يريد شكر الرئيس على النتائج التي أحوزت بفضل التزامه الشخصي بالمضي قدما ببعض القرارات وخاصة تلك التي تتعلق بجدول الأعمال لأغراض التنمية فضلا عن المشاورات التي أجريت بشأن خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات في المستقبل. وشكر الوفد المدير العام على مساهمته فضلا عن التزامه بالتعاون مع الدول الأعضاء مما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية بشأن عدة نقاط في جدول الأعمال طيلة الأسبوع. وقال الوفد إنه يشكر كل المديرين على عملهم الممتاز وموظفي الويبو بصفة عامة ويشكر الدكتور جيوفري يو والسفيرة ريتا هايز الذين سيتركان منصبهما في الويبو. وأفاد أنه يتوجه بشكل خاص إلى السيدة هيز ليقول لها إن النتائج الجيدة التي تحققت في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ومعاهدة الإذاعة يرجع الفضل فيها إلى مهارتها في التفاوض وقدرتها على التقريب بين وجهات نظر مستعصية ومتناقضة بشأن قضية معقدة ستشغل بال كل الوفود خلال السنة المقبلة.

٢٤٩- وهنأ وفد المكسيك الرئيس على الطريقة التي وجه بها عمل الجمعية وعلى مهاراته الدبلوماسية وأثنى على الوفود الأخرى لما أبدته من مرونة وتعاون. وشكر الوفد كذلك الدكتور كامل إدريس وكل موظفي الويبو ولاسيما المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين والموظفين المكلفين بالمؤتمر على كافة الدعم المقدم وعلى المهنية التي تحلوا بها طيلة السنة. وبالمثل، قال الوفد إنه يتمنى للسيدة هيز والسيد يو حظا وافرا في أنشطتهما الجديدة في المستقبل.

٢٥٠- وقال وفد المغرب إنه مسرور بتقديم الشكر الخالص للرئيس على جهوده الممتازة والجبارة التي بذلها طيلة أعمال الجمعيات. وقال إن التقرير الإيجابي بشأن الاجتماعات يرجع الفضل فيه بشكل كبير إلى خصاله المهنية وصبره ومثابرته في البحث عن حلول توفيقية مع التشجيع على إجراء مشاورات غير رسمية. وأفاد أن التقرير الإيجابي جاء بفضل روح التعاون والمرونة التي أبدتها الوفود وأمل أن تسود الروح ذاتها خلال المفاوضات في المستقبل ولاسيما فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها. وشكر الوفد المدير العام الدكتور كامل إدريس على رؤيته المستنيرة وعلى إدارته التي تسعى إلى تعزيز حوار صريح وبناء فضلا عن جهوده الرامية إلى البحث بصورة يومية عن سبل لتعزيز أنشطة المنظمة. وقال إنه من البديهي أن يتوجه بالشكر إلى المكتب الدولي على العمل الشاق الذي اضطلع به وعلى الجهود التي بذلها بدون كلل أو ملل وأن يعبر عن إعجاب الوفد الحقيقي بما يقوم به المكتب المذكور. وفي الختام، شكر الوفد السيدة هيز والسيد يو وأثنى على جهودهما وما أبدياه من مهنية وتفان حيث أنهما ساهما كثيرا في ازدهار المنظمة.

٢٥١- وهنأ وفد السلفادور الرئيس على قيادته ولاسيما الاستراتيجية التي وضعها خلال سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين. وقال إن المواضيع التي تمت مناقشتها تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لكل الدول الأعضاء وإن نتائج إيجابية تفوق التوقعات قد حققت. وهنأ الوفد الدكتور كامل إدريس على عمله الجبار وعلى رؤيته الاستراتيجية. وهنأ أيضا المديرين ونائبي المدير الجدد. وقال إنه يرغب في إسداء شكر خاص للسيدة هيز التي أثنت عليها حكومة بلده وشكر السيد يو على كل ما قدمه من دعم وتوجيه بشأن مسائل تتعلق بالملكية الفكرية التي أصبحت ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للسلفادور. وقال إن من واجبه شكر مكتب التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بقيادة الدكتور ألجاندرو روكا كامبانا وكذلك السيد أوزفالد جيرونيس الذي أصبح صديقا لبلده.

٢٥٢- وختم الرئيس، السفير إنريكي منالو هذه الدورة من الجمعيات بقوله إنه المتحدث الأخير في القائمة وإنه لم يبقى له إلا أن يعبر مرة أخرى عن امتنانه العميق لكلمات الشكر الموجهة للرئيس وإنه يرغب بشدة في شكر كل الوفود وتهنئتها. وقال إن الكلمتين الرئيسيتين الواردتين في البيانات التي ألقتها الوفود خلال فترة بعد الظهر هما التعاون والمرونة اللتين سادتا أثناء أعمال الجمعيات. وقال إنه واثق بفضل النتائج المحققة طيلة الثماني أو التسعة أيام الماضية، بأن هذه الروح ستسود خلال كامل السنة عندما يحتاج الجميع إلى معالجة كل القضايا المطروحة أمام الجمعيات. وأعلن الرئيس اختتام أعمال سلسلة الاجتماعات الثانية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

[نهاية الوثيقة]